

شرح نظم الرحبية

في علم الفرائض

للإمام أبي عبد الله محمد بن حسين
الرحبي

تأليف

جمال مرسل

أستاذ مادة العلوم الإسلامية بقطاع التعليم الثانوي

نقريظ الكتاب

لفضيلة الشيخ العلامة لخضر الزاوي

الحمد لله العظيم شأنه، الذي جوده فيوض على خلقه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير خلقه وخاتم رسله، وعلى آله وأصحابه ومن سار على هديه، وبعد:

فقد تصفّحت وطالعت الكتاب الذي ألفه الأستاذ الفاضل التقيّ النقيّ جمال مرسلي على الرّحبيّة في علم الفرائض، فأجاد فيه وأفاد من تحقيق وتوثيق لنصوصه، وتعليق على بعض عباراته، وشرح لمسائله، وتكميل لمعلوماته، وعناية لإخراج الكتاب على أكمل صورة، ممّا يعدّ عملا جليلا مفيدا للمتعلّم، ولا يأنف من الرجوع إليه مُعلّم.

فجزاه الله خير الجزاء على ما قام به من عمل، وما بذله من جهد، ونفع بعلمه، وزاده من توفيقه.

ولا شكّ أنّ هذا العمل الذي قام به يعدّ مجهودا كبيرا، وإسهاما فعّالا في فُشوّ العلم، لاسيما علم المواريث الذي هو أوّل علم يفقد في الأرض، حتّى يختصم الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما.

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

لخضر الزاوي

إمام ممتاز متقاعد - المديّة

النسخة الخطية للتقریظ

الحمد لله العظیم شأنه الذی جوده فیہ فی علی خلقه
والعلاء والسلام علی سیدنا محمد خیر خلقه وخاتم
رسله وعلی آله وأصحابه ومن سار علی هدیہ وبعد
فقد تم فحنت وحال الحنف الکتاب الذی ألفه الاستاذ
الفاضل النقی النقی جمال المرسل علی الرحبية
وعلم الفرائض فإجاد فیہ وأفاد من تحقیق
ودراسة ونویب فی إثباته ونعلیق علی بعض
عبارة وشرح لمساائله ونکمل لملکولاته
وعناية لإخراج الکتاب علی أكمل صورة معراج
وعلا جلیلا مقبداً للفتعلم ولا یثانف من الرجوع
إلیه معلم فجزاه الله خیر الجزاء علی ما قام به من
عمل وعایتة من جهده ونفع بعلمه وزاده من
توفیقه ولا شک أن هذا العمل الذی قام به بحد
مجهوداً کبیراً وما سها ما لنا فعلاً فی شئنا العلم
لرسیدنا علم الموارث الذی هو أول علم یفقد فی الورث
وحتى یجتهد الرکنان فی الفریضه فلا یجدان من یفعل
بینهم
وعلی الله وسلم علی سیدنا محمد وعلی
آله ولحبیه اجمعین

کتبه فی شهر الثراوی امام ممتاز مقفلاً
المدینه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشارح

الحمد لله مالك الملك، الوارث لكل شيء، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، الذي لم يورث درهماً ولا ديناراً، وإنما ورث علماً نافعاً، من أخذه أخذ بحظّ وافر.

أمّا بعد:

فعلم الفرائض هو من العلوم المهمّة، فإنّ الله - سبحانه وتعالى - تولّى تفصيله في كتابه.

وأهمّ فرائض الله - سبحانه وتعالى - وعباداته بعد التوحيد الصلوة، ولا نجد أركانها مفصّلة في القرآن، كما لا نجد أسماء الصلوات الخمس في القرآن، ومع ذلك نجد تفاصيل أنصباة أهل الفرائض في كتاب الله مفصّلة، وهذا يدلّ على أهمية هذا العلم، والعناية به⁽¹⁾.

وهذا شرح متواضع لنظم «الرّحيبة»، أقدمه لمن يريد الاطلاع على مجهود علمائنا الأجلّاء الذين تفرّغوا في خدمة هذا الدين العظيم.

فها هو ذا العلامة الرّحبيّ - رحمه الله تعالى - يتحفنا بمؤلّف في علم الفرائض، ويضعه لنا على هيئة نظم ليسهل لنا حفظه، وصدق العلامة السفاريني حين قال في معرض بيانه أنّ النّظم أفضل من النثر:

(1) شرح الرحيبة للدودو.

لأنَّه يسهلُ الحفظُ كما يروقُ * للسمعِ ويشفي مَنْ ظمًا

هذا وقد اتبعت في شرحي للنظم المنهجية التالية:

- ذكر البيت المراد شرحه.
- شرح الكلمات التي تحتاج إلى شرح.
- إعطاء المعنى العام للبيت.
- ذكر بعض التفاصيل المتعلقة بموضوع البيت.
- تقديم بحوث وتدريبات لدارس النظم تعينه على ترسيخ ما تعلّمه.
- حلّ البحوث والتدريبات. وأنصح الطالب أن يجتهد في الوصول إلى الحلّ بمفرده قبل النظر إليه في الكتاب، إذا أراد التمرّس في هذا العلم.
- وفي الختام نسأل الله - عزّ وجلّ - أن يرزقنا العلم الذي يورث خشيته ومحبته وخوفه ورجاءه والرضا بقضائه، والشوق إلى لقاءه، والأنس به سبحانه.
- والله أسأل أن يجعل مجهودي هذا في ميزان حسناتي يوم القيامة.

أ. جمال مرسللي

مبادئ علم الفرائض

قبل أن نشرع في شرح متن الرحبية لابد أن نعرف عشر مسائل، إذا فهمناها نكون قد فهمنا جملة هذا العلم.

وهذه المسائل العشر هي: حد العلم، وموضوعه، وثمرته، ونسبته، وفضله، وواضعه، واسمه، واستمداده، وحكم الشارع فيه، ومسائله وأبوابه.

وقد جمعها صاحب الحاشية على شرح الأشموني على شرح ألفية ابن مالك بقوله ناظماً:

إِنَّ مَبَادِيَّ كُلِّ فَنٍّ عَشْرَةٌ	الْحَدُّ وَالْمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَةُ
وَنَسَبُهُ وَفَضْلُهُ وَالْوَاضِعُ	وَالِاسْمُ الْإِسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعِ
مَسَائِلُ وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ اكْتَفَى	وَمَنْ دَرَى الْجَمِيعَ حَازَ الشَّرْفَا

وقال المقرئ:

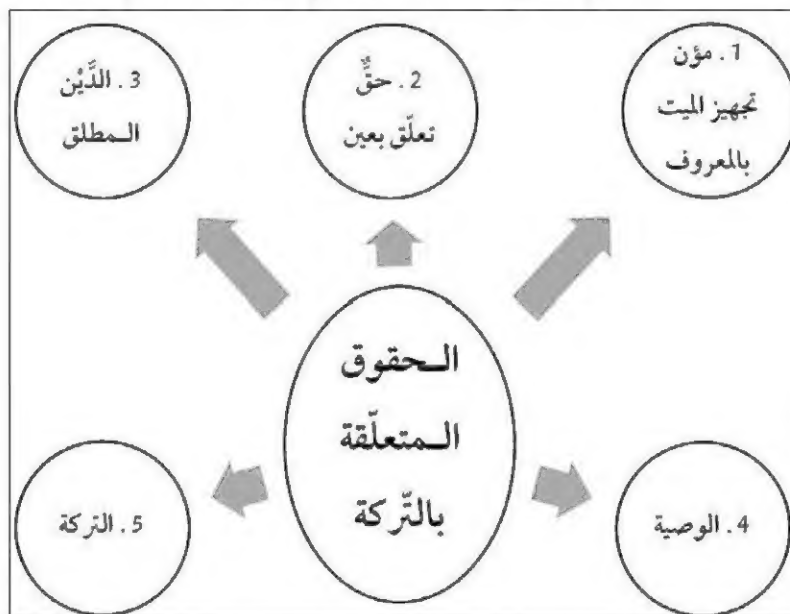
مَنْ رَامَ فَنًّا فَلْيَقْدِّمْ أَوَّلَا	عِلْمًا بِحَدِّ ثُمَّ مَوْضُوعٌ تَلَا
وَوَاضِعٌ وَنَسَبَةٌ وَمَا اسْتُمِدَّ	مِنْهُ وَفَضْلُهُ وَحُكْمٌ يُعْتَمَدُ
وَاسْمٌ وَمَا أَفَادَ وَالْمَسَائِلُ	فِتْنَاكَ عَشْرٌ لِلْمُنَى وَسَائِلُ
وَبَعْضُهُمْ مِنْهَا عَلَى الْبَعْضِ اقْتَصَرَ	وَمَنْ يَكُنْ يَذَرِي جَمِيعَهَا انْتَصَرَ

1. تعريفه: هو «علم يعرف به الوارثون، ونصيب كل واحد منهم، أو ما لكل منهم»، فهذا التعريف شامل لأمرين: للأحكام، وللحساب، فمعرفة الوارثين هذا من الأحكام التي جاءت في القرآن والسنة، ومعرفة ما لكل واحد منهم هذا هو قسمة التركة، وهي في علم الحساب.

2. موضوعه: وموضوعه: التصرف فيما للميت بعد موته.

التصرف، أي: المطلوب شرعاً في مال الميت بعد موته.

فالميت بعد موته يترتب في ماله خمسة حقوق، هي: (1. مؤن تجهيزه بالمعروف، 2. ثم حق تعلق بعين؛ كالمرهون أو عبد جنى، 3. ثم الدين المطلق، 4. ثم الوصية، 5. ثم التركة).



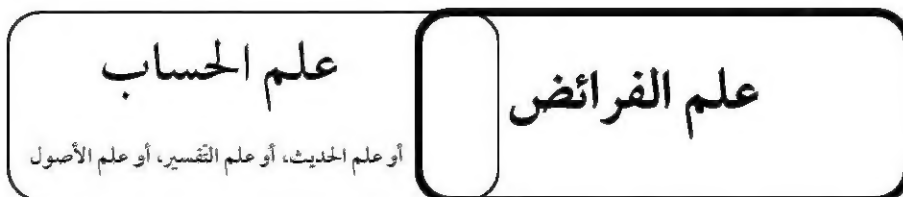
وقد جمعت هذه الحقوق -غير الثاني- في لفظ «تدوم»، فالتاء للتجهيز، والدال للدين، والواو للوصية، والميم للميراث، أي التركة. والمالكية يبدؤون في ترتيبها بحق تعلق بعين، قال خليل -رحمه الله-: (يخرج من تركة الميت حق تعلق بعين؛ كالمرهون وعبد جنى).

3. واضعه: هو الله -جلّ جلاله- في كتابه، فهو الذي فصل أحكامه وبينه، والذين ألفوا فيه بعد ذلك إنما هم ناقلون؛ ولهذا تقلّ الخلافات المذهبية فيه، فأبي كتاب ندرسه في علم الفرائض لأيّ مذهب من المذاهب لا نجد فيه اختلافاً إلا في مسائل يسيرة محصورة.

4. نسبته إلى سائر العلوم: هو جزء من علم الفقه، ونسبته إليه نسبة العموم إلى الخصوص المطلق.



ونسبة علم الفرائض إلى علم الحساب، أو علم الحديث، أو علم التفسير، أو علم الأصول: هي نسبة العموم إلى الخصوص الوجهي، فيشترك مع هذه العلوم في بعض مسائلها، وينفرد هو بمسائل، وتنفرد تلك العلوم بمسائل أخرى.



5. استمداده: هو كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، واجتهاد المجتهدين من أهل العلم.

6. فضله: هذا العلم من العلوم المهمة؛ لأن النبي ﷺ حَضَّ على تعلّمه.

فقد أخرج ابن ماجه في سننه، والبيهقي والدارقطني، وغيرهم أن النبي ﷺ قال: "تعلّموا الفرائض وعلموها، فإنها نصف العلم، وهو ينسى"، وهذا الحديث صححه السيوطي، وأشار له بالصحة في الجامع الصغير، وهو يدلّ على أن هذا العلم نصف العلم.

7. حكمه: هو فرض كفاية، فإذا كان في البلد من يستطيع تقسيم التّركات، وفَضَّ النزاع فيها، لم يَأْثَمُوا، وإن لم يكن فيهم من يعرف ذلك أثموا جميعاً.

ومحلّ هذا قبل أن ترد التّوازل، فإذا حصلت النّازلة فصاحبها يجب عليه تعلّم حكمها بخصوصه، فيكون حينئذ فرض عين.

فعلم الفرائض من الفروض الكفائيّة التي تتعيّن في بعض الحالات.

8. اسمه:

علم التّركة: فالتركة معناها: ما تركه الإنسان وراءه من أهل ومال.

الفرائض: جمع فريضة، والفرض في اللغة معناه: التقدير.

كما يطلق الفرض -أيضاً- على التقدير، بمعنى: الإثبات في الأحكام، فمن ذلك قول الله -تعالى-:

﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾⁽¹⁾، «قد فرضتم» أي: قدرتم لهنّ فريضةً، أي: مهراً محدّداً.

ويطلق الفرض على الإنزال، ومنه قول الله - تعالى -: ﴿إِنَّ أَلْذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ﴾⁽¹⁾.

﴿إِنَّ أَلْذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ معناه: أنزل عليك القرآن ﴿لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ﴾.

ويطلق الفرض - أيضاً - على الضريبة التي تؤخذ في المال، وقد كان أهل الجاهلية يسمون المغارم التي يأخذها المملوك بالفرائض.

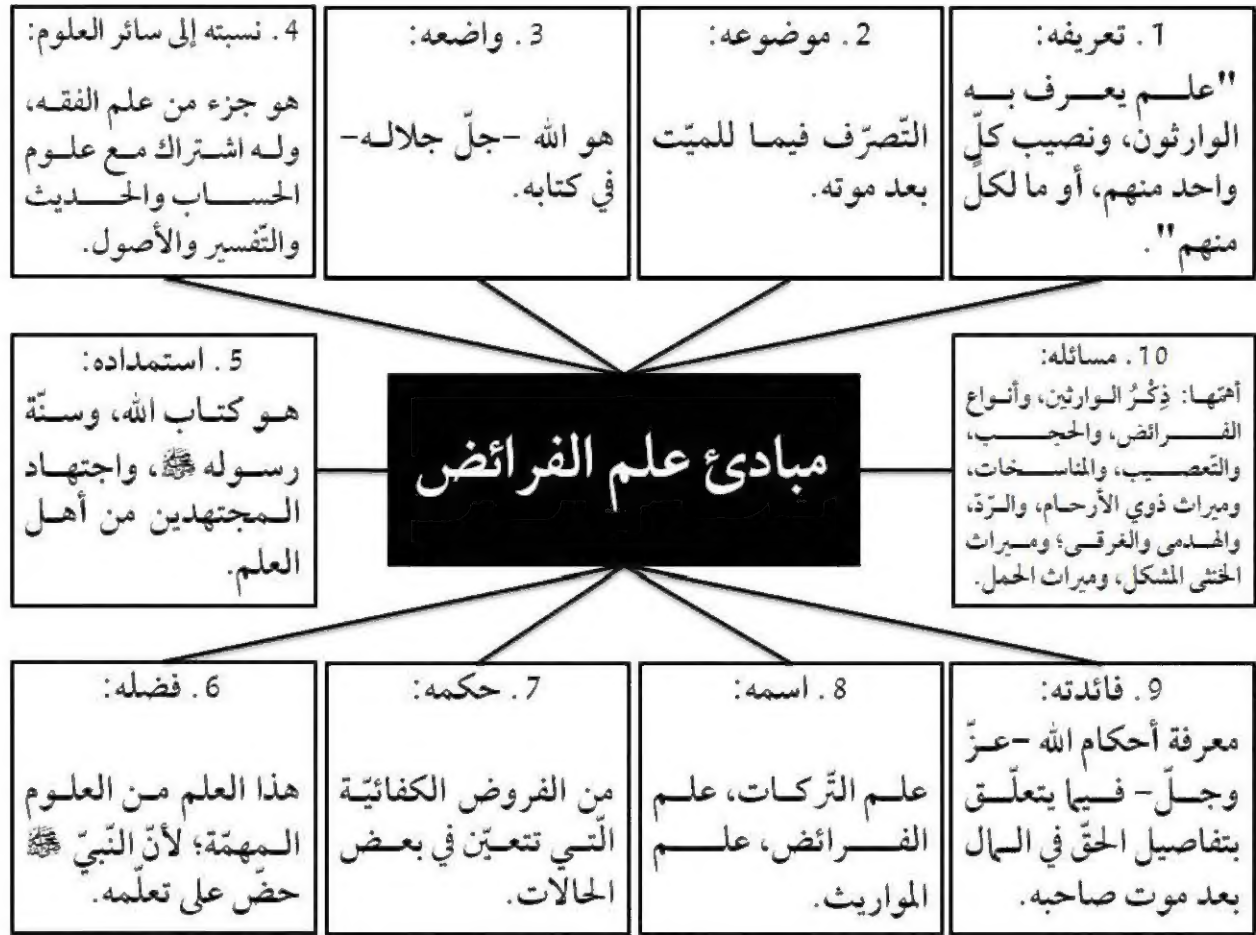
وبما أن الأنصبا في التركة مقدرة شرعاً، ومنزلة من عند الله، وبما أنها جزء من المال حتمي لا يمكن أن يردّه الإنسان؛ لأنّ المستحقّ منه قد مات فخربت ذمّته فلا يملك، سمي هذا العلم بعلم الفرائض، فكان ذلك مأخوذاً من المعنى اللغويّ، سواء كان بالتقدير، أو الإنزال، أو الضرائب، فكلّ ذلك مرجع لعلم الفرائض، بمعنى علم التركات.

9. فائدته: معرفة أحكام الله - عزّ وجلّ - فيما يتعلّق بتفاصيل الحقّ في المال بعد موت صاحبه، فالله - تعالى - هو المالك للأموال كلّها، ولم يملكها أحداً من خلقه، لكنّه استخلفه فيها، فجعل الإنسان مستخلفاً فيها تحت يديه مدّة حياته، فإذا مات ترك ما خوّله الله وراء ظهره، وحيثنّ يستحقّه غيره.

10. مسأله: أهمّها: ذكرّ الوارثين وتعريفهم، وبيان أنواع الفرائض، ومن يستحقّ كلّ فريضة منها، وذكرّ الحجب، وذكرّ التعصيب، والمسائل المسمّيات، أي: التركات التي سمّيت باسم مشتهر مخصوص، والمناسخات، وفرائض الإقرار، والإنكار، وما يتعلّق بقسمة التركة في الجزئيات، ومسائل ميراث ذوي الأرحام، والرّدّ على ذوي القربى، ومسائل الهدمى والغرقى؛ الذين ماتوا في وقت واحد، ومسائل ميراث الخشي المشكل، ومسائل ميراث الحمل⁽²⁾.

(1) القصص: 85

(2) انظر: شرح الرحبية للددو، تفريغ نصي (الشريط 1).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح مقدّمة الناظم

التّعريف بناظم الرّحبة:

قبل الشّروع في شرح مقدّمة الناظم، علينا أن نعرّف به؛ لأنّ المقام مقام عمل وفتوى، ولا يؤخذ ذلك عن المجاهيل. وإليك ترجمة موجزة له:

هو موفق الدّين أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن محمّد بن الحسن الرّحبي الشافعيّ، المعروف بابن المُتَفَنِّنة أو المُتَقَنِّنة. وهو من أهل رحبة مالك بن طوق⁽¹⁾، وُلد بها سنة 497 هـ، وأخذ عن أبي منصور البرّاز البغداديّ، وأعقب ولداً هو أبو الثناء محمود، وكان قد ورد الموصل وتولّى القضاء عن أبي منصور المظفر بن عبد القاهر بن حسن بن عيس بن قاسم الشهرزوري، وبقي بها مدة ثمّ عاد إلى الرحبة وبها وفاته سنة 577 هـ.

وهو صاحب الأرجوزة المسمّاة (بغية الباحث عن جمل الموارث) المشهورة بـ(الرّحبة)، في الفرائض. وهي من أشهر ما كتب هذا الباب.

قال الناظم -رحمه الله تعالى-:

001	أَوَّلُ مَا نَسْتَفْتِحُ الْمَقَالَ	بِذِكْرِ مُحَمَّدٍ رَبَّنَا تَعَالَى
-----	-------------------------------------	--------------------------------------

(1) تقع قلعة الرّحبة الشاخنة بمحيط مدينة الميادين على نهر الفرات في سوريا على خط طول 40.5 شرقاً وعلى خط عرض 35 شمالاً وعرفت حديثاً باسم (الميادين) واسمها القديم (الرحبة).

شرح الكلمات:

نستفتح: من «فتح» خلاف «أغلق»، وعبر الناظم بـ«نستفتح» دون «نبتدي»؛ لأنَّ معالجة مسائل هذا العلم يحتاج صاحبه إلى فتح ربّانيّ ليسهل عليه توضيحه.

وعبر بضمير الجمع دون الأفراد تيمُّناً بفاتحة الكتاب، فالدّاعي بأسلوب الجماعة أرجى للإجابة من الدّاعي بأسلوب المنفرد.

المقالا: القول، وهو هنا النّظم الذي وضعه لهذا العلم، والألف للإطلاق.
بذكر: الذّكر النّطق.

حمد: الحمد: هو وصف المحمود بالكمال محبةً وتعظيمًا، والله - تعالى - يحمد على كمال صفاته وإنعامه، وهو مختصّ بالحمد الكامل من جميع الوجوه، وهذا الاختصاص هو مستحقّ له سبحانه وتعالى.

ربّنا: الربّ هو المربّي جميع العالمين. وهم من سوى الله، بخلقه إياهم، وإعداده لهم الآلات، وإنعامه عليهم بالنّعم العظيمة، التي لو فقدوها لم يكن لهم البقاء. فما بهم من نعمة فمنه تعالى (1).

معنى البيت:

يبنّ الناظم - رحمه الله تعالى - أنَّ أوّل ما يستفتح به مقالته هو ذكر حمد الربّ تعالى.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

002	فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أُنْعَمَ بِهِ	حَمْدًا بِهِ يَجْلُو عَنِ الْقَلْبِ الْعَمَى
-----	---	--

شرح الكلمات:

الله: لفظ الجلالة، اسم للذّات المقدّسة، وهو اسم لم يُسمَّ به غيره تبارك وتعالى. والصّحيح: أنّه غير مشتقّ، فهو لا يشاركه فيه غيره، ولا يثنّى ولا يجمع.

أنعمّا: النّعمة في اللّغة: اليد والصّناعة والمنة، ونعم الله ظاهرة وباطنة.

(1) تفسير السعدي، من سورة الفاتحة.

قال تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾¹، فالظاهرة: ما يظهر للعيان، والباطنة: ما دون ذلك، والألف في «أنعم» للإطلاق.

يجلو: من الفعل «جلا»، والجلي ضد الخفي، أي: يُزيل ويُذهب.

العمى: ذهاب البصر، وهو هنا الالتباس، وعمى القلب يضرّ بدين المرء، قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾⁽²⁾.

معنى البيت:

يُبَيِّنُ النَّازِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- كَيْفِيَّةَ حَمْدِ رَبِّنَا -تَعَالَى- بِقَوْلِ الْمُؤْمِنِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أُنْعِمَ عَلَيْنَا مِنَ النِّعَمِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، حَمْدًا يُزِيلُ الْعَمَى عَنْ قُلُوبِنَا.

زيادة وتفصيل:

بدأ الناظم بالحمد والثناء على الله -تعالى-، وهذا من حسن الطالع، ثم إنَّ الرّسول ﷺ كان يعلم أصحابه خطبة الحاجة، وهي مبدوءة بـ«الحمد لله»، وكان هو نفسه ﷺ يبدأ خطبه بالحمد والثناء؛ لذلك ابتدأ العلماء -رحمهم الله تعالى- كتبهم بذلك.

قال الناظم -رحمه الله تعالى-:

003	ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّ دِينِهِ الْإِسْلَامُ
-----	---

شرح الكلمات:

ثم: حرف عطف يفيد هنا الترتيب الذكري، أي ترتيب ما ذكر حسب رتبته.

الصلاة: هي الرّحمة الخاصّة فوق الرّحمة الّتي تكون لكلّ أحد، والقول بآئها «ثناء الله على عبده في الملأ الأعلى» اختاره كثير من المحقّقين -رحمهم الله-⁽³⁾.

(1) لقمان 20

(2) الحج 46

(3) انظر شرح لبلوغ المرام للعلامة العثيمين -رحمه الله تعالى-.

قد ورد بأسانيد عن النبي ﷺ قوله: «إِنَّ أَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُكُمْ عَلَيَّ صَلَاةً». السَّلام: الاسم من التسليم، ومن معانيه: البراءة من العيوب، فرسولنا الكريم سالم من كل أذى، ويجب علينا أن نجتهد في أن نذُب عنه كل أذى.

نبي: بترك الهمز من «النَّبوة» وهي الرَّفعة؛ لأنَّ النَّبِيَّ مرفوع الرتبة على الخلق، وأما «النَّبيء» بالهمز فمن النَّبَأ وهو الخبر؛ لأنه إمَّا مَخْبَرٍ أو مَخْبَر.

معنى البيت:

بعد أن حمد الناظم الله - تعالى - صَلَّى وسلَّمَ على مُحَمَّد ﷺ الذي منهجه الإسلام، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَإِيسَلَمُ﴾⁽¹⁾.

زيادة وتفصيل:

اعلم أنَّ الله - تعالى - يثني على النبي ﷺ عند الملائكة المقربين، وملائكته يشنون على النبي ﷺ ويدعون له، حيث قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ فيا أيها الذين صدّقوا الله ورسوله وعملوا بشرعه، صلّوا على رسول الله، وسلّموا تسليماً، تحيةً وتعظيماً له كما أمركم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾⁽²⁾.

وصفة الصلاة على النبي ﷺ ثبتت في السنّة على أنواع، منها: «اللّهم صلّ على مُحَمَّد وعلى آل مُحَمَّد، كما صلّيت على آل إبراهيم، إنّك حميد مجيد، اللّهم بارك على مُحَمَّد وعلى آل مُحَمَّد، كما باركت على آل إبراهيم، إنّك حميد مجيد»⁽³⁾.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

004	مُحَمَّدٍ خَاتَمِ رُسُلِ رَبِّهِ	وَأَلِهِ مِنْ بَعْدِهِ وَصَخْبِهِ
-----	----------------------------------	-----------------------------------

(1) آل عمران 19.

(2) الأحزاب 56

(3) تفسير السعدي، من سورة الأحزاب 56

شرح الكلمات:

محمّد: هو عطف بيان لـ «نبيّ»، و«محمّد» اسم مفعول؛ لأنّه ﷺ قد حمده الله وحمده الخلق أولهم وآخرهم.

خاتم رسل: خاتم النبيّ آخره، ومحمّد خاتم الأنبياء والمرسلين، قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ (1).

وفي صحيح مسلم عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «مثلي ومثل الأنبياء كمثلي رجل بني داراً فأتمّها وأكملها إلّا موضع لبنة، فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون منها ويقولون: لولا موضع اللبنة، قال رسول الله ﷺ: فأنا موضع اللبنة جئت فختمت الأنبياء». نحوه عن أبي هريرة، غير أنّه قال: «فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيّين».

آله: من معاني «الآل» في اللغة الأتباع، يقال: «آل الرجل»؛ أي أتباعه وأولياؤه. وللال إطلاق خاص في عبارات الصلوة على النبي وآله ﷺ. فالأكثر على أنّ المراد بهم قرابته عليه الصلوة والسلام الذين حرمت عليهم الصدقة. وقيل: هم جميع أمة الإجابة، وإليه مال مالك، واختاره الأزهرّي والنوويّ من الشافعيّة، والمحققون من الحنفيّة، وهو القول المقدم عند الحنابلة (2). صحبه: هذا من باب عطف الخاص على العام؛ لأنّ الصّحب يدخلون ضمن الآل، والصّحب هم كلّ من اجتمع بالنبيّ ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك.

معنى البيت:

صلّى الناظم وسلّم على محمّد خاتم رسل الله - تعالى -، وعلى آله ومن تبعه من بعده، وعلى الصّحابة - رضي الله عنهم -.

(1) الأحزاب من الآية 40

(2) الموسوعة الفقهية الكويتية: 1/ 97-98.

زيادة وتفصيل:

اعلم بأن الخلاف في الفرق بين النبي والرسول كبير بين أهل العلم: فمن ذلك: أن «النبي» هو الذي أوحى إليه ولم يؤمر بتبليغ ما أوحى الله إليه، و«الرسول» هو الذي أوحى إليه وأمر بالتبليغ. ومن ذلك: أن «النبي» هو الذي دعا إلى الرسالة التي كانت قبله، و«الرسول» هو الذي جاء برسالة تنسخ رسالة الذي قبله.

ومحمد ﷺ أكمل من أرسل وأكمل من أنبيء، وكل رسول نبي ولا عكس. وذكر الشيخ العثيمين - رحمه الله تعالى - أن «دلالة الرسالة على النبوة من باب دلالة اللزوم؛ لأن من لازم كونه رسولاً أن يكون نبياً، فإذا ذكر اللفظ صريحاً كان ذلك أفصح في الدلالة على المقصود، فالجمع بين النبوة والرسالة نستفيد منه أنه نص على النبوة، ولو اقتصر على الرسالة لم نستفد معنى النبوة إلا عن طريق اللزوم، وكون اللفظ دالاً على المعنى بنصه أولى من كونه دالاً باستلزامه، كما في حديث البراء بن عازب - رضي الله عنه - عند تعليم النبي ﷺ له دعاء التوم، فلما أعاد البراء الدعاء قال: وبرسولك الذي أرسلت، فقال له النبي ﷺ: «لا، قل: وبنبيك الذي أرسلت»؛ لأجل أن تكون الدلالة على النبوة دلالة نصية» اهـ.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

005	وَنَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا الْإِعَانَةَ	فِي مَا تَوَخَّيْنَا مِنَ الْإِبَانَةِ
-----	---------------------------------------	--

شرح الكلمات:

نسأل: السؤال هو الطلب، وهو هنا بمعنى الدعاء؛ لأنه من أعلى إلى أسفل، فإن كان مساوياً فهو التماس، وإن كان من أعلى إلى أسفل فهو أمر. الإعانة: هي طلب العون والتأييد والتوفيق، والأصل «الإعانة»، قلبت حركة الواو إلى العين فانقلبت ألفاً، ولا يلتقي ساكنان، فحذفت الألف الثانية؛ لأنها زائدة.

توَحَّينا: التَّوَحَّى هو التَّحَرِّي والقصد، وهو هنا الاجتهاد، والفرق بين القصد والاجتهاد: أنَّ الأوَّل يقال لما فيه مشقَّة أو لا، أمَّا الثاني فلا يذكر إلَّا لما فيه مشقَّة، فتقول: اجتهدت في حمل صخرة، ولا تقول: اجتهدت في حمل قلم.

الإبانة: هي الإيضاح والإظهار.

معنى البيت:

يدعو الناظم -رحمه الله تعالى- في هذا البيت الله -عز وجل- أن يعينه في اجتهاده من أجل إيضاح مسائل هذا العلم الجليل.

زيادة وتفصيل:

ورد في سؤال الله والاستعانة به حديث عن ابن عباس قال: كنتُ خلف رسول الله ﷺ يوماً فقال: «يَا غُلامُ إِنِّي أَعَلَّمْتُ كَلِمَاتٍ، أَحْفَظَ اللَّهُ يَحْفَظُكَ، أَحْفَظَ اللَّهُ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ...» الحديث⁽¹⁾.

فإذا أردت السؤال فاسأل الله وحده؛ لأنَّه لا أحد غيره قادر على الإعطاء والمنع ودفع الضرر وجلب النفع، وإذا أردت الاستعانة في الطاعة وغيرها من أمور الدُّنيا والآخرة فاستعن بالله، فإنَّه المستعان وعليه التكلان⁽²⁾.

قال الناظم -رحمه الله تعالى-:

006	عَنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ زَيْدِ الْفَرَّضِيِّ إِذْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَهَمِّ الْغَرَضِ
-----	--

شرح الكلمات:

مذهب: يقصد به هنا الطريق الذي يوصل إلى الأحكام الشرعية.

الإمام: هو الذي يقتدى به في أقواله.

(1) رواه الترمذي في صفة القيامة والرفائق والورع عن رسول الله، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(2) انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي.

الفرضي: أي العالم بالفرائض.

الغرض: القصد.

معنى البيت:

تكلم الناظم - رحمه الله تعالى - في هذا البيت عن مصدر المسائل الاجتهادية في علم الفرائض مبيناً أن مذهبه في ذلك هو الإمام زيد بن ثابت - رضي الله عنه - أعلم الصحابة بخبايا هذا العلم. وبين أن سؤال الله من أهم القصد، فإنه لا يخيب من سألته، قال تعالى: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾⁽¹⁾.

زيادة وتفصيل:

اعلم أن القرآن الكريم قد وضع أصول علم الفرائض ثم فصل الكثير من أحكامه؛ ففي سور النساء والأطفال والأحزاب بين ميراث الأبوين، والأولاد، والزوجين، والإخوة، تفصيلاً، وميراث ذوي الأرحام إجمالاً.

وجاءت السنة مبينة ميراث الجدّة، وبنت الابن مع البنت، والأخت مع البنت، كما بينت الإرث بولاء العتاقة، وميراث العصبات مع أصحاب الفروض، وبعض شروط الإرث.

وكان اجتهاد الصحابة بعد ذلك في مسائل لم يوجد لها نص، كميراث الجدّ مع الإخوة، والإخوة الأشقاء مع الإخوة لأّم إذا لم يبق للعصبات شيء، وبعض مسائل العول والردّ وذوي الأرحام وأصنافهم.

وممن اشتهر من الصحابة بإتقان علم الفرائض: زيد بن ثابت، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

007	عِلْمًا بِأَنَّ الْعِلْمَ خَيْرٌ مَّا سُمِّيَ فِيهِ وَأَوْلَى مَالَهُ الْعَبْدُ دُعِيَ
-----	--

شرح الكلمات:

العلم: يطلق في اللغة على المعرفة، والشّعور، والإتقان، واليقين، واصطلاحًا: هو حصول صورة الشيء في العقل.

سُعي: طُلب، أي محاولة وجدان الشيء وأخذه.

معنى البيت:

بين الناظم - رحمه الله تعالى - في هذا البيت أن العلم هو خير ما ينبغي أن يطلبه العبد، وأولى ما دُعي له، ويكفي أن أول ما نزل من القرآن قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ① خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ② اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ③ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ④ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ⑤﴾ (1).

وفي الإتيان بهذا البيت هنا تنشيط لِهَمّة طالب العلم، وفيه حثُّ له على الحرص وعدم التهاون في الطلب.

زيادة وتفصيل:

اعلم أنه قد تواترت النصوص في الحث على طلب العلم وفضله:

فمن القرآن قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ②﴾ (2).

ومن الآيات الواردة في فضل طلب العلم قوله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ③﴾ (3).

ومن ذلك قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ».

(1) العلق.

(2) التوبة 122

(3) المجادلة 11

ومن ذلك حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ كَانَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ»⁽¹⁾.

وقوله ﷺ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»⁽²⁾.
وحكى النووي - رحمه الله - اتفاق الفقهاء على أنَّ طلب العلم والاشتغال به أفضل من الاشتغال بنوافل الصَّوم والصَّلاة والتَّسبيح، ونحو ذلك من نوافل عبادات البدن.
فعن أبي أمانة الباهلي - رضي الله تعالى عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «فَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أَدْنَاكُمْ»⁽³⁾.
كما أنَّ المثابرة على طلب العلم والتَّفَقُّه فيه وعدم الاجتزاء باليسير منه يجرُّ إلى العمل به، ويلجئ إليه، وهو معنى قول الحسن: «كُنَّا نَطْلُبُ الْعِلْمَ لِلدُّنْيَا فَجَرَّأَنَا إِلَى الْآخِرَةِ».
قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

008	وَأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ مَخْصُوصٌ بِمَا قَدْ شَاعَ فِيهِ عِنْدَ كُلِّ الْعُلَمَاءِ
009	بِأَنَّهُ أَوَّلُ عِلْمٍ يُفْقَدُ حَتَّى لَا يَكَادُ يُوجَدُ

معنى البيتين:

أشار الناظم في هذين البيتين إلى أنَّ عِلْمَ الفرائض قد خُصَّ عند العلماء بأنَّه أوَّلُ علوم الدِّين يفقد في الأرض، حتَّى لا يكاد يجد المتنازعون في مسائل الميراث من يفصل بينهم.
زيادة وتفصيل:

قد وردت أحاديث في هذا الشأن، ولكنها ضعيفة، منها:

-
- (1) رواه الترمذي، كتاب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب فضل طلب العلم، وقال حديث حسن.
(2) رواه أبو داود في العلم، باب الحث على طلب العلم، والترمذي في العلم، باب إذا أراد الله بعبده خيراً أفقهه في الدين، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.
(3) أخرجه الترمذي في العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح.

«تعلّموا الفرائض وعلموه النّاس؛ فإنّه نصف العلم، وهو ينسى، وهو أوّل شيء ينزع من أمّتي»⁽¹⁾.
وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا هريرة تعلّموا الفرائض وعلموها؛ فإنّه نصف العلم، وهو ينسى، وهو أوّل شيء ينزع من أمّتي»⁽²⁾.

وعن ابن مسعود قال: قال لي رسول الله ﷺ: «تعلّموا العلم وعلموه النّاس، تعلّموا الفرائض وعلموها النّاس، تعلّموا القرآن وعلموه النّاس، فإنّي امرؤ مقبوض والعلم سيقبض وتظهر الفتن، حتّى يختلف اثنان في فريضة لا يجدان أحداً يفصل بينهما»⁽³⁾.

ولأهل العلم أوجه في معنى كون علم الفرائض نصف العلم، فمنهم من قال: إنّما كان نصف العلم؛ لأنّ العلم منه ما يتعلّق بحال الحياة، ومنه ما يتعلّق بحال الممات، فما يتعلّق بحال الحياة نصف ولو كان أكثر، والنّصف الثّاني ما يتعلّق بحال الممات، ومعنى النّصف هنا: بعض، أو جزء من النّصف الّذي هو حجمه محدّد؛ لأنّ النّصف يقتضي المساواة، بخلاف البعض، فالبعض يطلق على الأقل والأكثر.

وهذا العلم سيُنسى، فيقلّ أهله، والعارفون به، والعلم كلّ سيرفع، كما ثبت في الصّحاحين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- أنّ النّبي ﷺ قال: «إنّ الله لا يقبض هذا العلم انتزاعاً ينتزعه من النّاس، ولكن يقبضه بموت أهله، حتّى إذا لم يبق عالمٌ اتّخذ النّاس رؤساءً جهّالاً -أورءاً جهّالاً- فاستفتوا، فأفتوا بغير علم، فضلّوا وأضلّوا».

(1) السنن الكبرى للبيهقي، وأخرجه ابن ماجه من طريق حفص بن عمر به. وفي مصباح الزجاجة (964): رواه الحاكم في المستدرک، وقال: إنه صحيح الإسناد، وتصحيحه فيه نظر؛ فإن حفص بن عمر المذكور ضعفه ابن معين والبخاري والنسائي وأبو حاتم، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال ابن عدى: قليل الحديث، وحديثه كما قال البخاري: منكر. وينظر معرفة التذكرة لابن طاهر ص 139.

(2) المستدرک على الصّحاحين للحاكم: 4/369، التعليق - من تلخيص الذهبي: حفص بن عمر رواه بمرة.

(3) جامع بيان العلم وفضله: 1/599، سنن الدارمي: 1/83، سنن الدارقطني: 4/82، وفي الحديث ضعف.

وفي الصحيحين من حديث أنس وأبي هريرة أنّ النبي ﷺ قال: «إنّ بين يدي الساعة أياً ما يظهر فيها الجهل، ويرفع فيها العلم».

فالعلم سيرفع، فيقلّ في الناس، ونحن نشاهد ذلك بموت العلماء، وعدم خلافتهم في الأرض، وهذا حصّ من النبي ﷺ على تعلّم هذا العلم؛ لأنّه بمثابة المهدّد بالانقراض⁽¹⁾.
قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

110	وَأَنَّ زَيْدًا خُصَّ لِمَحَالِهِ	بِمَا حَبَاهُ خَاتِمُ الرِّسَالَةِ
111	مِنْ قَوْلِهِ فِي فَضْلِهِ مُنْبَهًا	أَفْرَضُكُمْ زَيْدٌ وَنَاهِيكَ بِهَا
112	فَكَانَ أَوْلَى بِاتِّبَاعِ التَّابِعِي	لَا سِيَمًا وَقَدْ نَحَاهُ الشَّافِعِي

شرح الكلمات:

لا محالة: لا بدّ، أي حقيقة.

حباه: أعطاه، من العطية.

ناهيك: حسبك، أي: غاية تنهاك عن طلب غيرها.

التابعي: هو من اجتمع بالصحابي وأخذ عنه.

لا سيما: أي لا مثل لهذه الشهادة، فتكون تأكيداً للشهادة.

نحاه: قصد مذهبه.

معنى الأبيات:

أشار الناظم - رحمه الله تعالى - هنا إلى أنّ زيداً - رضي الله عنه - قد خصّه خاتم الرسل ﷺ من بين الصحابة بكونه أفرضهم، حيث قال: «أفرض أمتي زيد بن ثابت»⁽²⁾.....

(1) محاضرات مقروءة للشيخ محمد الحسن الددو الشنقيطي، شرح متن الرحبية (الشريط 1)

(2) أخرجه الحاكم في المستدرک وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وقال: «أفرضكم زيد»⁽¹⁾.

وهذا التخصيص لا شبهة فيه ولا تأويل، وحسبك شهادة سيّد ولد آدم له - رضي الله عنه -، فكان أولى بأن يتبعه التابعون في هذا العلم، لا سيما وقد اتّبع مذهبه الإمام الشافعيّ - رحمه الله تعالى -، وهو قصد اجتهاد لا تقليد.

زيادة وتفصيل:

من أهمّ المسائل التي يظهر فيها اتّفاق الإمام الشافعيّ - رحمه الله تعالى - مع الإمام زيد - رضي الله عنه - : «المسألة المشتركة، والجدّ مع الإخوة، والأكدرية، ومسألة الردّ، وذوو الأرحام»، ومعهما مالك كذلك، فرحم الله أئمّتنا الأعلام.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

113	فَهَاكَ فِيهِ الْقَوْلُ عَنْ إِيْجَازٍ مُّبَرَّرًا عَنْ وَصْمَةِ الْأَلْغَازِ
-----	---

شرح الكلمات:

هاك: اسم فعل أمر بمعنى «خُذْ».

إيجاز: الإيجاز تقليل اللفظ والاختصار، أي: الإتيان بالمعنى المراد بأقلّ الألفاظ.

وصمة: واحد الوصم، بمعنى العيب، والعار.

الألغاز: جمع لغز، يقال: ألغز في كلامه إذا عمّى مراده.

معنى البيت:

يأمر الناظم طالب هذا العلم أن يأخذ فيه القول بإيجاز دون إطناب ولا تكرار، دون أن يخلّ ذلك بالمعنى، ولا به إلى درجة الإلغاز.

(1) قال ابن حجر في فتح الباري 12 / 20: وهو حديث حسن، أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من رواية أبي قلابة عن أنس وأعله بالإرسال ورجحه الدارقطني والخطيب وغيرهما، وله متابعات وشواهد ذكرتها في تخريج أحاديث الرافعي.

زيادة وتفصيل:

① لقد اعتاد الفقهاء عند سردهم للمسائل الفقهيّة أن يذكروا بعضها بأسلوب الألغاز، والهدف من ذلك هو تنشيط ذهن طالب العلم.

② ممّا يعاب على بعض المتون أنّها قد بلغت درجة الإلغاز كما ذكر الناظم، فقد كان قصد واضعيها تسهيل الحفظ ولكنهم قد وقعوا في المحذور، وهذا ما يثبت صعوبة ودقّة الاختصار، وأنّ ذلك لا يتيسّر إلا لمن وفقه الله، وكانت له ثروة لغويّة وخبرة بالعلم الذي يريد اختصاره.

③ روي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب -رضي الله عنه- أنّه قال: «إذا تحدّثتم فتحدّثوا في الفرائض، وإذا لهوتم فالهوا بالرّمي».

وهذا الأثر يدلّ على أنّ التحدّث الذي يقصد به رياضة العقول أصله علم الفرائض، فينبغي أن يشتغل الناس بذلك.

والرياضة الأخرى أهمّها رياضة الرّمي؛ لأنّه قوّة، كما قال النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-: «ألا إنّ القوّة الرّمي»، ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾⁽¹⁾.

فعمر -رضي الله عنه- أمر إذا تحدّثتم -أي: أردتم رياضة العقول بالحديث- فتحدّثوا في الفرائض، وإذا لهوتم -أي: رياضة البدن- فالهوا بالرّمي، ولذلك يحتاج فيه إلى جزء كبير من معرفة الحساب وقواعده⁽²⁾.

(1) الأنفال: 60

(2) محاضرات مقروءة للشيخ محمد الحسن الددو الشنقيطي، شرح متن الرحبية (الشريط 1)

أركان الميراث

بعد أن انتهى الناظم من مقدمته عن علم الموارث وفضله، عقد باباً لأسباب الميراث، ويحسن بنا أن نبين أركان الميراث قبل الشروع في الأسباب فنقول:

الركن لغة: جانب الشيء الأقوى، ومنه ركن إلى الشيء، بمعنى: اعتمد عليه، ومال إليه، ﴿وَلَا تَزْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: 113]؛ أي: لا تعتمدوا عليهم، ولا تميلوا إليهم.

وفي الاصطلاح: عبارة عن جزء الماهية.

وللإرث أركان ثلاثة إن وجدت كلها تحققت الورثة، وإن فقد ركن منها فلا إرث:

أولها: المورث، وهو الميت أو من هو في حكم الميت؛ أي: الذي حكم بفقده وانتهى أمد تعميره.

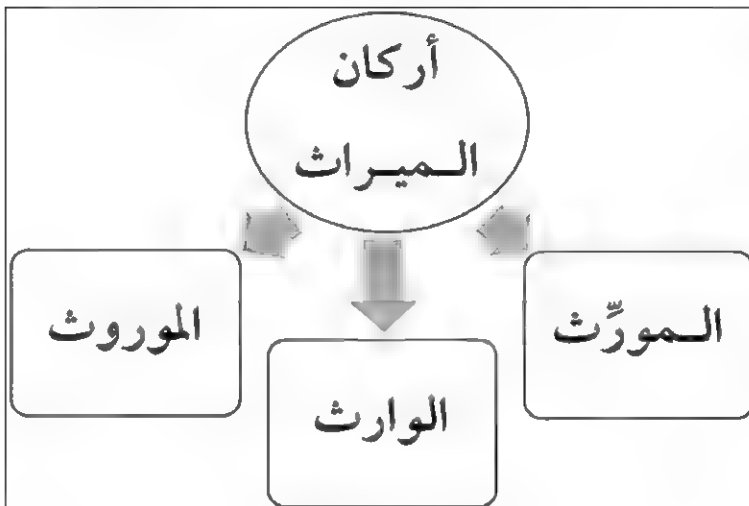
وثانيها: الوارث، وهو الحي بعد المورث أو الملقق بالأحياء.

وثالثها: الموروث (أي التركة)، سواء كانت من مال الميت أو من دينه، فالتركة تنقسم إلى قسمين: ما

كان من مال الميت، وما كان من دينه، فدية الخطأ مورثة عن الميت، فديته لم يملكها هو في حياته،

ولكنها معدودة مع تركته، فهي مورثة مع التركة.

وعلى هذا فمن مات وله وارث ولا مال له فلا إرث، وكذلك من مات ولا وارث له فلا إرث أيضاً عند من لا يرى بيت المال وارثاً، كما سيأتي⁽¹⁾.



(1) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، 3 / 21-22، مادة: إرث، التفريغ النصي - شرح متن الرحيبة 4 - للشيخ محمد الحسن الددو

الشنقيطي - صوتيات إسلام ويب.

باب أسباب الميراث

شرح الكلمات:

باب: الباب في اللغة: المدخل، وفي اصطلاح العلماء: اسم لطائفة من المسائل مشتركة في حكم، وقد يعبر عنه بالكتاب أو بالفصل، وقد يجمع بين الثلاثة فيقدّم الكتاب ثم الباب. والكتاب يفصل بالأبواب أو بالفصول، والباب بالفصول، ولم يستعملوا تفصيل الباب بالكتب والفصل بالأبواب.

أسباب: جمع سبب، وهو في اللغة: الحبل. ثم استعمل لكل شيء يتوصل به إلى غيره.

والسبب في الاصطلاح: أحد أقسام الحكم الوضعي:

وعرفه الحنفية: بأنه ما يكون طريقاً إلى الحكم من غير تأثير.

وعرف الشافعية السبب بأنه: كل وصف ظاهر منضبط دلّ الدليل السمعي على كونه معرفاً لحكم شرعي.

ومثاله: زوال الشمس أمانة معرفة لوجوب الصلاة في قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾⁽¹⁾.

وكجعل طلوع الهلال أمانة على وجوب صوم رمضان في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾⁽²⁾.

الميراث: هو الإرث، ومن معانيه في اللغة: الأصل، والأمر القديم توارثه الآخر عن الأول، والبقية من كل شيء. وهمزته أصلها واو.

ويطلق الإرث ويراد منه انتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين.

(1) الإسرائ: 78

(2) البقرة: 185. انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية/ مادة: سبب.

ويطلق ويراد منه الموروث، ويقاربه على هذا الإطلاق في المعنى (التركة).
و(علم الميراث) يسمى -أيضا- (علم الفرائض)، وهو علم بأصول من فقه وحساب تُعرَّف حقَّ كلِّ
في التركة.

والإرث اصطلاحاً: عرّفه الشافعية والقاضي أفضل الدين الخونجي من الحنابلة بأنّه: حقّ قابل
للتجزؤ يثبت لمستحقّه بعد موت من كان له ذلك لقرابة بينهما أو نحوها⁽¹⁾.

قال الناظم -رحمه الله تعالى-:

014	أسبابُ ميراثِ الورى ثلاثة	كُلُّ يَفِيدُ رَبَّهُ الْوَرَاثَةُ
015	وَهِيَ نِكَاحٌ وَوَلَاءٌ وَنَسَبٌ	مَا بَعْدَهُنَّ لِلْمَوَارِيثِ سَبَبٌ

شرح الكلمات:

الورى: الوري مثل الحصى الخلق⁽²⁾، تقول العرب: (ما أدري أيُّ الورى هو)، أي: أيُّ الخلق هو⁽³⁾.
رَبّه: يطلق الربّ على الله -تبارك وتعالى- معرّفاً بالألف واللام ومضافاً. ويطلق على مالك الشيء
الذي لا يعقل مضافاً إليه، فيقال: (ربّ الدين)، و(ربّ المال). ومنه قوله عليه الصّلاة والسّلام في
ضالة الإبل: (حتّى يلقاها ربّها)⁽⁴⁾.

(1) انظر: نفس المرجع / مادة: إرث.

(2) المصباح المنير / مادة: وري.

(3) لسان العرب / ج 15 / ص 386.

(4) رواه البخاري في العلم، باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره، وفي الشرب، باب شرب الناس والدواب من
الأنهار، وفي اللقطة، باب ضالة الإبل، وباب ضالة الغنم، وباب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه، وباب من عرف
اللقطة ولم يدفعها إلى السلطان، وفي الطلاق، باب حكم المفقود في أهله وماله، وفي الأدب، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر
الله، ومسلم في اللقطة، باب في فاتحته، والموطأ في الأفضية، باب القضاء في اللقطة، وأبو داود في اللقطة في فاتحته، والترمذي في
الأحكام، باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم. واللفظ لمالك. جامع الأصول (10 / 703)

وقد استعمل بمعنى السيد مضافاً إلى العاقل -أيضاً-، ومنه قوله عليه السلام: (أن تلد الأمة ربتها)، وفي رواية (ربها)⁽¹⁾.

وفي التنزيل حكاية عن يوسف -عليه السلام-: ﴿أَمَّا أَحَدُكُمْ فَيَسْغِي رَيْهَ حُمْرًا²﴾، قالوا: ولا يجوز استعماله بالألف واللام للمخلوق بمعنى المالك؛ لأن اللام للعموم، والمخلوق لا يملك جميع المخلوقات، وربما جاء باللام عوضاً عن الإضافة إذا كان بمعنى السيد⁽³⁾.

نكاح: أصل النكاح الوطء، ثم قيل للترؤج نكاحاً مجازاً؛ لأنه سبب للوطء المباح، قال تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ⁽⁴⁾﴾. وقال ﷺ: (أنا من نكاح ولست من سفاح)⁽⁵⁾. والنكاح هنا هو عقد الزوجية الصحيح، القائم بين الزوجين، وإن لم يحصل بعده دخول الزوجة أو خلوة، أما النكاح الفاسد أو النكاح الباطل فلا توارث به أصلاً⁽⁶⁾.

(1) رواه مسلم في الإيمان: باب وصف جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم الإسلام والإيمان، والترمذي فيه أيضاً، وأبو داود في السنة: باب في القدر، والنسائي في الإيمان: باب نعت الإسلام 8/ 97. جامع الأصول (1/ 213)

(2) يوسف: 41

(3) انظر: المصباح المنير/ مادة: رب ب.

(4) الأحزاب: 49

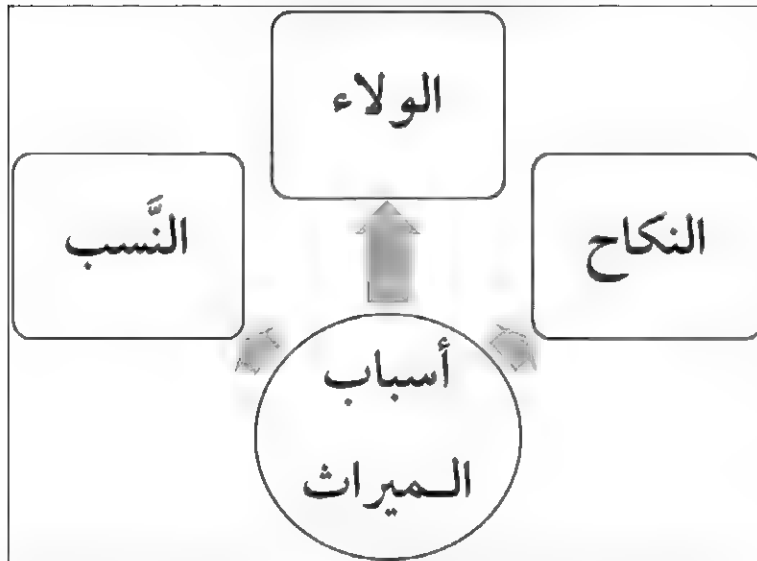
(5) المغرب/ مادة: نكح. روى الطبراني في الأوسط وابن عدي وغيرهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح من لدن آدم إلى أن ولدني أبي وأمي لم يصبني من سفاح الجاهلية شيء) وقد حسن الحديث الألباني في صحيح الجامع وللحديث شواهد وطرق كثيرة.

(6) المواريث في الشريعة الإسلامية/ محمد علي الصابوني/ ص 39. هذا على مذهب الأئمة أبي حنيفة والشافعي وأحمد. وقال الإمام مالك: إن سبب الفساد إن كان متفقاً عليه كترؤج خامسة وفي عصمته أربع، أو تزوج المحرمة رضاءاً جاهلاً بسبب التحريم فإنه لا توارث، سواء أَمَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْمُتَارِكَةِ وَالْفُسْخِ، أَمْ مَاتَ بَعْدَهُمَا. وَإِنْ كَانَ السَّبَبُ الْمَوْجِبُ لِلْفَسَادِ غَيْرَ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ كَعَدَمِ الْوُطْءِ فِي النِّكَاحِ فِي زَوَاجِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَأَمْثَلِهَا إِنْ كَانَتْ الْوُفَاةُ بَعْدَ الْفُسْخِ فَلَا تَوَارَثُ؛ لِعَدَمِ قِيَامِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِلْمِيرَاثِ؛ إِذِ انْتَهَتْ الزَّوْجِيَّةُ. وَإِنْ كَانَتْ الْوُفَاةُ قَبْلَ الْفُسْخِ، فَيَكُونُ الْمِيرَاثُ ثَابِتاً، لِقِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَرَى صِحَّةَ الزَّوْاجِ. اهـ من الموسوعة الفقهية الكويتية.

ولاء: الولاء مصدر، والمولى (مولى الموالاة) وهو: الذي يُسلم على يدك ويؤاليك، والمولى (مولى النعمة) وهو: المُعتقُ أنعم على عبده بعتقه.

والمولى (المعتق)؛ لأنه ينزل منزلة ابن العم، يجب عليك أن تنصره وترثه إن مات ولا وارث له⁽¹⁾.
نسب: النسبُ نسبُ القَرابات، وهو واحدُ الأنساب⁽²⁾، وهو أطول الأسباب وأكثرها، فأكثر الوارثين إنما يرثون بالنسب، وهم أصول وفصول وحواش: فالأصول كالأب وآبائه، والأُم وأُمهاتها وأُمهات الأب، والفصول: هم الأبناء والبنات وذرية الأبناء، والحواشي: هم الإخوة والأخوات، والأعمام وبنو العم وإن نزلوا، والأعمام وإن علوا⁽³⁾.

معنى البيتين: يبين النّاطم - رحمه الله تعالى - في هذين البيتين أنّ لميراث الخلق أسباباً ثلاثة، لا بدّ



من تحقق واحد منها، بحيث لو لم يوجد واحد منها أصلاً لم يصح الميراث، وكل واحد منها يقتضي الميراث، ما لم يوجد مانع، وهذه الأسباب هي: (عقد الزوجية الصحيح، والولاء، ونسب القرابة)، ويجمعها لفظ (نون)، النون الأولى للنكاح، والنون الثانية للنسب.

زيادة وتفصيل: الأسباب الثلاثة التي ذكرها النّاطم متّفق عليها بين العلماء، وأمّا الأسباب التي اختلفت في كلّ واحد منها أيقضي الميراث أم لا يقضيه؟ فاثنان: ولاء الموالاة، وجهة الإسلام، وهي بيت مال المسلمين:

(1) لسان العرب / ج 15 / ص 405.

(2) نفس المرجع / ج 1 / ص 755.

(3) التفريغ النصي - شرح متن الرحبية 4 - للشيخ محمد الحسن الددو الشنقيطي - صوتيات إسلام ويب.

أما ولاء الموالاة: فصورته أن يقول شخص لآخر: أنت مولاي ترثني إذا متّ وتدفع عني الدية إذا أنا قتلت، فيقول له: قبلت.

فذهب أبو حنيفة وعامة أصحابه⁽¹⁾ إلى أنه يثبت الإرث بهذا النوع من الولاء، بشروط هذا ملخصها: أن يكون طالب الولاء حرًا، بالغًا، غير عربيّ، وأن لا يكون عتيقًا لعربيّ ولا لغيره، وأن لا يكون له وارث من أقاربه، وأن لا يكون قد جنى جناية، وأن يكون مجهول النسب، وأن يكون قابل الموالاة عاقلًا، بالغًا، حرًا.

ودليلهم على صحة ما ذهبوا إليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾⁽²⁾، فإنّ هذه الآية نزلت في ولاء الموالاة فيما روي.

وذهب مالك والشافعيّ وأحمد بن حنبل والأوزاعيّ إلى أنه لا يثبت اليوم الإرث بولاء الموالاة أصلًا، والإرث لبيت مال المسلمين، وهذا هو مذهب زيد بن ثابت وعبد الله بن عباس -رضي الله عنهما-.

ومن أدلتهم أنهم قالوا: كان الإرث بولاء الموالاة ثابتًا أول الإسلام ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾⁽³⁾ وبغيرها من آيات الموارث.



(1) وهو مذهب عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود، وبه أخذ النخعي وإسحاق بن راهويه.

(2) النساء: 33

(3) الأنفال: 75 - الأحزاب: 6

وأما بيت المال:

فذهب علماء الحنفية وعلماء الحنابلة إلى أن بيت المال لا يكون وارثاً أصلاً، لكن إذا كان لبعض المسلمين مال فمات عنه ولا يوجد أحد يستحق هذا المال بإرث وبوصية فإن ما تركه من المال يوضع في بيت مال المسلمين، على أن ذلك مما تقتضيه المصلحة العامة للأمة، لا على أنه ميراث لبيت المال.

وللمالكية في هذه المسألة قولان:

أحدهما: أن بيت المال يكون وارثاً بكل حال، سواء أكان منتظماً أم لم يكن⁽¹⁾. وهذا القول هو الذي ذهب إليه المتقدمون من علماء المالكية.

وثانيهما: أن بيت المال يكون وارثاً بشرط أن يكون منتظماً، وهذا القول هو الذي عليه فتوى المتأخرين من علماء المالكية.

وللشافعية في هذا الموضوع ثلاثة أقوال:

أولها: كمذهب الحنفية والحنابلة، وهذا رأي المزني وابن سريج⁽²⁾.

وثانيها: كقول متقدمي المالكية، وهذا رأي الشيخ أبي حامد.

وثالثها: كقول متأخري المالكية، وهذا رأي عز الدين ابن عبد السلام وسائر المتأخرين من علماء الشافعية.

هذا، ومما استدلل به الذين ذهبوا إلى أن بيت مال المسلمين يكون وارثاً قوله ﷺ: (مَنْ تَرَكَ كَلَالاً فَإِلَيَّ - وَرَبِّمَا قَالَ: فَإِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ - وَمَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرِثَتِهِ، وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، أَعْقِلُ عَنْهُ وَأُورِثُهُ، وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، يَعْقِلُ عَنْهُ وَيُورِثُهُ)⁽³⁾.

(1) معنى انتظام بيت المال: أن يكون القوائم عليه عادلاً يصرف الأموال في مصارفها المشروعة.

(2) وهو مذهب النازم، ولهذا قال: (ما بعدهن للمواريث سبب)، فالأسباب عنده محصورة في الثلاثة المتفق عليها فقط.

(3) رواه أبو داود في الفرائض، باب ميراث ذوي الأرحام، وإسناده حسن.

وأما الذين ذهبوا إلى أن بيت المال لا يكون وارثاً فمما استدّلوا به: أن معنى كون بيت المال وارثاً أن جماعة المسلمين هم الوارثون، ولو صحّ ذلك لما جاز لمن يعلم أن بيت المال يرثه أن يوصي لأحد من المسلمين بشيء من ماله، وإن فعل لم تنفذ وصيته؛ لأنه لا وصية لوارث، لكن الإجماع منعقد على أنه يجوز له أن يوصي لمن شاء منهم⁽¹⁾.

هل يكون بيت المال وارثاً؟	الحنفيّة والحنابلة	لا يكون وارثاً أصلاً
	المالكيّة (قولان)	يكون وارثاً بكلّ حال
		يكون وارثاً بشرط أن يكون منتظماً
	الشّافعيّة (ثلاثة أقوال)	لا يكون وارثاً أصلاً
		يكون وارثاً بكلّ حال
		يكون وارثاً بشرط أن يكون منتظماً

للبحث:

● طلق رجل زوجته وهو مريض مرض الموت، ومات أحدهما قبل انقضاء العدة، فهل يكون هناك

توارث بينهما؟

1 - انظر: أحكام الموارث / محمد محيي الدين عبد الحميد / ص 27 وما بعدها.

الإجابة عن سؤال البحث

● طلق رجل زوجته وهو مريض مرض الموت، ومات أحدهما قبل انقضاء العدة، فهل يكون هناك توارث بينهما؟ يختلف الحكم باختلاف نوع الطلاق:

1 - فإن كان الطلاق رجعيًا فقد أجمع الأئمة الأربعة على أنه يلحق بالزوجة، إذا ماتت أو مات زوجها قبل أن تنقضي عدتها منه؛ لأن المطلقة طلاقاً رجعيًا زوجة من جميع الوجوه، إلا أنه لا يحل لزوجها أن يباشرها قبل أن يراجعها.

2 - أما المطلقة طلاقاً بائناً فإما أن يكون وقوع الطلاق برضا منها وإما أن يكون وقوع الطلاق بغير رضاها، وعلى كل حال إما أن تموت هي قبله وإما أن يموت هو قبلها:

أ - فإن كان قد طلقها وهو مريض مرض الموت ولكن وقوع الطلاق قد حصل برضاها - كأن طلبت منه الطلاق فطلقها - فلا توارث بينهما بالإجماع، سواء أ ماتت هي قبله أم مات هو قبلها.

ب - وإن كان قد طلقها وهو مريض مرض الموت وكان وقوع الطلاق بغير رضاها:

- فإن ماتت هي قبله فإنه لا يرثها إجماعاً؛ لأنه هو الذي فوت على نفسه الميراث.

- وإن مات هو قبلها:

فمذهب أبي حنيفة أنه إذا مات وهي في العدة ورثته، وإن مات بعد انقضاء العدة لم ترثه.

ومذهب أحمد بن حنبل أنه إذا مات قبل أن تتزوج بغيره ورثته، سواء انقضت عدتها منه أم لم تنقض، وإذا مات بعد أن تزوجت بغيره لم ترثه.

ومذهب مالك أنها ترثه بكل حال، سواء انقضت عدتها منه أم لم تنقض، وسواء إذا انقضت عدتها منه أتزوجت أم لم تتزوج.

ولعلماء الشافعية في هذه الحالة أربعة أقوال، أرجحها عندهم أنها لا ترثه بكل حال⁽¹⁾.

(1) أحكام الموارث، محمد محيي الدين عبد الحميد، ص 17

باب موانع الإرث

شرح الكلمات:

موانع : جمع مانع، والمنع خلاف الإعطاء، ويقال: (فلان في عز ومنعة) أي تمتع على من قصده من الأعداء⁽¹⁾.

واصطلاحاً هو عند الأصوليين: (ما يلزم من وجوده العدم)، فيلزم من وجود الدّين -مثلاً- عدم وجوب الزّكاة، ويلزم من وجود الحيض عدم وجوب الصّلاة للمرأة.

قال النّاظم -رحمه الله تعالى-:

016	وَيَمْنَعُ الشَّخْصَ مِنَ الْمِيرَاثِ	وَاحِدَةٌ مِنْ عِلَلٍ ثَلَاثِ
017	رِقٌّ وَقَتْلٌ وَاخْتِلَافُ دِينِ	فَأَفْهَمَ فَلَيْسَ الشَّكُّ كَالْيَقِينِ

شرح الكلمات:

علل : جمع علّة وهي لغة: المرض الشّاغل⁽²⁾. أمّا في اصطلاح الأصوليين: فقد عرفها الغزاليّ بقوله: هي ما أضاف الشّارع الحكم إليه وناطه به، ونصبه علامة عليه. فقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾⁽³⁾ جعلت السرقة فيه مناصاً لقطع اليد. وقوله ﷺ: (القاتل لا يرث)⁽⁴⁾

(1) المغرب في ترتيب المعرب / مادة: منع.

(2) المصباح المنير / مادة: علل.

(3) المائدة: 38

(4) أخرجه الترمذي في الفرائض، باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل، وفي سننه إسحاق بن عبد الله ابن أبي فروة، وهو متروك.. لكن رواه أبو داود في جملة حديث طويل في الديات، باب ديات الأعضاء بإسناد لا بأس به، ورواه ابن ماجه بمعناه في الديات، باب القاتل لا يرث، فالحديث حسن، وقد ساق البيهقي في الباب آثاراً عن عمر وابن عباس وغيرهما تفيد كلّها أنّه لا ميراث للقاتل مطلقاً.

جعل فيه قتل المورث منوطاً للحكم وهو حرمان القاتل إرث المقتول⁽¹⁾.

رَقَّ: الرَّق لغة: مصدر رَقَّ العبد يرقّ، ضدّ عتق، والرقيق: المملوك، ذكرًا كان أو أنثى، ويقال للأنثى أيضًا: (رقية)، والجمع رقيق وأرقاء.

وإنّما سمّي العبيد رقيقًا؛ لأنّهم يرقّون لمالكهم، ويذلّون ويخضعون.

والرَّق في الاصطلاح الفقهيّ موافق لمعناه لغة، فهو كون الإنسان مملوكًا لإنسان آخر⁽²⁾.

قتل: القتل في اللغة: فعل يحصل به زهوق الرّوح .. والرّجل قتيل والمرأة قتيل إذا كان وصفًا، فإذا حذف الموصوف جعل اسمًا ودخلت الهاء نحو: رأيت قتيلة بني فلان.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحيّ عن المعنى اللّغويّ، قال الباءرتيّ: إنّ القتل فعل من العباد تزول به الحياة⁽³⁾.

اختلاف دين: أي بالإسلام والكفر، وهو لغة الجحود والسّتر، فمن كفر نعمة الله -تعالى- جحدّها وسترها. وشرعًا: قول كفر، أو اعتقاد كفر، أو فعل كفر.

الشّكّ: الشّكّ لغة: نقيض اليقين وجمعه شكوك، سواء استوى طرفاه أو رجح أحدهما على الآخر.

والشّكّ في اصطلاح الفقهاء: استعمل في حالتي الاستواء والرجحان على النّحو الذي استعملت فيه هذه الكلمة لغة، فقالوا: من شكّ في الصّلاة، ومن شكّ في الطّلاق، أي من لم يستيقن، بقطع النّظر عن استواء الجانبين أو رجحان أحدهما. ومع هذا فقد فرّقوا بين الحالتين في جزئيات كثيرة.

والشّكّ في اصطلاح الأصوليّين: هو استواء الطّرفين المتقابلين لوجود أمارتين متكافئتين في الطّرفين أو لعدم الأمانة فيهما⁽⁴⁾.

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: علة.

(2) المرجع السابق / مادة: رق.

(3) انظر المرجع السابق / مادة: قتل.

(4) انظر المرجع السابق / مادة: شكّ.

معنى البيتين: يَبَيِّنُ النَّاطِمُ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَنَّ الشَّخْصَ الْوَارِثَ يَمْنَعُهُ مِنَ الْمِيرَاثِ تَلَبُّسُهُ بَعْلَةً مِنْ عِلَلِ ثَلَاثٍ، وَهِيَ: كَوْنُهُ رَقِيقًا، أَوْ كَوْنُهُ قَاتِلًا لِمَوْرَثِهِ، أَوْ اخْتِلَافَ دِينِهِ مَعَ دِينِ مَوْرَثِهِ.

زيادة وتفصيل:

① الواقع أن موانع الإرث أكثر ممّا ذكر، وهي التي يجمعها قولهم: (عش لك رزق):

فالعين: عدم تحقّق الموت، فالإنسان الذي لم نتحقّق أنّه مات لا يمكن أن نورثه؛ لأنّه أحقّ بماله ما دام حائزاً له وهو حيّ، والدّمّة عمرت بمحقّق فلا تبرأ إلّا به.

الشّين: الشكّ في السّبق، فهو مانع من الإرث، إذا مات شخصان في حادث سير؛ أحدهما والد، والآخر ولد، لا يرث أحدهما من الآخر؛ لأنّنا لا ندري من مات أولاً، فهذا الشكّ في السّبق في الموت.

اللام: اللّعان، فإذا كان الرّجل زوجاً لامرأة فحملت حملاً، فنفاه بلعان، وحلف أيّمان اللّعان، ففرّق القاضي بينهما، فهذا الولد يرث أمّه وترثه، لكنّه لا يرث الرّجل الذي كان زوجها؛ لأنّه نفاه بلعان، فاللّعان مانع من موانع الإرث.

الكاف: الكفر.

والراء: الرّق.

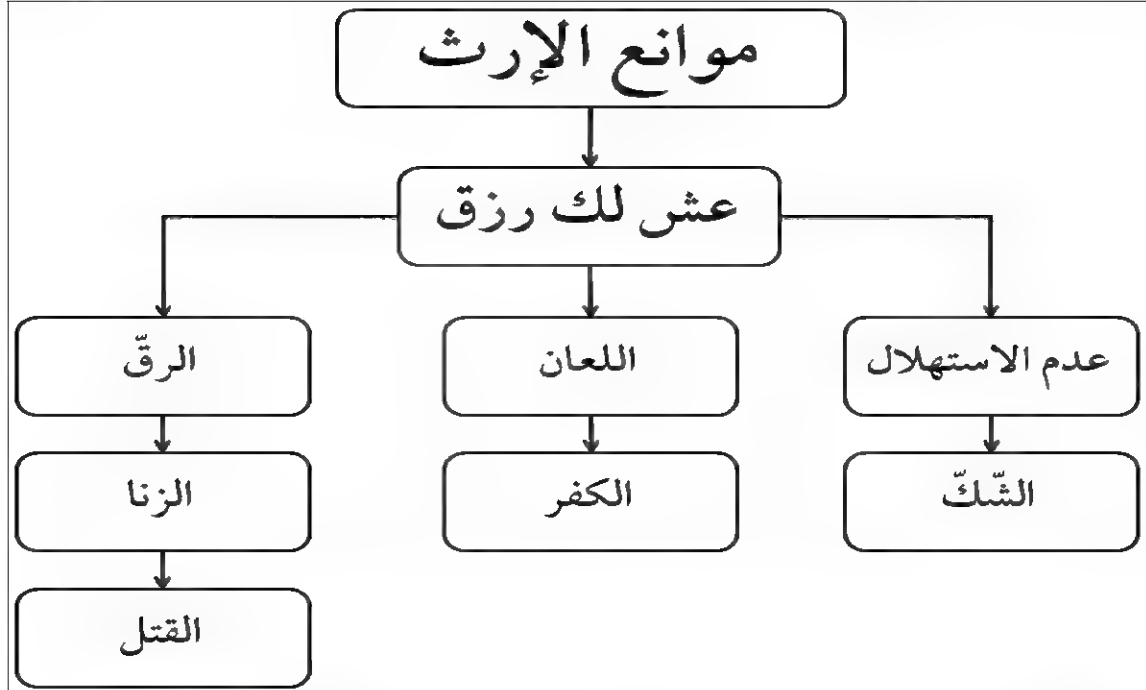
والزاي: الزّنا، فالزّنا لا يحرم حلالاً، ولا يستحقّ به شيء، فولد الإنسان من الزّنا لا يرثه، فولد الزّانية يرث أمّه وترثه، لكنّه لا يرث أباه؛ لأنّ هذه الأبوة معدومة شرعاً، والمعدوم شرعاً كالمعدوم حسّاً.

وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه -رضي الله عنه- أن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- قال: (أَيُّمَا رَجُلٍ عَاهَرَ¹ بِحُرَّةٍ أَوْ أُمَةٍ، فَالْوَلَدُ وَلَدُ زَنَّا، لَا يَرِثُ مِنْ أَبِيهِ)⁽²⁾.

القاف: القتل.

(1) المعاهرة: الزّنا، والعاهر: الزّاني والزّانية، وعهّرها: إذا زنى.

(2) أخرجه الترمذي في الفرائض، وفي سننه عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف، وقال الترمذي: وقد روى غير ابن لهيعة هذا الحديث عن عمرو بن شعيب، والعمل على هذا عند أهل العلم أن ولد الزّنا لا يرث من أبيه.



② اعلم أنّ الرّق أنواع: فالرقيق إمّا أن يكون خالصاً لا شائبة فيه، وإمّا أن يكون فيه شائبة.

والرقيق الخالص يسمّى القنّ، إمّا أن يكون سَلَمًا لمالك واحد، وإمّا أن يكون مشتركًا، وهو الذي يملكه شريكان أو أكثر.

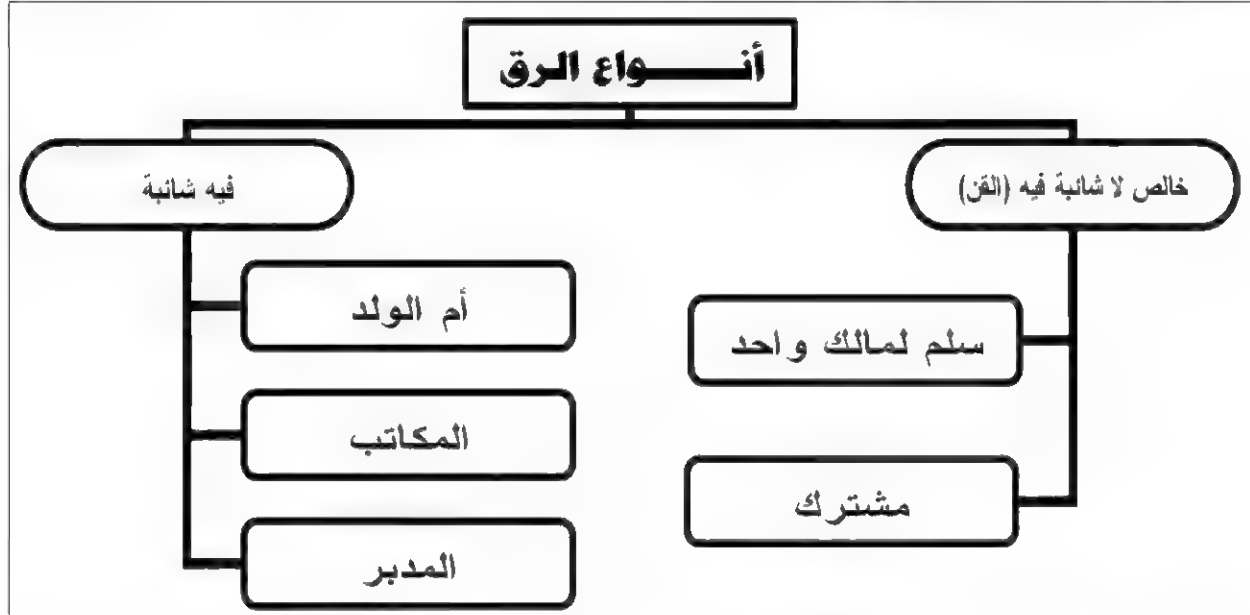
والرقيق الذي فيه شائبة هو الذي أعتق بعضه فعلاً، كنصفه أو ربعه، وبقي سائرُه رقيقًا، ويسمّى المبعّض، أو انعقد فيه سبب التحرير، وهو ثلاثة أصناف:

الأول: أمّ الولد، وهي الجارية إذا ولدت من سيدها، فإنّها تكون بالولادة مستحقّة للحرية بوفاة سيدها.
والثاني: المكاتب، وهو من اشترى نفسه من سيده بمال منجم، فهو مستحقّ للحرية بمجرد تمام الأداء.

والثالث: المدبّر، والتدبير أن يجعل السيّد عبده معتقًا عن دبر منه، أي بمجرد وفاة السيّد، وفي معناه: الموصى بعتقه، والمعلّق عتقه بصفة أو أجل.

وهذه الأنواع الثلاثة الملك فيها كامل، فإن كانت أمة جاز للسيّد الوطء. ولكن الرّق فيها ناقص لانعقاد سبب الحرية فيه، ولذا لا يجزئ عتقه عن الكفارة⁽¹⁾.

1 - المرجع السابق / مادة: رق.



③ اتفق الأئمة الأربعة على أن الرق الكامل يمنع من الميراث؛ وذلك لأن جميع ما في يده من المال فهو لمولاه . فلو ورثناه من أقربائه لوقع الملك لسيده، فيكون توريثاً للأجنبي بلا سبب، وذلك باطل إجماعاً⁽¹⁾.

④ تبين لك أنه إذا قتل الوارث مورثه فإنه لا يرث منه، لقوله ﷺ : (ليس للقاتل من تركه المقتول شيء)⁽²⁾؛ ولأن القاتل قد استعجل الإرث بالقتل والقاعدة الفقهية أن: من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه⁽³⁾.

وقد اتفق الأئمة الأربعة على أن القتل الذي يتعلّق به القصاص يمنع القاتل البالغ العاقل من الميراث إذا كان القتل مباشراً .
واختلفوا في المراد بالقتل الذي يوجب القصاص .

(1) المرجع السابق / مادة: إرث.

(2) لم أجد الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره الصابوني، وقد ورد الحديث بلفظ: (ليس للقاتل شيء)، رواه أبو داود في النديات، باب ديات الأعضاء، والنسائي في القسامة، باب كم دية شبه العمد، وهو حديث حسن. جامع الأصول (4 / 427) ولفظ: (ليس للقاتل من الميراث شيء) رواه النسائي والبيهقي والدارقطني. وصحّحه الألباني في الإرواء.

(3) المواريث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 42

كما اختلفوا فيما إذا كان القاتل صبيًا أو مجنونًا أو غير مباشر للقتل أو كان القتل خطأً.
 فذهب الأئمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية إلى أن القتل العدوان العمد الموجب
 للقصاص: هو أن يقصد الجاني من يعلمه آدميًا معصومًا فيقتله بما يغلب على الظن موته به.
 وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن القتل العمد الذي يوجب القصاص: ما يكون بضربة سلاح أو ما
 يجري مجراه في تفريق الأجزاء كالمحدد من الخشب أو الحجر.



وقال الحنفية: إنَّ القتل شبه العمد⁽¹⁾ والخطأ⁽²⁾ يمنع من الميراث.
 وفي الصور المذكورة كلها يحرم القاتل من الميراث عندهم إذا لم يكن القتل بحق.
 وإذا كان القتل بالسبب دون المباشرة كحافر البئر أو واضع الحجر في غير ملكه، أو كان القاتل صبيًا
 أو مجنونًا فلا حرمان عند الحنفية بالقتل في الصور المذكورة.

(1) القتل شبه العمد: كأن يتعمد القاتل ضرب المقتول بما لا يقتل به غالباً.

(2) القتل الخطأ: كأن رمى إلى الصيد فأصاب إنساناً، أو انقلب عليه في النوم فقتله، أو وطئته دابة وهو راكبها، أو سقط من سطح
 عليه، أو سقط عليه حجر من يده فهات.

وذهب الحنابلة والمالكية في الأرجح إلى أنّ القاتل عمداً مباشراً أو متسبباً يمنع من الميراث من المال ولو كان صبيّاً أو مجنوناً، وإن أتى بشبهة تدفع القصاص كرمي الوالد ولده بحجر فمات. وعند المالكية رأي آخر: هو أنّ عمد الصّبيّ والمجنون كالخطأ، فيرث من المال، وهذا هو الظاهر عندهم.

وأما إذا قتل مورثه قصاصاً أو حداً أو دفعاً عن نفسه فلا يحرم من الميراث عند الحنفية والمالكية والحنابلة.

وذهب الشافعية إلى أنّ كلّ من له مدخل في القتل يمنع من الميراث، ولو كان القتل بحق كمقتصّ، وإمام، وقاض، وجلّاد بأمر الإمام والقاضي وشاهد ومزكّ، ويحرم القاتل ولو قتل بغير قصد، كنائم ومجنون وطفل ولو قصد به مصلحة كضرب الأب ابنه للتأديب، وفتح العرج للمعالجة⁽¹⁾.

القتل المانع من الميراث (إضافة إلى الموجب للقصاص)	القتل غير المانع للميراث
<p>الحنفية:</p> <p>القتل شبه العمد والخطأ.</p> <p>المالكية:</p> <p>القاتل عمداً مباشراً أو متسبباً يمنع من الميراث في الأرجح.</p> <p>الحنابلة:</p> <p>القاتل عمداً مباشراً أو متسبباً.</p> <p>الشافعية:</p> <p>كلّ من له مدخل في القتل ولو كان القتل بحقّ. ولو قتل بغير قصد.</p>	<p>الحنفية:</p> <p>القتل بحقّ (إذا قتل مورثه قصاصاً أو حداً أو دفعاً عن نفسه) + القتل بالسبب دون المباشرة.</p> <p>المالكية:</p> <p>عمد الصّبيّ والمجنون كالخطأ، فيرث. (رأي آخر) + إذا قتل مورثه قصاصاً أو حداً أو دفعاً عن نفسه.</p> <p>الحنابلة:</p> <p>إذا قتل مورثه قصاصاً أو حداً أو دفعاً عن نفسه.</p>

⑤ هل يرث الكافر المسلم؟

(1) انظر الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

ذهب جمهور الفقهاء وهو قول أبي طالب من الحنابلة وقول عليّ وزيد بن ثابت وأكثر الصحابة إلى أنّ الكافر لا يرث المسلم حتّى ولو أسلم قبل قسمة التركة؛ لأنّ المواريث قد وجبت لأهلها بموت المورث، وسواء أكان الارتباط بين المسلم والكافر بالقرابة أم بالنكاح أم بالولاء.

وذهب الإمام أحمد إلى أنّه إن أسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث لقوله ﷺ: (من أسلم على شيء فهو له)⁽¹⁾؛ ولأنّ في توريثه ترغيباً في الإسلام⁽²⁾.

⑥ هل يرث المسلم الكافر؟

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنّ المسلم لا يرث الكافر. وذهب معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان والحسن ومحمّد بن الحنفية ومحمّد بن علي بن الحسين ومسروق إلى أنّ المسلم يرث الكافر. استدلّ الأئمة الأربعة على مذهبهم بقوله ﷺ: (لا يتوارث أهل ملل شتى)⁽³⁾، ولقوله عليه السّلام: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)⁽⁴⁾.

واستدلّ القائلون بتوريث المسلم من الكافر بقوله عليه الصّلاة والسّلام: (الإسلام يعلو ولا يعلى)⁽⁵⁾، ومن العلوّ أن يرث المسلم الكافر. وفسّر المانعون الحديث بأنّ نفس الإسلام هو الذي يعلو، على معنى أنّه إن ثبت الإسلام على وجه ولم يثبت على وجه آخر فإنّه يثبت ويعلو. أو أنّ المراد العلوّ بحسب الحجّة أو بحسب القهر والغلبة. أي النصرة في العاقبة للمسلمين⁽⁶⁾.

(1) أخرجه ابن عدي والبيهقي عن أبي هريرة، وحسنه الألباني في الإرواء: 1716، وصحّح الجامع: 6032.

(2) انظر الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

(3) لم يرد الحديث بهذا اللفظ، بل ورد بألفاظ أخرى، منها: (لا يتوارث أهل ملتين شتى)، أخرجه أبو داود في الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر، وإسناده حسن.

(4) متفق عليه.

(5) أخرجه أبو داود في الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر، وهو حديث حسن.

(6) التفرغ النصي - شرح متن الرحبية 5 - للشيخ محمد الحسن الددو الشنقيطي - صوتيات إسلام ويب.

⑦ يمكن أن نضيف إلى ما ذكر من الموانع: النبوة، فالنبوة تمنع الإرث من جهة واحدة، معناه: من كان نبياً فإنه لا يورث، ولكنه يرث، لما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: (إنا معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة).. ولا يرد على هذا بقول الله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ [النمل: 16]؛ لأنه لا يقصد: أنه ورثه في المال، وإنما يقصد: أنه قام مقامه في الخلافة في الأرض: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص: 26]، فقد استخلف الله سليمان مكان داود، فاعتبر ذلك وراثته..، أما الجهة الأخرى - وهي كون النبي ﷺ يرث مَمَّن يرثه - فإن رسول الله ﷺ ورث دار آمنة بنت وهب، وورث من أبيه: شقران، وبركة أم أيمن، وقطعة من الغنم، وقطعة من الإبل أيضاً.

⑧ بالنسبة لموانع الإرث التي ذكرناها هي موانع في اصطلاح الفرضيين، وإلا فليس ينطبق عليها تعريف المانع لدى الأصوليين؛ لأن المانع لدى الأصوليين لا بدّ فيه من تحقق السبب، والزنا النسب فيه - وهو سبب الميراث - غير موجود؛ لأنّ المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً، فالنسب ولو كان موجوداً حساً إلا أنه معدوم شرعاً، وكذلك اللعان، فالنسب فيه معدوم شرعاً، ومعدوم حساً أيضاً باعتبار الدنيا؛ لأنّ العبرة فيها بما يحكم به القاضي⁽¹⁾.

⑨ ختم الناظم هذين البيتين بنصيحة لك، يا طالب هذا العلم، أن تفهم، وذلك بإعمال عقلك وذهنك في تأمل ما قدّمه لك؛ لأنّ ذلك يؤدي بك إلى بلوغ درجة علم اليقين، ويخرجك من مرتبة المتشكك الذي يتخبط في قواعد هذا الفن، فليس الشك كاليقين.

للبحث:

① هل يكون هناك توارث بين المرتدّ، وهو من ترك الإسلام بإرادته واختياره، وبين غيره ممّن يجمعه وإياهم سبب من أسباب الميراث؟ ② هل يتوارث الكفار فيما بينهم، فيرث اليهودي النّصرانيّ والعكس، ويرث المجوسيّ وعابد الوثن النّصرانيّ واليهوديّ ويرثهما المجوسيّ وغيره؟

1 - انظر الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

الإجابة عن أسئلة البحث

السؤال الأول للبحث: هل يكون هناك توارث بين المرتد، وهو من ترك الإسلام بإرادته واختياره، وبين غيره ممن يجمعه وإياهم سبب من أسباب الميراث؟

الجواب:

لا خلاف بين فقهاء المذاهب في أنّ المرتد، وهو من ترك الإسلام بإرادته واختياره، لا يرث أحدًا ممن يجمعه وإياهم سبب من أسباب الميراث، لا من المسلمين، ولا من أهل الدين الذي انتقل إليه، أو أي دين آخر خلافة؛ لأنّه لا يُقرّ على الدين الذي انتقل إليه، ولأنّه صار في حكم الميت. وكذلك المرتدة لا ترث أحدًا؛ لأنّ حكم الإسلام في المرتد إن كان رجلًا هو أن يتوب ويرجع إلى الإسلام، أو يُقتل إن أصرّ على ردّته، وإن كان امرأة فإنّها تحبس حتّى تتوب أو يدركها الموت، وعلى ذلك فلا معنى مطلقًا لأن يقال بأنّه يرث أحدًا من المسلمين أو غير المسلمين.

أمّا كونه يورث:

- فعند المالكية والشافعية، وهو الرواية المشهورة عند الحنابلة - قال القاضي: هي الصحيح في المذهب - أنّ المرتد لا يرثه أحد من المسلمين أو غيرهم ممن انتقل إلى دينهم، بل ماله كلّهُ - إن مات أو قتل على ردّته - يكون فينا وحقًا لبيت المال.

- وذهب أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وهو رواية أخرى عن أحمد إلى أنّ المرتد يرثه ورثته من المسلمين، وهو قول أبي بكر، وعليّ، وابن مسعود، وابن المسيّب، وجابر بن زيد، والحسن، وعمر بن عبد العزيز، والشّعبيّ، والثّوريّ، والأوزاعيّ، وابن شبرمة.

واستدلّ لهذا القول بفعل الخليفين الراشدين أبي بكر وعليّ؛ ولأنّ ردّته ينتقل بها ماله فوجب أن ينتقل إلى ورثته المسلمين كما لو انتقل بالموت.

- وذهب أبو حنيفة إلى التفريق بين المرتد والمرتدة:

فالمرتدة يرثها أقاربها من المسلمين، ويرثون كل مالها، سواء ما اكتسبته حال إسلامها أو حال ردتها. أمّا المرتد فإن ورثته المسلمين يرثون منه ما اكتسبه في زمان إسلامه، ولا يرثون ما اكتسبه في زمان ردته، ويكون فيئاً للمسلمين.

لكن هل يرثه ورثته المسلمون الذين كانوا موجودين وقت ردته، أو وقت موته أو لحاقه بدار الحرب، أو من كانوا موجودين وقت ردته ووقت موته؟

اختلفت الروايات عن الإمام أبي حنيفة في ذلك:

فروى الحسن عنه أن الوارث للمرتد من كان وارثاً له وقت ردته وبقي إلى موت المرتد، أمّا من حدث له صفة الوراثه بعد ذلك فلا يرثه، فلو أسلم بعض قرابته بعد ردته أو ولد له ولد من علوق حادث بعد ردته، فإنه لا يرثه على هذه الرواية؛ لأن سبب التوريث هنا الردة، فمن لم يكن موجوداً عند ذلك لم ينعقد له سبب الاستحقاق، وتتمام الاستحقاق بالموت، فيشترط بقاء الوارث إلى حين تمام السبب.

وفي رواية أبي يوسف عنه أنه يعتبر وجود الوارث وقت الردة، ولا يبطل استحقاقه بموته قبل موت المرتد؛ لأن الردة في حكم التوريث كالموت، ومن مات من الورثة بعد موت المورث قبل قسمة ميراثه لا يبطل استحقاقه ويحلّ وارثه محله.

وفي رواية محمد عنه -وهو الأصح- أنه يعتبر من يكون وارثاً له حين مات أو قتل، سواء أكان موجوداً وقت الردة أم حدث بعده؛ لأن الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمامه يعتبر كالموجود عند ابتداء السبب، مثل الزيادة التي تحدث في المبيع قبل القبض؛ إذ تجعل كالموجود عند ابتداء العقد، فتكون معقوداً عليها بالقبض، ويكون لها حصّة من الثمن، فكذلك الأمر هنا.

واعتبر الإمام محمد إلحاق المرتد بدار الحرب بمنزلة موته، فتقسم تركته من حين إلحاق.

واعتبر الإمام أبو يوسف من يكون وارثاً له حين قضاء القاضي بلحاقه.

وترث منه امرأته إن مات حقيقة أو حكماً وهي في العدة على رأي الصّاحبين؛ لأن النكاح بينها وبين المرتد وإن ارتفع بالردة لكنه فاز عن ميراثها، وامرأة الفارّ ترث إذا كانت في العدة وقت موته.

وعلى رواية أبي يوسف عن الإمام تراث وإن كانت عند موته منقضية العدة؛ لأن سبب التوارث كان موجوداً في حقها عند ردته؛ إذ على هذه الرواية يعتبر قيام السبب عند أول الردة⁽¹⁾.

السؤال الثاني للبحث: هل يتوارث الكفار فيما بينهم، يرث اليهودي النصراني والعكس، ويرث المجوسي وعابد الوثن النصراني واليهودي ويرثهما المجوسي وغيره؟
الجواب:

عند الحنفية، وهو الأصح عند الشافعية، ورواية عن الإمام أحمد أن الكفار يتوارثون فيما بينهم؛ لأنهم ملّة واحدة، يرث اليهودي النصراني والعكس، ويرث المجوسي وعابد الوثن النصراني واليهودي، ويرثهما المجوسي وغيره.

ومقابل الأصح عند الشافعية أنهم ملل، فلا يتوارث أهل الملل بعضهم من بعض، فلا يرث اليهودي النصراني ولا العكس.

وعند المالكية في قول مرجح، ونسب إلى الإمام أحمد أن الكفر ثلاث ملل: النصارى ملّة، واليهود ملّة، ومن عداها ملّة، وهو قول القاضي شريح، وعطاء، وعمر بن عبد العزيز، والضحاك، والحكم، وشريك، وابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، ووکیع -رحمهم الله تعالى-.

وعند المالكية رأي آخر مرجح -أيضاً-، وهو ظاهر المدونة، وهو أن كلّاً من اليهود والنصارى ملّة، وأن ما سواهما ملل مختلفة، وذكر في بعض كتب المالكية أن هذا هو المشهور في المذهب.
وعند ابن أبي ليلى أن اليهود والنصارى يتوارثون فيما بينهم، ولا يرثهم المجوس، ولا يرث اليهود ولا النصارى المجوس.

واستدل المانعون من الميراث فيما بين الكفار بقوله عليه الصلاة والسلام: (لا يتوارث أهل ملّتين شتى) وهم أهل ملل مختلفة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى﴾ [البقرة: 62]، فقد عطف النصارى على الذين هادوا، والعطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه،

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

وقال تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: 120] واليهود لا ترضى إلا باتباع اليهودية معهم، والنصارى كذلك، وذلك دليل على أن لكل من الفريقين ملة على حدة؛ ولأن النصارى يُقرّون بنبوّة عيسى - عليه السلام - والإنجيل، واليهود يجحدون ذلك.

واستدل ابن أبي ليلى بأن اليهود والنصارى اتفقوا على دعوى التوحيد، وإنما اختلفت نحلهم في ذلك، واتفقوا على الإقرار بنبوّة موسى - عليه السلام - والتوراة، بخلاف المجوس، فإنهم لا يعتقدون التوحيد ولا يُقرّون بنبوّة موسى، ولا بكتاب مُتَزَل، ولا يوافقهم اليهود والنصارى على ذلك، فكانوا أهل مِلَّتَيْن، والدليل على ذلك: حِلّ الذبيحة والمناكحة؛ فإن اليهود والنصارى في ذلك شيء واحد، إذ حِلّ ذبائحهم للمسلمين بخلاف المجوس.

واستدل الحنفية ومن وافقهم بأن الله - تعالى - جعل الدين دينين: الحق والباطل، فقال الله - عز وجل -: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: 6] وجعل الناس فريقين فقال: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: 7]، وفريق الجنة هم المؤمنون، وفريق السعير هم الكفار جميعهم، وجعل الخصم خصمين فقال تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَيْنِ إِنْ خِصِمُوا فِي رَيْبٍ﴾ [الحج: 19] والمراد الكفار جميعاً مع المؤمنين، وهم فيما بينهم ملل مختلفة، ولكنهم عند مقابلتهم بالمسلمين أهل ملة واحدة؛ لأن المسلمين يُقرّون برسالة محمد ﷺ وبالقرآن، وجميعهم ينكر ذلك، وإنكارهم كفروا، فكانوا في حق المسلمين ملة واحدة في الشرك، ويشير إلى هذا قوله ﷺ: (لا يتوارث أهل ملتين)، فإنه ﷺ فسّر المِلتين بقوله: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)، إذ في التنصيص على الوصف العام وهو الكفر بيان أنهم في حكم التورث أهل ملة واحدة⁽¹⁾.

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

باب الوارثين من الرجال

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

018	أَلْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ	أَسْمَاؤُهُمْ مَعْرُوفَةٌ مُشْتَهَرَةٌ
019	الْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ مَهْمَا نَزَلَا	وَالْأَبُ وَالْجَدُّ لَهُ وَإِنْ عَلا
020	وَالْأَخُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَا	قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ الْقُرْآنَا
021	وَإِبْنُ الْأَخِ الْمُذَلِّي إِلَيْهِ بِالْأَبِ	فَاسْمَعْ مَقَالًا لَيْسَ بِالْمُكَذِّبِ
022	وَالْعَمُّ وَابْنُ الْعَمِّ مِنْ أَبِيهِ	فَاشْكُرْ لِذِي الْإِجْازِ وَالتَّنْبِيهِ
023	وَالزَّوْجُ وَالْمُعْتَقُ ذُو الْوَلَاءِ	فَجُمَلَةُ الذُّكُورِ هَؤُلَاءِ

شرح الكلمات:

الرجال: المراد بالرجال هنا الذكور، وإن كانت حقيقة الرجل: الذكر البالغ من بني آدم⁽¹⁾.
 الابن: المعنى الحقيقي لابن هو الصلبي، ولا يطلق على ابن الابن إلا تجوزاً. والمراد بالصلبي المباشر..

وإطلاق الابن على الابن من الرضاة مجاز -أيضاً-، لكنه إذا أطلق ينصرف لابن النسبي المباشر، ولا يطلق إلا على الذكر..

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي.
 وهو بالنسبة للأب: كل ذكر ولد له على فراش صحيح، أو بناء على عقد نكاح فاسد، أو وطء بشبهة معتبرة شرعاً، أو ملك يمين.

(1) حاشية البكري على الرحبية / ص 40.

وبالنسبة للأمّ: هو كلّ ذكر ولدته من نكاح أو سفاح. كذلك من أرضعت ذكراً صار ابناً لها من الرضاع⁽¹⁾.

الأب: الوالد، وهو إنسان تولّد من نطفته إنسان آخر. وله جموع، أفصحها: آباء، بالمدّ. وفي الاصطلاح: هو رجل تولّد من نطفته المباشرة على وجه شرعيّ، أو على فراشه إنسان آخر. ويطلق الأب من الرضاع على من نسب إليه لبن المرضع، فأرضعت منه ولداً لغيره، ويعبّرون عنه بـ(لبن الفحل).

الجدّ: من معاني الجدّ لغة: أبو الأب وأبو الأمّ، والجمع أجداد وجدود. والجدّ في اصطلاح الفقهاء: أبو الأب وأبو الأمّ، وإن علواً، فإن أطلق انصرف إلى أبي الأب. الأخ: لغة: من ولده أبوك وأمك، أو أحدهما. فإن كانت الولادة لأبوين فهو الشقيق، ويقال للأشقاء: الإخوة الأعيان. وإن كانت الولادة من الأب فهو الأخ لأب، ويقال للإخوة والأخوات لأب: أولاد علات. وإن كانت الولادة من الأمّ فهو الأخ لأمّ، ويقال للإخوة والأخوات لأمّ: الأخياف. والأخ من الرضاع هو من أرضعتك أمّه، أو أرضعته أمك، أو أرضعتك وإياه امرأة واحدة، أو أرضعت أنت وهو من لبن رجل واحد، كرجل له امرأتان لهما منه لبن، أرضعتك إحداها وأرضعته الأخرى. العمّ: العمّ في اللغة هو: أخو الأب، وجمع العمّ أعمام وعمومة. ولا يخرج المعنى الاصطلاحيّ عن المعنى اللغويّ⁽²⁾. المعتق: المراد به من له الولاء⁽³⁾.

معنى الأبيات: تكلم الناظم في هذه الأبيات عن الذكور الوارثين، ويبيّن أنّ عددهم عشرة، وأسمائهم معلومة مشهورة، يعلمها كلّ أحد من الفرضيين، وهم:

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: ابن.

(2) نفس المرجع / مادة: أب، جد، أخ، وعم.

(3) شرح المارديني على الرحبية / ص 42.

1. الابن.

2. ابن الابن في أي درجة كان نزوله.

3. الأب.

4. الجدّ للميت المدلي بمحض الذكور في أي درجة كان علوه.

5. الأخ، سواء كان شقيقاً أو لأب، أو لأمّ، فإنّ القرآن العظيم نزل بتوريثهم مطلقاً.

6. ابن الأخ المدلي إلى الميت بالأب مع الأمّ، أو بالأب وحده.

فاسمع قولاً صادقاً ليس فيه كذب؛ لأنّه مجمع عليه.

7. العمّ من الأب.

8. ابن العمّ من الأب، سواء كان من الأب مع الأمّ أمّ من الأب وحده.

فاشكر الله - تعالى - ذي الإيجاز في أحكامه والتّنبية إلى ما ينفع.

9. الزوج.

10. المعتق، صاحب الولاء⁽¹⁾.

زيادة وتفصيل:

① تسمّى طريقة عدّ الوارثين من الذّكور التي اتّبعها النّاظم - رحمه الله تعالى - بـ (طريقة الاختصار)،

وهناك عدّ لهم بطريقة أخرى تسمّى (طريقة البسط)، حيث يعدّونهم خمسة عشر:

1. الابن.

2. ابن الابن مهما نزل.

3. الأب.

4. الجدّ.

5. الأخ الشقيق.

(1) انظر: شرح المارديني وحاشية البقري على الرحبية / ص 40 وما بعدها.

6. الأخ من الأب.

7. الأخ من الأم.

8. ابن الأخ الشقيق.

9. ابن الأخ من الأب.

10. العم الشقيق.

11. العم للأب.

12. ابن العم الشقيق.

13. ابن العم من الأب.

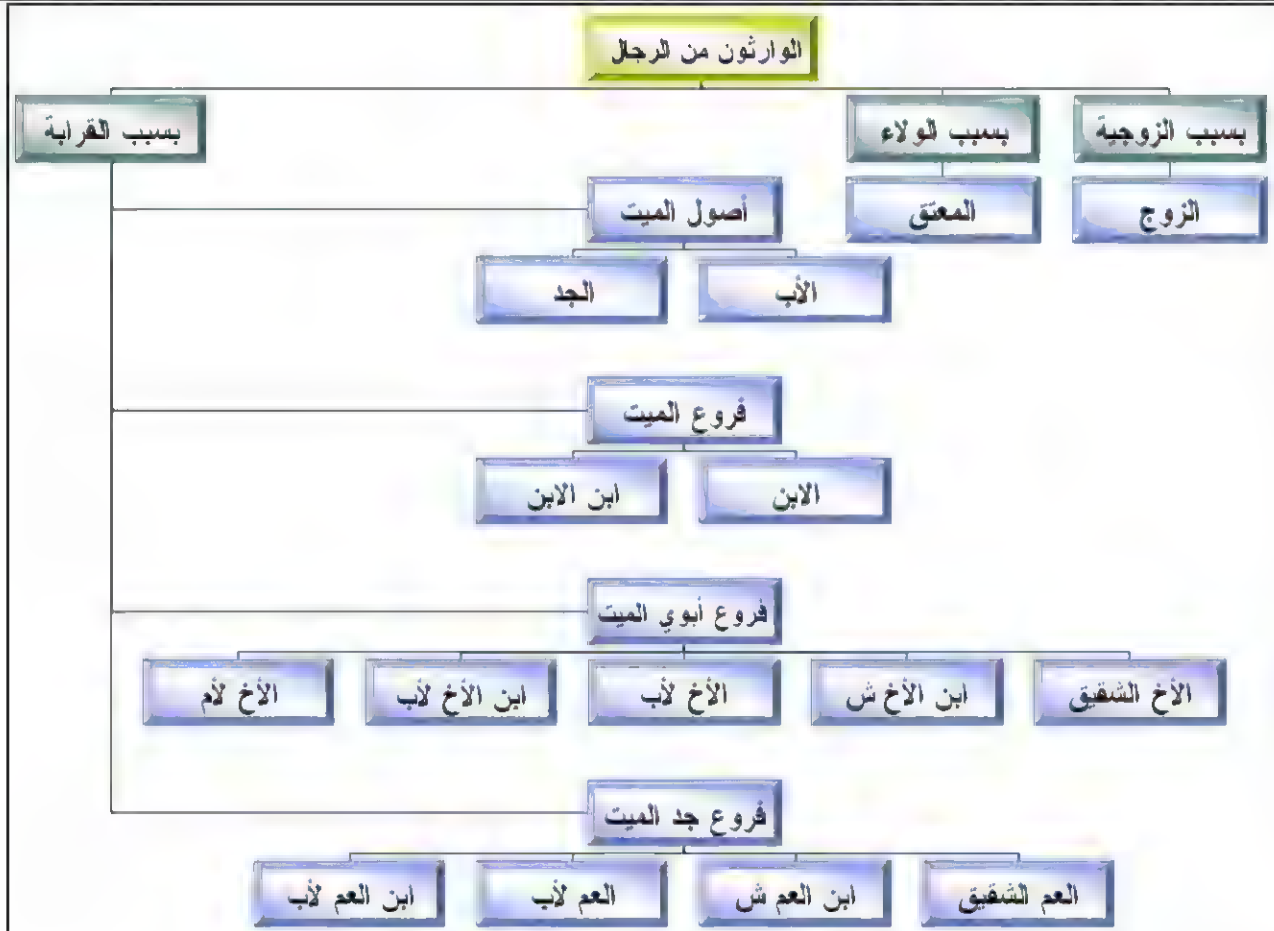
14. الزوج.

15. المعتق⁽¹⁾.

② لو تدبرنا في هؤلاء الوارثين لوجدنا واحداً منهم يرث بسبب الزوجية، وهو الزوج، وواحداً يرث بسبب الولاء، وهو المولى المعتق، وثلاثة عشر يرثون بسبب القرابة، وهم من عدا ذينك⁽²⁾، وإليك تفصيل ذلك في هذا الجدول:

(1) شرح المارديني على الرحبية / ص 42.

(2) أحكام الموارث / محمد محيي الدين عبد الحميد / ص 91.



للبحث:

❶ إذا اجتمع في مسألة ميراث كل الوارثين من الذكور، فمن يرث منهم؟

الإجابة عن سؤال البحث

السؤال: إذا اجتمع في مسألة ميراث كلّ الوارثين من الذكور، فمن يرث منهم؟

الجواب: إذا اجتمع كلّ الذكور ورث منهم ثلاثة: الابن، والأب، والزّوج، وتكون مسألتهم من اثني

عشر: للأب السّدس اثنان، وللزّوج الرّبع ثلاثة، وللابن الباقي وهو سبعة⁽¹⁾.

12		12
7	ابن	عاصب
-	ابن ابن	محجوب
2	أب	سُدس (1/6)
-	جد	محجوب
-	أخ شقيق	محجوب
-	أخ لأب	محجوب
-	أخ لأم	محجوب
-	ابن أخ ش	محجوب
-	ابن أخ لأب	محجوب
-	عم شقيق	محجوب
-	عم لأب	محجوب
-	ابن عم شقيق	محجوب
-	ابن عم لأب	محجوب
3	زوج	الرُّبّع (1/4)
-	معتق	محجوب

(1) حاشية البقري على الرحبية / ص 42.

باب الوارثات من النساء

قال النّازم رحمه الله تعالى:

024	وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعُ	لَمْ يُعْطِ أَنْثَى غَيْرُهُنَّ الشَّرْعُ
025	بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ وَأُمُّ مُشْفِقَةٍ	وَزَوْجَةٌ وَجَدَّةٌ وَمُعْتَقَةٌ
026	وَالْأُخْتُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَتْ	فَهِيَ مِنْ عِدَّتِهِنَّ بِأَنْتِ

شرح الكلمات:

بنت: بنت وابنة: مؤنث ابن. والولد يطلق عليهما.

أُمُّ: أُمُّ الشَّيْءِ فِي اللُّغَةِ: أَصْلُهُ، وَالْأُمُّ: الْوَالِدَةُ، وَالْجَمْعُ (أُمَّهَات) وَ(أُمَّات)، وَلَكِنْ كَثُرَ (أُمَّهَات) فِي الْأَدْمِيَّاتِ وَ(أُمَّات) فِي الْحَيَوَانِ.

ويقول الفقهاء: إِنْ مِنْ وَلَدَتْ الْإِنْسَانَ فَهِيَ أُمُّهُ حَقِيقَةً، أُمًّا مِنْ وَلَدَتْ مِنْ وَلَدِهِ فَهِيَ أُمُّهُ مَجَازًا، وَهُوَ الْجَدَّةُ وَإِنْ عُلْتُ، كَأُمِّ الْأَبِّ، وَأُمِّ الْأُمِّ. وَمَنْ أَرْضَعَتْ إِنْسَانًا وَلَمْ تَلِدْهُ فَهِيَ أُمُّهُ مِنَ الرِّضَاعِ.

زوجة: الزَّوْجَةُ فِي اللُّغَةِ: امْرَأَةُ الرَّجُلِ، وَجَمْعُهَا (زَوَاجَات)، وَيُقَالُ لَهَا: زَوْجٌ، فَالرَّجُلُ زَوْجُ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ زَوْجَةُ. هَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الْعَالِيَةُ، وَبِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (1) وَالْجَمْعُ فِيهَا (أَزْوَاج)، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ.

وأهل نجد يقولون في المرأة: (زوجة) بالهاء، وأهل الحرم يتكلمون بها. وعكس ابن السكيت فقال: وأهل الحجاز يقولون للمرأة (زوج) بغير هاء، وسائر العرب (زوجة) بالهاء، وجمعها (زواجات).

والفقهاء يقتصرون في الاستعمال عليها للإيضاح وخوف لبس الذكر بالأنثى.

جدة: الجدة لغة: أم الأم وأم الأب وإن علتا، وجمعها (جدّات). ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الأخت: الأخت هي: مَنْ وَلَدَهَا أبوك وأُمُّك أو أحدهما. وقد يطلق -أيضاً- على الأخت من الرضاع بقرينة قولية أو حالية. ولا يخرج الاستعمال الشرعي عن الاستعمال اللغوي⁽¹⁾.

معنى الأبيات: تكلم الناظم في هذه الأبيات عن الوارثات من النساء المجمع على إرثهنّ، حيث لم يرد من الكتاب ولا من السنّة توريث غيرهنّ، وهنّ سبع بطريق الاختصار:

1. البنت.
 2. بنت الابن وإن نزل أبوها.
 3. الأم، ووصفه لها بقوله: (مشفقة) لا يخفى ما فيه من المناسبة، وتوطئة لقوله: (ومعتقة) لأجل القافية.
 4. الزوجة.
 5. الجدة.
 6. المعتقة.
 7. الأخت من أي الجهات، سواء كانت شقيقة أو لأب أو لأم. فهذه عدّتهن قد ظهرت لك.
- زيادة وتفصيل:

① عدّة الوارثات من النساء بطريق البسط عشرة، وهنّ:

1. البنت.
2. بنت الابن.
3. الأم.
4. أم الأم.
5. أم الأب.

1 - الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: بنت، أم، زوجة، جدة، أخت.

6. الأخت الشقيقة.

7. الأخت لأب.

8. الأخت لأم.

9. الزوجة.

10. المعتقة.

② لو تأملنا في هؤلاء النسوة لوجدنا واحدة منهنّ ترث بسبب الزوجية، وهي الزوجة، وواحدة ترث بسبب الولاء، وهي المولاة المعتقة، وثمان نسوة يرثن بسبب القرابة، وهنّ ما عدا هاتين⁽¹⁾، وإليك تفصيل ذلك في هذا الجدول:

1 - أحكام الموارث / محمد محيي الدين عبد الحميد / ص 92.



للبحث:

- ① إذا اجتمع في مسألة ميراث كلّ الوارثات من الإناث، فمن ترث منهنّ؟
- ② هل ترث السجدة مطلقاً، دون النظر إلى جنس من يكون بينها وبين الميت؟

الإجابة عن أسئلة البحث

السؤال 1: إذا اجتمع في مسألة ميراث كلّ الوارثات من الإناث، فمن يرث منهنّ؟
 الجواب: إذا اجتمع كلّ النساء ورث منهنّ خمسة: البنت، وبنت الابن، والأم، والزوجة، والأخت الشقيقة، وتكون مسألتهم من أربعة وعشرين: للبنت النصف اثنا عشر، ولبنت الابن السدس أربعة، وللزوجة الثمن ثلاثة، وللأم السدس أربعة، والباقي واحد للأخت الشقيقة تعصياً⁽¹⁾.

24		24
12	بنت	النصف (2 / 1)
4	بنت ابن	السدس (6 / 1)
4	أم	السدس (6 / 1)
3	زوجة	الثمن (8 / 1)
—	جدة (أم الأم)	محجوبة
—	جدة (أم الأب)	محجوبة
—	معتقة	محجوبة
1	أخت شقيقة	عصبة مع البنات
—	أخت لأب	محجوبة
—	أخت لأم	محجوبة

(1) حاشية البكري على الرحبية / ص 44.

السؤال 2: هل تترث الجدّة مطلقاً، دون النّظر إلى جنس من يكون بينها وبين الميّت؟

الجواب: الجدّة إذا لم يكن بينها وبين الميّت ذكر فهي من قبيل الأمّ (أمّ أمّ الميّت)، فترث باتّفاق، وإن كان بينها وبين الميّت ذكر: فإن كان هو الأب فهي جدّة من قبيل الأب (أمّ أب الميّت)، فترث كذلك بلا خلاف، فإن كان هو الجدّ (أمّ أب أب الميّت)، ففيها خلاف: فعند المالكيّة لا تترث، وترث عند الجمهور (الحنابلة والشافعيّة والحنفيّة)⁽¹⁾.

(1) نفس المرجع السابق.

باب الفروض المقدرة في كتاب الله

شرح الكلمات:

الفروض: جمع فرض، وهو في اللغة: القطع والتقدير والبيان، وفي الاصطلاح: (جزء مقدّر من التركة)⁽¹⁾.
المقدّرة: أي: الواجبة، وهي إمّا مقدّرة أو لا، وإنّما سمّيت تلك الفروض مقدّرة؛ لأنّها لا تزيد ولا تنقص،
إلا بسبب العول أو الردّ⁽²⁾.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

027	وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْإِثْرَ نَوْعَانِ هُمَا	فَرَضٌ وَتَعْصِيبٌ عَلَى مَا قُسِمَا
028	فَالْفَرَضُ فِي نَصِّ الْكِتَابِ سِتَّةٌ	لَا فَرَضٌ فِي الْإِثْرِ سِوَاهَا الْبَيْتَةُ
029	نِصْفٌ وَرُبْعٌ ثُمَّ نِصْفُ الرَّبْعِ	وَالثُلُثُ وَالشُّدْسُ بِنَصِّ الشَّرْعِ
030	وَالثُلُثَانِ وَهُمَا التَّمَامُ	فَاخْفِظْ فَكُلُّ حَافِظٍ إِمَامُ

شرح الكلمات:

اعلم: هذه الكلمة يؤتى بها لشدة الاعتناء بما بعدها⁽³⁾.
تعصيب: العاصب في الاصطلاح: (كلّ من لم يكن له سهم مقدّر من المجمع على توريثهم، فيرث المال إن لم يكن معه ذو فرض، أو ما فضل بعد الفروض).
البيتة: قطعاً.

(1) شرح المارديني على الرحبية / ص 45.

(2) حاشية البقري على الرحبية / ص 45.

(3) نفس المرجع / ص 46.

معنى الأبيات: اعلم يا طالب علم الفرائض أن الإرث المجمع عليه نوعان، هما: (إرث بالفرض، وإرث بالتعصيب).

ثم شرع الناظم في ذكر هذه الفروض مبيناً أنها قد وردت في نص الكتاب العزيز ستة، لا فرض سواها قطعاً، وهي: النصف، والرّبع، ونصف الرّبع - وهو الثمن -، والثلث، والسادس، والثلاثان، وكلّها وردت بنصّ الشرع، أي القرآن الكريم.

وختم هذا الإحصاء بنصيحة لطالب العلم أن يحفظ ما ذكر له، فكل حافظ إمام مقدّم على غيره ممّن لم يكن مثله⁽¹⁾.

زيادة وتفصيل:

① قدّم الناظم الفرض على التعصيب لكون الإرث به أقوى، بدليل أن صاحبه لا يسقط وإن استغرقت أصحاب الفروض التركة، بخلاف العاصب، فإنه يسقط حينئذ، وبعضهم جعل الإرث بالتعصيب أقوى، بدليل حيازة المال إذا انفرد⁽²⁾.

② الطريقة التي اتبعها الناظم في عدّ الفروض هي طريقة التّدلي، ويعبرون عنها بقولهم: النصف، ونصفه، ونصف نصفه، والثلاثان، ونصفهما، ونصف نصفهما.

	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	
$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$	

	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	

وللفرضيين في ذلك عبارات، منها طريقة التّرقّي، وهي أن يقال: الثمن، وضعفه، وضعف ضعفه، والسادس، وضعفه، وضعف ضعفه.

	$2\times$	$2\times$	
$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	

	$2\times$	$2\times$	
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{8}$	

(1) انظر: شرح المارديني، وحاشية البقري على الرحيبة / ص 45 وما بعدها.

(2) انظر: حاشية البقري على الرحيبة / ص 46.

ومنهم من يتوسط بينهما فيقول: الربع، والثُلث، وضعف كل، ونصف كل، فتصعد درجة وتهبط أخرى⁽¹⁾.

$2\times$		$\frac{1}{2}$
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{8}$
$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$

③ هناك فرض سابع يذكره الفرضيون، وهو: (ثلث الباقي)، وقد ثبت بالاجتهاد، وستتعرف عليه في موضعه المناسب له.

للبحث:

● ضع جدولاً تبين فيه الفروض وعدد مواضعها في كتاب الله - تعالى -، مع ذكر الآيات، وفق النموذج أدناه:

الفروض	عدد المواضع	الآيات

(1) نفس المرجع.

الإجابة عن سؤال البحث

السؤال: ضع جدولاً تبين فيه الفروض، وعدد مواضعها في كتاب الله - تعالى -، مع ذكر الآيات، وفق النموذج أدناه.

الجواب:

الفروض	العدد	الآيات
$\frac{1}{2}$	3	نصيب البنت في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: 11]. ونصيب الزوج: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ [النساء: 11]. ونصيب الأخت: ﴿إِنْ بِمَرْغَبٍ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 176].
$\frac{1}{4}$	2	ميراث الأزواج في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ﴾ [النساء: 12]. والزوجات في قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: 12].
$\frac{1}{8}$	1	في نصيب الزوجات: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ [النساء: 12].
$\frac{2}{3}$	2	في نصيب البنات بقوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 11]. وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: 176].
$\frac{1}{3}$	2	في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمُتَّحِثِ﴾ [النساء: 11]. وفي أولاد الأم: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرًا مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: 12].
$\frac{1}{6}$	3	في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: 11]. وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ الشُّدُسُ﴾ [النساء: 11]. وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَّةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ [النساء: 12].

باب من له النصف

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

031	فَالنَّصْفُ فَرَضُ خَمْسَةِ أَفْرَادٍ	الزَّوْجُ وَالْأُنْثَى مِنْ الْأَوْلَادِ
032	وَبِنْتُ الْإِبْنِ عِنْدَ فَقْدِ الْبِنْتِ	وَالْأُخْتُ فِي مَذْهَبِ كُلِّ مُفْتِي
033	وَبَعْدَهَا الْأُخْتُ الَّتِي مِنَ الْأَبِ	عِنْدَ انْفِرَادِهِنَّ عَنْ مُعَصَّبٍ

شرح الكلمات:

أفراد: جمع فرد، وتُجمع على فرادى، من لا نظير له⁽¹⁾.

معنى الأبيات: شرع النّازم في ذكر من يرث النّصف، ويّين أنّه فرض خمسة منفردين، وهم:

1. الزوج.

2. البنت، فهي الأنثى من الأولاد.

3. بنت الابن، عند فقد البنت؛ لأنّها تحجبها.

4. الأخت الشقيقة، في مذهب كلّ مُفْتٍ من الفقهاء.

5. الأخت التي من الأب، بعد عدم وجود الأخت الشقيقة.

وهؤلاء الإناث يشترط في إرثهنّ النّصف -زيادة على ما ذكر- عدم وجود من يعصّبهن، من ابن، وابن ابن،

وأخ شقيق، وأخ لأب، على التّوالي.

زيادة وتفصيل:

● إليك هذا الجدول فيه ذكر للمستحقّين فرض النّصف مع شروط كلّ وارث:

(1) المنجد في اللغة والأعلام / مادة فرد.

الوارث	شروط إرثه للنصف
الزّوج	عدم وجود الفرع الوارث (الولد أو ولد الابن) لزوجته المتوفاة، سواء كان هذا الولد منه أو من غيره.
البنت	1. عدم وجود الأخ "المعصّب" وهو (الابن). 2. أن تكون واحدة فقط.
بنت الابن	1. عدم وجود الأخ "المعصّب" وهو (ابن الابن). 2. أن تكون واحدة فقط. 3. عدم وجود البنت الصّليّة، أو الابن.
الأخت الشقيقة	1. عدم وجود الأخ "المعصّب" وهو (الأخ الشقيق). 2. أن تكون واحدة فقط. 3. عدم وجود أصل ولا فرع للميت، (الأصل يراد به الذكر كالأب والجدّ، والفرع الذّكر والأنثى)
الأخت لأب	1. عدم وجود الأخ "المعصّب" وهو (الأخ لأب). 2. أن تكون واحدة فقط. 3. عدم وجود أصل ولا فرع للميت. 4. عدم وجود الأخت الشقيقة ¹ .

للبحث:

● ما دليل فرض النّصف لكلّ وارث من الورثة المذكورين؟

تدريب:

① توفيت عن: (زوج، وأخت شقيقة)، فما نصيب كلّ منهما؟ ولماذا؟

② توفيت عن: (زوج، وأخت لأب)، فما نصيب كلّ منهما؟ ولماذا؟

الإجابة عن سؤال البحث والتدريبات

سؤال البحث: ما دليل فرض النصف لكل وارث من الورثة المذكورين؟

الجواب: دليل فرض النصف لكل وارث من الورثة المذكورين:

الزَّوْج: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ [النساء: 12]

البنت: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: 11]

بنت الابن: نفس دليل إرث البنت؛ لأن بنت الابن بمنزلة البنت عند فقدها.

الأخت الشقيقة: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرَأُ هَٰكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا

تَرَكَ﴾ [النساء: 176]

الأخت لأب: نفس دليل إرث الأخت الشقيقة بالإجماع.

السؤال ① للتدريب: توفيت عن: (زوج، وأخت شقيقة)، فما نصيب كل منهما؟ ولماذا؟

الجواب: الزوج يرث النصف؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وللأخت الشقيقة النصف كذلك؛ لعدم وجود

المُعَصَّب، وكونها منفردة، مع عدم وجود الأصل المذكر والفرع للميت.

الزَّوْج	$\frac{1}{2}$
الأخت ش	$\frac{1}{2}$

السؤال ② للتدريب: توفيت عن: (زوج، وأخت لأب)، فما نصيب كل منهما؟ ولماذا؟

الجواب: الزوج يرث النصف؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وللأخت لأب النصف كذلك؛ لعدم وجود المُعَصَّب،

وكونها منفردة، مع عدم وجود الأصل المذكر والفرع للميت. وعدم وجود الأخت الشقيقة.

الزَّوْج	$\frac{1}{2}$
الأخت لأب	$\frac{1}{2}$

واعلم أنّ هاتين المسألتين قد اشتهرتا لدى الفرضيين باسم (اليتمتان)؛ لأنّ في هاتين المسألتين يأخذ الزوج النصف والأخت النصف، وليس في الفرائض كلّها مسألة يورث فيها المال بفرضين متساويين إلا في هاتين المسألتين.

ولا اختلاف بين أئمة المذاهب الأربعة في سهام هذه المسألة⁽¹⁾.

(1) فقه المواريث / برنامج الكتروني / من إعداد شركة صخر.

باب أصحاب الربع

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

034	وَالرَّبْعُ فَرَضُ الزَّوْجِ إِنْ كَانَ مَعَهُ	مِنْ وَلَدِ الزَّوْجَةِ مَنْ قَدْ مَنَعَهُ
035	وَهُوَ لِكُلِّ زَوْجَةٍ أَوْ أَكْثَرًا	مَعَ عَدَمِ الْأَوْلَادِ فِيمَا قُدِّرَا
036	وَذَكَرُ أَوْلَادِ الْبَنِينَ يُعْتَمَدُ	حَيْثُ اعْتَمَدْنَا الْقَوْلَ فِي ذِكْرِ الْوَلَدِ

شرح الكلمات:

ولد: الولد بفتحين، كل ما ولدته شيء، ويطلق على الذكر والأنثى والمثني والمجموع، تقول: هذا ولد، وهذه ولد، وهذان ولد، وهؤلاء ولد، (فعل) بمعنى (مفعول)، وهو مذكر وجمعه (أولاد)⁽¹⁾.

معنى الأبيات: بين النّازم في هذه الأبيات أن الربع فرض اثنين: الزوج، إن كان معه ولد الزوجة، حيث يمنعه من أخذ النصف، والربع فرض الزوجة الواحدة أو أكثر، مع عدم وجود أولاد الزوج، وينوب ولد الابن مناب الابن عند فقده، فيمتنع الزوج من النصف، والزوجة من الربع.

زيادة وتفصيل:

● إليك هذا الجدول فيه ذكر للمستحقين فرض الربع، وشروط كل وارث:

الوارث	شروط إرثه للربع
الزوج	وجود الفرع الوارث (الولد أو ولد الابن) لزوجته المتوفاة، سواء كان هذا الولد منه أو من غيره.
الزوجة أو الزوجات	عدم وجود الفرع الوارث (الولد أو ولد الابن) لزوجها المتوفى، سواء كان هذا الولد منها أو من غيرها.

(1) المصباح المنير / مادة: ولد.

للبحث:

- ① ما دليل فرض الرّبع لكلّ من الزوج والزّوجة؟
- ② لماذا نصيب الزّوجة الواحدة أو الزّوجات المتعدّدة واحد لا يتغيّر؟

تدريب:

- توفّيت عن: (زوج، وبنت)، فما نصيب كلّ منهما؟ ولماذا؟

الإجابة عن أسئلة البحث والتدريب

السؤال ① للبحث: ما دليل فرض الربع لكل من الزوج والزوجة؟

الجواب: دليل فرض الربع لكل من الزوج والزوجة:

الزوج: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ [النساء: 12].

الزوجة: قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُهُنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: 12].

السؤال ② للبحث: لماذا نصيب الزوجة الواحدة أو الزوجات المتعددة واحد لا يتغير؟

الجواب: نصيب الزوجة الواحدة أو الزوجات المتعددة واحد لا يتغير؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُهُنَّ﴾، بصيغة الجمع.

ومن ناحية أخرى: لو أعطينا كل واحدة الربع وكان عند الميت أربع زوجات لاستغرق نصيبهن جميع التركة، فلذلك تأخذ الواحدة فأكثر الربع، ولا يزيد نصيب الزوجات في حال التعدد شيئاً عن القدر المفروض⁽¹⁾.

سؤال التدريب: توفيت عن: (زوج، وبنت)، فما نصيب كل منهما؟ ولماذا؟

الجواب: الزوج يأخذ الربع؛ لوجود الفرع الوارث، الذي هو البنت، والبنت ترث النصف؛ لعدم وجود المعصّب، وكونها واحدة فقط.

الزوج	$\frac{1}{2}$
البنت	$\frac{1}{2}$

(1) المواريث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 52

باب من له الثمن

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

037	وَالثُّمْنُ لِلزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَاتِ	مَعَ الْبَنِينَ أَوِ الْبَنَاتِ
038	أَوْ مَعَ أَوْلَادِ الْبَنِينَ فَاعْلَمْ	وَلَا تَظُنَّ الْجَمْعَ شَرْطًا فَافْهَمْ

معنى البيتين: تكلم النّازم في هذين البيتين عمّن يرث الثمن، فبيّن أنّه نصيب وارث واحد فقط، هو الزّوجة أو الزّوجات، بشرط وجود الفرع من البنين أو البنات، أو وجود أولاد البنين إذا فقد الأولاد الصّليّون، فاعلم هذا، ولا تظنّ ذكر البنين والبنات وأولاد البنين بالجمع شرطاً، فافهم أنّه إنّما فعل ذلك لضرورة النّظم، لا غير، ويكفيك أنّ الشرط ذكّر في القرآن مفرداً لا مجموعاً.

زيادة وتفصيل:

● اعلم أنّ انتقال الزّوج من النّصف إلى الرّبع، والزّوجة من الرّبع إلى الثمن، يسمّى عند الفرضيّين (حجب النّقصان)، وهو قسيم (حجب الحرمان) الذي سيأتيك في أبيات هذا النّظم المبارك.

تدريب:

① توفي عن (زوجة، وأخت شقيقة، وبنت البنت)، فما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟

② توفي عن (زوجة، وبنت)، فما نصيب كلّ واحدة منهما؟ ولماذا؟

لغز: توفي وترك (أخاه، وزوجته، وأخاها)، فأخذت الزّوجة الثمن، والباقي أخذه أخوها، ولم يأخذ أخو الميّت شيئاً، فكيف ذلك؟

الإجابة عن التدريبات واللغز

السؤال 1 للتدريب: توفي عن (زوجة، وأخت شقيقة، وبنت البنت)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟
 الجواب: الزوجة تأخذ الربع؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وللأخت الشقيقة النصف؛ لعدم وجود
 المُعَصَّب، وكونها منفردة، مع عدم وجود الأصل المذكر والفرع للميت، أما بنت البنت فليست من
 الوارثات، وقد مرّ معك في الدروس عدلُهنّ.

$\frac{1}{4}$	الزوجة
$\frac{1}{2}$	الأخ ش
/	بنت البنت

السؤال 2 للتدريب: توفي عن (زوجة، وبنت)، فما نصيب كل واحدة منهما؟ ولماذا؟
 الجواب: للزوجة الثمن؛ لوجود البنت، وللبنت النصف؛ لعدم وجود المُعَصَّب، ولانفرادها.

$\frac{1}{8}$	الزوجة
$\frac{1}{2}$	البنت

اللغز: توفي وترك (أخاه، وزوجته، وأخاها)، فأخذت الزوجة الثمن، والباقي أخذه أخوها، ولم يأخذ أخو
 الميت شيئاً، فكيف ذلك؟

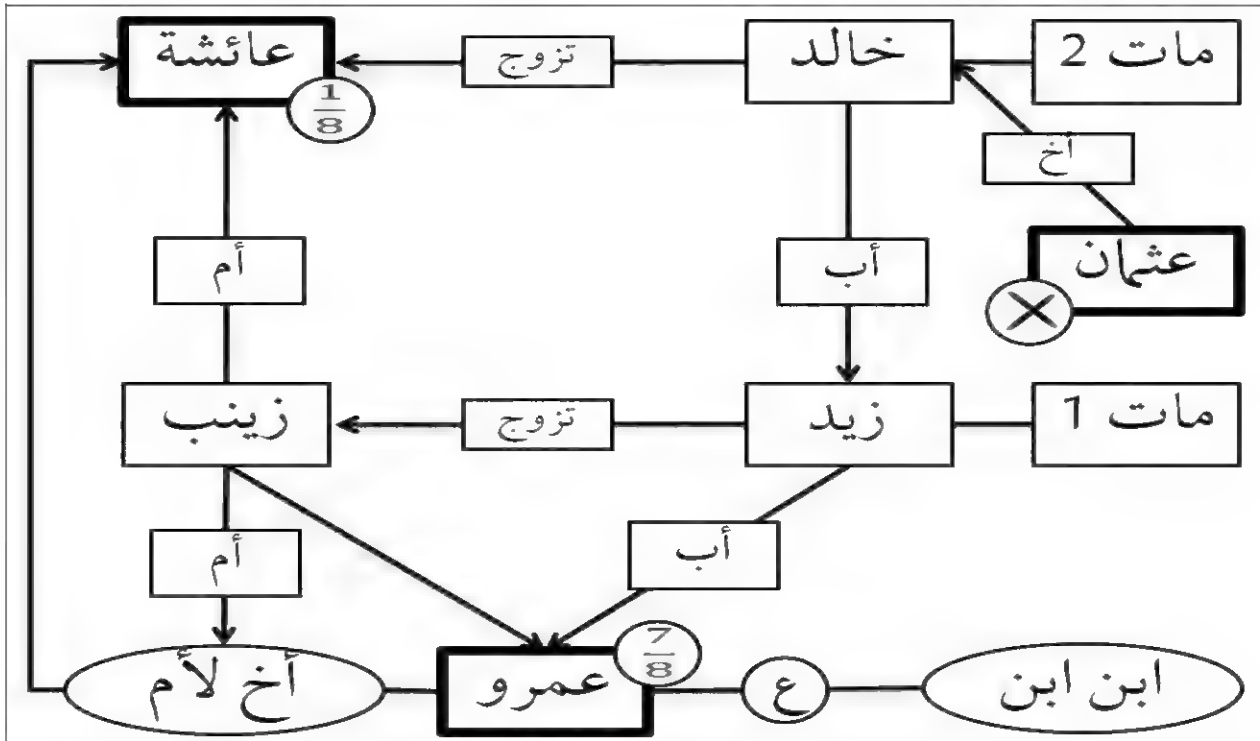
الجواب: يكون ذلك إذا تزوّج (زيد) من أمّ زوجة أبيه، ولتقل إن الأم اسمها (زينب)، وزوجة أبيه اسمها
 (عائشة)، والأب اسمه (خالد).

ورزق (زيد) و(زينب) بابن اسمه (عمرو).

ثمّ يموت (زيد)، ويعلها يموت أبوه (خالد) عن: (زوجته (زينب)، وعن أخيها من أمّها الذي هو (عمرو)،
 وهو ابنُ ابنِ زوجها، وعن أخي زوجها، ولتقل أن اسمه (عثمان)).

فترث (زينب) الثمن لوجود الفرع الوارث (عمرو)، ويرث هذا الفرع باقي المال؛ لأنّه عاصب فهو ابن ابن، ولا شيء لأخي زوجها (عثمان)، لحجبه بابن الابن⁽¹⁾.

والمخطط التالي يوضح المسألة:



(1) انظر: حاشية البقري على الرحية / ص 52

باب من له الثلثان

قال النّازم رحمه الله تعالى:

039	وَالثَّلَاثَانِ لِلْبَنَاتِ جَمْعًا	مَا زَادَ عَنْ وَاحِدَةٍ فَسَمْعًا
40	وَهُوَ كَذَلِكَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ	فَأَفْهَمَ مَقَالِي فَهَمَ صَافِي الذَّهْنِ
041	وَهُوَ لِلْأُخْتَيْنِ فَمَا يَزِيدُ	قَضَى بِهِ الْأَخْرَارُ وَالْعَبِيدُ
042	هَذَا إِذَا كُنَّ لَأُمٍّ وَأَبٍ	أَوْ لَأَبٍ فَأَعْمَلُ بِهَذَا تُصِيبُ

شرح الكلمات:

صافي الذّهن: خالص الذّهن من كدورات الشّكوك والأوهام. والذّهن الفطنة، والمراد هنا العقل ..
والمراد بخلوصها: سلامتها من كدوراتها الدنيويّة، القاطعة عن الأمور الدنيويّة .. وفي هذا إشارة إلى أنّ
صفاء الذّهن عن العلائق الدنيويّة سبب من أسباب التّحصيل العلميّ.

قضى: أفتى؛ لأنّ الرّقيق لا يكون قاضيًا، وفي هذا إشارة إلى أنّه بالعلم يرتفع العبد.

معنى الأبيات: بيّن النّازم أنّ نصيب الثّلاثين هو للجمع من البنات، وبيّن أنّ ذلك يكون بما زاد عن واحدة،
فاسمع إلى ما يقوله لك سمعًا، وهو كذلك لبنات الابن، عند فقد البنات، فافهم ما قاله فهم خالص الذّهن
لتحصيل على العلم الصّحيح. ونصيب الثّلاثين هو كذلك للأختين فما يزيد عن ذلك، أفتى به العلماء الأحرار
والعبيد. والمقصود بالأخت هنا الشّقيقة التي من الأب والأم، والأخت التي من الأب. فاعمل بهذا العلم ذي
القواعد المضبوطة تكن مصيبًا في عملك.

زيادة وتفصيل:

● ذكر النّازم أصحاب الثّلاثين إجمالًا، وإليك تفصيلهم في هذا الجدول:

الوارث	شروط إرثه للثلثين
البتان فأكثر	إذا لم يكن معهنّ أخ معصّب، أي ذكر من أولاد الميّت، وهو الابن.
بتا	1. إذا لم يوجد ولد صليبي للميت، كالأبن والبت.
الابن	2. ولم توجد البتتان الصليبيتان.
فأكثر	3. ولم يكن معهنّ أخ معصّب (ابن الابن) في درجتهم. وهذا حكم بنات ابن الابن وإن نزلن.
الأختان	1. عند عدم وجود ابن أو بنت، أو أب أو جد (أي عدم وجود الأصل أو الفرع).
الشقيقتان	2. وعدم وجود أخ معصّب (أخ شقيق).
فأكثر	3. وعدم وجود البنات أو بنات الابن (واحدة كانت أو أكثر).
الأختان لأب فأكثر	1. عدم وجود الابن أو الأب أو الجد (الأصل والفرع).
	2. عدم وجود أخ معصّب (أخ لأب).
	3. عدم وجود البنات أو بنات الابن.
	4. عدم وجود الأخ الشقيق أو الشقيقة ⁽¹⁾ .

للبحث:

① ما دليل فرض الثلثين لمن ذكرن؟

② ما الحكمة من التعبير القرآني ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 11] دون التعبير

بـ (فَإِنْ كُنَّ اثْنَتَيْنِ فَمَا فَوْقَهُمَا)؟

تدريب:

① توفيت عن (زوج، وبتين)، فما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟

② توفي عن (زوجة، وأختين شقيقتين)، فما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟

(1) المواريث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 53 وما بعدها.

الإجابة عن أسئلة البحث والتدريبات

السؤال 1 البحث: ما دليل فرض الثلثين لمن ذكرن؟

الجواب:

البنتان فأكثر: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 11].

وعن جابر قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بابتيتها من سعد، فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتا سعد بن الربيع، قتل أبوهما معك في أحد شهيدا، وإنَّ عمَّهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا، ولا يُنكحان إلا بإل، فقال: (يقضي الله في ذلك)، فنزلت آية الميراث، فأرسل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى عمَّهما فقال: (أعط ابنتي سعد الثلثين، وأمَّهما الثمن، وما بقي فهو لك)⁽¹⁾.

بنتا الابن فأكثر: الإجماع على أن ولد الابن يقوم مقام الولد عند عدمه.

الأختان الشقيقتان فأكثر: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثُ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: 176].

الأختان لأب فأكثر: الإجماع؛ لأن الآية المتقدمة في الأخوات تشمل الشقيقات والأخوات لأب⁽²⁾.

السؤال 2 للبحث: ما الحكمة من التعبير القرآني بـ ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء:

11]، دون التعبير بـ (فَإِنْ كُنَّ اثْنَتَيْنِ فما فوقهما)؟

الجواب: إنَّ الله - سبحانه وتعالى - لو كان مبيِّنا حال البنتين بيانه لحال الواحدة فما فوق البنتين لكان

ذلك قاطعاً، ولكنه ساق الأمر مساق الإشكال؛ لتبيِّن درجة العالمين، وترتفع منزلة المجتهدين في أيِّ

المرتبتين في إلحاق البنتين أحق؟

1 - رواه الخمسة إلا النسائي.

2 - المواريث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 53 وما بعدها.

والحاقهما بما فوق الاثنتين أولى من ستة أوجه:

الأول: أن الله - سبحانه وتعالى - لما قال: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ النساء: 11، نبّه على أنه إذا وجب لها مع أخيها الثلث، فأولى وأحرى أن يجب لها ذلك مع أختها.

الثاني: أنه روي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ في الصحيح: (أنه قضى في بنت وبنت ابن وأخت، بالسدس لبنت الابن، والنصف للبنت؛ تكملة للثلثين، وما بقي فلأخت)، فإذا كان لبنت الابن مع البنت الثلثان فأحرى وأولى أن يكون لها ذلك مع أختها.

الثالث: أن النبي ﷺ قضى بالثلثين لابنتي سعد بن الربيع. وهو نص.

الرابع: أن المعنى فيه: فإن كنّ نساء اثنتين فما فوقهما، كما قال تعالى: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ الأنفال: 12، أي اضربوا الأعناق فما فوقها.

الخامس: أن النصف سهم لم يجعل فيه اشتراك، بل شرع مخلصاً للواحدة، بخلاف الثلثين، فإنه سهم الاشتراك؛ بدليل دخول الثلاث فيه فما فوقهن، فدخلت فيه الاثنتان مع الثلث دخول الثلاث مع ما فوقهن.

السادس: أن الله - سبحانه - قال في الأخوات: ﴿وَلَهُنَّ أَصْحَابُ مَا كَانَ لِأَخِيَّاتِهَا مِنْهُنَّ وَأَخَوَاتُهَا فَلَهُنَّ أَصْحَابُ مَا كَانَ لِأَخِيَّاتِهَا مِنْهُنَّ وَأَخَوَاتُهَا﴾ [النساء: 176]، وقال: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: 176]، فلحقت الابنتان بالأختين في الاشتراك في الثلثين، وحملتا عليهما، ولحقت الأخوات إذا زدن على اثنتين بالبنت في الاشتراك في الثلثين وحملتا عليهن.. وهذه الأوجه الستة بيّنة المعنى، وإن كان بعضها أجلى من بعض، لكن مجموعها يبيّن المقصود⁽¹⁾.

السؤال ① للتدريب: توفيت عن (زوج، وبنتين)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوج الربع؛ لوجود الفرع الوارث، والبنتان تشتركان في الثلثين، لعدم وجود الابن المعصّب.

الزوج	$\frac{1}{4}$
البنتان	$\frac{2}{3}$

(1) أحكام القرآن / ابن العربي / المسألة السادسة من الآية العاشرة من سورة النساء.

السؤال 2 للتدريب: توفي عن (زوجة، وأختين شقيقتين)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوجة الربع؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وتشترك الأختان الشقيقتان في الثلثين؛ لعدم وجود المعصّب والفرع الوارث والأصل المذكور.

زوجة	$\frac{1}{4}$
2 أخت ش	$\frac{2}{3}$

باب من له الثلث

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

043	وَالثُّلُثُ فَرَضُ الْأُمِّ حَيْثُ لَا وَلَدٌ	وَلَا مِنْ الْإِخْوَةِ جَمْعُ ذُو عَدَدٍ
044	كَاثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثِينَ أَوْ ثَلَاثَ	حُكْمِ الذُّكُورِ فِيهِ كَالْإِنَاثِ
045	وَلَا ابْنُ ابْنٍ مَعَهَا أَوْ بِنْتُهُ	فَفَرَضُهَا الثُّلُثُ كَمَا بَيَّنَّاهُ

معنى الأبيات: تكلم النّازم عن أصحاب الثلث، مبيناً أنّه فرض اثنين من الورثة فقط: (الأم، والإخوة لأم)، وبدأ بذكر شروط أخذ الأم للثلث، وهما شرطان: الأول: عدم وجود الولد، والثاني: عدم وجود التعدّد في الإخوة، كأخوين اثنين، أو أختين اثنتين، أو أخ وأخت، أو ثلاث إخوة، لا فرق بين ذكورهم وإناثهم. وعندما ذكر شرط عدم وجود الولد فصلّ فيّ أنّه يشترط عدم وجود ابن للميت، ولا ابن ابنه ولا بنت ولا بنت ابن، ففرض الأم حيثنّ هو الثلث كما بيّنه ابتداءً.

زيادة وتفصيل:

① ذكرنا أنّ من شروط إرث الأم الثلث: عدم وجود التعدّد في الإخوة، ونضيف هنا مبينين أنّه لا فرق بين كونهم أشقاء، أو لأب، أو لأم، أو مختلفين، وارثين أو محجوبين .. كما لو مات عن (أم، وجد، وعن إخوة لأم)، فإنّ الإخوة للأم محجوبون بالجدّ، ومع ذلك يحجبون الأم⁽¹⁾، فلا تأخذ الثلث.

② قاعدة: إذا أطلق لفظ الإخوة في علم الميراث فإنّه لا يراد به الثلاثة كما هو مقتضى لفظ الجمع، بل يشمل الاثنين؛ لأنّ الجمع في اللّغة قد يطلق على الاثنين، مثل صلاة الجماعة، تصحّ باثنين: إمام ومقتد واحد، وممّا يدلّ على صحّة إطلاق الجمع على الاثنين قوله تعالى: ﴿إِنْ نُّوْبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ التحريم: 4⁽²⁾.

(1) حاشية البقري على الرحيبة / 59.

(2) المواريث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 55، 56.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

046 وَإِنْ يَكُنْ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَبٌ فَتُلْثُ الْبَاقِي لَهَا مُرْتَبٌ

شرح الكلمات:

وإن يكن: أي: وإن يحصل ويوجد، فـ(كان) هنا تامة، تحتاج إلى فاعل، وهو: (زوج).

زوج: الزوج في اللغة: الفرد الذي له قرين، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [النجم: 45]، فكلّ منهما زوج، فالرجل زوج المرأة، وهي زوجه .. ولا يقال للثنين: زوج، إنما يقال: زوجان⁽¹⁾.
معنى البيت: بين النّازم أنّه في حالة وجود مسألة فيها (أحد الزوجين، وأمّ، وأب)، فإنّ الأمّ تأخذ ثلث ما بقي بعد أخذ أحد الزوجين نصيبه، وليس ثلث جميع المال.

زيادة وتفصيل:

● هاتان المسألتان اللتان أشار إليهما النّازم، وهما: (زوج، وأب، وأمّ)، و(زوجة، وأب، وأمّ)، تسميان بـ(العمرّيتان)، لقضاء عمر فيهما وموافقة جمهور الصّحابة له، وتسميان أيضاً بـ(الغراوان) مثني (غراء)، سمّيتا بذلك لشهرتهما كأنّهما الكوكب الأغرّ، وصورتها كالآتي:

المسألة الأولى: ماتت المرأة عن (زوج، وأب، وأمّ)، فللزوج النّصف فرضاً، وللأمّ ثلث الباقي من التّركة، أي ثلث نصف التّركة بعد فرض الزوج، وللأب الباقي بطريق التّعصيب .. وإنّما أعطينا الأمّ (ثلث الباقي) في هذه المسألة لأنّنا إذا أعطيناها ثلث المال تصبح الأمّ ضعف الأب في نصيبها؛ لأنّها تأخذ الثلث ويبقى من التّركة السّدس هو للأب. ويكون للأمّ - وهي أنثى - ضعف الأب - وهو ذكر -، وهذا لم يعهد في الفرائض⁽²⁾.
أمّا إذا أعطيناها (ثلث الباقي) فيبقى للأب الضّعف أي أنّ الذّكر يبقى ضعف الأنثى، وهذا ما أقرّته أصول الشّريعة ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11]⁽³⁾.

(1) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: زوج.

(2) قاعدة {للذكر مثل حظّ الأنثيين} ليست على إطلاقها، وإنّما هي مقيدة بما إذا كان الذّكر والأنثى في درجة واحد بالنسبة للميت، كالابن مع البنت، والأب مع الأم.

(3) المواريث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 57.

6	6	6		6
3	$\frac{1}{2}$	3	زوج	$\frac{1}{2}$
1	$\frac{1}{3}$ الباقي	2	أم	$\frac{1}{3}$
2	ع	1	أب	عاصب

المسألة الثانية: مات رجل عن (زوجة، وأم، وأب)، فللزوجة فرضها وهو الربع، وللأم (ثلث الباقي)، أي (ثلث $\frac{3}{4}$) وما بقي هو للأب⁽¹⁾ .. لأننا إذا أعطينا الأم ثلث المال لم يكن لها نصف ما للأب.

4	4	12		12
1	$\frac{1}{4}$	3	زوجة	$\frac{1}{4}$
1	$\frac{1}{3}$ الباقي	4	أم	$\frac{1}{3}$
2	ع	5	أب	عاصب

و(ثلث الباقي) في الحقيقة سدس في الصورة الأولى، وربع في الثانية، فهو من الفروض الستة وراجع إليها. وإنما قيل فيه (ثلث الباقي) موافقة للفظ القرآن تأديباً⁽²⁾.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

047 وَهَكَذَا مَعَ زَوْجَةٍ فَصَاعِدًا فَلَا تُكُنْ عَنِ الْعُلُومِ قَاعِدًا

شرح الكلمات:

فصاعداً: حال مؤكدة؛ تقديره: فزاد العدد صاعداً، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه، وفي الحديث: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً)⁽³⁾، أي فما زاد عليها⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق ص 57.

(2) شرح المارديني على الرحبية / ص 62.

(3) رواه أبو داود، وأخرجه البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. وليس في حديث بعضهم: (فصاعداً).

(4) انظر: الكتاب (ج 1 / ص 59)، الخصائص (ج 1 / ص 185)، لسان العرب (ج 3 / ص 251).

قاعدا: تاركًا لها تكاسلاً، أو تكبرًا.

معنى البيت: يبين الناظم في هذا البيت أن فرض (ثلث الباقي) في المسألة العمرية (زوجة، وأب، وأم) لا يتغير، سواء أكان هناك زوجة واحدة أو أكثر إلى الأربع، (فلا تكن تاركًا للعلوم كسلاً، أو تكبرًا عن تعلم العلم ممن دونك سنًا، أو أقل منك منزلة في الدنيا، فإن ذلك من الأمور القاطعة عن الخير، الموقعة في المهالك، أعاذنا الله من ذلك، بل جد واجتهد في الطلب، فإن العلم لا يُنال إلا بالتعلم، فشمر له عن ساعد الجد والاجتهاد، وقم له على قدم العناية والسداد، فإن ذلك من سبيل الرشاد)⁽¹⁾.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

048	وَهُوَ لِلْإِنْسَانِ أَوْثَقُ مِنْ	مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ بَغَيْرِ مَيْنٍ
049	وَهَكَذَا إِنْ كُتِرُوا أَوْ زَادُوا	فَمَالَهُمْ فِيْمَا سِوَاهُ زَادُ
050	وَتَسْتَوِي الْإِنَاثُ وَالذُّكُورُ	فِيهِ كَمَا قَدْ أَوْضَحَ الْمَسْطُورُ

شرح الكلمات:

مَيْن: المَيْن هو الكذب. وجمع المَيْن: (مُيُونٌ)، ومان يمين مينا كذب، فهو مائن أي كاذب، و(رجل مِيُونٌ وميَانٌ) كذاب، و(وُدُّ فلانٍ مُتَمَائِنٌ) و(فلانٌ مُتَمَائِنُ الْوُدِّ) إذا كان غير صادق الخلّة، ومنه حديث علي في ذم الدّينا: (فهو الجامحة الحرون والمائنة الحؤون)⁽²⁾.

كثروا أو زادوا: أو: بمعنى الواو، وجمع بين الكثرة والزيادة للتأكيد⁽³⁾.

زاد: الزاد: الطعام في السفر، ومعناه في البيت: عدم استحقاق ما زاد على الثلث.

المسطور: معناه بإجماع: المكتوب أسطراً⁽⁴⁾، والمراد به هنا القرآن العظيم.

(1) حاشية البقري / 60.

(2) لسان العرب (ج 13 / ص 425)، النهاية في غريب الأثر (ج 4 / ص 840)

(3) حاشية البقري / 61.

(4) تفسير الثعالبي (ج 3 / ص 498)

معنى الأبيات: يبين الناظم في هذه الأبيات أن فرض الثلث هو كذلك للأخوين لأم، أو الأختين لأم، بغير كذب، وهذا الحكم يبقى ثابتاً حتى وإن كثر الإخوة لأم وزادوا عن الاثنين، فما لهم فيما سوى الثلث حق. وهذا الفرض يستوي فيه الإناث والذكور، فالذكر له مثل حظ الأنثى، وهذا قد ثبت بنص القرآن العظيم، حيث جعلهم شركاء فيه، والشركة تقتضي المساواة.

زيادة وتفصيل:

- ① قلنا: إن ثلث الإخوة لأم يقسم بينهما أو بينهم بالسوية بدون تفضيل بين الذكر والأنثى، وهذا هو معنى قول الفرضيين فيهم: (ذكورهم وإناتهم في القسمة والاستحقاق سواء) (1).
- ② إليك هذا الجدول الذي يجمع من يرث الثلث مع ذكر الشروط:

الوارث	شروط إرثه للثلث
الأم	1. عدم وجود الفرع الوارث للميت. 2. عدم وجود التعدد في الإخوة والأخوات، من أي جهة كانوا، وارثين أو محجوبين.
الأخوان لأم فأكثر	1. عدم وجود الأصل المذكر والفرع. 2. أن يكون العدد اثنان فأكثر (2).

للبحث: ❶ ما دليل توريث الأم والإخوة لأم الثلث؟

تدريب: ما نصيب كل وارث من الورثة المذكورين؟ ولماذا؟

① توفي وترك: (أمًا، وأختًا لأب).

② توفيت وترك: (زوجًا، وأمًا، وأختًا شقيقة).

③ توفي وترك: (زوجة، وأخوين لأم، وأختًا لأم).

لغز: توفي رجل وترك: (أخوين لأم)، فاشتركا في فرض الثلث، وانفرد أحدهما بالثلثين الباقيين، فكيف يكون ذلك؟

1 - المواثيق في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 55، 56.

2 - نفس المرجع ص 65

الإجابة عن سؤال البحث والتدريبات واللغز

سؤال البحث: ما دليل توريث الأم والإخوة لأم الثلث؟

الجواب: دليل توريث الأم والإخوة لأم الثلث ما يلي:

الأم: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبُوهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: 11]. ثم قال تعالى عقبها: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: 11].

الإخوة لأم: قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرًا مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: 12]⁽¹⁾.

السؤال ① للتدريب: توفي وترك: (أمًا، وأختًا لأب)، ما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للأم الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود التعدد في الإخوة، وللأخت لأب النصف؛ لعدم وجود الأخ المعصّب، وكونها واحدة، وعدم وجود الأصل المذكّر والفرع، وعدم وجود الأخت الشقيقة.

أم	$\frac{1}{3}$
أخت لأب	$\frac{1}{2}$

السؤال ② للتدريب: توفيت وتركت: (زوجًا، وأمًا، وأختًا شقيقة)، ما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوج النصف؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وللأم الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود التعدد في الإخوة، وللأخت الشقيقة النصف؛ لعدم وجود الأخ المعصّب، وكونها واحدة، وعدم وجود الأصل المذكّر والفرع.

(1) المواريث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 55، 56.

1 2	زوج
1 3	أم
1 2	أخت ش

السؤال 3 للتدريب: توفي وترك: (زوجة، وأخوين لأم، وأختا لأم)، ما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟
الجواب: للزوجة الربع؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والإخوة لأم شركاء في الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولتعدددهم.

$\frac{1}{4}$	زوجة
$\frac{1}{3}$	3 أخوة لأم

اللغز: توفي رجل وترك (أخوين لأم)، فاشتركا في فرض الثلث، وانفرد أحدهما بالثلثين الباقيين، فكيف يكون ذلك؟

الجواب: يكون ذلك في حالة ما إذا كان الأخ لأم الذي انفرد بالثلثين الباقيين ابن عم للميت، فإنه يرث من جهتين: من جهة كونه أخا لأم، والأخرى كونه ابن عم، فيكون عاصبا، يأخذ الباقي⁽¹⁾.

$\frac{1}{6}$		$\frac{1}{3}$	أخ لأم
$\frac{5}{6} = \frac{2}{3} + \frac{1}{6}$	ع		أخ لأم (ابن عم)

(1) انظر: أحكام القرآن / ابن العربي / المسألة التاسعة من الآية الحادية عشرة من سورة النساء.

باب السدس

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

051	وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ مِنَ الْعَدَدِ	أَبٍ وَأُمٍّ ثُمَّ بِنْتِ ابْنٍ وَجَدَ
052	وَالْأُخْتِ بِنْتِ الْأَبِ ثُمَّ الْجَدَّةُ	وَوَلَدِ الْأُمِّ تَمَامُ الْعِدَّةِ

شرح الكلمات:

العِدَّة: لغة: مأخوذة من العدّ والحساب، والعدّ في اللغة: الإحصاء⁽¹⁾.

معنى الأبيات: تكلم النّازم في هذين البيتين عمّن يستحقّ فرض السدس، مبيناً أنّهم سبعة، وهم: (1. الأب، 2. الأم، 3. بنت الابن، 4. الجد، 5. الأخت لأب، 6. الجدة، 7. وتماّم العِدَّة هو ولد الأم، أي: الأخ أو الأخت لأم).

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

053	فَالْأَبُ يَسْتَحِقُّهُ مَعَ الْوَلَدِ	وَهَكَذَا الْأُمُّ بِتَنْزِيلِ الصَّامِدِ
054	وَهَكَذَا مَعَ وَلَدِ ابْنِ الَّذِي	مَا زَالَ يَقْفُو إِثْرَهُ وَيَخْتَدِي
055	وَهَوْلَهَا أَيُّضًا مَعَ الْإِثْنَيْنِ	مِنْ إِخْوَةِ الْمَيِّتِ فَقَسْ هَذَيْنِ

شرح الكلمات:

الصّمد: المقصود في جميع الحوائج. فأهل العالم العلويّ والسّفليّ مفتقرون إليه غاية الافتقار، يسألونه حوائجهم، ويرغبون إليه في مهمّاتهم؛ لأنّه الكامل في أوصافه، العليم الذي قد كمل في علمه، الحليم الذي قد كمل في حلمه، الرّحيم الذي كمل في رحمته، الذي وسعت رحمته كلّ شيء⁽²⁾.

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: عِدَّة.

(2) تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنان / عبد الرّحمن بن ناصر بن السّعودي / ج 1 / ص 937 / سورة الإخلاص.

يقفون: القفون مصدر قولك: قفا يقفون قفوا وقفوا، وهو أن يتبع الشيء، قال الله - تعالى -: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: 36] (1).

يحتذي: تقول: (فلان يحتذي على مثال فلان)، إذا اقتدى به في أموره (2).
أيضاً: من (الأيض)، وهو العود إلى الشيء، آض يئض، وصيرورة الشيء غيره، وتحويله من حاله، والرجوع. وآض كذا: صار. وفعل ذلك أيضاً إذا فعله مُعَادَاً، فاستعير لمعنى الصيرورة (3).
الميت: مات يموت ويمات ويميت، فهو ميت وميت ضد حي. ومات سکن، ونام، ويلى، أو الميت، مخففة الذي مات، والميت والمات الذي لم يمُت بعد، جمع: أموات وموتى وميتون وميتون، وهي ميتة وميتة وميت. والميتة ما لم تلحقه الذكاة، وبالكسر - الميتة - للنوع. وما أموته، أي ما أموت قلبه (4).
معنى الأبيات: بين الناظم في هذه الأبيات أن الأب يستحق فرض السدس مع وجود الولد من ابن أو بنت، وهذا الحكم هو نفسه حكم الأم، وقد ثبت ذلك بتزليل الله - الصمد - في القرآن العظيم.
وهذا الحكم يبقى هو نفسه مع وجود ولد الابن الذي ما زال يتبع الابن ويقتدي به في أحكامه من حجب الأبوين حجب نقصان.

والسدس للأم - أيضاً - مع اثنين فصاعداً من إخوة الميت، ذكورا كانوا أو إناثا أو مختلطين، من أي جهة كانوا، فقس على الاثنين من الإخوة في كلامي ما زاد على اثنين، وأولى (5).
زيادة وتفصيل: انظر ما أحسن الترتيب الذي ذكره الناظم، فإنه ترتيب عجيب؛ لأنه أتى أولاً بالأب، ثم بالأم عقبه، مؤخراً للجدّ عنهما؛ لأن الله - تعالى - جمع بين الأبوين في القرآن العظيم (6).

(1) لسان العرب (ج 15 / ص 192) / مادة: قفا.

(2) تهذيب اللغة / الأزهري (ج 2 / ص 173) مادة: حذا.

(3) القاموس المحيط / الفيروزآبادي (ج 2 / ص 182).

(4) القاموس المحيط (ج 1 / ص 150).

(5) انظر: شرح المارديني على الرحبية / ص 65، 66.

(6) انظر: حاشية البقري / ص 64.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

056 وَالْجَدُّ مِثْلُ الْأَبِ عِنْدَ فَقْدِهِ فِي حَوْزِ مَا يُصِيبُهُ وَمُؤَدَّهُ

شرح الكلمات:

مثل: المِثْلُ: كلمة تسوية، شَبُّهُ الشَّيْءُ فِي الْمِثَالِ وَالْقَدْرُ وَنَحْوُهُ حَتَّى فِي الْمَعْنَى، وَيُقَالُ: مَا لِهَذَا مِثْلُ. والعرب تقول: هو مُثْلُ هذا، وهم أُمِثَالُهُمْ؛ يريدون أَنَّ الْمُشَبَّهَ بِهِ حَقِيرٌ كَمَا أَنَّ هَذَا حَقِيرٌ⁽¹⁾.
حوز: الْحَوْزُ: الْجَمْعُ وَضَمُّ الشَّيْءِ، وَكُلُّ مَنْ ضَمَّ شَيْئًا إِلَى نَفْسِهِ مِنْ مَالٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَقَدْ حَازَهُ حَوْزًا، كَالْحِيَازَةِ بِالْكَسْرِ، وَالْإِخْتِيَازِ. وَيُقَالُ: حَازَ الْمَالُ إِذَا اخْتَارَهُ لِنَفْسِهِ. وَعَلَيْكَ بِحِيَازَةِ الْمَالِ وَحَازَهُ إِلَيْهِ وَاخْتَارَهُ⁽²⁾.

مُدَّة: أَي: ممدوده، أَي: رزقه الموسَّع، مأخوذ من قولهم: (مدَّ الله في رزقه) أَي وسَّع فيه، فيكون تأكيدًا لما قبله، ويصحَّ أَنْ يكون (بمدّه) حجه، من قولهم: رجل مديد القامة طويل الباع⁽³⁾، والباع: مسافة ما بين الكفَّين إِذَا بسطتهما يمينًا وشمالًا.

معنى البيت: بيّن النّازم في هذا البيت أَنَّ الْجَدَّ مِثْلُ الْأَبِ عِنْدَ فَقْدِهِ فِي حِيَازَةِ السَّدَسِ مَعَ وَجُودِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ، وَفِي حَجْبِهِ مِنْ يَحْجِبُهُمُ الْأَبُ، وَلَكِنَّهُ يَخَالِفُ الْأَبَ فِي مَسَائِلَ ذَكَرَهَا فِي الْأَبْيَاتِ التَّالِيَةِ.
زيادة وتفصيل: المراد بالجدِّ هنا هو الجدُّ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا يَكُونُ اتِّصَالُهُ بِالْمَيِّتِ بِوَسْطَةِ الْأُنْثَى، كـ(أبي الأب)، و(أبي أبي الأب) وإن علا.

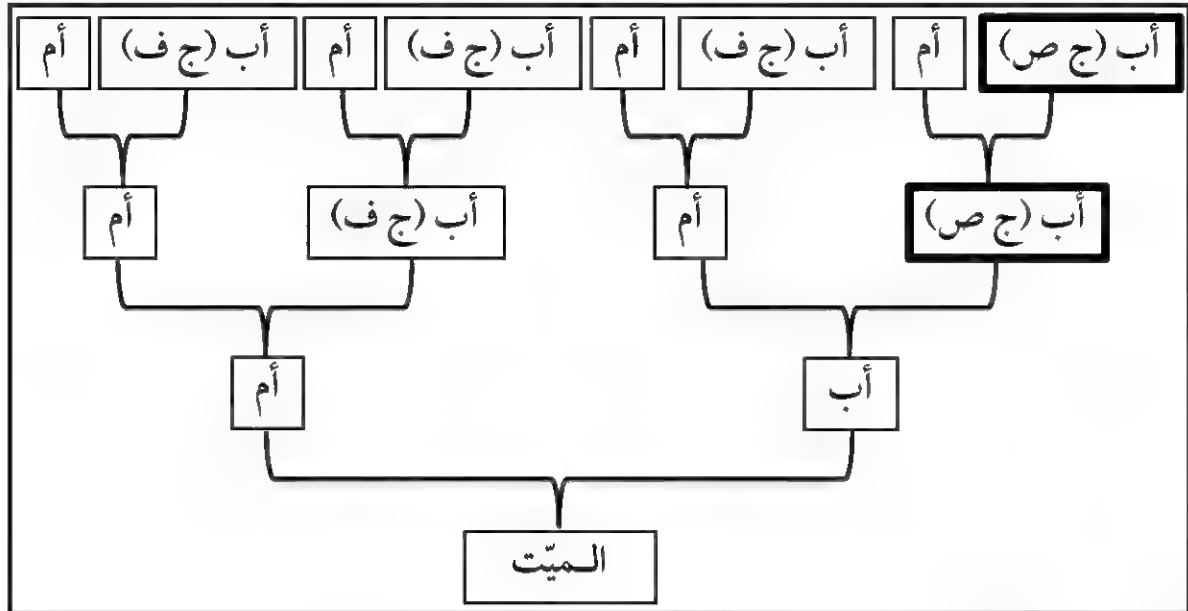
وأما الَّذِي يَتَّصِلُ بِهِ بِوَسْطَةِ الْأُنْثَى فَهُوَ جَدٌّ غَيْرُ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٌ كَمَا يَعْبَرُ عَنْهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ، كـ(أبي الأم)، و(أبي أم الأم)، و(أبي أم الأب)، وهذا ليس من أصحاب الفروض ولا من العصبات⁽⁴⁾، والجدول التّالي يوضّح لك ذلك:

(1) انظر: العين (ج 2 / ص 163)، الصحاح في اللغة (ج 2 / ص 159) / مادة مثل.

(2) تاج العروس (ج 1 / ص 3713) / مادة: حوز.

(3) حاشية البقري / ص 66.

(4) أحكام المواريث / محمد مصطفى شلبي / ص 176.



قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

057	إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ إِخْوَهُ	لَكُونِهِمْ فِي الْقُرْبِ وَهُوَ أَسْوَهُ
058	أَوْ أَبَوَانِ مَعَهُمَا زَوْجٌ وَرِثُ	فَالْأُمُّ لِلثَّلَاثِ مَعَ الْجَدِّ نَرِثُ
059	وَهَكَذَا لَيْسَ شَبِيهَاً بِالْأَبِ	فِي زَوْجَةِ الْمَيِّتِ وَأُمُّ وَأَبِ
060	وَحُكْمُهُ وَحُكْمُهُمْ سَيَاتِي	مُكَمَّلَ الْبَيَانِ فِي الْحَالَاتِ

شرح الكلمات:

أسوة: تقول: (هؤلاء القوم أسوة في هذا الأمر)، أي: حالهم فيه واحدة، و(فلان يأتسي بفلان)، أي: يرى أن له فيه أسوة إذا اقتدى به وكان في مثل حاله، والجمع: الأسى، ويقال: إسوة، وإسى، و(فلان يأتسي لفلان)، أي: يرضى لنفسه ما رضى به (1).

معنى الأبيات: ذكر النّازم في البيت السابق (56) أن الجدّ مثل الأب عند فقدته في أخذ السّدس مع وجود الفرع الوارث، وفي هذه الأبيات استثنى ثلاث مسائل:

(1) العين (ج 2 / ص 81).

الأولى: إذا كان مع الجدّ إخوة أشقاء أو لأب، فليس حكم الجدّ معهم حكم الأب؛ لأنّ الأب يحجبهم إجماعاً، والجدّ لا يحجبهم؛ لكونهم يساوونه في القرب، حيث يدلي الجميع إلى الميت بالأب، وحكمه وحكمهم سيأتي مكمل البيان في الحالات كلّها.

المسألتان الثانية والثالثة: العمرّيتان، وهي أبوان وزوج أو زوجة، فإذا كان بدلّ الأب جدّاً فالأمّ ترث ثلث جميع المال لا ثلث الباقي.

زيادة وتفصيل: من الحالات التي يختلف فيها الجدّ عن الأب ولم يذكرها الناظم: أنّ الأب يحجب الجدّة لأب وإن علت، فلا ترث معه أصلاً، والجدّ لا يحجب من الجدّات الأبويّة، إلّا من كانت أعلى منه، وهي التي تدلي به إلى الميت، كأمّ أبي الأب، وأمّا المساوية له في الدرجة، وهي أمّ الأب فترث معه، وكذلك إذا لم تكن مدلية به كأمّ أمّ الأب؛ لأنّ الأولى زوجته والثانية أمّ زوجته⁽¹⁾.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

061	وَبِنْتُ الْإِبْنِ تَأْخُذُ السُّدْسَ إِذَا	كَانَتْ مَعَ الْبِنْتِ مِثَالًا يُحْتَدَى
062	وَهَكَذَا الْأُخْتُ مَعَ الْأُخْتِ الَّتِي	بِالْأَبَوَيْنِ يَا أَخِي أَذَلَّتْ

شرح الكلمات:

مثالاً يُحتدى: مثالاً يقتدى به ويقاس عليه⁽²⁾.

أُخِي: بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة، تصغير (أخ)، وفائدة التصغير هنا التحبّب.

معنى البيتين: يبيّن الناظم أنّ (بنت الابن) ترث السدس إذا كانت مع البنت الواحدة. واجعل هذا مثالاً يُقتدى به ويقاس عليه: كلّ بنت ابن نازلة مع بنت ابن واحدة أعلى منها. وهكذا الأخت للأب إذا كانت مع الأخت الواحدة التي أدلت بالأبوين، وهي الشقيقة.

(1) أحكام الموارث / محمد مصطفى شلبي / ص 178.

(2) شرح المارديني / ص 69

زيادة وتفصيل:

- ① لا فرق في كون بنت الابن أو الأخت لأب التي ترث السدس مع البنت أو الأخت الشقيقة، لا فرق بين كونها واحدة أو أكثر، فإن كانت واحدة انفردت به، وإن كان العدد أكثر قسم بالمساواة.
 - ② إنما ترث بنت الابن أو الأخت لأب السدس مع البنت أو الأخت الشقيقة؛ لأن نصيب الإناث هو الثلثان، فإذا أخذت البنت أو الأخت الشقيقة نصفها، بقي سدس للوصول إلى الثلثين.
 - ③ من شروط إرث بنت الابن السدس، زيادة على ما ذكره الناظم: أن لا يكون هناك ابن؛ لأنه يحجبها، ولا ابن ابن معها؛ لأنه يعصّبها.
 - ④ من شروط إرث الأخت لأب السدس، زيادة على ما ذكره الناظم: أن لا يكون معها أخ لأب يعصّبها، ولا أخ شقيق أو أصل أو فرع مذكّر، ولا بنت مع الأخت الشقيقة؛ لأنها تحجب بهم.
- قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

063	وَالسُّدُسُ فَرَضُ جَدَّةٍ فِي النَّسَبِ وَاحِدَةٌ كَانَتْ لَأُمٍّ أَوْ لِأَبٍ
-----	--

معنى البيت: بين الناظم في هذا البيت أن الجدّة في النسب ممّن له فرض السدس، سواء أكانت من جهة الأمّ ك(أمّ الأمّ)، أم من جهة الأب ك(أمّ الأب).

زيادة وتفصيل: لا شك أنك قد خبرت أن استحقاق الجدّة للسدس يشترط فيه عدم وجود الأمّ؛ لأنها أقرب للميّت فتحجبها حيثئذ.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

064	وَوَلَدُ الْأُمِّ يَنَالُ السُّدُسَ وَالشَّرْطُ فِي إِفْرَادِهِ لَا يُنْسَى
-----	---

شرح الكلمات:

ينال: من (نال خيرا) أي أصاب⁽¹⁾.

(1) حاشية البقري / ص 71.

ولد الأم: أي ولد أم الميِّت، وهو أخو الميِّت من أمه، وأخته من أمه⁽¹⁾.

معنى البيت: بين النّازم أنّ ولد الأم، وهو الأخ لأم أو الأخت لأم، له فرض السدس، دون أن ننسى شرط كونه واحدًا، لا أكثر، فقد مرّ معك أنّ الاشتراك في الثلث هو نصيب العدد من ولد الأم.
زيادة وتفصيل:

① يشترط في ولد الأم لكي يستحقّ السدس، زيادة على ما ذكره النّازم، عدم وجود الأصل المذكّر والفرع.

② ورد في بعض النسخ بدل هذا البيت:

وَوَلَدُ الْأُمِّ لَهُ إِذَا انْفَرَدَ سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ نَصًّا قَدْ وَرَدَ

وهو بمعناه، بل أصرح؛ لأنّ فيه التّصريح بأنّ ذلك قد ورد في القرآن العظيم⁽²⁾.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

065	وَلِنْ تَسَاوَى نَسَبُ الْجَدَّاتِ وَكُنَّ كُلُّهُنَّ وَارِثَاتٍ
066	فَالسُّدُسُ بَيْنَهُنَّ بِالسَّوِيَّةِ فِي الْقِسْمَةِ الْعَادِلَةِ الشَّرْعِيَّةِ

شرح الكلمات:

وارثات: مُدليات بوارث، كـ(أم أم أم)، و(أم أم أب)، و(أم أبي أب)⁽³⁾.

معنى البيتين: تكلم النّازم في هذين البيتين عن حالة تعدّد الجدّات، فبين أنّهنّ إذا كنّ كلّهنّ مدليات بوارث، كـ(أم أم أم)، و(أم أم أب)، و(أم أبي أب)، فإنّ السدس يقسم بينهنّ على عدد رؤوسهنّ بالسّوية في القسمة العادلة الشّرعية الثابتة بالسّنة.

(1) تعليق د. مصطفى ديب البغا على الرحبية / ص 71، هامش رقم 48.

(2) حاشية البقري / ص 71.

(3) شرح المارديني على الرحبية / ص 72.

زيادة وتفصيل:

① هذا الحكم الذي ذكره الناظم من اشتراك الجدات المتساويات في النسب نصيب السدس، سواء أكان العدد اثنتان أو أكثر، هو مذهب جمهور الفقهاء. وهو مذهب جمهور الصحابة، كعلي، وزيد، وابن مسعود، وغيرهم، والحسن، وقتادة، والأوزاعي، وابن سيرين، والثوري. وظاهر مذهب الحنابلة أنه لا يورث أكثر من ثلاث جدات، استناداً إلى ما روي أن رسول الله ﷺ أعطى ثلاث جدات السدس.

وأما الحنفية فلم يقيّدوا ذلك بعدد، ما دام الجميع متساويات ومدليات بوارث؛ لأنّ النصوص ليس فيها ما يدلّ على الحصر.

وذهب الإمام مالك - رحمه الله تعالى - إلى عدم توريث أكثر من جدتين وقال: (لا أعلم أحداً ورث أكثر من جدتين منذ كان الإسلام إلى اليوم)، فلا يورث (أم أبي الأب) مع (أم أم الأم، وأم أم الأب). وقول مالك هذا هو مذهب سعد بن أبي وقاص، وربيعه، وأبي ثور، وهو أحد قولي الشافعي، وقول داود الظاهري - رحمهم الله تعالى -⁽¹⁾.

② ورد في بعض النسخ بدل (وكنّ كلهنّ وارثات): (وهنّ كلهنّ وارثات)، فعلى الأولى: (كلهنّ) بالرفع، تأكيد لاسم (كنّ)، و(وارثات) خبر (كنّ) منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وعلى الثانية: (كلهنّ) بالرفع أيضاً، تأكيد للضمير الواقع مبتدأ، و(وارثات) خبر للضمير، فهو مرفوع، وكسر لضرورة النظم، أو أنّ الخبر محذوف، تقديره: (عند العلماء)، و(وارثات) حال⁽²⁾.

(1) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: جدة، أحكام الموارث / محمد مصطفى شلبي / ص 193، 194.

(2) حاشية البكري / ص 72.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

067	وَإِنْ تَكُنْ قُرْبَى لَأُمِّ حَبَبَتْ	أُمُّ أَبِي بُعْدَى وَسُدَّ سَالِبَتْ
068	وَإِنْ تَكُنْ بِالْعَكْسِ فَالْقَوْلَانِ	فِي كُتُبِ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْصُوصَانِ
069	لَا تَسْقُطُ الْبُعْدَى عَلَى الصَّحِيحِ	وَاتَّفَقَ الْجُلُّ عَلَى التَّصْحِيحِ

معنى الأبيات: بين النّازم في هذه الأبيات أنّه إذا اجتمع في مسألة ميراث جدّتان، إحداهما من جهة الأمّ، والأخرى من جهة الأب، وكانت الجدّة لأمّ أقرب للميّت من الجدّة لأب، مثل (أمّ الأمّ) و(أمّ الأب)، فإنّها تحجبها وتسلب منها السدس.

أمّا إذا كان الأمر بالعكس، بأن كانت الجدّة لأب أقرب للميّت من الجدّة لأمّ، مثل (أمّ الأب) و(أمّ أمّ الأمّ)، ففيها قولان:

الأول: أنّ القربى تحجب البعدى من أيّ جهة كانت.

والثاني: أنّ البعدى لا تسقط، بل تشتركان في السدس، على القول الصحيح عن الشافعيّ، واتفق معظم الشافعيّة على تصحيحه.

زيادة وتفصيل:

اعلم بأنّ القول الأوّل هو أحد قولي الشافعيّ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد، قالوا: يُبعدّها. أمّا القول الثاني فهو مذهب الإمام مالك، والصحيح من قولي الشافعيّ، قالوا: لأنّ أصلها تجبر بُعْدَهَا؛ لأنّ التي من قِبَل الأمّ هي الأصل⁽¹⁾. قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

070	وَكُلُّ مَنْ أَدَلَّتْ بِغَيْرِ وَارِثٍ	فَمَالَهَا حَظٌّ مِنَ الْمَوَارِثِ
-----	---	------------------------------------

معنى البيت: بين النّازم في هذا البيت أنّ كلّ جدّة أدلت إلى الميّت بغير وارث فهي ساقطة، لا حظّ لها في الميراث، كـ(أمّ أبي الأمّ)؛ لإدلائها بغير وارث، وهو (أبو الأمّ)، فهي أولى منه بعدم الإرث⁽²⁾.

(1) انظر: شرح المارديني / ص 75، وأحكام الموارث / محمد مصطفى شلبي / هامش ص 200.

(2) شرح المارديني / ص 75

زيادة وتفصيل:

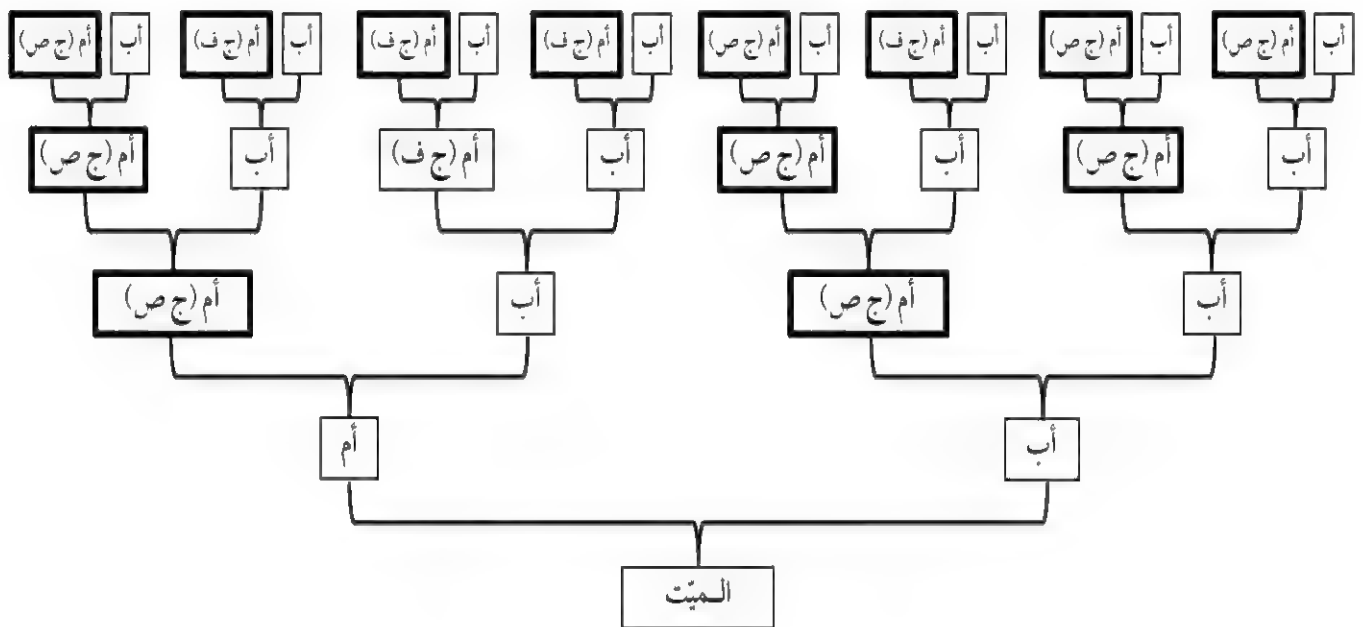
اعلم أنّ الجدّة نوعان: صحيحة وغير صحيحة، والأولى هي التي ترث بالفرض كما بين الناظم.
والجدّة الصّحيحة: هي التي لا يدخل في نسبتها إلى الميّت جدّ غير صحيح، بأن لم يدخل في نسبتها جدّ أصلاً، كـ(أمّ الأمّ)، و(أمّ الأب)، و(أمّ أمّ الأمّ)، و(أمّ أمّ الأب)، أو يدخل في نسبتها جدّ صحيح، كـ(أمّ أبي الأب).

وإن شئت قلت: هي التي تدلي إلى الميّت بعاصب، كالأب وأبي الأب، أو بصاحبة فرض، كالأمّ، وأمّ الأمّ.

والجدّة غير الصّحيحة: هي التي يدخل في نسبتها إلى الميّت جدّ غير صحيح، كـ(أمّ أبي الأمّ)، و(أمّ أمّ أبي الأمّ)، و(أمّ أبي الأمّ)، وهي لا تكون إلّا بعد المرتبة الأولى من الجدّات حتّى يمكن أن يتوسّط بينها وبين الميّت جدّ غير صحيح.

أو هي التي دخل في نسبتها إلى الميّت أب بين أمّين، أو أمّ بين أبوين⁽¹⁾.

والجدول الذي بين يديك يوضّح ذلك:



(1) أحكام المواريث / محمد مصطفى شلبي / هامش ص 194.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

071	وَتَسْقُطُ الْبُعْدَى بِذَاتِ الْقُرْبِ فِي الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِيِّ فَقُلْ لِي حَسْبِي
-----	--

معنى البيت: يبين الناظم في هذا البيت أنه إذا كانت القربى والبعدى الوارثتان كلتاهما من جهة الأم: كـ(أم الأم)، و(أم أم الأم)، أو كلتاهما من جهة الأب، كـ(أم الأب)، و(أم أمه)، و(أم الأب)، و(أم الجد)، فتسقط البعدى بالقربى في المذهب الأولي⁽¹⁾.

فقل لي أيها الناظر في هذا الكتاب: يكفيني ما ذكرته من المسائل في أصحاب الفروض، أو في الجدات، فما ذكرته فيه كفاية للمبتدئ، ولا يقصر عن إفادة المتهني⁽²⁾.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

072	وَقَدْ تَنَاهَتْ قِسْمَةُ الْفُرُوضِ مِنْ غَيْرِ إِشْكَالٍ وَلَا غُمُوضٍ
-----	--

شرح الكلمات:

تناهت: أي: انتهت، لا بمعنى ارتفعت؛ لأنّ (تناهت) في الأصل بمعنى: ارتفعت وعلت مبالغة، وهذا ليس مراداً هنا، بل المراد انتهت، أي تمّ الكلام عليها.

إشكال: التباس.

غموض: خفاء⁽³⁾.

معنى البيت: يبين الناظم في هذا البيت أنه قد انتهى بيان الفروض وبيان مستحقّيها واضحاً، من غير التباس في العبارات، ولا خفاء في المعاني⁽⁴⁾.

زيادة وتفصيل: إليك هذا الجدول الذي يجمع لك من يرث السدس مع ذكر الشروط:

(1) حاشية المارديني / 75، 76.

(2) حاشية البقري / ص 75.

(3) حاشية البقري / ص 76.

(4) انظر: شرح المارديني / 76.

الوارث	شروط إرثه للسدس
الأب	إذا كان للميت ولد، سواء كان ذكرًا أو أنثى، ومثل الولد: ولد الابن وإن نزل.
الأم	1. مع وجود الفرع الوارث. 2. أو مع وجود الاثنين من الإخوة والأخوات من جميع الجهات.
الجدّ الصحيح	1. إذا كان للميت ولد أو ولد ابن. 2. عدم وجود الأب أو الجدّ الصحيح الأقرب منه إلى الميت.
بنت الابن فأكثر	1. إذا كان للميت بنت واحدة فقط، ومثلها بنت ابن واحدة فقط أعلى منها درجة. 2. عدم وجود العاصب. 3. عدم وجود الفرع الوارث المذكّر الأعلى منها درجة.
الأخت لأب فأكثر	1. إذا كان للميت أخت شقيقة واحدة فقط. 2. عدم وجود أخ لأب يعصبها. 3. عدم وجود الأب والفرع الوارث. 4. عدم وجود أخ شقيق مع الأخت الشقيقة.
الجدّة الصحيحة	1. عدم وجود الأم. 2. عدم وجود جدّة صحيحة أقرب منها. 3. إذا كانت الجدّة أبويّة يشترط عدم وجود الأب أو الجدّ الذي تدلي به إلى الميت.
الأخ أو الأخت لأم	1. إذا انفرد ولم يكن هناك تعدّد. 2. عدم وجود الأصل المذكّر والفرع.

للبحث: ما هي أدلة توريث من ذكر فرض السدس؟

تدريب: ما نصيب كلّ وارث من الورثة المذكورين في المسائل التالية؟ ولماذا؟

① توفي وترك: (أبا، وبتًا، وبنت ابن).

- ② توفي وترك: (أمًا، وبتين).
- ③ توفي وترك: (أمًا، وأخوين لأم).
- ④ توفي وترك: (جدًا، وجدّة، وبت ابن، وبتّا).
- ⑤ توفي وترك: (أمًا، وأختًا شقيقة، وأختًا لأب، وأختًا لأم).

الإجابة عن سؤال البحث والتدريبات

سؤال البحث: ما هي أدلة توريث من ذكر فرض السدس؟

الجواب: أدلة توريث من ذكر فرض السدس ما يلي:

الأب: قال تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: 11].

الأم: الآية السابقة مع قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُّ﴾ [النساء: 11].

الجد: نفس دليل توريث الأب. فهو أب في الميراث وفي بعض الأحكام الأخرى. وقد سمّاه الله -تعالى-

أباً في قوله تعالى: ﴿كَأَخْرَجَ أَبَوَيْكَ مِّنَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: 27]، وهما آدم وحواء، وقوله تعالى على لسان

يوسف -عليه السلام-: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: 38].

ومثال هذا من السنة: (ارموا بني إسماعيل؛ فإنّ أباكم كان رامياً)⁽¹⁾.

بنت الابن: عن هزيل بن شرحبيل قال: (سئل أبو موسى عن (ابنة وابنة ابن وأخت)، فقال: للابنة النصف،

وللأخت النصف، وائت ابن مسعود. فُسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى، فقال: لقد ضللت إذا وما أنا

من المهتدين، أقضي فيها بما قضى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: للبت النصف، ولابنة الابن السدس؛

تكملة الثلثين، وما بقي فللأخت) رواه الجماعة إلا مسلماً والنسائي. وزاد أحمد والبخاري: (فأتينا أبا موسى

فأخبرناه بقول ابن مسعود، فقال: لا تسألوني ما دام هذا الحبر فيكم)⁽²⁾.

الأخت لأب: الإجماع، قياساً على بنت الابن مع البنت⁽³⁾.

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث. والحديث رواه البخاري في الجهاد، باب التحريض على الرمي، وفي الأنبياء، باب قوله الله

تعالى: {واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد}، وباب نسبة اليمن إلى إسماعيل.

(2) نيل الأوطار / باب الأخوات مع البنات عصبة حديث 2547

(3) شرح المارديني / ص 70

الجدّة: ميراث الجدّة لم يرد في القرآن الكريم، وإنما ثبت بالسنة المشهورة، وهو ما رواه المغيرة بن شعبة وغيره أنّ النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أعطاهما السدس، كما ثبت بإجماع الصحابة والسلف والخلف⁽¹⁾.

الأخ أو الأخت لأم: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: 12]. إذ المراد منه أولاد الأم إجماعاً. ويدل عليه قراءة أبيّ وسعد بن أبي وقاص: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِّنَ الْأُمِّ﴾⁽²⁾.

السؤال 1 للتدريب: توفي وترك: (أباً، وبنتاً، وبن ابن)، ما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟
الجواب: الأب له السدس؛ لوجود الفرع الوارث، وللبنت النصف؛ لانفرادها وعدم وجود من يعصّبها، ولبن ابن السدس تكملة للثلثين؛ لعدم وجود التعدّد في البنات، وعدم وجود الابن وعدم وجود المعصّب، وما بقي فهو للأب، وسيأتي بيان ذلك تفصيلاً.

أب	$\frac{1}{6} + ع$
بنت	$\frac{1}{2}$
بنت ابن	$\frac{1}{6}$

السؤال 2 للتدريب: توفي وترك: (أمّاً، وبنتين)، ما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟
الجواب: للأم السدس؛ لوجود الفرع الوارث، وللبنتين الثلثان؛ للتعدّد وعدم وجود المعصّب.

أم	$\frac{1}{6}$
2 بنت	$\frac{2}{3}$

السؤال 3 للتدريب: توفي وترك: (أمّاً، وأخوين لأم)، ما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

(2) المرجع السابق.

الجواب: للأم السدس؛ لوجود التعدد في الإخوة، وللأخوين لأم الثلث؛ للتعدد، وعدم وجود الأصل المذكور والفرع.

أم	$\frac{1}{6}$
2 أخ لأم	$\frac{1}{3}$

السؤال ④ للتدريب: توفي وترك: (جدًا، وجدّة، وبتًا، وبت ابن)، ما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟
الجواب: للجدّ السدس؛ لوجود الفرع الوارث، وللجدّة السدس؛ لعدم وجود الأم، وللبنت النصف؛ لانفرادها وعدم وجود المعصّب، ولبنت الابن السدس تكملة للثلاثين؛ لعدم وجود التعدد في البنات، وعدم وجود الابن وعدم وجود المعصّب.

جدّ	$\frac{1}{6}$
جدّة	$\frac{1}{6}$
بنت	$\frac{1}{2}$
بنت ابن	$\frac{1}{6}$

السؤال ⑤ للتدريب: توفي وترك: (أمًا، وأختًا شقيقة، وأختًا لأب، وأختًا لأم)، ما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

أم	$\frac{1}{6}$
أخت ش	$\frac{1}{2}$
أخت لأب	$\frac{1}{6}$
أخ لأم	$\frac{1}{6}$

الجواب: للأم السدس؛ لوجود التعدد في الإخوة، وللأخت الشقيقة النصف؛ لانفرادها وعدم وجود الأخ المعصّب، وعدم وجود الأصل المذكور والفرع، وللأخت لأب السدس تكملة للثلاثين؛ لعدم وجود الأخ المعصّب، وعدم وجود الأصل المذكور والفرع، وعدم وجود الأخ الشقيق، وللأخ لأم السدس؛ لانفراده وعدم وجود الأصل المذكور والفرع.

باب التعصيب

شرح الكلمات:

التعصيب: مصدر عَصَب يَعَصِبُ تعصيباً فهو عاصِبٌ⁽¹⁾، والعصبة مأخوذ من (العَصَب)، وهو: الطّي الشديد، يقال: (عَصَبَ برأسه العمامة): شدّها ولفّها عليه.

وفي اللغة: اسم لأبناء الرّجل وأقاربه لأبيه، قال الأزهري: (عصبة الرّجل: أولياؤه الذّكور الذين يرثونه. سمّوا عصبته؛ لأنّهم عَصَبُوا بنسبه، فالأب طرف، والابن طرف، والأخ جانب، والعمّ جانب، ولَمّا أحاطوا به سمّوا عصبه، وكلّ شيء استدار على شيء فقد عَصَبَ به، ويطلق على الذين يرثون الرّجل عن كلاله: من غير والد ولا ولد)⁽²⁾.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

073	وَحَقٌّ أَنْ نَشْرَعَ فِي التَّعْصِيبِ بِكُلِّ قَوْلٍ مُّوجِزٍ مُّصِيبٍ
-----	---

شرح الكلمات:

وَحَقٌّ: بفتح أوّله، أي: وجب، وأمّا بِالضَّمِّ فمعناه: الشّروع في الشّيء والأخذ فيه، وقيل: إنّ معناه: طلب ما لا بدّ منه؛ لأنّه وعد به فيما سبق بقوله: (فرض وتعصيب على ما قُسمَا).

موجز: أي مختصر؛ لأنّ الإيجاز أداء المقصود بأقلّ من عبارة المتعارف، والإطناب أداؤه بأكثر منها.

مصيب: أي ليس فيه خطأ، وأتى بهذه العبارة هنا دفعاً لتوهم مظنة الوقوع في الخلل، بترك شيء من المعاني بسبب الاختصار⁽³⁾.

(1) شرح المارديني / 79

(2) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: عصب.

(3) حاشية البقري / 77، 78.

معنى البيت: يبين الناظم من قبل أنّ الإرث نوعان: إرث بالفرض وإرث بالتعصيب، ولما انتهى من النوع الأول، قال: وجب أن نشرع في ذكر أحكام التعصيب بكل قول مختصر لا خطأ فيه.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

074	فَكُلُّ مَنْ أَحْرَزَ كُلَّ الْمَالِ	مِنَ الْقَرَابَاتِ أَوْ الْمَوَالِي
075	أَوْ كَانَ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْفَرَضِ لَهُ	فَهُوَ أَخُو الْعَصُوبَةِ الْمُفْضَلَةُ

شرح الكلمات:

أحرز: أحرز الشيء فهو مُحْرَزٌ وحريزٌ، حازه⁽¹⁾، وأحرزت الشيء إحرازًا ضممتُه، ومنه قولهم: أحرز قصب السبق، إذا سبق إليها فضمها دون غيره⁽²⁾.

القربات: جمع قرابة، والمراد بها الأقارب؛ لأن القرابة صفة للأشخاص، وليست مرادة هنا، وإنما المراد هنا الأشخاص⁽³⁾.

أخو العصوبة: أي صاحبها⁽⁴⁾.

المفضلة: أي المفضلة على الإرث بالفرض⁽⁵⁾.

معنى البيت: يبين الناظم في هذين البيتين أنّ كلّ من حاز كلّ المال من الأقارب أو الموالى إذا انفرد، أو حاز ما بقي بعد أخذ ذوي الفروض نصيبهم فهو صاحب العصوبة المفضلة على الإرث بالفرض.

(1) المحكم والمحيط الأعظم / ابن سيده / (ج 1 / ص 490).

(2) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير / (ج 2 / ص 345).

(3) حاشية البقري / ص 78.

(4) المرجع السابق.

(5) المرجع السابق.

زيادة وتفصيل:

① آخر الناظم الوارثين بالتعصيب عن أصحاب الفروض؛ لأنّ العاصب مؤخّر في الاعتبار عن أصحاب الفروض، لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: (ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر)⁽¹⁾ متفق عليه.

② عرّف صاحب السّراجية⁽²⁾ العاصب بأنّه: (كلّ ذكر لا تدخل في نسبته إلى الميّت أنثى)، فإنّ من دخلت الأنثى في نسبته إليه لم يكن عصبه كـ(أولاد الأم)⁽³⁾.

للبحث ①: علمت من هذين البيتين أنّ الناظم فضّل الإرث بالتعصيب على الفرض، فعلى أيّ مستند بنى هذه المفاضلة؟ وهل اتفق الفقهاء على ذلك؟

1 - شرح المارديني / ص 79.

2 - هو ابن الفصيح (680 - 755 هـ = 1281 - 1354 م) أحمد بن علي بن أحمد الكوفي البغدادي، أبو طالب، فخر الدين ابن الفصيح: فاضل، من فقهاء الحنفية. أصله من الكوفة وانتقل إلى بغداد، وتصدى للافشاء والتدريس بدمشق، وتوفي فيها. من كتبه (نظم الكنز) في الفقه، و(نظم السراجية) في الفرائض، و(نظم المنار) في أصول الفقه. انظر: الأعلام للزركلي: 1 / 175.

3 - السّراجية ص 146، انظر الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

076	كَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَجَدَّ الْجَدِّ	وَالْإِبْنِ عِنْدَ قُرْبِهِ وَالْبُعْدِ
077	وَالْأَخِ وَابْنِ الْأَخِ وَالْأَعْمَامِ	وَالسَّيِّدِ الْمُعْتَقِ ذِي الْإِنْعَامِ
078	وَهَكَذَا بَنُوهُمْ جَمِيعًا	فَكُنْ لِمَا أَذْكُرُهُ سَمِيعًا

معنى البيتين: عدّد النّازم في هذه الأبيات أصحاب العصوبة، فذكر: الأب، والجدّ وإن علا، كجدّ الجدّ، والابن، وابن الابن مهما نزل، قُرْبَ أو بُعْدَ، والأخ الشّقيق أو لأب، وابن الأخ الشّقيق أو لأب، والأعمام، أشقاء أو لأب، والسَّيِّدُ الْمُعْتَقُ صاحب الإنعام على العبد، وهكذا بنو العمّ الشّقيق أو لأب، وبنو المعتق، فكن لما أذكره لك من العصابات سميعاً، فهو أصل التّلقّي الذي به يُنال العلم.

زيادة وتفصيل:

① اعلم أنّ العصبّة نوعان: 1. نسبيّة، 2. وسبيّة، أمّا السّبيّة فتكون بالعتق - كما ذكر النّازم -، وأمّا النّسبيّة فثلاثة أنواع: (أ. عاصب بنفسه، ب. عاصب بغيره، ج. عاصب مع غيره)، وذكر النّازم منها هنا: (العاصب بنفسه)، وسيأتي ذكره للتّوعين الآخرين.

② اعلم أنّ العصابات بأنفسهم أربعة أصناف (جهات):

الأوّل: جزء الميّت، وهم: بنو الميّت، ثمّ بنوهم وإن سفلوا.

والثّاني: أصله، وهم: الأب، ثمّ أبوه وإن علا.

والثّالث: جزء أبيه، وهم: الإخوة، ثمّ بنوهم وإن سفلوا.

والرّابع: جزء جدّه، وهم: الأعمام، ثمّ بنوهم وإن سفلوا.

وذهب صاحباً أبي حنيفة (أبو يوسف ومحمّد بن الحسن الشّيباني) والحنابلة إلى أنّ جهات العصبوبة

ست: (1. البنوّة، 2. ثمّ الأبوة، 3. ثمّ الجدودة مع الأخوة، 4. ثمّ بنو الإخوة، 5. ثمّ العمومة، 6. ثمّ الولاء).

وعند الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - خمس جهات فقط: (1. البنوّة، 2. ثمّ الأبوة، 3. ثمّ الأخوة، 4. ثمّ

العمومة، 5. ثمّ الولاء)، بإدخال الجدّ وإن علا في الأبوة، وإدخال بني الإخوة وإن نزلوا بمحض الذّكورة

في الأخوة.

وعند المالكية والشافعية الجهات سبع: (1) البنوة، 2. ثم الأبوة، 3. ثم الجدودة مع الأخوة، 4. ثم بنو الإخوة، 5. ثم العمومة، 6. ثم الولاء، 7. ثم بيت المال⁽¹⁾.

③ لو اجتمع بنو ابن، أو بنو إخوة، أو بنو أعمام في درجة واحدة: فالمال أو الباقي بعد أصحاب الفروض بينهم بالسوية على عدد رؤوسهم، فلو مات شخص وخلف أربعة بني ابن، واحد من ابن، وثلاثة من ابن آخر: فالمال أو الباقي بينهم على أربعة، ولا تقل: للأول النصف، وللثلاثة النصف الآخر بينهم؛ لأنهم تلقوا الميراث عن الميت، لا عن آبائهم، وكذلك القول في بني الإخوة وبني الأعمام⁽²⁾.

للبحث ②: ما دليل توريث العصبات؟

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

(2) حاشية البقري / ص 81

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

079	وَمَا لِذِي الْبُعْدَى مَعَ الْقَرِيبِ	فِي الْإِزْثِ مِنْ حَظٍّ وَلَا نَصِيبِ
080	وَالْأَخُ وَالْعَمُّ لَأُمٍّ وَأَبٍ	أَوْلَى مِنَ الْمُذْلِيِّ بِشَطْرِ النَّسَبِ

شرح الكلمات:

شَطْر النَّسَبِ: شَطْر الشَّيْءِ: نصفه، وجمعه: (أَشْطُر). وشَاطَرَهُ مَالَهُ: إذا نَاصَفَهُ⁽¹⁾، وشَطْر النَّسَبِ: (لأب، أو لأُم)، وهو هنا لأب فقط؛ لأنك تعلم أن للأُم ليس بعاصب.

معنى البيتين: يَبَيِّنُ النَّازِمُ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْ عَاصِبٍ فِي مَسْأَلَةِ مِيرَاثٍ، وَكَانُوا فِي نَفْسِ الْجِهَةِ، وَلَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِي دَرَجَةِ قَرِيبَةٍ وَالْآخَرُ فِي دَرَجَةِ بَعِيدَةٍ، فَإِنَّ صَاحِبَ الْبُعْدَى لَيْسَ لَهُ مَعَ الْقُرْبَى حَظٌّ وَلَا نَصِيبٌ فِي الْمِيرَاثِ، كـ (ابن الابن مع الابن).

وَيَبَيِّنُ أَنَّ (الْأَخَ لَأُمٍّ وَأَبٍ) أَوْلَى مِنْ (الْأَخَ لَأَبٍ)، وَكَذَا (الْعَمَ الشَّقِيقَ) أَوْلَى مِنْ (الْعَمَّ لَأَبٍ).

زِيَادَةٌ وَتَفْصِيلٌ: مِنْ أَمْثَلَةِ اجْتِمَاعِ عَاصِبَيْنِ فِي نَفْسِ الْجِهَةِ مَعَ التَّفَاوُتِ فِي الدَّرَجَةِ: (الأب مع الجد)، و(الأخ الشَّقِيقَ مع ابن الأخ الشَّقِيقَ)، و(الأخ لأب مع ابن الأخ لأب).

(1) مختار الصحاح / مادة: شطر / (ج 1 / ص 162).

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

081 وَالْإِبْنُ وَالْأَخُ مَعَ الْإِنَاثِ يُعَصِّبَانِ-هُنَّ فِي الْمِيرَاثِ

معنى البيت: تكلم الناظم في هذا البيت عن العاصب بغيره فبيّن أنّ الابن إذا وجد معه بنت عصّبها في الميراث، فلا تأخذ نصيبها بالفرض، بل يقسمان كلّ التركة إذا انفردا، أو ما بقي بعد أصحاب الفروض، للذكر مثل حظ الأنثيين، ومثله: (ابن الابن مع بنت الابن)، وكذا (الأخ الشقيق مع الأخت الشقيقة)، و(الأخ لأب مع الأخت لأب).

زيادة وتفصيل:

① لا يتحقّق العصبة بالغير إلّا بشروط نوجزها فيما يلي:

أولاً: أن تكون الأنثى صاحبة فرض، فإذا لم تكن صاحبة فرض لا تصير عصبة بالغير، فمثلاً (بنت الأخ الشقيق) لا تصبح عصبة مع (ابن الأخ الشقيق)؛ لأنها ليست صاحبة فرض.

ثانياً: أن يكون المعصّب في درجتها، فلا يعصّب (الابن) (بنت الابن)؛ لأنها ليست في درجته، بل يحجبها.

ثالثاً: أن يكون المعصّب في قوّة الأنثى صاحبة الفرض، فلا يعصّب (الأخ لأب) (الأخت الشقيقة)؛ لأنّ قرابتها أقوى منه⁽¹⁾.

② إنّما سمّي هذا النوع من العصبات (عصبة بالغير)؛ لأنّ عصبوبة هؤلاء الأربع من النساء ليست بسبب قرابتهنّ للميت، وإنّما هي بسبب وجود غيرهنّ، وهو العاصب بنفسه، فإذا وجد صرن عصبة به، وإذا لم يوجد ورثن بطريقة الفرض⁽²⁾.

للبحث ③: ما دليل توريث العصبة بالغير؟

(1) المواريث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 72.

(2) المرجع السابق / ص 73

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

082 وَالْأَخَوَاتُ إِنْ تَكُنْ بَنَاتٌ فَهُنَّ مَعَهُنَّ مَعْصَبَاتٌ

شرح الكلمات:

تكن: (كان) هنا تامّة، بمعنى (توجد)، و(بنات) فاعلها.

معصبات: بفتح الصاد، وبكسر ها، حسب عود الضمير، فإذا أعدت الضمير الأول (فهنّ) للأخوات فتحت، وإذا أعدته للبنات كسرت.

معنى البيت: يبين النّازم في هذا البيت أنّ الأخوات الشقيقات أو لأب إذا وجدن مع البنات، أو بنات الابن مهما نزلن، أصبحن عصبات معهنّ، فتأخذ الأخوات الباقي بعد أخذ أصحاب الفروض أنصبتهم.

زيادة وتفصيل:

① يشترط في الأخت الشقيقة أو لأب لكي تكون عصة مع البنات أن لا يكون مع إحداهنّ أخ يعصّبها، فإذا وجد مع الأخت الشقيقة أخ شقيق أصبحت عصة بالغير، وكذا الأخت لأب مع الأخ لأب.

② ممّا ورد من كلام الفرضيين عن العصة مع غيره: (اجعلوا الأخوات مع البنات عصة). وهو ليس بحديث.

③ لا فرق في الأخت هنا بين انفرادها وتعدّها، وكذا البنت أو بنت البنت، لا فرق بين الانفراد والتّعدّد، فتأمّل⁽¹⁾.

④ إذا أصبحت الأخت الشقيقة عصة مع غيرها فإنّها تصبح كالأخ الشقيق، فتحجب من يحجبه الأخ الشقيق، كالأخ لأب.. وكذلك الأخت لأب إذا صارت عصة مع البنات فإنّها تصبح في قوّة الأخ لأب، فتحجب من يحجبه الأخ لأب، كابن الأخ الشقيق⁽²⁾.

(1) حاشية البقري: ص 84

(2) المواريث في الشريعة الإسلامية، محمد علي الصابون: ص 74، 75.

تنبيه: الإخوة والأخوات لأم لا يرثون مع البنات، بل يُحجبون بهنّ، فلا تكون الأخوات لأمّ عصبات أبدًا، فتنبّه⁽¹⁾.

للبحث ④: ما دليل توريث العصبّة مع الغير؟

(1) المرجع السابق / 77.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

083 وَلَيْسَ فِي النَّسَاءِ طُرًّا عَصَبُهُ إِلَّا الَّتِي مَنَّتْ بِعِثْقِ الرَّقَبَةِ

شرح الكلمات:

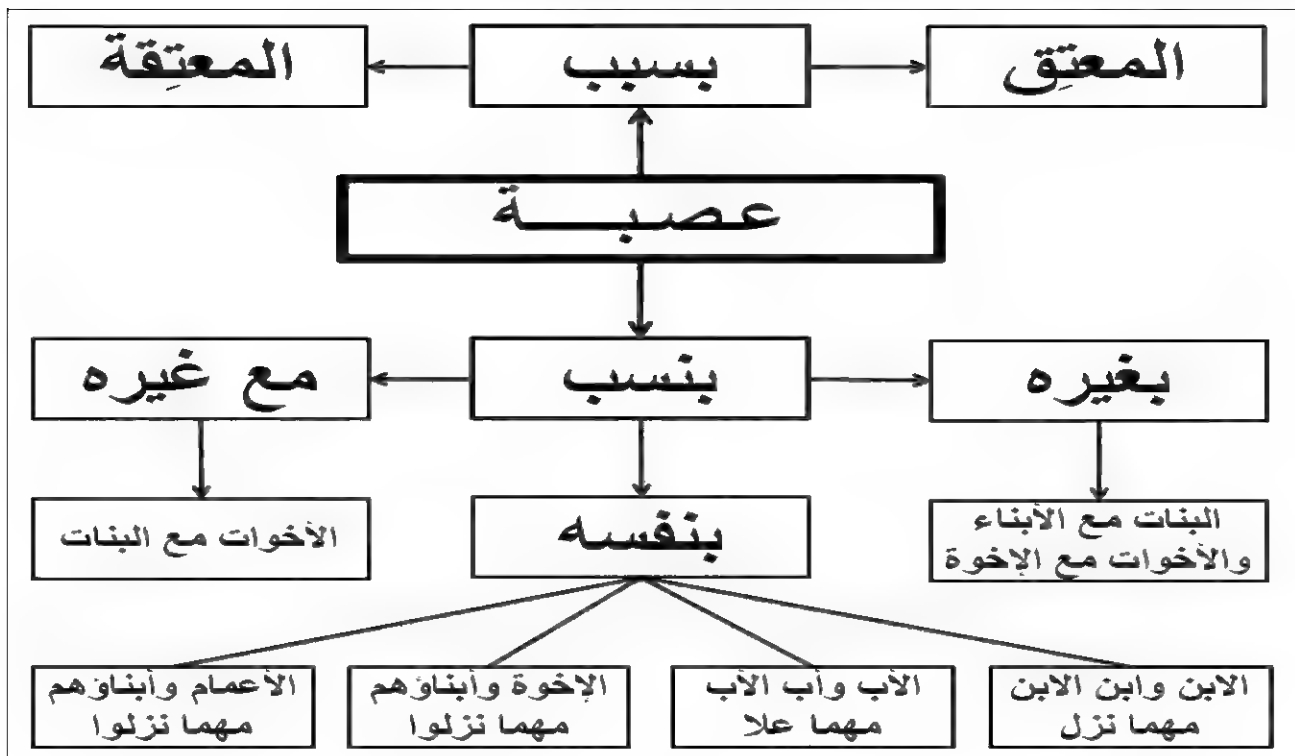
طُرًّا: بفتح الطاء وتشديد الراء، معناها: (قَطْعًا)، أي بلا خلاف، وبضمّ الطاء وتشديد الراء، معناها: (جميعًا)⁽¹⁾.

عصبة: أي بالنّفس، فقد خُبِرَتْ أَنَّ العصبة بالغير ومع الغير كلّهن إناث.

معنى البيت: يبين النّازم في هذا البيت أنّه ليس في النّساء جميعًا عصبة بالنّفس، إلّا المَعْتِقَةُ، فهي ترث عتيقها (عبد المملوك) الذي أعتقت رقبتة، باتّفاق العلماء، إذا لم يكن له وارث من النّسب.

لغز: توفي رجل عن زوجة حامل، فإن أتت بأنثى كان للزوجة النّصف، وإن كان ذكرًا كان لها الثّمن، وإن أتت بميت كان لها كلّ المال، فكيف يكون ذلك؟

زيادة وتفصيل: إليك هذا المخطط الهيكل يوضح لك أنواع العصبات:



(1) شرح المارديني / ص 86.

تدريب: ما نصيب كل وارث من الورثة المذكورين في المسائل التالية؟ ولماذا؟

- ① توفي وترك: (زوجة، وابن ابن).
- ② توفيت وترك: (زوجاً، وابناً).
- ③ توفي وترك: (زوجة، وابنين، وثلاث بنات).
- ④ توفي وترك: (أباً، وأماً).
- ⑤ توفي وترك: (أخوين شقيقين، وأختاً شقيقة، وأماً).
- ⑥ توفي وترك: (أخاً لأب، وأختاً لأب، وزوجة).
- ⑦ توفيت وترك: (زوجاً، وبتاً، وأختاً شقيقة، وأخاً لأب).
- ⑧ توفي وترك: (زوجة، وأماً، وبتاً، وأختاً لأب).

الإجابة عن أسئلة البحوث والتدريبات

السؤال 1 للبحث: علمت من هذين البيتين⁽¹⁾ أَنَّ النَّازِمَ فَضَّلَ الْإِرْثَ بِالتَّعْصِيبِ عَلَى الْفَرْضِ، فعلى أيِّ مستند بنى هذه المفاضلة؟ وهل اتفق الفقهاء على ذلك؟

الجواب: فَضَّلَ النَّازِمَ الْإِرْثَ بِالتَّعْصِيبِ عَلَى الْفَرْضِ؛ لِأَنَّهُ بِهِ يَسْتَحَقُّ كُلُّ الْمَالِ، وَلِأَنَّ صَاحِبَ الْفَرْضِ إِنَّمَا فُرِضَ لَهُ لضعفه؛ لثَلَا يسقطه القوي، ولهذا كان أكثر من فُرِضَ لَهُ الْإِنَاثُ، وَكَانَ أَكْثَرُ مِنْ يَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ الذَّكَورُ، فَالْأَصْلُ فِي الذَّكَورِ التَّعْصِيبُ، وَالْأَصْلُ فِي النِّسَاءِ الْفَرْضُ، فَالتَّعْصِيبُ أَقْوَى مِنَ الْفَرْضِ. وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِرْثَ بِالْفَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ التَّعْصِيبِ وَأَقْوَى؛ لِتَقَدُّمِهِ، وَلِعَدَمِ سَقُوطِهِ بِضَيْقِ التَّرَكَةِ.

السؤال 2 للبحث: ما دليل توريث العصبات؟

الجواب: الدليل على توريث العصبات مستمد من الكتاب والسنة:

أما الكتاب:

1. فقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِلأُمِّهِ

الثُّلُثُ﴾ [النساء: 11]

فقد نصت الآية الكريمة، على نصيب كل من الأبوين، عند وجود أولاد للميّت وهو (السدس)، وأما إذا لم يكن للميّت أولاد فإن المال يكون للوالدين، وقد ذكرت الآية الكريمة نصيب الأم، وهو (الثلث) ولم تذكر نصيب الأب ففهمنا أن الباقي (الثلاثان) هو نصيب الأب، فيكون إرثه بالتعصيب.

(1) أي قول الناظم:

074	فَكُلُّ مَنْ أَحْرَزَ كُلَّ الْمَالِ	مِنَ الْقَرَابَاتِ أَوْ الْمَوَالِي
075	أَوْ كَانَ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْفَرْضِ لَهُ	فَهُوَ أَخُو الْعُصُوبَةِ الْمُفْضَّلُ لَهُ

2. والدليل الثاني قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَٰكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ

لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: 176]

فقد دلّت الآية الكريمة على أنّ الأخ الشقيق ليس له فرض مقدّر، وإنّما يأخذ كلّ المال إذا لم يكن لها ولد، فإنّ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا﴾ يشير إلى أنّ المال كلّ له، وهذا هو معنى العصبية. وأما الدليل من السنّة:

فقوله ﷺ: (ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر).

ومعنى الحديث الشريف: أي أعطوا كلّ ذي فرض فرضه، وما بقي بعد ذلك من الميراث فادفعوه لأقرب عصبية من الذكور، وإنّما ذكر في الحديث لفظة (ذكر) فقال: (فلأولى رجل ذكر)، مع أنّ الرجل لا يكون إلا ذكراً، وذلك لدفع التوهم حتّى لا يظنّ أحد أنّ المراد من لفظ الرجل هو الكبير، القادر، فإنّ الطفل وإن كان رضيعاً يستحقّ الإرث بالتعصيب، ويأخذ كلّ المال عند الانفراد، وهذا هو السرّ في كلمة (ذكر)⁽¹⁾.

السؤال 3 للبحث: ما دليل توريث العصبية بالغير؟

الجواب: الدليل على إرث العصبية بالغير:

قوله تعالى في شأن الأولاد: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾، فهو شامل لأولاد الصّلب وأولاد الأبناء؛ بدلالة اللّغة أو بالإجماع.

وقوله سبحانه في شأن الإخوة والأخوات: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾، فالمراد بالإخوة فيها: الإخوة لأبوين أو لأب بالإجماع⁽²⁾.

السؤال 4 للبحث: ما دليل توريث العصبية مع الغير؟

الجواب: انظر (باب السّدس / سؤال البحث / دليل توريث بنت الابن السّدس).

(1) المواريث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 66، 67.

(2) أحكام المواريث / محمد مصطفى شلبي / ص 216.

اللّغز: توفي رجل عن زوجة حامل، فإن أتت بأنثى كان لها النصف، وإن كان ذكرًا كان لها الثمن، وإن أتت بميت كان لها كل المال، فكيف يكون ذلك؟

الجواب: ذكر بعض العلماء هذا اللّغز العظيم ناظرًا له بقوله:

قَاضِيَ الْمُسْلِمِينَ أَنْظُرْ لِحَالِي

وَأَفْتِنِي بِالصَّحِيحِ وَأَسْمَعْ مَقَالِي

مَاتَ زَوْجِي وَهَمَّ نِي فَقَدْ بَعَلِي

كَيْفَ حَالُ النِّسَاءِ بَعْدَ الرِّجَالِ

صَيَّرَ اللَّهُ فِي حَشَايَا جَنِينًا

لَا حَرَامَ بَلٍ هُوَ بِوِطْءٍ حَلَالِ

فَلِي النِّصْفُ إِنْ أَتَيْتُ بِأُنْثَى

وَلِي الثُّمْنُ إِنْ يَكُنْ مِنَ الرِّجَالِ

وَلِي الْكُلُّ إِنْ أَتَيْتُ بِمَيْتٍ

هَذِهِ قِصَّتِي فَفَسِّرْ سُؤَالَي

والجواب أن يقال: هذه امرأة اشترت رقيقًا وأعتقته، ثم تزوجت به، فحملت منه، ثم مات وهي حامل منه: فإن وضعت أنثى فلها النصف فرضًا؛ لأنها بنت الميت، ولهذه الزوجة الثمن فرضًا والباقي تعصيًا بالولاء، وإن كان المولود ذكرًا فلها الثمن فقط، والباقي للولد تعصيًا، وإن يكن الحمل ميتًا أخذت جميع المال تعصيًا وفرضًا؛ لأن لها الربع فرضًا بالزوجية، والباقي بالولاء تعصيًا، حيث لا وارث له من النسب⁽¹⁾.

السؤال ① للتدريب: توفي وترك: (زوجة، وابن ابن)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوجة الثمن؛ لوجود الفرع الوارث، ولابن الابن الباقي؛ لأنه عاصب.

8		8
1	زوجة	$\frac{1}{8}$
7	ابن ابن	ع

السؤال ② للتدريب: توفيت وتركت: (زوجًا، وابنًا)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوج الربع؛ لوجود الفرع الوارث، وللابن الباقي؛ لأنه عاصب.

8		8
1	زوج	$\frac{1}{4}$
7	ابن	ع

السؤال ③ للتدريب: توفي وترك: (زوجة، وابنين، وثلاث بنات)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوجة الثمن؛ لوجود الفرع الوارث، وللأبناء الباقي؛ لأنهم عصبة، ويقسم هذا الباقي بينهم

للذكر مثل حظ الأنثيين.

8	8		8
1	1	زوجة	$\frac{1}{8}$
4	7	2 ابن	ع
3		3 بنت	

السؤال ④ للتدريب: توفي وترك: (أبًا، وأُمًّا)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للأم الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وللأب الباقي؛ لأنه عاصب.

3		3
1	أم	$\frac{1}{3}$
2	أب	ع

السؤال 5 للتدريب: توفي وترك: (أخوين شقيقين، وأختاً شقيقة، وأمّاً)، فما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟
الجواب: للأمّ السدس؛ لوجود التعدّد في الإخوة، وللإخوة الأشقاء الباقي؛ لأنّهم عصبة، يقسمونه وفق قاعدة: (للذكر مثل حظّ الأنثيين).

6	6		6
1	1	أم	$\frac{1}{6}$
4	5	2 أخ ش	ع
1		أخت ش	

السؤال 6 للتدريب: توفي وترك: (أخاً لأب، وأختاً لأب، وزوجة)، فما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟
الجواب: للزوجة الربع؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وللأخوين لأب الباقي؛ لأنّهما عصبة، يقسمانه وفق قاعدة: (للذكر مثل حظّ الأنثيين).

4	4		4
1	1	زوجة	$\frac{1}{4}$
2	3	أخ لأب	ع
1		أخت لأب	

السؤال 7 للتدريب: توفيت وترك: (زوجاً، وبنّاً، وأختاً شقيقة، وأخاً لأب)، فما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوج الربع؛ لوجود الفرع الوارث، وللبنت النصف؛ لانفرادها وعدم وجود من يعصّبها، والأخت الشقيقة عصبة مع البنت، وفقاً لقاعدة (اجعلوا الأخوات مع البنات عصبات)، وليس للأخ لأب شيء؛ لأنّ الأخت الشقيقة صارت في قوّة الأخ الشقيق، فمنعته من الميراث.

4		4
1	زوج	$\frac{1}{4}$
2	بنت	$\frac{1}{2}$
1	أخت ش	ع
	أخت لأب	ح

السؤال 8 للتدريب: توفي وترك: (زوجة، وأماً، وبنتاً، وأختاً لأب)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟
 الجواب: للزوجة الثمن؛ لوجود الفرع الوارث، وللأم السدس؛ لوجود الفرع الوارث كذلك، وللبنت النصف؛ لانفرادها وعدم وجود المعصّب، وللأخت لأب الباقي تعصياً؛ لوجودها مع البنت، وفقاً لقاعدة (اجعلوا الأخوات مع البنات عصبات).

24		24
3	زوجة	$\frac{1}{8}$
4	أم	$\frac{1}{6}$
12	بنت	$\frac{1}{2}$
5	أخت لأب	ع

باب الحجب

تمهيد: اعلم أنَّ هذا الباب عظيم الفائدة في الفرائض، وهو أفقها، فمن لم يتفقه فيه كما ينبغي كان عارياً عن هذا العلم، فكثر مطالعته، ولازم تأمله، فلعلك تظفر بغوامض سره، وما أحسن ما قاله بعضهم في معنى ذلك:

أَقُولُ ذَا الْبَابِ عَظِيمُ الْفَائِدَةِ
فَجَدَّ فِيهِ تَحْتَوِي مَقَاصِدَهُ
مَنْ لَمْ يَفْزَمْ مِنْهُ بِسِرِّ غَامِضٍ
يَخْرُومُ أَنْ يُفْتِيَ فِي الْفَرَائِضِ⁽¹⁾

شرح الكلمات:

الحجب لغة: حجبهُ يحجبه حجاً وحجاباً: ستره كحجبه، وقد احتجب وتَحَجَّبَ إذا اكْتَنَّ من وراء الحجاب، وامرأة محجوبة ومُحَجَّبة للمبالغة، قد سترت بستر، وهو محجوب عن الخير، وصَرَبَ الحجاب على النساء. والحاجب: البواب صفة غالبة ج حجة وحجاب، وخُطَّتْ بالضَّمِّ الحِجَابَةُ، وحجبه أي منعه من الدخول، وفلان يحجب للامير أي حاجبه وإليه الخاتم والحجابة، وهو حسن الحجة وهم حجة البيت، وفي الحديث: (قالت بنتو قصي: فينا الحِجَابَةُ)⁽²⁾ يعنون حِجَابَةَ الكعبة، وهي سدايتها وتولي حفظها وهم الذين بأيديهم مفاتيحها⁽³⁾.

(1) حاشية البقري: ص 87.

(2) سيرة ابن كثير: 1 / 506.

(3) تاج العروس: 1 / 393؛ مادة: حجب.

والحجب في الاصطلاح: عرّفه صاحب السّراجيّة⁽¹⁾ بأنّه: (منع شخص معيّن عن ميراثه إمّا كلّه أو بعضه بوجود شخص آخر)، ولا تخرج التعريفات في المذاهب الأخرى عن هذا التعريف⁽²⁾.

أقسام الحجب: الحجب مطلقاً قسمان:

القسم الأوّل - حجب بوصف: وهو الذي يعبر عنه علماء الميراث بـ(المانع)، كمنع القاتل من الميراث.

القسم الثاني - حجب بشخص: وهو المراد عند الإطلاق.

أنواع الحجب بالشخص: الحجب بالشخص نوعان:

النوع الأوّل - حجب حرمان: وهو أن يسقط الشخص غيره بالكلية.

الورثة الذين لا يدخل عليهم حجب الحرمان: لا يدخل حجب الحرمان على ستة من الورثة إجماعاً، وهم: الأبوان، والزّوجان، والولدان (الابن والبنت)، وضابطهم: (كلّ من أدلى بنفسه إلى الميت إلّا المعتق).

النوع الثاني - حجب نقصان: وهو (حجب عن سهم أكثر إلى سهم أقل).

وهو لهؤلاء الورثة:

- الزّوجان، إذ الزّوج يحجب من النّصف إلى الرّبع، والزّوجة من الرّبع إلى الثّمن، بوجود: (الابن، أو البنت، أو ابن الابن وإن سفل، أو بنت الابن).

- والأُم تُحجب من الثّلاث إلى السّدس بوجود: (الابن، أو البنت، أو ابن الابن وإن سفل، أو بنت الابن، أو اثنين فأكثر من الإخوة مطلقاً أشقاء أو لأب أو لأم).

- والأب بوجود البنت يحجب من التعصيب إلى السدس، ثمّ له الباقي بالتعصيب إن كان.

- والجدّ يحجب بالابن وابن الابن وإن سفل من التعصيب إلى السدس، ويحجب بالبنت أو بنت الابن من التعصيب إلى السدس، ثمّ له الباقي بالتعصيب إن كان.

- وبنت الابن تحجب بالبنت الصّليبة من النّصف إلى السّدس تكملة للثلاثين، إن لم يكن معها معصّب من أخ أو ابن عمّ مساوٍ.

(1) هي منظومة في الميراث على مذهب فقه أبي حنيفة.

(2) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

- وبنت ابن الابن تحجب بنت الابن من النصف إلى السدس تكملة للثلثين، إن لم يكن معها معصّب من أخ أو ابن عمّ مساوٍ.

- وبنت الابن فأكثر تحجبان أو تحجبن بالبنت الصليّة من الثلث إلى السدس إن لم يكن معهما أو معهنّ معصّب من أخ أو ابن عمّ مساوٍ.

- وبنت ابن الابن فأكثر تحجبان أو تحجبن بنت الابن من الثلث إلى السدس إن لم يكن معهما أو معهنّ معصّب من أخ أو ابن عمّ مساوٍ.

- والأخت الشقيقة أو لأب تحجب بالبنت الصليّة من النصف إلى التعصيب.

- والأختان الشقيقتان أو لأب فأكثر تحجبان أو تحجبن بالبنت من الثلثين إلى التعصيب.

- والأخت لأب تحجب بالشقيقة من النصف إلى السدس، حيث لا معصّب لها من أخ لها.

- والأختان لأب فأكثر تحجبان أو تحجبن بالشقيقة من الثلثين إلى السدس، حيث لا معصّب لهما أو لهنّ من أخ لهما أو لهنّ.

هل يحجب الممنوع غيره؟

المحروم (الممنوع) من الميراث لوجود وصف مانع به لا يحجب غيره، لا حرماناً كاملاً ولا ناقصاً عند جمهور الفقهاء، ومنهم الأئمة الأربعة؛ لأنّ وجوده كالعدم.

وهذا خلافاً لابن مسعود - رضي الله عنه - في حجب الزوجين والأُم حجب نقصان بـ (الولد والإخوة الكفار، والأرقاء، والقاتلين)، وتبعه داود الظاهريّ في الثلاثة، والحسن البصريّ والحسن بن صالح وابن جرير الطبريّ في القاتل خاصّة.

فإن مات شخص عن (ابنه الكافر، وزوجة، وأخ شقيق)، فللزوجة الربع، والباقي للأخ الشقيق، باتّفاق الأئمة الأربعة.

هل يحجب المحجوب حجب حرمان غيره؟

المحجوب حجب حرمان قد يحجب غيره حجب نقصان. فإذا توفي شخص عن (أم، وأب، وإخوة)، فإن الإخوة وإن كانوا محجوبين بالأب يصيرون نصيب الأم إلى السدس⁽¹⁾.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

084	وَالْجَدُّ مَحْجُوبٌ عَنِ الْمِيرَاثِ بِالْأَبِ فِي أَحْوَالِهِ الثَّلَاثِ
-----	--

معنى البيت: يبين الناظم في هذا البيت أن الجد محجوب عن الميراث حجب حرمان بسبب وجود الأب في أحواله الثلاثة كلها، وهي: حالة الإرث بالتعصيب فقط إذا لم يوجد الفرع الوارث (جد، أب)، والثانية: الإرث بالفرض فقط عند وجود الفرع المذكور (جد، أب، ابن)، والثالثة: الإرث بالتعصيب عند وجود الفرع المؤنث (جد، أب، بنت).

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

085	وَتَسْقُطُ الْجَدَّاتُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ بِالْأُمِّ فَأَفْهَمُهُ وَقِسْ مَا أَشْبَهَهُ
-----	--

معنى البيت: تسقط الجدات بالأم مطلقاً، سواء كن من جهة الأم (أم أم)، أو من جهة الأب (أم أب)، أو من جهة الجد (أم أب أب) وإن علا⁽²⁾، فانتبه إلى ما ذكرته لك، وقس عليه ما أشبهه من حجب كل جد بعيد بالجد القريب⁽³⁾.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

086	وَهَكَذَا إِنَّ الْإِبْنَ بِالْإِبْنِ فَلَا تَبْغِ عَنِ الْحُكْمِ الصَّحِيحِ مَعْدِلًا
-----	--

شرح الكلمات:

فلا تبغ: من البغي: وهو التعدي⁽⁴⁾، و(تبغ) مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء.

(1) المرجع السابق.

(2) شرح المارديني: ص 89

(3) تعليق د. مصطفى ديب البغا على الرحيبة: هامش ص 89

(4) الصحاح في اللغة: 1 / 49 / مادة: (بغى).

معدلاً: بفتح الميم، أي: مجاوزة⁽¹⁾.

معنى البيت: وهكذا يسقط ابن الابن بالابن، وكلّ ابن ابن نازل بابن ابن أعلى منه، فلا تتعدّ الحكم الصحيح الذي لا خطأ فيه، مجاوزة⁽²⁾.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

087	وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ بِالْبَيْنِ	وَبِالْأَبِ الْأَدْنَى كَمَا رَوَيْنَا
088	أَوْ بَنِي الْبَنِينَ كَيْفَ كَانُوا	سَيَّانَ فِيهِ الْجَمْعُ وَالْوَحْدَانُ

شرح الكلمات:

وبالأب الأدنى: أي: المباشر للولادة.

كما روينَا: أي كما مرّ معنا في هذا النظم من قولنا: (إلا إذا كان هناك إخوة) من البيت 57.

سَيَّانَ: السَّيَّانُ المِثْلَانِ، الواحدُ سَيٌّ⁽³⁾.

الْوَحْدَانِ: رجل واحد: منفرد، وقوم أحدان، ورجل أوحد وقوم وُحْدَان. وأُحَادُ أَحَاد: واحد واحد⁽⁴⁾.

معنى البيتين: يَبْنِ النَّاطِمُ هُنَا أَنَّ الْإِخْوَةَ يَسْقُطُونَ بِالْبَيْنِ، سواء كانوا أشقاء، أو لأب، أو لأم، أو مختلفين.

ويسقطون أيضاً بالأب الأقرب، وهو المباشر لولادة الميت الموروث، كما مرّ في البيت 57. ويسقطون

ببني البنين وإن نزلوا. لا فرق بين كون الإخوة أو البنين أو بني البنين جمعا أو منفردين.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

089	وَيَفْضُلُ ابْنُ الْأُمِّ بِالْإِسْقَاطِ	بِالْجَدِّ فَافْهَمْهُ عَلَى اخْتِطَاطِ
090	وَبِالْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ	جَمْعًا وَوَحْدًا فَقُلْ لِي زِدْنِي

(1) حاشية البقري: ص 89.

(2) انظر: شرح المارديني: ص 89، حاشية البقري: ص 89.

(3) مختار الصحاح: 1 / 157.

(4) جوهرة اللغة: 1 / 255 / مادة: (ح دو).

شرح الكلمات:

يفضل: يتميز في زيادة الحجب عن المحجوبين السابقين.

احتياط: يقال: احتاط الرجل لنفسه، أي أخذ بالثقة⁽¹⁾.

معنى البيت: بين الناظم في هذا البيت أن ولد الأم (الأخ أو الأخت لأم) يسقط بمن يسقط به الإخوة الأشقاء أو لأب، ويتميز بأنه يسقط كذلك بالجدة، فافهم هذا فهم الواثق، ويسقط بالبنات وبنات الابن، لا فرق بين جمعهم ووحدهم، فقل لي: زدني علماً بذكر المحجوبين من الورثة.

للبحث: قرر علماء الفرائض أن (كل من أدلى بواسطة حجبته تلك الواسطة)، والإخوة للأم يدلون بها، فلماذا لا تحجبهم تلك الواسطة؟

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

091	ثُمَّ بَنَاتُ الْإِبْنِ يَسْقُطْنَ مَتَى	حَازَ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ يَافَتَى
092	إِلَّا إِذَا عَصَّ بَهُنَّ الذَّكَرُ	مِنْ وَلَدِ الْإِبْنِ عَلَى مَا ذَكَرُوا

شرح الكلمات:

فتى: هو في الأصل: الشاب أو السخي، والمراد هنا: طالب العلم⁽²⁾.

معنى البيت: شرع الناظم في ذكر من تحجب من الإناث، فبين أن بنات الابن يحجبن إذا وجدن مع بنتين فأكثر؛ لأن البنات - يا طالب العلم - يأخذن حينئذ الثلثين. إلا إذا وجد بنات الابن مع ولد الابن فإنه يعصبن، ويرثن معه، على ما ذكره الفرضيون.

زيادة وتفصيل:

(1) الصحاح في اللغة: 1 / 156.

(2) حاشية البقري: ص 91.

① في قول الناظم: (يا فتى) إشارة إلى أن زمن طلب العلم ينبغي أن يكون قبل زمن الشيخوخة؛ لأنّها محلّ القوّة والنشاط غالباً، وأنّه ينبغي لطالب العلم أن يسخى ويتكرّم بنفسه وماله في طلبه؛ ليحصل له مقصوده⁽¹⁾.

② اعلم أن بنت الابن فأكثر يعصّبها ابن الابن، سواء كان أخاها أو ابن عمّها، وكذا يعصّبها من هو أنزل منها درجة إن احتاجت إليه، ولهذا قال الناظم هنا: (إذا عصّبهن الذكر)، ولم يقل: (ولد الابن)⁽²⁾، ويسمّى في هذه الحالة (القريب المبارك) أو (الأخ المبارك)، وسمّي بهذا لأنّه لولاه لما ورث بنات الابن شيئاً، وبوجوده المبارك ورثن من التركة⁽³⁾.

3		3	9
$\frac{2}{3}$	2 بنت	2	6
ع	بنت ابن	1	1
	ابن ابن		2

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

093	وَمَثَلُهُنَّ الْأَخَوَاتُ اللَّاتِي	يُذَلِّينَ بِالْقُرْبِ مِنَ الْجِهَاتِ
094	إِذَا أَخَذْنَ فَرْضَهُنَّ وَافِيَا	أَسْقَطْنَ أَوْلَادَ الْأَبِ الْبَوَاكِيا
095	وَلِنْ يَكُنْ أَخٌ لَّهُنَّ حَاضِرَا	عَصَّ بِهِنَّ بَاطِنَا وَظَاهِرَا

معنى الأبيات: بيّن الناظم في هذه الأبيات أن مثل البنات الأخوات اللاتي يُذلين إلى الميّت من جهتي الأب والأم، وهنّ الشقيقات، إذا أخذن فرضهنّ واستوفين الثلثين، فإنّهنّ يُسقطن الأخوات لأب اللواتي يرثن البكاء فقط. إلّا إذا كان معهنّ أخ لأب فإنّه يعصّبهنّ. حُكِّمَ بحقّ، لنفوده ظاهراً وباطناً.

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق: ص 93.

(3) المواريث في الشريعة الإسلامية، محمد علي الصابوني: ص 84، 85.

زيادة وتفصيل:

● اعلم أنّ الأخت لأب فأكثر يعصّبها الأخ لأب، وتسمّى هذه المسألة (الأخ المبارك)؛ لأنّه لولاه لما ورث الأخوات لأب شيئاً، وبوجوده المبارك ورثن من التركة.

9	3		3
6	2	2 أخت شر	$\frac{2}{3}$
1	1	أخت لأب	ع
2		أخ لأب	

قال الناظم رحمه الله تعالى:

096 وَلَيْسَ ابْنُ الْأَخِ بِالْمُعَصَّبِ مَنْ مِثْلُهُ أَوْ فَوْقَهُ فِي النَّسَبِ

معنى البيت: بين الناظم في هذا البيت أنّ ابن الأخ مهما نزل ليس بمعصّب لبنت الأخ التي هي مثله في الدرجة، ولا التي هي فوقه من بنات الأخ.

زيادة وتفصيل:

① بنت الأخ لا تكون عصبة مع ابن الأخ إجماعاً؛ لأنّ الأخوات لأب من أصحاب الفروض، وكذا لا يعصّب ابن الأخ من فوقه من الأخوات؛ لأنهنّ مستغنيات بفروضهنّ.

② لم يذكر الناظم من المحجوبين:

- ابن الأخ الشقيق: فإنّه يحجب بالأب، والجَدّ، والابن، وابن الابن، والشقيق، والأخ لأب.

- ابن الأخ لأب: فإنّه يحجب بابن الأخ الشقيق، وبمن يحجب ابن الأخ الشقيق.

- العم الشقيق: يُحجب بابن الأخ لأب، وبمن يحجب ابن الأخ لأب.

- العم لأب: يُحجب بالعم الشقيق، وبمن يحجب العم الشقيق.

- ابن العم الشقيق: يُحجب بالعم لأب، وبمن يحجب العم لأب.

- ابن العم لأب: يُحجب بابن العم لأب، وبمن يحجب ابن العم لأب.

تدريبات: ما نصيب كل وارث من الورثة المذكورين في المسائل التالية؟ ولماذا؟

- ① توفي وترك: (جدًا، وأبًا، وابنًا).
- ② توفيت وتركت: (أمًا، وجدّة، وأخًا شقيقًا).
- ③ توفي وترك: (ابنًا، وبتنًا، وابن ابن، وزوجة).
- ④ توفي وترك: (أخًا شقيقًا، وابنًا، وبتنًا).
- ⑤ توفي وترك: (أبًا، وأخوين لأب، وأخًا لأم، وابنين، وبتنًا).
- ⑥ توفي وترك: (أمًا، وأخًا لأم، وابن ابن).
- ⑦ توفيت وتركت: (زوجًا، وأمًا، وأبًا، وبتنًا، وبنت ابن، وابن ابن).
- ⑧ توفيت وتركت: (زوجًا، وأمًا، وأخًا لأم، وأختًا شقيقة، وأختًا لأب، وأخًا لأب).

الإجابة عن سؤال البحث والتدريبات

للبحث: قرّر علماء الفرائض أنّ (كلّ من أدلى بواسطة حجبه تلك الواسطة)، والإخوة للأمّ يُدلّون بها، فلماذا لا تحجبهم تلك الواسطة؟

الجواب: قرّر علماء الفرائض أنّ (كلّ من أدلى بواسطة حجبه تلك الواسطة)، والإخوة للأمّ يُدلّون بها، ومع ذلك لا تحجبهم تلك الواسطة، لأمرين:

أحدهما: أنّ الإخوة للأب -مثلاً- عصبة يُدلّون بعصبة، فلم يجوز أن يدفعوه عن حقّه مع إدلائهم به؛ لأنّ من أدلى بعصبة لم يرث مع وجودها، والإخوة للأمّ ذوو فرض لا يدفعون الأمّ عن فرضها، فجاز أن يرثوا معها. الثاني: أنّ الإخوة للأمّ لا تأخذ الأمّ فرضهم إذا عدموا، فلم تدفعهم عنه إذا وجدوا، والإخوة للأب يأخذ الأب حقّهم إذا عدموا، فيدفعهم عنه إذا وجدوا⁽¹⁾.

السؤال ① للتدريب: توفّي وترك: (جدّاً، وأباً، وابناً)، فما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للأب السدس، لوجود الفرع الوارث المذكّر، والباقي للابن؛ لأنّه عاصب، وليس للجدّ شيء لوجود الأب.

6		6
1	أب	$\frac{1}{6}$
5	ابن	ع
	جد	ح

السؤال ② للتدريب: توفّي وترك: (أمّاً، وجدّة، وأخاً شقيقاً)، فما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟

(1) حاشية البقري: ص 89، 90.

الجواب: للأُم الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود التعدد في الإخوة، والباقي للأخ الشقيق؛ لأنه عاصب، ولا شيء للجدّة؛ لوجود الأم.

3		3
1	أم	$\frac{1}{3}$
2	أخ ش	ع
	جدة	ح

السؤال ③ للتدريب: توفي وترك: (ابنًا، وبتًا، وابن ابن، وزوجة)، فما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟
الجواب: للزوجة الثمن؛ لوجود لفرع الوارث، وللابن والبنت الباقي؛ لأنّهما عصبّة، ولا شيء لابن الابن لوجود الابن.

24	8		8
3	1	زوجة	$\frac{1}{8}$
14	7	ابن	ع
7		بنت	
		ابن ابن	ح

السؤال ④ للتدريب: توفي وترك: (أخًا شقيقًا، وابنًا، وبتًا)، فما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟
الجواب: يأخذ الابن مع البنت كلّ المال؛ لأنّهما عصبّة، وليس للأخ الشقيق شيء؛ لوجود الابن.

3		3
2	ابن	ع
1	بنت	
	أخ ش	ح

السؤال 5 للتدريب: توفي وترك: (أبًا، وأخوين لأب، وأخًا لأم، وابنين، وبنتًا)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للأب السدس؛ لوجود الفرع الوارث المذكر، وللابنتين مع البنت الباقي؛ لأنهم عصبة، وليس للإخوة شيء لوجود الفرع المذكر.

6	6		6
1	1	أب	$\frac{1}{6}$
4	5	ابنان	ع
1		بنت	
		2 أخ لأب	ح
		أخ لأم	ح

السؤال 6 للتدريب: توفي وترك: (أمًا، وأخًا لأم، وابن ابن)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟
الجواب: للأم السدس؛ لوجود الفرع الوارث، والباقي للابن؛ لأنه عاصب، وليس للأخ لأم شيء؛ لوجود الفرع المذكر.

6		6
1	أم	$\frac{1}{6}$
5	ابن	ع
	أخ لأم	ح

السؤال 7 للتدريب: توفيت وتركت: (زوجًا، وأمًا، وأبًا، وبنتًا، وبنت ابن، وابن ابن)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوج الربع؛ لوجود الفرع الوارث، وللأم السدس؛ لوجود الفرع الوارث كذلك، وللأب السدس؛ لوجود الفرع المذكور، وللبنات النصف؛ لانفرادها وعدم وجود المعصّب. أمّا بنت الابن فهي عصبة بابن الابن. وبعد قسمة التركة لا يبقى شيء للعصبة، فلو لم يكن في المسألة ابن ابن لورثت بنت الابن سدسها تكملة للثلثين. وكان لها حظ من الميراث، فابن الابن كان شؤماً عليها، ولهذا يسمّى (القريب المشؤوم).

13		12
3	زوج	$\frac{1}{4}$
2	أم	$\frac{1}{6}$
2	أب	$\frac{1}{6}$
6	بنت	$\frac{1}{2}$
/	بنت ابن	ع
	ابن ابن	

ويشترط في هذا الحالة أن يكون المعصّب القريب في درجتها، أمّا إذا كان أنزل منها مثل: (بنت، وابن ابن ابن)، فلا يعصّبها ولا تسقط بوجوده؛ لأنها صاحبة فرض⁽¹⁾.

15		12
3	زوج	$\frac{1}{4}$
2	أم	$\frac{1}{6}$
2	أب	$\frac{1}{6}$
6	بنت	$\frac{1}{2}$
2	بنت ابن	$\frac{1}{6}$
/	ابن ابن ابن	ع

(1) المواريث في الشريعة الإسلامية، محمد علي الصابوني: ص 86، 87.

السؤال 8 للتدريب: توفيت وتركت: (زوجًا، وأمًّا، وأخًا لأم، وأختًا شقيقة، وأختًا لأب، وأخًا لأب)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوج النصف؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وللأم السدس؛ لوجود التعدد في الإخوة، وللأخ لأم السدس؛ لانفراده وعدم وجود الأصل المذكور والفرع، وللأخت الشقيقة النصف؛ لانفرادها وعدم وجود المعصّب، أما الأخت لأب فهي عصبية بالأخ لأب.

وبعد قسمة التركة لا يبقى شيء للعصبية، فلو لم يكن في المسألة أخ لأب لورثت الأخت لأب سدسها تكملة للثلثين، وكان لها حظ من الميراث، فالأخ لأب كان شؤمًا عليها، ولهذا يسمى (الأخ المشؤوم).

8		6
3	زوج	$\frac{1}{2}$
1	أم	$\frac{1}{6}$
1	أخ لأم	$\frac{1}{6}$
3	أخت ش	$\frac{1}{2}$
/	أخت لأب	ع
	أخ لأب	

باب المشتركة

شرح الكلمات:

المشتركة: أي المشترك فيها بين العصة الأخ الشقيق فأكثر وبين أولاد الأم، وتسمى (المشتركة) بفتح الراء وكسر ها، أما بالفتح فمعناها: المشترك فيها، وأما بالكسر فعلى نسبة الشريك إليها مجازاً⁽¹⁾.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

097	وإن تجد زوجاً وأمّاً ورثاً	وإخوة للأم حازوا الثلثا
098	وإخوة أئضاً للأم وأب	واستغرقوا المال بفرض النّصيب
099	فأقسم عليهم كلّهم للأم	واجعل أباهم حجراً في اليم
100	واقسم على الإخوة ثلث التركة	فهذه المسألة المشتركة

شرح الكلمات:

النّصيب: جمع نصيب، أي بالنّصيب المفروض لهم⁽²⁾.

اليم: البحر.

معنى الأبيات: إن تجد في مسألة: زوجاً وأمّاً ورثاً نصيبهما المقدّر لهما شرعاً، للزوج النّصف، وللأم السّدس، وتجد إخوة للأم في المسألة حازوا الثلث المقدّر لهم، وتجد إخوة أئضاً أشقاء، واستغرق أصحاب الفروض كلّ المال، ولم يبق للإخوة الأشقاء شيء، فاجعل الإخوة كلّهم كأنّهم للأم، لاشتراكهم في الإدلاء بها، واجعل الأب كأنّه حجر ملقى في البحر، واقسم عليهم ذلك الثلث، فهذه هي المسألة المسماة بـ(المشتركة).

(1) شرح المارديني: ص 94.

(2) حاشية البكري: ص 94.

زيادة وتفصيل:

① تسمى هذه المسألة بـ (العمرية) لقضاء عمر فيها، وتسمى بـ (الحمارية، والحجرية، واليمنية)، ووجه تسميتها بذلك ما روي⁽¹⁾ أن عمر - رضي الله عنه - رفعت له هذه المسألة فقضى في المرة الأولى بأنه لا شيء للأخ الشقيق، ثم وقعت في العام الذي بعده، فأراد أن يقضي بما قضى به أولاً، فقال له أحد الورثة: (يا أمير المؤمنين، هب أن أبانا كان حماراً، أو حجرًا ملقى في اليم، ألسنا أولاد أم واحدة؟) فرأى عمر في كلامه السداد والصواب، فقضى بالتشريك بينهم جميعاً⁽²⁾، وهذه صورتها:

القضاء الأول			القضاء الثاني		
			$3 \times$		
6		6	6	6	18
$\frac{1}{2}$	زوج	3	$\frac{1}{2}$	3	9
$\frac{1}{6}$	أم	1	$\frac{1}{6}$	1	3
ع	أخ ش	0	$\frac{1}{3}$	2	2
$\frac{1}{3}$	2 أخ لأم	2		4	

② يشترط في المسألة المشتركة شروط، هي:

أولاً: أن يكون الإخوة لأم اثنين فأكثر، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً.

ثانياً: أن يكون الأخ شقيقاً، فلو كان أخاً لأب سقط بالإجماع، لا فرق بين الواحد أو المتعدد.

ثالثاً: أن يكون الشقيق ذكراً، فلو كانت أنثى ورثت بالفرض⁽³⁾.

(1) أخرجه الحاكم، وعنه البيهقي، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. تعليق الذهبي في التلخيص: صحيح.

(2) المواثيق في الشريعة الإسلامية، محمد علي الصابوني: ص 90.

(3) المرجع السابق: ص 91.

للبحث: ما ذكره الناظم من تشريك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم في هذه المسألة، هل هو متفق عليه بين العلماء، أم في المسألة خلاف؟

الإجابة عن سؤال البحث

سؤال البحث: ما ذكره الناظم من تشريك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم في هذه المسألة، هل هو متفق عليه بين العلماء، أم في المسألة خلاف؟

الجواب: اعلم أن تشريك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم هو ما قال به مالك والشافعي، وهو رأي عمر الأخير الذي استقر عليه، ووافقه زيد بن ثابت وغيره.

وذهب إلى نفي التشريك أبو حنيفة وأحمد، وهو رأي عمر الأول والمشهور عن ابن مسعود. قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - : المشتركة في الفرائض، وقد دل القرآن على اختصاص ولد الأم فيها بالثلث، بقوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَتْ كَلَّةٌ أَوْ بِمَرَأَةٍ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ [النساء: 12]، وهؤلاء ولد الأم، فلو أدخلنا معهم ولد الأبوين لم يكونوا شركاء في الثلث، بل يزارحهم فيه غيرهم. فإن قيل: بل ولد الأبوين منهم، إلغاء لقراءة الأب.

قيل: هذا وهم؛ لأن الله - سبحانه - قال في أول الآية: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ ﴾ ثم قال: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾، فذكر حكم واحد منهم وجماعتهم حكماً يختص به الجماعة منهم كما يختص به واحد منهم، وقال في ولد الأبوين: ﴿إِنْ بِمَرَأَةٍ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء: 176] فذكر حكم ولد الأب والأبوين واحد منهم وجماعتهم، وهو حكم يختص به جماعتهم كما يختص به واحد منهم، فلا يشاركهم فيه غيرهم، فكذا حكم ولد الأم.

وهذا يدلّ على أنّ أحد الصنفين غير الآخر، فلا يشارك أحد الصنفين الآخر، وهذا الصنف الثاني هو ولد الأبوين أو الأب بالإجماع، والأوّل هو ولد الأمّ بالإجماع، كما فسّرتة قراءة بعض الصحابة {مِنْ أُمِّ} وهي تفسير وزيادة إيضاح، وإلاّ فذلك معلوم من السياق؛ ولهذا ذكر سبحانه ولد الأمّ في آية الزوجين، وهم أصحاب فرض مقدّر لا يخرجون عنه، ولا حظّ لأحد منهم في التعصيب، ولم يذكر فيها أحدًا من العصبية، بخلاف ما ذكر في آية العمودين الآية التي قبلها، فإنّ لجنسهم حظًا في التعصيب؛ ولهذا قال في آية الإخوة من الأمّ والزوجين: {غَيْرُ مُضَارٍّ} [النساء: 12] ولم يقل ذلك في آية العمودين، فإنّ الإنسان كثيرًا ما يقصد ضرار الزوج وولد الأمّ؛ لأنّهم ليسوا من عصبته بخلاف أولاده وآبائه فإنّه لا يضارّهم في العادة، فإذا كان النصف قد أعطى ولد الأمّ الثلث لم يجز تنقيصهم منه، وأمّا ولد الأبوين فهم جنس آخر وهم عصبته، وقد قال النبيّ -صلى الله عليه وسلّم-: (ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فَلأولَى رجل ذكر) وفي هذه المسألة لم تبق الفرائض شيئًا، فلا شيء للعصبية بالنصّ.

وأما قول القائل: (هب أن أبانا كان حمارًا) فقول باطل حسًا وشرعًا، فإنّ الأب لو كان حمارًا لكانت الأمّ أتانًا، وإذا قيل: يقدر وجوده كعدمه، قيل: هذا باطل، فإنّ الموجود لا يكون كالمعدوم، وأمّا بطلانه شرعًا فإنّ الله -سبحانه- حكم في ولد الأبوين بخلاف حكمه في ولد الأمّ.

فإن قيل: الأب إن لم ينفعهم لم يضّرهم.

قيل: بل قد يضّرهم كما ينفعهم، فإنّ ولد الأمّ لو كان واحدًا وولد الأبوين مائة وفضل نصف سدس انفرد ولد الأمّ بالسدس، واشترك ولد الأبوين في نصف السدس، فهلّا قبلتم قولهم هاهنا: (هب أن أبانا كان حمارًا)؟ وهلا قدرتم الأب معدومًا فخرجتم عن القياس كما خرجتم عن النصّ؟

وإذا جاز أن ينقصهم الأب جاز أن يحرمهم، وأيضًا فالقربة المتّصلة الملتزمة من الذكر والأنثى لا تفرّق أحكامها، هذه قاعدة النسب في الفرائض وغيرها، فالأخ من الأبوين لا نجعله كأخ من أب وأخ من أم فنعطيه السدس فرضًا بقربة الأمّ والباقي تعصيبًا بقربة الأب.

فإن قيل: فقد فرّقتم بين القربتين، فقلتم في ابني عم أحدهما أخ لأم: يعطى الأخ للأم بقربة الأم السدس ويقاسم ابن العم بقربة العمومة.

قيل: نعم هذا قول الجمهور، وهو الصواب، وإن كان شريح ومن قال بقوله أعطى الجميع لابن العم الذي هو أخ لأم، كما لو كان ابن عم لأبوين، والفرق بينهما على قول الجمهور أن كليهما في بنوة العم سواء، وأمّا الأخوة للأم فمستقلة ليست مقترنة بأبوة حتى يجعل كابن العم للأبوين، فهاهنا قرابة الأم منفردة عن قرابة العمومة، بخلاف قرابة الأم في مسألتنا فإنّها متّحدة بقرابة الأب.

ومما يبيّن أن عدم التشريك هو الصحيح أنّه لو كان فيها أخوات لأب لفرض لهنّ الثلثان وعالت الفريضة، فلو كان معهنّ أخوهنّ سقطن به، ويسمّى الأخ المشثوم، فلمّا كنّ بوجوده يصرن عصبة صار تارة ينفعهنّ وتارة يضرّهنّ، ولم يجعل وجوده كعدمه في حال الضرار، فكذلك قرابة الأب لمّا صار الإخوة بها عصبة صار ينفعهم تارة ويضرّهم أخرى، وهذا شأن العصبة، فإنّ العصبة تارة تحوز المال وتارة تحوز أكثره وتارة تحوز أقلّه وتارة تخيب، فمن أعطى العصبة مع استغراق الفروض المال خرج عن قياس الأصول وعن موجب النصّ.

فإن قيل: فهذا استحسان. قيل: لكنّه استحسان يخالف الكتاب والميزان، فإنّه ظلم للإخوة من الأم حيث يؤخذ حقّهم ويُعطاه غيرهم، وإن كانوا يعقلون عن الميّت وينفقون عليه لم يلزم من ذلك أن يشاركوا من لا يعقل ولا ينفق في ميراثه، فعاقلة المرأة - من أعمامها وبني عمّها وإخوتها - يعقلون عنها، وميراثها لزوجها وولدها كما قضى بذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلّم -، فلا يمتنع أن يعقل ولد الأبوين ويكون الميراث لولد الأم⁽¹⁾. اهـ.

(1) إعلام الموقعين عن رب العالمين: 1 / 485؛ [المسألة المشتركة في الفرائض]؛ تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم؛ الناشر: دار

الكتب العلمية - بيروت؛ الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م

باب الجد والإخوة

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

101	وَنَبْتَدِي الْآنَ بِمَا أَرَدْنَا	فِي الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ إِذْ وَعَدْنَا
102	فَأَلْقِي نَحْوَمَا أَقُولُ السَّمْعَا	وَاجْمَعِ حَوَاشِي الْكَلِمَاتِ جَمْعَا

شرح الكلمات:

نبتدي: أصلها: نبتدي، وحذفت الهمزة لأجل الوزن⁽¹⁾.

حواشي: واحدها حاشية، وحاشية كل شيء جانبه وطرفه⁽²⁾.

معنى الأبيات: بعد الفراغ من بيان الميراث وأسبابه وموانعه، والفرض والتعصيب، ومن يرث ومن يحجب، نبتدي الآن بما أردنا بيانه في حكم ميراث الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب، فقد وعدنا بذلك من قبل حين قلنا: (وَحُكْمُهُ وَحُكْمُهُمْ سَيَاتِي * مُكَمَّلَ الْبَيَانِ فِي الْحَالَاتِ)⁽³⁾. فأضغ لما أقوله لك من الأحكام الآتية؛ لأن الأمر مهم، صعب الطلب والتحصيل، وأحضر في ذهنك أطراف الكلمات المفارقة، واجمع أول الكلام وآخره، وتفصيله وإجماله، واهتم بذلك اهتمامًا زائدًا؛ عسى أن تظفر ببعض المراد⁽⁴⁾.
زيادة وتفصيل: اعلم أنه لم يرد في حكم الجد الصحيح مع الإخوة الأشقاء، أو لأب، أية قرآنية، ولا حديث شريف؛ ولذلك كان كثير من الصحابة يتوقفون في أمره، ويتخوفون من البت في حكم توريثه.

(1) انظر: المرجع السابق.

(2) لسان العرب / مادة: حشا.

(3) البيت: 60، في باب السدس.

(4) انظر: حاشية البقري / 97، 98.

عن عليّ - رضي الله عنه - قال: (من سرّه أن يقتحم جرائم جهنم فليقض بين الجد والاختوة)⁽¹⁾.
وقال ابن مسعود - رضي الله عنه -: (سلونا عن عُضْلِكُمْ، واتركونا من الجدّ، لا حيّاه الله ولا بيّاه)⁽²⁾.
وروي عن عمر - رضي الله عنه - أنّه لمّا طعن وحضرته الوفاة قال: (احفظوا عني ثلاثاً: لا أقول في الجدّ شيئاً، ولا أقول في الكلاله شيئاً، ولا أولي عليكم أحداً)⁽³⁾.
وهذا المحذور قد تبدّد وتلاشى بعد أن ظهرت آراء السلف الصّالح، ومذاهب الأئمة المجتهدين، ودوّنت هذه المذاهب، مع أدلتها الشرعيّة، فيمكن للإنسان أن يعتمد الأرجح منها، ويفتي بما هو أقوى وأصحّ⁽⁴⁾.

(1) جاء في الإرواء: فصل 1684 (عن علي رضي الله عنه: «من سره أن يقتحم جرائم جهنم فليقض بين الجد والاختوة»).
2 / 63 ضعيف. أخرجه سعيد بن منصور في سننه: 3 / 1 / 24؛ والبيهقي: 6 / 245 - 246؛ والدارمي: 2 / 352، من طريق سعيد بن جبير عن رجل من مراد سمع عليّاً يقول: فذكره. قلت: وهذا سند ضعيف من أجل الرجل المرادي فإنّي لم أعرفه. وهذا الأثر عزاه السيوطي في الدر المنثور: 2 / 127 لعبد الرزاق أيضاً عن عليّ، وعبد الرزاق عن عمر موقوفاً بلفظ: «أجرؤكم على جرائم جهنم أجرؤكم على الجد». وسعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «أجرؤكم على قسم الجد أجرؤكم على النار». وإسناده عند سعيد: 3 / 1 / 24 / 55 جيّد لولا إرساله. إرواء الغليل: ج 6 / ص 129.
(2) قال في الإرواء: لم أقف عليه الآن.

(3) جاء في الإرواء: 1686: روي عن عمر أنّه لمّا طعن وحضرته الوفاة قال: «احفظوا عني ثلاثاً: لا أقول في الجدّ شيئاً، ولا أقول في الكلاله شيئاً، ولا أولي عليكم أحداً». 2 / 63 صحيح دون ذكر الجد. أخرجه ابن سعد في الطبقات: 3 / 1 / 256 أخبرنا عفان بن مسلم قال: نا أبو عوانة قال: نا داود بن عبد الرحمن الأودي عن حميد بن عبد الرحمن الحميري قال: نا ابن عباس بالبصرة قال: «أنا أول من أتى عمر بن الخطاب حين طعن فقال: احفظ منّي ثلاثاً؛ فإنّي أخاف أن لا يدركني الناس، أمّا أنا فلم أقض في الكلاله قضاء، ولم استخلف على الناس خليفة، وكلّ مملوك لي عتيق . . .» قلت: وهذا إسناد صحيح. وفي رواية له من طريق عوف عن محمد قال: قال ابن عباس: «لمّا كان غداة أصيب عمر كنت فيمن احتمله حتى أدخلناه الدار قال: فأفاق إفاقة فقال: من أصابني؟ قلت: أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة فقال عمر: . . . إن غلبت على عقلي فاحفظ منّي اثنتين: إنّي لم استخلف أحداً، ولم أقض في الكلاله شيئاً، وقال عوف: وقال غير محمد أنّه قال: لم أقض في الجد والاختوة شيئاً». قلت: وإسناده صحيح أيضاً دون قضية الجد فإنّ عوفاً لم يسمّ راويها ولا إسناده فيها. إرواء الغليل: 6 / 130.

(4) انظر: المواريث في الشريعة الإسلامية / ص 95، 96.

للبحث: لقد علمت أنه لم يرد في حكم الجد مع الإخوة نص، وبسبب ذلك وقع الخلاف فيه، فما مذاهب العلماء في ذلك؟

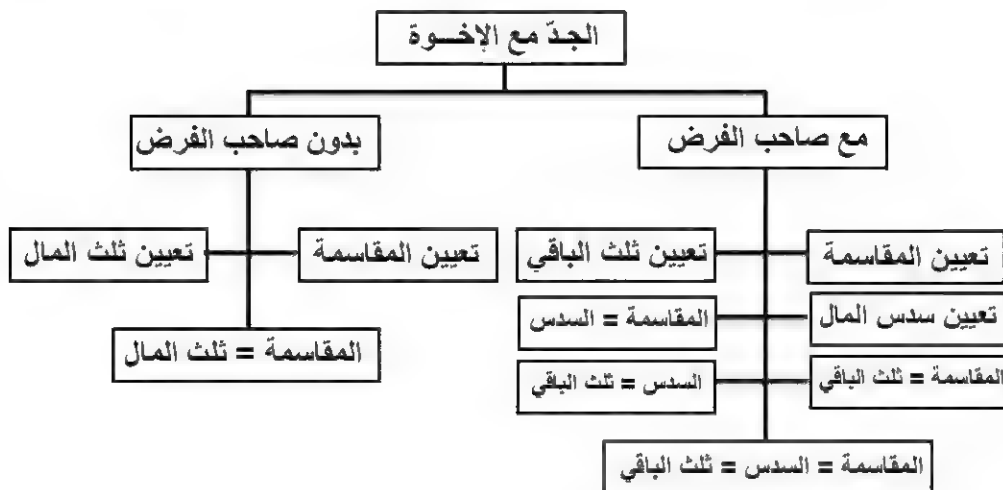
قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

103 وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجَدَّ ذُو أَحْوَالٍ أَتَيْكَ عَنْهُمْ عَلَى التَّوَالِي

معنى الأبيات: يعلمنا النّازم هنا أن الجد مع الإخوة له أحوال، شرع في إنبائنا عنها بعد هذا البيت على التوالي، حال بعد حال.

زيادة وتفصيل: ذكر النّازم في هذا النّظم المبارك أربعة أحوال للجد: حالاً يقاسم فيه الإخوة وجوباً، وحالاً يفرض له فيها ثلث المال، وحالاً يفرض له فيها ثلث الباقي بعد الفروض، وحالاً يفرض له فيها سدس المال⁽¹⁾.

ويمكن القول بأن الجد والإخوة إما أن يكون معهما صاحب فرض أم لا، فهذان حالان. وإذا نظرت لما له من المقاسمة والثلث وغيرهما تجدها خمسة أحوال؛ لأنه إن كان معه صاحب فرض فله خير أمور ثلاثة، وإن لم يكن صاحب فرض فله خير أمرين، فهذه خمسة أحوال. وإذا نظرت لما يتصور في هذه الأحوال تجده عشرة، وبيانها في هذا المخطط التركيبي⁽²⁾:



(1) شرح المارديني: ص 100.

(2) انظر: حاشية البقري: ص 99.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

104	يُقَاسِمُ الإِخْوَةَ فِيهِنَّ إِذَا لَمْ يَعِدِ الْقِسْمَ عَلَيْهِ بِالْأَذَى
105	فَتَارَةً يَأْخُذُ ثُلْثًا كَامِلًا إِنْ كَانَ بِالْقِسْمَةِ عَنْهُ نَازِلًا
106	إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ذُو سِهَامٍ فَاقْتَعِ بِإِضْاحِي عَنْ اسْتِفْهَامٍ

معنى الآيات: تكلم الناظم في هذه الآيات عن حال الجد مع الإخوة إذا لم يكن هناك ذو سهام أصحاب الفروض، فيبين أنه يقاسم الإخوة كأخ منهم إذا لم تنقصه عن الفرض، وهو ثلث المال، فإذا عادت عليه هذه المقاسمة بالأذى، بأن أنقصته عن الثلث، أخذ ثلثه. فاقنع بما أوضحته لك عن طلب الفهم متى بطلب زيادة الإيضاح، فإنني قد أوضحته الإيضاح المحتاج إليه الذي يغنيك عن السؤال⁽¹⁾.

زيادة وتفصيل: تكون المقاسمة أحسن للجد هنا إذا كان الإخوة أو الأخوات أقل من مثليه، وذلك في المسائل التالية: (جد، وأخ شقيق أو لأب)، (جد، وأخت شقيقة أو لأب)، (جد، وأختان شقيقتان أو لأب)، (جد، وأخ وأخت شقيقتان أو لأب)، (جد، وثلاث أخوات شقيقات أو لأب). ففي كل هذه المسائل نصيب الجد يكون أكثر من ثلث جميع المال، وإليك الحل للمسألة الأولى:

6	2	2	6	3		3
3	1	ع=2	2	1	جد	$\frac{1}{3}$
3	1		4	2	أخ ش	ع

وإذا كانوا مثليه، استوت المقاسمة والثلث، وذلك في المسائل التالية: (جد، وأخوان شقيقتان أو لأب)، (جد، وأخ وأختان أشقاء أو لأب)، (جد، وأربع أخوات شقيقات أو لأب)، وإليك الحل للمسألة الأولى:

3	3	3		3
1	ع=3	1	جد	$\frac{1}{3}$
2		2	2 أخ ش	ع=2

(1) انظر: شرح المارديني، وحاشية البكري: ص 100.

وإذا زادوا على مثليه فالثلث أحسن له، فيفرض له الثلث، ويقسم الباقي على الإخوة والأخوات⁽¹⁾، مثل: (جد، وثلاثة إخوة أشقاء أو لأب)، وحلها كالتالي:

						$3 \times$	
36	4	4	36	9	3		3
9	1	ع=4	12	3	1	جد	$\frac{1}{3}$
27	3		24	6	2	3 أخ ش	ع=3

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

107	وَتَارَةً يَأْخُذُ ثُلُثَ الْبَاقِي	بَعْدَ ذَوِي الْفُرُوضِ وَالْأَرْزَاقِ
108	هَذَا إِذَا مَا كَانَتْ الْمُقَاسِمَةُ	تُنْقِصُهُ عَنْ ذَلِكَ بِالْمُزَاحِمَةِ
109	وَتَارَةً يَأْخُذُ سُدُسَ الْمَالِ	وَلَيْسَ عَنْهُ نَازِلٌ بِحَالِ

شرح الكلمات:

الأرزاق: جمع رزق، وهو ما يتنفع به بالفعل ولو محرماً عند أهل السنّة، والمراد هنا: رزق مخصوص، وهو الإرث بالفرض أيضاً، فهو عطف تفسير على ذوي الفروض، ويحتمل أن يراد بالأرزاق ما إذا كان على الميت دين أو وصيّة، فهما مقدّمان على الإرث، فيكون أعمّ ممّا قبله⁽²⁾.

معنى الأبيات: بين النّازم في هذه الأبيات أنّ الجدّ والإخوة إذا كان معهما أصحاب الفروض والأرزاق، فإنّ الجدّ له ثلاث حالات: فتارة يقاسم الإخوة كأنه أخ منهم، وتارة يأخذ ثلث الباقي إذا كانت المقاسمة تنقصه عن ذلك، وتارة ثالثة يأخذ سدس المال إن كان ينقص عنه بالتقسيمين السابقين. واعلم أنّ نصيب الجدّ لا ينزل أبداً عن فرض السدس بحال من الأحوال.

(1) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل: 21 / 197.

(2) حاشية البقري: 100.

زيادة وتفصيل:

① قد علمت من قبل أنّ للجدّ مع أصحاب الفروض سبعة أحوال:

1. تعيّن المقاسمة.
2. تعيّن ثلث الباقي.
3. تعيّن سدس جميع المال.
4. استواء الثلاثة.
5. استواء المقاسمة وسدس جميع المال.
6. استواء سدس جميع المال وثلث الباقي.
7. استواء المقاسمة وثلث الباقي.

وإليك أمثلتها:

1. تكون المقاسمة أفضل للجدّ إذا زادت عن سدس المال أو ثلث الباقي، مثل: (أمّ، وجدّ، وأخ شقيق).

		3 ×									
36	9	3				36	6	6	36	3	
12	3	1	$\frac{1}{3}$			12	2	$\frac{1}{3}$	12	1	أم
8	2	2	$\frac{1}{3}$ الباقي			6	1	$\frac{1}{6}$	12	1	جدّ
16	4		ع			18	3	ع	12	1	أخ ش
											ع=2

2. أمّا إذا كانت المقاسمة تنقصه عن سدس المال أو ثلث الباقي فإنّ ثلث الباقي أفضل له بشرط ألاّ

تنقصه عن السدس، ومثالها: (أمّ، وجدّ، وثلاثة إخوة أشقاء).

$3 \times$			$4 \times$		
18	6		24	6	6
3	1	$\frac{1}{6}$	4	1	$\frac{1}{6}$
5		$\frac{1}{3}$ الباقي	4	1	$\frac{1}{6}$
10	5	$3 = ع$	16	4	$3 = ع$
			24	6	6
			4	1	$\frac{1}{6}$
			5	5	جد
			15		3 أخ ش
					$4 = ع$

3. وإذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس فقط ولا تنقصه عن ثلث الباقي، فالأفضل له أن يأخذ سدس جميع المال مع أصحاب الفروض، مثل: (زوج، وأم، وجد، وأخوين شقيقين).

$3 \times$			$3 \times$			$3 \times$		
18	6	6	18	6	6	18	6	6
9	3	$\frac{1}{2}$	9	3	$\frac{1}{2}$	9	3	زوج
3	1	$\frac{1}{6}$	3	1	$\frac{1}{6}$	3	1	أم
2		$\frac{1}{3}$ الباقي	3	1	$\frac{1}{6}$	2		جد
4	2	$2 = ع$	3	1	$2 = ع$	4	2	$3 = ع$
								2 أخ ش

4. وقد يستوي الثلاثة: المقاسمة وثلث الباقي والسدس، مثل: (زوج، وجد، وأخوين شقيقين).

$3 \times$			$3 \times$			$3 \times$		
6	6	6	6	6	6	2		2
3	3	$\frac{1}{2}$	3	$\frac{1}{2}$	3	1	زوج	$\frac{1}{2}$
1		$\frac{1}{3}$ الباقي	1	$\frac{1}{6}$	1		جد	$3 = ع$
2	3	$2 = ع$	2	$2 = ع$	2	1	2 أخ ش	

5. وقد تستوي المقاسمة وسدس المال فقط، مثل: (زوج، وجدّة، وجد، وأخ شقيق).

$3 \times$			$3 \times$			$3 \times$				
18	6	6	18	6	6	18	6	6		6
9	3	$\frac{1}{2}$	9	3	$\frac{1}{2}$	9	3	3	زوج	$\frac{1}{2}$
3	1	$\frac{1}{6}$	3	1	$\frac{1}{6}$	3	1	1	جدة	$\frac{1}{6}$
2	2	$\frac{1}{3}$ الباقي	3	1	$\frac{1}{6}$	3	1	2	جد	ع=2
4		ع	3	1	ع	3	1		أخ ش	

6. وقد يستوي السدس وثلث الباقي، نحو: (زوج، وجد، وثلاثة إخوة أشقاء).

	4 ×	3 ×			4 ×			3 ×	4 ×		
24	6	2	2	24	6	6	24	8	2		2
12	3	1	$\frac{1}{2}$	12	3	$\frac{1}{2}$	12	4	1	زوج	$\frac{1}{2}$
4	1	1	$\frac{1}{3}$ الباقي	4	1	$\frac{1}{6}$	3	1	1	جدّ	ع=4
8	2		ع=3	8	2	ع=3	9	3		3 أخ ش	

7. وقد تستوي المقاسمة وثلث الباقي، نحو: (أم، وجد، وأخوين شقيقين)⁽¹⁾.

$3 \times$			$3 \times$			$3 \times$				
18	6	6	18	6	6	18	6			6
3	1	$\frac{1}{6}$	3	1	$\frac{1}{6}$	3	1	أم		$\frac{1}{6}$
5	5	$\frac{1}{3}$ الباقي	3	1	$\frac{1}{6}$	5	5	جد	ع=3	
10		ع=2	12	4	ع=2	10		2 أخ ش		

(1) انظر: شرح المارديني، وحاشية البكري: ص 99 وما بعدها.

② بين لنا الناظم من قبل أن الجد مع الإخوة لا ينقص عن السدس، وهذا بالإجماع. فلو لم يفضل عن أصحاب الفروض إلا السدس فقط: كالحالة الرابعة سالفة الذكر، فرض للجد السدس، وسقط الأخ أو الإخوة. وكذلك لو كان الفاضل من الفروض أقل من سدس المال: كـ (زوج، وبتان، وجد، وأخوان شقيقان)، أو لم يفضل شيء: كـ (زوج، وأم، وبتان، وجد، وأخوان شقيقان)، فرض للجد في الحالين السدس، وتعول⁽¹⁾ الأولى بتمام السدس، ويزاد في عول الثانية، ولا يسقط الجد، ولا ينقص عن السدس بغير عول بحال، ويسقط الإخوة⁽²⁾. وإليك حل المسألة الأولى:

$3 \times$		$3 \times$					
36	12	12	13	12	36	12	12
9	3	$\frac{1}{4}$	3	$\frac{1}{4}$	9	3	زوج $\frac{1}{4}$
24	8	$\frac{2}{3}$	8	$\frac{2}{3}$	24	8	2 بنت $\frac{2}{3}$
1	1	$\frac{1}{3}$ الباقي	2	$\frac{1}{6}$	1	1	جد
2			0	ع	2		2 أخ ش $3=ع$

أما المسألة الثانية فهذا حلها:

13	12	15	12	13		12
3	$\frac{1}{4}$	3	$\frac{1}{4}$	3	زوج	$\frac{1}{4}$
8	$\frac{2}{3}$	8	$\frac{2}{3}$	8	2 بنت	$\frac{2}{3}$
2	$\frac{1}{6}$	2	$\frac{1}{6}$	2	أم	$\frac{1}{6}$
0	$\frac{1}{3}$ الباقي	2	$\frac{1}{6}$	0	جد	$3=ع$
0		0	ع		2 أخ ش	

(1) سيأتي تفصيل معنى العول في باب الحساب.

(2) شرح المارديني: ص 103.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

110 وَهُوَ مَعَ الْإِنَاثِ عِنْدَ الْقَسْمِ مِثْلُ أَخٍ فِي سَهْمِهِ وَالْحُكْمِ

شرح الكلمات:

القَسْمُ: بفتح القاف وسكون السين، أي المقاسمة⁽¹⁾.

معنى البيت: أشار النّازم إلى أنّ الجدّ مع الأخت الشّقيقة أو لأب فأكثر إذا اقتضى الأمر المقاسمة، يعامل معاملة الأخ الشّقيق أو لأب، فيأخذ مثل حظّ الأنثيين، فيكون له سهم ونصيب الأخ، وحكمه كحكمه في كونه يعصّب الأخت فأكثر، ويسقط فرضها.

زيادة وتفصيل: من أمثلة ما أشار النّازم إليه في هذا البيت: (جدّ، وأخت شقيقة)، فإنّ الأخت الشّقيقة يسقط نصيبها، وهو النّصف، وتأخذ ثلث التّركة، بسبب وجود الجدّ الذي عومل معاملة الأخ الشّقيق فعصّبها، أمّا الجدّ فيأخذ الثلثين، وفقاً لقاعدة (للذكر مثل حظّ الأنثيين).

3		3
2	جدّ	ع
1	أخت ش	

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

111 إِلَّا مَعَ الْأُمِّ فَلَا يَحْجُبُهَا بَلْ ثُلُثُ الْمَالِ لَهَا يَضْحَبُهَا

معنى البيت: بعدما بيّن النّازم أنّ الجدّ يأخذ حكم الأخ الشّقيق أو لأب، إذا وجد مع الإناث، استثنى هنا حالة وجوده مع الأخت الشّقيقة والأمّ، فإنّ الأمّ تأخذ ثلثها كاملاً، فلو كان بدل الجدّ أخ شقيق أو لأب لحجبها حجب نقصان، لتوفّر شرط التعدّد في الإخوة.

زيادة وتفصيل: تسمّى هذه الصّورة المستثناة بـ(الخرقاء)، لكثرة أقوال الصّحابة فيها، كأنّ الأقوال خرقتها. وفيها سبعة أقوال:

(1) حاشية البكري: ص 104

	3 ×		
9	3		3
4	2	جدّ	ع = 3
2		أخت ش	
3	1	أمّ	$\frac{1}{3}$

أحدها: ما ذكر، وهو قول زيد بن ثابت.

3		3
2	جدّ	ع
-	أخت ش	ح
1	أمّ	$\frac{1}{3}$

والثاني: قول الصديق ومن وافقه: للأم الثلث،
والباقي للجدّ.

6		6
1	جدّ	$\frac{1}{6}$
3	أخت ش	$\frac{1}{2}$
2	أمّ	$\frac{1}{3}$

والثالث: قول عليّ، للأخت النصف،
وللأم الثلث، وللجدّ السدس.

	3 ×		
6	2		2
3	1	أخت ش	$\frac{1}{2}$
1	1	أمّ	$\frac{1}{3}$ الباقي
2		جد	ع

والرابع: قول عمر،
للأخت النصف، وللأم ثلث الباقي،
ولللجدّ ثلثاه.

6		6
2	جد	ع
3	أخت ش	$\frac{1}{2}$
1	أم	$\frac{1}{6}$

والخامس: قول ابن مسعود، للأخت النصف،
وللأم السدس، والباقي للجد،
وهو في المعنى كالذي قبله.

	2 ×		
4	2		2
1	1	أم	$\frac{1}{2}$
1		جد	
2	1	أخت ش	$\frac{1}{2}$

والسادس: يروي -أيضاً- عن ابن مسعود،
للأخت النصف، والباقي بين الأم والجد
نصفين، فالمسألة من أربعة، وهي إحدى
مربعات ابن مسعود.

3		3
1	جد	$\frac{1}{3}$
1	أخت ش	$\frac{1}{3}$
1	أم	$\frac{1}{3}$

والسابع: قول عثمان، للأم الثلث، وللأخت الثلث،
وللجد الثلث.

وتسمى هذه المسألة كذلك:

(المُسَبَّعة)؛ لأن فيها سبعة أقوال.

و(المُسَدَّسة)؛ لرجوع الأقوال إلى ستة؛ فقولاً عمر بن الخطاب وابن مسعود الأول متشابهان في النتيجة.

و(المُخَمَّسة)؛ لاختلاف خمسة من الصحابة فيها: عثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد، وابن عباس، على
خمسة أقوال.

و(المُرَبَّعة)؛ لأن ابن مسعود جعل للأخت النصف، والباقي بينهما نصفين، وتصح من أربعة.

و(المُثَلَّثَةُ)؛ لقسَم عثمان لها من ثلاثة، و(العُثْمَانِيَّةُ)؛ لِذَلِكَ.

و(الشَّعْبِيَّةُ) و(الحَجَّاجِيَّةُ)؛ لِأَنَّ الحَجَّاجَ امتحن بها الشَّعْبِيَّ، فأصاب فعفا عنه⁽¹⁾.

حدّث الشَّعْبِي قال: بعث لي الحَجَّاج فقال: ما تقول في جدّ وأمّ وأخت؟

قلت: اختلف فيها خمسة من أصحاب رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم -: ابن مسعود، وعليّ، وعثمان، وزيد، وابن عباس.

قال الحَجَّاج: فما قال فيها ابن عباس؟ إن كان لَمُتَقِنًا.

قلت: جعل الجدّ أبًا، ولم يعط الأخت شيئًا، وأعطى الأمّ الثلث.

قال: فما قال فيها ابن مسعود؟

قلت: جعلها من ستّة، أعطى الأخت ثلاثة، وأعطى الجدّ اثنين، وأعطى الأمّ الثلث.

قال: فما قال فيها أمير المؤمنين؟ يعني عثمان.

قلت: جعلها أثلاثًا.

قال: فما قال فيها أبو تراب؟ يعني عليًا.

قلت: جعلها من ستّة، أعطى الأخت ثلاثة، وأعطى الأمّ اثنين، وأعطى الجدّ سهمًا.

قال: فما قال فيها زيد؟

(1) انظر: شرح منتهى الإرادات: 7 / 439-440، والفروع لابن مفلح: 8 / 400. وكان الإمام الشَّعْبِي فيمن خرج مع القراء (أي أهل العلم) على الحَجَّاج، وشهد دير الجماجم (اسم معركة)، وكان فيمن أفلت، فاختمني زمانًا، وكان يكتب إلى يزيد بن أبي مسلم أن يكلم فيه الحَجَّاج، فأرسل إليه: إني والله ما أجترئ على ذلك، ولكن تحيّن جلوسه للعامة، ثم ادخل عليه حتّى تمثل بين يديه وتكلم بعذرِكَ، وأقرّ بذنبِكَ، واستشهدني على ما أحببت، أشهد لك، قال: ففعل الشَّعْبِي، فلم يشعر الحَجَّاج إلا وهو قائم بين يديه، قال له: الشَّعْبِي؟ قال: نعم، أصلح الله الأمير، قال: ألم أقدم البلد وعطاؤك كذا وكذا فزدت في عطائك ولا يزد مثلك؟ قال: بلى، أصلح الله الأمير، قال: ألم أمر أن تؤمّ قومك ولا يؤمّ مثلك؟ قال: بلى، أصلح الله الأمير، قال: ألم أعرفك على قومك ولا يعرف مثلك؟ قال: بلى، أصلح الله الأمير، قال: ألم أوفدك على أمير المؤمنين ولا يوفد مثلك؟ قال: بلى، أصلح الله الأمير، قال: فما أخرجت مع عدوّ الرّحمن؟ قال: أصلح الله الأمير، خبطتنا فتنّة، فما كنّا فيها بأبرارٍ أتقياء، ولا فجّارٍ أقوياء، وقد كتبت إلى يزيد بن أبي مسلم أعلمه ندامتي على ما فرط مني، ومعرفتي بالحقّ الذي خرجت منه، وسألته أن يجبر بذلك الأمير ويأخذ لي منه أمانًا، فلم يفعل، فالتفت الحَجَّاج إلى يزيد، فقال: أكذلك يا يزيد؟ قال: نعم، أصلح الله الأمير، قال: فما منعك أن تحبرني بكتابه؟ قال: الشَّغل الذي كان فيه الأمير، فقال الحَجَّاج: انصرف، فانصرف الشَّعْبِي إلى منزله آمنًا. الطبقات الكبرى لابن سعد: 6 / 261-262

قلت: جعلها من تسعة، أعطى الأم ثلاثة، وأعطى الجد أربعة، وأعطى الأخت اثنين.
قال الحجاج: مَرُّ القاضي يُمضيها على ما أمضاها عليه أمير المؤمنين، يعني عثمان⁽¹⁾.
قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

112	وَاحْسُبْ بَنِي الْأَبِ لَدَى الْأَعْدَادِ	وَارْفُضْ بَنِي الْأُمِّ مَعَ الْأَجْدَادِ
113	وَاحْكُمْ عَلَى الْإِخْوَةِ بَعْدَ الْعَدِّ	حُكْمَكَ فِيهِمْ عِنْدَ فَقْدِ الْجَدِّ

شرح الكلمات:

احسب: أي: اعدد، وهو بضم السين⁽²⁾.

معنى البيتين: ذكر النّازم في هذين البيتين حكم ما إذا كان مع الجدّ أولاد لأبوين وأولاد لأب جميعاً، سواء كان معهم صاحب فرض أو لم يكن، فاحسب على الجدّ بني الأب مع بني الأبوين، وعُدّهم على الجدّ كأنهم صنف واحد، ثمّ إذا أخذ الجدّ نصيبه بمقتضى ما تقدّم من أحواله، احكم على الإخوة بعد ذلك حكمك فيهم عند فقد الجدّ، فيحجب بنو الأب بالشقيق أو الأشقاء، فلا شيء لأولاد الأب. وأسقط أولاد الأم بالجدّ، قُرب أو بَعْد، فلا مدخل لهم معه في الإرث⁽³⁾.

زيادة وتفصيل:

① هذه المسألة تسمّى (المعادّة)؛ لأنّ الجدّ عادّه الشّقائِق بالذين للأب، ودخلوا في عدادهم، وهو اسم فاعل من العدد، فيسبب عدّ الشّقائِق على الجدّ الإخوة للأب منعوه بعدهم كثرة الميراث، ثمّ كان الأشقاء المذكور أحقّ من الإخوة للأب بما نقصه الإخوة للأب⁽⁴⁾.

(1) المحلى: 9 / 289.

(2) حاشية البقري: ص 105.

(3) انظر: شرح المارديني: ص 105 وما بعدها.

(4) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني / ج 7 / ص 363.

② الدليل على مقاسمة الإخوة للجد: استواؤهم معه في الإدلاء بالأب، فلمّا عجز الجدّ عن دفع الإخوة بالأب بانفرادهم كان عن دفعهم مع اجتماعهم مع من هو أقوى منهم أعجز، فلذلك استوى الفريقان في مقاسمته .. ثمّ لمّا كان الإخوة الأشقاء أقوى سبباً من الإخوة لأب دفعوهم عمّا صار إليهم حتّى ضعفوا عن دفعهم؛ فلذلك أعادوا عليهم ما أخذوه. وليس يقدح أن تحجب الإخوة شخصاً ثمّ تعود فائدة ما حجبوه على غيرهم، ألا ترى أنّ الأخ للأب يحجب الأمّ مع الشقيق، ثمّ يعود السّدس على الشقيق وحده، وكذا الأخوان يحجبان الأمّ مع وجود الأب، ثمّ تعود فائدة الحجب عليه دونها، وكذا الأخوان للأمّ يحجبانها بالسّدس مع وجود الجدّ، ثمّ تعود فائدة الحجب عليه؛ لأنّهما محجوبان به، فكذلك هنا⁽¹⁾.

③ إليك المسائل التالية لتفهم أكثر معنى المعادة:

المسألة الأولى: (جدّ، وأخ شقيق، وأخ لأب)، وصورتها هكذا:

2	2	3	3	3	3		3
1	ع=2	1	$\frac{1}{3}$	1	1	جدّ	ع=3
1		2	ع	2	1	أخ ش	
0	ح	0	ح	0	1	أخ لأب	

فنصيب الجدّ في هذه المسألة الثلث، وقد استوى عنده أخذ ثلث جميع المال والمقاسمة، ولكن لو لم نحسب الأخ لأب لكان نصيبه النصف بالمقاسمة.

المسألة الثانية: (جدّ، وأخ شقيق، وأخت لأب)، وصورتها هكذا:

2	2	3	3	5	5		
1	ع	1	$\frac{1}{3}$	2	2	جدّ	ع=5
1		2	ع	3	2	أخ ش	
0	ح	0	ح	0	1	أخت لأب	

(1) حاشية البقري / ص 105.

نصيب الجد في هذه المسألة الخمسان؛ لأن المقاسمة أفضل له من ثلث جميع التركة، ولو لم نحسب الأخت لأب لكانت المقاسمة أفضل له، لأن نصيبه كان النصف.

المسألة الثالثة: (أم، وجد، وأخ شقيق، وأخت لأب)، وصورتها هكذا:

12	6	18	6	6	6	6	6	6
2	$\frac{1}{6}$	3	$\frac{1}{6}$	1	$\frac{1}{6}$	1	1	أم
5	ع	5	$\frac{1}{3}$ الباقي	1	$\frac{1}{6}$	2	2	جد
5		10	ع	4	ع	3	2	أخ ش
0	ح	0	ح	0	ح	0	1	أخت لأب

نصيب الجد في هذه المسألة الثلث، وقد حصله بالمقاسمة، وهو الأوفر حظاً له من السدس وثلث الباقي، ولو لم تحسب الأخت لأب كان نصيبه أوفر من الحالات الثلاث، كما تلاحظ.

④ إذا كان مع الجد أخت شقيقة، ولها أخ لأب، أو أخت لأب، أو أخ وأخت لأب، فتأخذ الشقيقة نصفها ممّا حصل، كما كانت تأخذه لو انفردت، لكن تعصياً لا فرضاً، فإن الجد يعصب الأخوات، وبعد أن تأخذ نصفها تسلم ما بقي من التركة إلى من ذكر من جد وأخ لأب، أو أخت لأب، أو هما لأب، إن بقي شيء، وإنما قيّدنا بهذا؛ لأنّه في بعضها باق وفي بعضها لم يبق شيء، يظهر ذلك بالمثال:

مثال الأولى: (جد، وأخت شقيقة، وأخ لأب)، فهذه من خمسة: للجد اثنان، وللأخ كذلك، وللأخت واحد، ثم ترجع الشقيقة على الأخ للأب بكمال النصف، والخمسة لانصف لها فتضرب في مقام النصف، وهو اثنان، بعشرة، فتأخذ الشقيقة النصف خمسة، والجد أربعة، ويأخذ الأخ للأب السهم الباقي.

	2 ×		
10	5		
4	2	جد	ع=5
5	1	أخت ش	
1	2	أخ لأب	

ومثال الثانية: (جدّ، وأخت شقيقة، وأخت لأب)، وهذه من أربعة، للجدّ اثنان، ولكلّ أخت واحد، ثمّ ترجع الشقيقة على التي للأب فتأخذ ما بيدها فتكمل نصفها، فلم يبق للتي للأب شيء.

4	4		
2	2	جدّ	
2	1	أخت ش	ع=4
0	1	أخت لأب	

ومثال الثالثة: (جدّ، وأخت شقيقة، وأخ وأخت لأب)، وهذه من ستّة: للجدّ اثنان، وللأخ اثنان، ولكلّ أخت واحد، ثمّ ترجع الشقيقة عليهما بتمام النصف، فتأخذ ممّا بيد الأخ واحداً، وتأخذ من الأخت السهم الذي بيدها، ثمّ ترجع الأخت للأب على أخيها فتقاسمه في الذي بيده على المفاضلة، فواحد على ثلاثة لا ينقسم، فتضرب المسألة في مقام الثلث بثمانية عشر، ومنها تصحّ (1).

		3 ×		
18	6	6		
6	2	2	جدّ	
9	3	1	أخت ش	
2		2	أخ لأب	ع=6
1	1	1	أخت لأب	ع=3

⑤ ذكر النّازم هنا أنّ أولاد الأمّ يحجبون بالجدّ، وقد قرّر ذلك من قبل حين قال في البيت (89):

وَيَقْضُ لُأْبْنِ الْأُمِّ بِالْإِسْقَاطِ

بِالْجَدِّ فَافْهَمْهُ عَلَى اخْتِطَاطِ

(1) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني (ج 7 / ص 363، 364).

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

114	وَاسْقِطْ بَيْنِي الْإِخْوَةَ بِالْأَجْدَادِ حُكْمًا بَعْدَ ظَاهِرِ الْإِزْشَادِ
-----	--

شرح الكلمات:

الإرشاد: الهداية والدلالة⁽¹⁾.

معنى البيت: يبين النّازم أنّ أبناء الإخوة الأشقاء، وأبناء الإخوة لأب، لا يرثون مع وجود الجد أصلاً، وهذا الحكم ملتبس بعدل موصوف بكونه ظاهر الدلالة والهداية، لا لبس فيه.

تدريبات: ما نصيب كلّ وارث من الورثة المذكورين في المسائل التالية؟ ولماذا؟

- ① (جدّ، وأخت شقيقة).
- ② (جدّ، وأختان لأب).
- ③ (جدّ، وأخ وأخت شقيقان).
- ④ (جدّ، وثلاث أخوات لأب).
- ⑤ (جدّ، وأخ وأختين أشقاء).
- ⑥ (جدّ، وأربع أخوات لأب).
- ⑦ (جدّ، وثلاثة إخوة لأب).
- ⑧ (جدّ، وأربعة إخوة أشقاء، وأخت شقيقة).
- ⑨ (أمّ، وجدّ، وأخ لأب).
- ⑩ (أمّ، وجدّ، وابن أخ شقيق).
- ⑪ (أمّ، وجدّ، وأخ لأمّ).

(1) العين (ج 2 / ص 2).

الإجابة عن سؤال البحث والتدريبات

سؤال البحث: لقد علمت أنه لم يرد في حكم الجد مع الإخوة نص، وبسبب ذلك وقع الخلاف فيه، فما مذهب العلماء في ذلك؟

الجواب: اعلم أن خلاف العلماء في ميراث (الجد مع الإخوة) هو كالتالي:
مذهب الإمام أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -، وابن عباس - رضي الله عنهما -، وجماعة من الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم -، ومن تبعهم، كأبي حنيفة، والمزني، وابن سريج، وابن اللبان، وغيرهم، رحمهم الله: أن الجد كالأب، فيحجب الإخوة مطلقاً. وهذا هو المفتى به عند الحنفية، وهو مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم، وكثير من المتأخرين.

ومذهب الإمام علي، وزيد بن ثابت، وابن مسعود - رضي الله عنهم -: أنهم يرثون، على تفصيل وخلاف. ومذهب الإمام زيد هو مذهب الأئمة الثلاثة. ووافقهم على ذلك محمد وأبو يوسف والجمهور⁽¹⁾.

ومما استدلل به الذاهبون إلى أن الجد يحجب الإخوة:

أولاً: أن القرآن أطلق لفظ الأب على الجد في آيات كثيرة، وكذلك السنة، والأصل في الإطلاق الحقيقة، فيكون الجد أباً حقيقةً.

ثانياً: أن ميراث الإخوة والأخوات من جميع الجهات لا يكون إلا للكلالة، والكلالة من لا والد له ولا ولد، ومع وجود الجد لا كلالة، فلا ميراث للإخوة معه.

ثالثاً: أن الجد أقوى قرابة من الأخ؛ لأنه أب في المرتبة الثانية أو الثالثة، ولذلك لا يحجبه ابن ابن بالاتفاق كما لا يحجب الأب، بينما يحجب الإخوة بالاتفاق.

(1) حاشية البكري: ص 97.

وأيضاً الجد لا يُحجب إلا بالأب، بينما الإخوة يُحجبون بثلاثة: بالأب، والابن، وابن الابن وإن نزل، والجد يرث إمّا بالفرض أو بالتعصيب أو بهما معاً، والإخوة لا يرثون إلا بواحد منهما.

ومما استدلل به الذاهبون إلى أن الجد لا يحجب الإخوة:

أولاً: أن الإخوة والجد متساوون في سبب الاستحقاق، وهو النسبة إلى الميت؛ لأنّ كلّاً منهما يدلّ عليه بالأب، فيجب التساوي بينهم في الاستحقاق، فكما يرثه الجد يرثه إخوته.

وتسمية القرآن الجدّ بالأب لا يقتضي مساواته له في جميع الأحكام؛ لأنّ تلك التسمية من باب المجاز، بدليل أنّه يختلف عنه في بعض الأحكام، ألا ترى أنّ الجدة تسمّى أمّاً ومع ذلك لا تأخذ أحكام الأمّ عند عدمها بالاتفاق؟

وثانياً: إنّ إرث الإخوة ثبت بالكتاب، فلا يحجبون إلا بنصّ أو إجماع، ولم يوجد شيء من ذلك، فلا يحجبون بالجد⁽¹⁾.

السؤال 1 للتدريب: ما نصيب كلّ وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جد وأخت شقيقة).

الجواب: يرث الجدّ الثلثين بالمقاسمة؛ لأنّها أفضل له من فرض الثلث، وما بقي فهو للأخت الشقيقة.

3	3	3		3
2	ع	1	جد	$\frac{1}{3}$
1		2	أخت ش	ع

السؤال 2 للتدريب: ما نصيب كلّ وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جد وأختان لأب).

الجواب: يرث الجدّ النصف بالمقاسمة؛ لأنّها أفضل له من فرض الثلث، وما بقي فهو للأختين لأب.

4	4	3		3
2	ع	1	جد	$\frac{1}{3}$
2		2	أخت لأب	ع

(1) أحكام الموارث، محمد مصطفى شلبي: ص 180 وما بعدها.

السؤال ③ للتدريب: ما نصيب كل وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جدّ، وأخ وأخت شقيقان).

الجواب: يرث الجدّ الخُمُسَيْن بالمقاسمة؛ لأنّها أفضل له من فرض الثلث، وما بقي فهو للأخ والأخت الشقيقان، للذكر مثل حظّ الأنثيين.

5	5	3		3
2	ع	1	جد	$\frac{1}{3}$
2		2	أخ ش	ع
1			أخت ش	

السؤال ④ للتدريب: ما نصيب كل وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جدّ، وثلاث أخوات لأب).

الجواب: يرث الجدّ الخُمُسَيْن بالمقاسمة؛ لأنّها أفضل له من فرض الثلث، وما بقي فهو للأخوات لأب.

5	5	3		3
2	ع	1	جد	$\frac{1}{3}$
3		2	3 أخوات لأب	ع

السؤال ⑤ للتدريب: ما نصيب كل وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جدّ، وأخ وأختان أشقاء).

الجواب: يرث الجد الثلث، سواء بالمقاسمة أو بفرض الثلث، لا فرق بينهما، وما بقي فهو للإخوة الأشقاء وفق قاعدة (للكر مثل حظّ الأنثيين).

6	6	3		3
2	ع	1	جد	$\frac{1}{3}$
2		2	أخ ش	ع
2			2 أخت ش	

السؤال ⑥ للتدريب: ما نصيب كل وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جدّ، وأربع أخوات لأب).

الجواب: يرث الجد الثلث، سواء بالمقاسمة أو بفرض الثلث، لا فرق بينهما، وما بقي فهو للأخوات لأب.

6	6	3		3
2	ع	1	جد	$\frac{1}{3}$
4		2	4 أخت لأب	ع

السؤال 7 للتدريب: ما نصيب كل وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جدّ، وثلاثة إخوة لأب).

الجواب: يرث الجد الثلث بالفرض؛ لأنّ نصيبه بالمقاسمة يكون أقلّ حيث يمثل ربع التركة، وما بقي فهو للإخوة لأب.

4	4	9	3		3
1	ع	3	1	جد	$\frac{1}{3}$
3		6	2	3 أخ لأب	ع

السؤال 8 للتدريب: ما نصيب كل وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جدّ، وأربعة إخوة أشقاء، وأخت شقيقة).

الجواب: الأفضل للجدّ أن يأخذ ثلث جميع المال؛ لأنّ المقاسمة تنقصه عن ذلك، وما بقي فهو للإخوة وفق قاعدة (للمذكر مثل حظّ الأنثيين).

11	11	27	3		3
2	ع	9	1	جد	$\frac{1}{3}$
8		16	2	4 أخ ش	ع
1		2		أخت ش	

السؤال 9 للتدريب: ما نصيب كل وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (أمّ، وجدّ، وأخ لأب).

الجواب: يرث الجدّ الثلث، سواء بالمقاسمة أو بفرض الثلث، لا فرق بينهما، وما بقي فهو للأخ لأب، ولعلّك قد لاحظت أنّ نصيب الأمّ كان الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود التعدّد في الإخوة، ولم يحجبها الجدّ حجب نقصان باعتبار أنّنا عاملناه معاملة أخ عند المقاسمة.

3	3	3		3
1	$\frac{1}{3}$	1	أم	$\frac{1}{3}$
1		1	جد	$\frac{1}{3}$
1	ع	1	أخ لأب	ع

السؤال 10 للتدريب: ما نصيب كلّ وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (أمّ، وجدّ، وابن أخ شقيق).
الجواب: للأمّ الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود التعدّد في الإخوة، وللجدّ الباقي؛ لأنّه عاصب، يعامل في هذه المسألة معاملة الأب، وليس لابن الأخ الشقيق شيء؛ لأنّه قد حجب بالجدّ.

3		3
1	أم	$\frac{1}{3}$
2	جد	ع
0	ابن أخ ش	ح

السؤال 11 للتدريب: ما نصيب كلّ وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (أمّ، وجدّ، وأخ لأم).
الجواب: للأمّ الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود التعدّد في الإخوة، وللجدّ الباقي؛ لأنّه عاصب، يعامل في هذه المسألة معاملة الأب، وليس للأخ لأم شيء؛ لأنّه قد حجب بالجدّ.

3		3
1	أم	$\frac{1}{3}$
2	جد	ع
0	أخ لأم	ح

باب الأكدريّة

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

115	وَالْأُخْتُ لَا فَرَضَ مَعَ الْجَدِّ لَهَا	فِيمَا عَدَا مَسْأَلَةَ كَمَلِهَا
116	زَوْجٌ وَأُمٌّ وَهُمْ تَمَامُهَا	فَاعْلَمْ فَخَيْرُ أُمِّهِ عَلَامُهَا
117	تُعْرِفُ يَا صَاحِبَ الْأُكْدَرِيَّةِ	وَهِيَ بِأَنْ تُعْرِفَهَا حَرِيَّةِ
118	فَيُفَرِّضُ النِّصْفُ لَهَا وَالسُّدُسُ لَهُ	حَتَّى تَعُولَ بِالْفُرُوضِ الْمُجْمَلَةِ
119	ثُمَّ يَعُودَانِ إِلَى الْمُقَاسَمَةِ	كَمَا مَضَى فَاحْفَظْهُ وَاشْكُرْ نَازِمَهُ

شرح الكلمات:

مسألة: بالنّصب منوّنة؛ لأنّ (ما عدا) من شأنها أن تنصب ما دخلت عليه، وتكون (ما) نافية، و(عدا) فعلاً ماضياً، وعن جماعة جواز جرّها، قال ابن هشام: وهو شاذّ.

وهما تامّهما: أي (الجدّ والأخت) تمام المسألة، ويحتمل رجوع الضمير لـ (الزوج والأُم).

خير أُمّة: أكمل أُمّة، أي: جماعة.

علامها: بتشديد اللّام، أي: أعلمها؛ لأنّ مراتب العلماء متفاوتة، فكلّ من كانت مرتبته أعلى كان أكمل من غيره، وأتى المصنّف بصيغة المبالغة لمزيد الاهتمام بالعلم.

يا صاح: بالترخيم، بكسر الحاء على لغة من ينتظر⁽¹⁾، وبالصّمّ على لغة من لا ينتظر، أي: يا صاحبي.

حرية: أي: حقيقة.

المجملة: المجتمعة⁽²⁾.

(1) المراد بالانتظار: انتظار الحرف المحذوف الذي هو الباء.

(2) انظر: شرح المارديني، وحاشية البكري، مع تعليقات البغا عليها / ص 108 وما بعدها.

معنى الأبيات: يبين الناظم في هذا الباب أن الأخت الشقيقة أو لأب لا يكون لها أي فرض إذا وجدت مع جدّ وصاحب فرض ولم يبق إلا السدس، فإنّ الجدّ هو الذي يأخذه، وفق ما تقرّر من قبل، حيث قال في البيت (109): (وَتَارَةً يَأْخُذُ سُدُسَ الْمَالِ * وَلَيْسَ عَنْهُ نَازِلًا بِحَالٍ)، واستثنى من ذلك مسألة كملها زوج وأمّ، والجدّ والأخت تمامها، فاعلم حكمها، فإنّ أكمل من في الجماعة علامها الذي بلغ المعالي بالعلم. وتُعرف هذه المسألة - يا صاحبي - عند الفرضيين بـ (الأكرية)، وهي حقيقة بأن تعرفها. فيفرض النصف للأخت، والسدس للجدّ، ويأخذ الزوج نصفه، والأمّ ثلثها، فتعول المسألة من ستّة إلى تسعة، ثم يعود الجدّ والأخت إلى المقاسمة، فتصحّ المسألة من سبعة وعشرين، للزوج تسعة، وللأمّ ستّة، وللجدّ ثمانية، وللأخت أربعة. فاحفظ هذا الحكم واشكر ناظمه بالدعاء له؛ لأنّه قد صنع لك معروفًا بنظمه الأحكام وبيانها، فرحمه الله رحمة واسعة، وجزاه الله عنا خيرًا⁽¹⁾.

زيادة وتفصيل:

① يكون حلّ المسألة الأكرية كما يلي:

	3 ×			
27	9	9		6
9	3	3	زوج	$\frac{1}{2}$
6	2	2	أمّ	$\frac{1}{3}$
8	4	1	جدّ	$\frac{1}{6}$
4		3	أخت ش	$\frac{1}{2}$

(1) المرجع السابق.

② إنّما فرض للأخت النّصف؛ لأنّها بطلت عصوبتها، ولأنّه ليس في الورثة من يسقطها، فانقلبت إلى فرضها كالجدّ، ولو فازت به لفضلت على الجدّ؛ لأخذها ثلاثة أمثال ماله، وهو ممتنع؛ لأنّهما في درجة واحدة، فجمع فرضاهما وقسم بينهما على حدّ إرثهما بالعصوبة، رعاية للجانيين⁽¹⁾.

③ حدّث وكيع عن سفيان قال: قلت للأعمش: لِمَ سَمّيت الأكدريّة؟ قال: طرحها عبد الملك بن مروان على رجل يقال له: الأكدري كان ينظر في الفرائض فأخطأ فيها فسمّاها الأكدريّة.

قال وكيع: وكنا نسمع قبل أن يفسّر سفيان إنّما سَمّيت الأكدريّة؛ لأنّ قول زيد تكدر فيها لم يفش قوله⁽²⁾.

④ اعلم أنّ الفرضيين يذكرون هذه المسألة بتعبير تعجيزي فيقولون: (هلك هالك وخلف أربعة من الورثة، فخصّ أحدهم ثلث المال، والثاني ثلث الباقي، والثالث ثلث باقي الباقي، والرابع الباقي)⁽³⁾. ويقولون أيضا: (خلف أربعة من الورثة: أخذ أحدهم جزءاً من المال، والثاني نصف ذلك الجزء، والثالث نصف الجزءين، والرابع نصف الأجزاء الثلاثة)⁽⁴⁾.

للبحث: لقد اختلف فقهاء الصّحابة في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، فما هي؟

(1) حاشية البقري: ص 110.

(2) مصنف ابن أبي شيبة: 7 / 355.

(3) شرح المارديني: ص 111. ثلث 27 هو 9، بقي 18، ثلثها 6، بقي 12، ثلثها 4، بقي 8.

(4) حاشية البقري: ص 111. أخذ أحدهم جزءاً من المال هو 8، والثاني نصف ذلك الجزء هو 4، والثالث نصف الجزءين أي نصف 12 وهو 6، والرابع نصف الأجزاء الثلاثة أي نصف 18 وهو 9.

الإجابة عن سؤال البحث

سؤال البحث: لقد اختلف فقهاء الصحابة في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، فما هي؟

الجواب: لقد اختلف فقهاء الصحابة في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: رأي أبي بكر وابن عباس -رضي الله عنهما-، وقد أخذ به الأحناف، للزوج النصف، وللأم

الثلث، وللجد الباقي، ولا شيء للأخت، وصورتها هكذا:

6		6
3	زوج	$\frac{1}{2}$
2	أم	$\frac{1}{3}$
1	جد	$\frac{1}{6}$
	أخت ش	ح

القول الثاني: تقسيمها على رأي زيد -رضي الله عنه-، وقد أخذ به مالك وأحمد والشافعي، وهو الذي

وضّحنه في الشرح.

القول الثالث: تقسيمها على رأي عمر وابن مسعود -رضي الله عنهما-: للزوج النصف، وللأخت النصف،

وللأم السدس، وللجد السدس، وجعلوا للأم السدس؛ لكيلا يفضلوها على الجد⁽¹⁾، وصورتها هكذا:

(1) انظر: الشرح الكبير لابن قدامة: 7 / 14.

8		6
3	زوج	$\frac{1}{2}$
1	أم	$\frac{1}{6}$
1	جد	$\frac{1}{6}$
3	أخت ش	$\frac{1}{2}$

باب الحساب

شرح الكلمات:

الحساب: أي حساب مسائل الفرائض، وهو تأصيلها، لا العلم الشامل لحساب الفرائض وغيره.
والحساب لغة: عدّك الأشياء. والحسابية مصدر قولك: حسبت حسابة⁽¹⁾.
واصطلاحاً: علم بأصول يتوصّل بها إلى استخراج المجهولات العددية⁽²⁾.
قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

120	وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ الْحِسَابِ	لَتَهْتَدِيَ بِهِ ⁽³⁾ إِلَى الصَّوَابِ
121	وَتَعْرِفَ الْقِسْمَةَ وَالتَّفْصِيلَ	وَتَعْلَمَ التَّصْحِيحَ وَالتَّأْصِيلَ
122	فَاسْتَخْرِجِ الْأُصُولَ فِي الْمَسَائِلِ	وَلَا تَكُنْ عَنْ حِفْظِهَا بِذَاهِلِ

شرح الكلمات:

التّصحیح: هو لغة: إزالة السّقم، واصطلاحاً: تحصيل أقلّ عدد يخرج منه نصيب كلّ وارث، بدون كسر⁽⁴⁾.
ولمّا كان المراد منه هنا غالباً إزالة الكسر الذي وقع بين الفريق وسهامه من أصل المسألة، وكان الكسر بمنزلة السّقم، والفرضيّ بمنزلة الطّيب لعلاج السّهام المنكسرة بضرب مخصوص؛ ليزول سقم الانكسار وتصحيح السّهام، سمّي فعل ذلك تصحيحاً⁽⁵⁾.

(1) العين (ج 1 / ص 200)

(2) حاشية البقري / 113

(3) وفي نسخة: (لتنتهي فيه).

(4) المواريث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 138

(5) حاشية البقري / ص 115

التأصيل: مصدر أصلت العدد إذا جعلته أصلاً، وهو: ما بني عليه غيره⁽¹⁾، وهو هنا: معرفة أصل المسألة، ويقصد به الحصول على أقل عدد يمكن استخراج سهام كل وارث منه بدون كسر، فإنه لا يقبل في حلّ المسائل الفرضية إلا عدد صحيح⁽²⁾، والألف في آخر الكلمة لإطلاق الروي.

معنى الأبيات: إذا أردت معرفة حساب مسائل الفرائض لتنتهي وتهتدي بذلك إلى الصواب في حلّها وعدم الخطأ. وإذا أردت معرفة قسمة المسائل وتفصيل هذه القسمة. وإذا أردت أن تعلم كيفية تصحيح وتأصيل المسائل لتصل إلى أقل عدد يتأتى منه نصيب كل وارث، بدون كسر. فطريق ذلك أن تخرج الأصول في المسائل، ولا تكن ذاهلاً عن حفظها وفق ما أذكره لك.

زيادة وتفصيل: اعلم أن الفرضي يفتقر بعد معرفة الفتوى إلى ثلاثة أعمال حسابية: التأصيل، والتصحيح، وقسمة التركات، ولما كان المقصود الأعظم منها الثالث، والأولان وسيلتان له، بدأ بهما الناظم⁽³⁾.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

123	فَأَنْتَهُنَّ سَبْعَةٌ أَصُولُ	ثَلَاثَةٌ مِنْهُنَّ قَدْ تَعُولُ
124	وَبَعْدَهَا أَرْبَعَةٌ تَمَامُ	لَا عُولَ يَعْرُوَهَا وَلَا انْثِلَامُ

شرح الكلمات:

يعروها: أي يعترها، بمعنى يغشاها وينزل بها.

انثلام: أي كسر وخلل، يقال: ثلم الشيء ثلماً بمعنى كسره، ولما كان العول يؤدي إلى نقص كل ذي فرض من فرضه جعل كالخلل الذي في الإناء بسبب الكسر؛ لأنه خلل يدخل على المسائل ويعترها⁽⁴⁾.

معنى البيتين: تكلم الناظم في هذين البيتين عن أصول مسائل الفرائض، وبين أنها سبعة، وهي قسمان: قسم منها قد يعول، وهو ثلاثة أصول، وقسم منها لا عول يعترها ولا نقصان، وهو الأربعة الباقية.

(1) المرجع السابق.

(2) المواريث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 133

(3) حاشية البقري / ص 114، 115.

(4) حاشية البقري / ص 113، 114.

زيادة وتفصيل:

① الأصول السبعة التي تكلم عنها الناظم هي: (2، و3، و4، و6، و8، و12، و24). أمّا القسم الذي قد يعول فهو: (6، و12، و24). وأمّا القسم الذي لا يعول فهو: (2، و3، و4، و8).

② هذه الأصول متفق عليها بين الفرضيين، والخلاف في اثنين، وهما: (18، و36)، ولا يكونان إلا في باب الجد والإخوة، والراجح أنّهما تأصيل لا تصحيح، وهما مبنيان على قاعدة، وهي: (كل مسألة فيها سدس وثلاث ما بقي وما بقي تكون من 18، وكل مسألة فيها ربع وسدس وثلاث ما بقي وما بقي تكون من 36).

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

125	فَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُمٍ يُرَى	وَالثُّلُثُ وَالرُّبْعُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ
126	وَالثُّمْنُ إِنْ ضُمَّ إِلَيْهِ السُّدُسُ	فَأَصْلُهُ الصَّادِقُ فِيهِ الْحَدْسُ
127	أَزْبَعَةٌ يَتْبَعُهَا عِشْرُونَا	يَعْرِفُهَا الْحُسَابُ أَجْمَعُونَا
128	فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأُصُولُ	إِنْ كَثُرَتْ فُرُوضُهَا تَعُولُ

شرح الكلمات:

أسهم: حظوظ وأنصبة⁽¹⁾.

الحدس: الظن والتخمين، والمراد به هنا اليقين.

يتبعها: أي يتبعها في النطق بها، وألفه للإطلاق، وكذا (أجمعونا)⁽²⁾.

تعول: العول في اللغة له عدة معان:

منها: الزيادة.

ومنها: رفع الصوت بالبكاء.

(1) المرجع السابق / 123

(2) المرجع السابق / 114، 115.

ومنها: الاعتماد، يقال: (عَوَّلَ الرجل على الرجل) إذا اعتمد عليه واستعان به.
والعول: الغلبة والشدة، تقول: (عالتني الأمر يعولني عولا) إذا غلبك واشتدّ عليك.
والعول: الميل والجور، تقول: (عال الميزان فهو عائل)، وقال تعالى: {ذَلِكَ أَذُنَىٰ آلَا تَعُولُوا} [النساء: 3]
بمعنى أقرب إلى عدم الميل والجور.

والعول: الإنفاق على العيال، تقول: (عال الرجل أولاده) إذا أنفق عليهم، والعول: كثرة العيال.
والعول في الاصطلاح: أن يزيد مجموع سهام الورثة على أصل التركة بسبب ازدحام الفروض عليها.
فالمخرج إذا ضاق عن الوفاء بالفروض تُرفع التركة إلى عدد أكثر من ذلك المخرج، ثم تقسم التركة حتى يدخل النقص في فروض جميع الورثة.

معنى الأبيات: بين الناظم أنّ كلّ مسألة فيها سُدس فأصلها من ستّة. وكلّ مسألة فيها ثلث ورُبع فأصلها من اثني عشر. وكلّ مسألة فيها ثمن وسُدس فأصله اليقينيّ الصادق في الظنّ والتّخمين أربعة وعشرون. ويعرف هذه الأصول جميع الحُساب. فهذه الأصول الثلاثة تعول أي تزيد إذا كثرت فروضها.

زيادة وتفصيل:

① بين الناظم أنّ كلّ مسألة فيها سُدس فأصلها من ستّة؛ بمعنى أنّ مقام كسر السدس هو أصل المسألة.
وكذلك إذا كان مع السدس نصف أو ثلث أو ثلثان فإنّ أصلها هو ستّة، ويمثّل المضاعف المشترك الأصغر للمقامات (2، 3، 6).

وكذلك إذا كان فيها نصف وثلث فإنّ الأصل هو ستّة، ويمثّل المضاعف المشترك الأصغر للمقامات (2، 3).

$6 \text{ ---- } \frac{2}{3}, \frac{1}{3}, \frac{1}{2}$	$6 \text{ ---- } \frac{2}{3}, \frac{1}{3}, \frac{1}{2}, \frac{1}{6}$	$6 \text{ ---- } \frac{1}{6}$
---	--	-------------------------------

② وبين الناظم أنّ كلّ مسألة فيها رُبع وسُدس فأصلها من اثني عشر، ويمثّل المضاعف المشترك الأصغر للمقامين (4، 6).

وكذلك إذا كان مع الربع ثلث أو ثلثان، فإنّ أصل المسألة من اثني عشر، ويمثّل المضاعف المشترك الأصغر للمقامين (4، 3).

$12 \text{ ---- } \frac{2}{3}, \frac{1}{3}, \frac{1}{4}$	$12 \text{ ---- } \frac{1}{6}, \frac{1}{4}$
--	---

③ ويبيّن الناظم أنّ كلّ مسألة فيها ثمن وسُدس فأصلها من أربعة وعشرين، ويمثّل المضاعف المشترك الأصغر للمقامين (6، 8).

وكذلك إذا كان مع الثمن ثلث أو ثلثان، فإنّ أصل المسألة من أربعة وعشرين، ويمثّل المضاعف المشترك الأصغر للمقامين (3، 8).

$12 \text{ ---- } \frac{2}{3}, \frac{1}{3}, \frac{1}{8}$	$24 \text{ ---- } \frac{1}{6}, \frac{1}{8}$
--	---

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

129	فَتَبْلُغُ السَّتَّةُ عَقْدَ الْعَشَرَةِ	فِي صُورَةٍ مَعْرُوفَةٍ مُشْتَهَرَةٍ
130	وَتَلْحَقُ الَّتِي تَلِيهَا بِالْأَثَرِ	فِي الْعَوْلِ إِفْرَادًا إِلَى سَبْعِ عَشَرَ
131	وَالْعَدْدُ الثَّالِثُ قَدْ يَعُولُ	بُثْمْنِهِ فَاعْمَلْ بِمَا أَقُولُ

شرح الكلمات:

عقد: العقود من الأعداد: أولها العشرة فالعشرون، والثلاثون، وآخرها: التسعون⁽¹⁾.

تليها بالآثر: تتبعا بالذّكر.

معنى الأبيات: ذكر الناظم في هذه الأبيات بيان عول الأصول الثلاثة وما يبلغه كلّ أصل منها بالعول: فتبلغ الستّة عقد العشرة ثنية وإفرادًا، فتعول إلى سبعة، وإلى ثمانية، وإلى تسعة، ويبلغ عقد العشرة في صورة معروفة بـ (أمّ الفروخ) مشتهرة بين الفرضيين. وتلي الستّة في الأثر والذّكر الاثنا عشر، فتلحقها بالعول إفرادًا إلى سبعة عشر، فتعول إلى ثلاثة عشر، وإلى خمسة عشر، وإلى سبعة عشر. والعدد الثالث وهو الأربعة والعشرون قد يعول إلى سبعة وعشرين، فيصير ثمنه تُسْعًا، فاعمل بما أقوله لك، ولا تغفل عنه.

زيادة وتفصيل:

① مثال عول الستّة إلى سبعة: (زوج، وأختان شقيقتان)، وصورتها هكذا:

(1) المنجد في اللغة والأعلام / مادة: "عقد" / ص 519.

7		6
3	زوج	$\frac{1}{2}$
4	2 أخت ش	$\frac{2}{3}$

② مثال عول الستة إلى ثمانية: (زوج، وأم، وأختان لأب)، وصورتها هكذا:

8		6
3	زوج	$\frac{1}{2}$
1	أم	$\frac{1}{6}$
4	2 أخت ش	$\frac{2}{3}$

③ مثال عول الستة إلى تسعة: (زوج، وأختان لأم، وأختان شقيقتان)، وصورتها هكذا:

9		6
3	زوج	$\frac{1}{2}$
2	2 أخت لأم	$\frac{1}{3}$
4	2 أخت ش	$\frac{2}{3}$

وتلقب هذه الصورة بـ(الغراء)؛ لاشتغالها كالكوكب الأغرّ.

فائدة: متى عالت المسألة من ستة إلى أكثر من سبعة لا يكون الميِّت إلا امرأة⁽¹⁾.

④ مثال عول الستة إلى عشرة: (زوج، وأم، وأختان لأم، وأختان لأب)، وصورتها هكذا:

(1) روضة الطالبين وعمدة المفتين (ج 2 / ص 323)

10		6
3	زوج	$\frac{1}{2}$
1	أم	$\frac{1}{6}$
2	2 أخت لأم	$\frac{1}{3}$
4	2 أخت ش	$\frac{2}{3}$

وتلقب هذه الصورة بـ (أم الفروخ)؛ لكثرة ما فرخت العول، فشبهت بطائر وحوله أفراخه. ويقال لها: (أم الفروخ) بالجيم؛ لأن أكثر من فيها نساء، وقيل: إن (أم الفروخ) بالجيم والخاء لقب لكل عائلة إلى عشرة⁽¹⁾. وتسمى أيضا (الشُّرَيْحِيَّة) لحدوثها زمن القاضي شريح، روي أن رجلاً أتاه وهو قاض بالبصرة، فقال: ما نصيب الزوج من زوجته؟ قال: النصف مع غير الولد، والرّبع معه، فقال: امرأتي ماتت وخلفتني وأمها وأختها لأمها وأختها لأبيها وأمها، فقال: لك إذن ثلاثة من عشرة، فخرج من عنده وهو يقول: لم أر كقاضيك هذا، لم يعطني نصفاً ولا ثلثاً، فكان شريح يقول له إذا لقيه: إذا رأيتني ذكرت حاكماً جائراً وإذا رأيتك ذكرت رجلاً فاجراً، إنك تكتم القضية وتشيع الفاحشة⁽²⁾.

⑤ مثال عول الاثني عشر إلى ثلاثة عشر: (بتان، وأم، وزوج)، وصورتها هكذا:

13		12
8	2 بنت	$\frac{2}{3}$
2	أم	$\frac{1}{6}$
3	زوج	$\frac{1}{4}$

⑥ مثال عول الاثني عشر إلى خمسة عشر: (بتان، وزوج، وأب، وأم)، وصورتها هكذا:

(1) حواشي الشرواني (ج 6 / ص 432)

(2) كشف القناع عن متن الإقناع - (ج 15 / ص 409)

15		12
8	2 بنت	$\frac{2}{3}$
3	زوج	$\frac{1}{4}$
2	أم	$\frac{1}{6}$
2	أب	$\frac{1}{6}$

⑦ مثال عول الاثني عشر إلى سبعة عشر: (جدّتان، وثلاث زوجات، وأربع أخوات لأم، وثمان أخوات شقيقات). وتسمّى (أمّ الأرامل)، و(أمّ الفروج)؛ لأنوثة الجميع، و(السبع عشرية) بفتح العين، و(الدينارية الصغرى). أمّا صورتها فهي هكذا:

17		12
2	جدّتان	$\frac{1}{6}$
3	3 زوجات	$\frac{1}{4}$
4	4 أخت لأم	$\frac{1}{3}$
8	8 أخت ش	$\frac{2}{3}$

⑧ مثال عول الأربعة والعشرين إلى سبعة وعشرين: (أربع بنات ابن، وأربع جدّات، وجدّ، وثلاث زوجات)،

وصورتها هكذا:

27		24
16	4 بنت ابن	$\frac{2}{3}$
4	4 جدّات	$\frac{1}{6}$
4	جدّ	$\frac{1}{6}$
3	3 زوجات	$\frac{1}{8}$

⑨ عدالة الإسلام في حكم العول:

من عدالة قسمة الميراث في العول أنّ النقص يمسّ جميع الورثة بنسبة نصيبهم من التركة، فمن كان نصيبه النصف نقص منه بنسبة النصف، وهكذا...

وإليك هذا المثال التوضيحي: توفيت عن (زوج، وأمّ، وأختين لأمّ، وأختين شقيقتين)، وقد مرّ معنا أنّ صلها من ستة أسهم وعالت إلى عشرة:

10		6
3	زوج	$\frac{1}{2}$
1	أمّ	$\frac{1}{6}$
2	2 أخت لأمّ	$\frac{1}{3}$
4	2 أخت ش	$\frac{2}{3}$

فإذا جعلنا الأصل الأوّل الذي هو 6، من 60 فإنّ المسألة العائلة تصير من 100، فيكون الفارق بين الأصل الأوّل الذي هو 60 وبين الأصل الثاني الذي هو 100 يقدر بـ 40.

نلاحظ أنّ الزوج قد نزل من النصف الذي هو 50 من 100 ناتج قسمة 100 على 2، نزل من 50 إلى 30، فأخذ 30 من 100، والفارق بينهما هو 20 من 100، ونصف فارق العول الذي هو 40، نصفه هو 20، فنلاحظ أنّ النسبة نفسها.

أمّا الأمّ فنزلت من السدس الذي هو 16.66 من 100، حاصل قسمة 100 على 6، نزلت إلى 10 من 100، بفارق 6.66 من 100، وسدس فارق العول، أي قسمة 40 على 6، هو 6.66 من 100، فنلاحظ أنّ النسبة متساوية.

والأختان لأمّ نصيبهما نزل من الثلث الذي هو 33.33 من 100 حاصل قسمة 100 على 3، هذا لو أخذتاه دون عول، نزل إلى 20 من 100، بالعول، بفارق 13.33 من 100، وثلث فارق العول، أي حاصل 40 على 3 هو 13.33 من 100.

ونصيب الأختين الشقيقتين نزل من الثلثين الذي هو 66.66 من 100، وهو حاصل قسمة 100 على الثلثين، نزل إلى 40 من 100، بفارق 26.66 من 100، وثلثا فارق العول، أي حاصل قسمة 40 على ثلثين، هو 26.66 من 100.

60	100 ↑	فارق العول 40
2\1	زوج	50 ↓ 30 ↓ 20 ↓
6\1	أم	16.66 ↓ 10 ↓ 6.66 ↓
3\1	2 أخت لأم	33.33 ↓ 20 ↓ 13.33 ↓
3\2	2 أخت ش	66.66 ↓ 40 ↓ 26.66 ↓

فكما نلاحظ أنّ النقص الذي حصل لكل وارث من الورثة هو بنسبة نصيبه من الميراث، فصاحب النصف نقص منه بمقدار النصف، وصاحب السدس بمقدار السدس، وصاحب الثلث بمقدار الثلث، وصاحب الثلثين بمقدار الثلثين.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

132	وَالنَّصْفُ وَالْبَاقِي أَوْ النِّصْفَانِ	أَصْلُهُمَا فِي حُكْمِهِمُ اثْنَانِ
133	وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ يَكُونُ	وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ مَسْنُونُ
134	وَالثُّمْنُ إِنْ كَانَ فَوْقَ ثَمَانِيَةٍ	فَهَذِهِ هِيَ الْأُصُولُ الثَّانِيَةُ
135	لَا يَدْخُلُ الْعَوْلُ عَلَيْهَا فَاَعْلَمِ	ثُمَّ اسْلُكِ التَّصْحِيحَ فِيهَا تَسْلَمَ ⁽¹⁾

(1) في بعض النسخ: (ثم اسلك التصحيح فيها وأقسم)، وهي صحيحة أيضاً، أي اقسم مصححاً بين الورثة. حاشية البكري / ص 121.

شرح الكلمات:

مسنون: من السَّنَن، بفتح السين والنون الأولى، الطريقة المتبعة⁽¹⁾.

معنى الأبيات: ذكر النّاطم في هذه الأبيات الأصول التي لا تعول، فبين أنّ كلّ مسألة فيها نصف وما بقي، أو فيها نصف ونصف، فأصلها في حكم الفرضيين اثنان. وكلّ مسألة فيها ثلث وما بقي، فأصلها من ثلاثة يكون، وكذا: ثلثان وما بقي، أو ثلث وثلثان. وكلّ مسألة فيها رُبع وما بقي فأصلها من أربعة، طريقة مذكورة في حساب المخارج، وكذا: ربع ونصف وما بقي. وكلّ مسألة فيها ثُمن وما بقي فأصلها من ثمانية، وكذا ثُمن ونصف وما بقي. فهذه هي أصول القسم الثاني التي لا يدخل العول عليها، فاعلم ذلك ولا تغفل عنه، ثمّ اسلك طريق التصحيح بعد ذلك تسلّم من الخطأ في القسمة، فقد تصحّ المسألة من أصلها، وقد تحتاج إلى ضرب كما يأتي بيانه⁽²⁾.

زيادة وتفصيل:

① مثال كون الاثنين أصلاً للنّصف وما بقي: (زوج، وعمّ)، وصورتها هكذا:

2		2
1	زوج	$\frac{1}{2}$
1	عمّ	ع

ومثال كون الاثنين أصلاً للنّصفين: (زوج، وأخت ش)، وصورتها هكذا:

2		2
1	زوج	$\frac{1}{2}$
1	أخت ش	$\frac{1}{2}$

(1) انظر: حاشية البقري / ص 120، وشرح المارديني / ص 121

(2) انظر: شرح المارديني / ص 120، 121.

② مثال كون الثلاثة أصلاً للثلاث وما بقي: (أم، وعم)، وصورتها هكذا:

3		3
1	أم	$\frac{1}{3}$
2	عم	ع

ومثال كون الثلاثة أصلاً للثلاثين وما بقي: (بتان، وعم)، وصورتها هكذا:

3		3
2	2 بنت	$\frac{2}{3}$
1	عم	ع

ومثال كون الثلاثة أصلاً للثلاث والثلاثين: (أختان لأم، وأختان لأب)، وصورتها هكذا:

3		3
1	2 أخت لأم	$\frac{1}{3}$
2	2 أخت لأب	$\frac{2}{3}$

③ مثال كون الأربعة أصلاً للربع وما بقي: (زوج، وابن)، وصورتها هكذا:

4		4
1	زوج	$\frac{1}{4}$
3	ابن	ع

ومثال كون الأربعة أصلاً للربع والنصف وما بقي: (زوج، وبنت، وعم)، وصورتها هكذا:

4		4
1	زوج	$\frac{1}{4}$
2	بنت	$\frac{1}{2}$
1	عم	ع

④ مثال كون الثمانية أصلاً للثمن وما بقي: (زوجة، وابن)، وصورتها هكذا:

8		8
1	زوجة	$\frac{1}{8}$
7	ابن	ع

ومثال كون الثمانية أصلاً للثمن والنصف وما بقي: (زوجة، وبنت، وعم)، وصورتها هكذا:

8		8
1	زوجة	$\frac{1}{8}$
4	بنت	$\frac{1}{2}$
3	عم	ع

⑤ الأصول التي لا تعول أو التي قد تعول ولكنها لم تل تسمى مسائلها "عادلة".

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

136	وإن تَكُنْ مِنْ أَصْلِهَا تَصَحَّ	فَتَرَكُ تَطْوِيلِ الْحِسَابِ رِبْحُ
137	فَأَعْطِ كُلَّ سَهْمٍ مِنْ أَصْلِهَا	مُكَمَّلًا أَوْ عَائِلًا مِنْ عَوْلِهَا

معنى البيتين: يبين النّازم في هذين البيتين أنّ المسألة الفرضية إن يكن تقسيم السّهام على أصحابها فترك تطويل الحساب باقتصار على أقلّ صحيح ربح للزّمن. فأعط كل وراث سهمه كاملاً من أصل المسألة إن كانت المسألة عادلة، أو أعطه سهمه عائلاً من الأصل العائل.

زيادة وتفصيل:

① لتوضيح القاعدة التي قررها النّازم نقول: إذا كانت المسألة تصحّ من 6 فلا تجعلها من 12 مثلاً؛ لأنّ المسألة إذا صحّت من عدد صحّت من مضاعفاته، مثال ذلك: (أمّ، وأختان شقيقتان، وأخت لأمّ)، فإنّها تصحّ من 6، فلا تطل الحساب وتجعله 18 بضرب مقام الأمّ وهو 6 في مقام الأختين وهو 3، فنصيب الأمّ هو $\frac{1}{6}$ ، فلو أطلت وخرّجته $\frac{3}{18}$ لم تنل شيئاً إلاّ تعب الإطالة، وهكذا بقيّة الورثة، وإليك صورتها:

6	$\frac{1}{6}$	م. عادلة	6
1	$\frac{1}{3}$	أم	$\frac{1}{6}$
4	$\frac{1}{2}$	2 أخت ش	$\frac{2}{3}$
1	$\frac{1}{3}$	أخت لأم	$\frac{1}{6}$

للبحث: متى وقع أول عول في الإسلام؟

تدريبات:

① ما أصل كل مسألة من المسائل التالية؟ ولماذا؟

(أم، وابن)، (أبوان، وابن)، (أم، وبنت، وعم)، (أم، وبتتان، وعم)، (زوج، وأم، وعم)، (زوج، وأم، وابن)،
(زوجة، وأم، وعم)، (زوج، وبتتان، وعم)، (أم، وزوجة، وعم)، (ابن، وزوجة، وأم)، (زوجة، وبتتان،
ومعتق).

② هذه المسائل عائلة، فما عولها؟

(زوج، وأختان لأب)، (زوج، وأم، وأخت شقيقة)، (زوج، وأم، وأختان لأم، وأخت شقيقة، وأخت لأب)،
(زوجة، وأم، وأخت لأم، وأخت شقيقة)، (زوجة، وأختان لأم، وأختان لأب)، (زوجة، وبتتان، وأب، وأم).

الإجابة عن سؤال البحث والتدريبات

سؤال البحث: متى وقع أول عول في الإسلام؟

الجواب: لم يقع العول في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا في زمن أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-، وإنما وقع في زمن عمر -رضي الله عنه-.

أول مسألة عائلة حدثت في زمن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فجمع الصحابة للمشورة فيها فقال العباس: أرى أن يقسم المال بينهم على قدر سهامهم، فأخذ به عمر، وأتبعه الناس على ذلك.

وقد روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: أول من عال الفرائض عمر -رضي الله عنه- لما التوت عليه الفرائض، ودافع بعضها بعضاً، وقال: ما أدري أيكم قدم الله ولا أيكم آخر، وكان امرءاً ورعاً، فقال: وما أجد في هذا المال شيئاً أحسن من أن أقسمه عليكم بالحصص.

وبعد وفاة عمر أظهر ابن عباس خلافه، وقال: من شاء باهله أن المسائل لا تعول، ولما قيل له: ما منعك أن تشير بهذا الرأي على عمر؟ قال: هبته والله⁽¹⁾.

السؤال ① للتدريبات: ما هو أصل كل مسألة من المسائل التالية؟ ولماذا؟ (أم وابن)، (أبوان وابن)، (أم وبنت وعم)، (أم وبتان وعم)، (زوج وأم وعم)، (زوج وأم وابن)، (زوجة وأم وعم)، (زوج وبتان وعم)، (أم وزوجة وعم)، (ابن وزوجة وأم)، (زوجة وبتان ومعق).

الجواب:

(أم وابن) أصل المسألة من ستّة؛ لأنّ كل مسألة فيها سدس وما بقي فأصلها من ستّة، وصورتها هكذا:

(1) أخرجه البيهقي، والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم. وأقرّه الذهبي.

6		6
1	أم	$\frac{1}{6}$
5	ابن	ع

(أبوان وابن)، أصلها من ستة؛ لنفس سبب المسألة قبلها: وصورتها هكذا:

6		6
1	أم	$\frac{1}{6}$
1	أب	$\frac{1}{6}$
4	ابن	ع

(أم وبنت وعم)، أصلها من ستة؛ لأنّ فيها سدسًا ونصفًا وما بقي، وصورتها هكذا:

6		6
1	أم	$\frac{1}{6}$
3	بنت	$\frac{1}{2}$
2	عم	ع

(أم وبتان وعم)، أصلها من ستة؛ لأنّ فيها سدسًا وثلثين وما بقي، وصورتها هكذا:

6		6
1	أم	$\frac{1}{6}$
4	2 بنت	$\frac{2}{3}$
1	عم	ع

(زوج وأم وعم)، أصلها من ستة؛ لأنّ فيها نصفًا وثلثًا وما بقي، وصورتها هكذا:

6		6
3	زوج	$\frac{1}{2}$
2	أم	$\frac{1}{3}$
1	عم	ع

(زوج وأم وابن)، أصلها من اثني عشر؛ لأنَّ فيها ربعًا وسدسًا وما بقي، وصورتها هكذا:

12		12
3	زوج	$\frac{1}{4}$
2	أم	$\frac{1}{6}$
7	ابن	ع

(زوجة وأم وعم)، أصلها من اثني عشر؛ لأنَّ فيها ربعًا وثلاثًا وما بقي، وصورتها هكذا:

12		12
3	زوجة	$\frac{1}{4}$
4	أم	$\frac{1}{3}$
5	عم	ع

(زوج وبتان وعم)، أصلها من اثني عشر؛ لأنَّ فيها ربعًا وثلثين وما بقي، وصورتها هكذا:

12		12
3	زوج	$\frac{1}{4}$
8	2 بنت	$\frac{2}{3}$
1	عم	ع

(أم وزوجة وعم)، أصلها من اثني عشر؛ لأنّ فيها ثلثًا وربعًا وما بقي، وصورتها هكذا:

12		12
3	زوجة	$\frac{1}{4}$
4	أم	$\frac{1}{3}$
5	عم	ع

(ابن وزوجة وأم)، أصلها من أربعة وعشرين؛ لأنّ فيها ثمنًا وسدسًا وما بقي، وصورتها هكذا:

24		24
3	زوجة	$\frac{1}{8}$
4	أم	$\frac{1}{6}$
17	ابن	ع

(زوجة وبتان ومعتق)، أصلها من اثني عشر؛ لأنّ فيها ثمنًا وثلثين وما بقي، وصورتها هكذا:

24		24
3	زوجة	$\frac{1}{8}$
16	2 بنت	$\frac{2}{3}$
5	معتق	ع

السؤال ② للتدريبات: هذه المسائل عائلة، فما عولها؟ (زوج، وأختان لأب)، (زوج، وأم، وأخت شقيقة)، (زوج، وأم، وأختان لأم، وأخت شقيقة، وأخت لأب)، (زوجة، وأم، وأخت لأم، وأخت شقيقة)، (زوجة، وأختان لأم، وأختان لأب)، (زوجة، وبتان، وأب، وأم).

الجواب:

(زوج، وأختان لأب)، أصلها من ستة وعالت إلى سبعة، وصورتها هكذا:

7		6
3	زوج	$\frac{1}{2}$
4	2 أخت لأب	$\frac{2}{3}$

(زوج، وأم، وأخت شقيقة)، أصلها من ستة وعالت إلى ثمانية، وصورتها هكذا:

8		6
3	زوج	$\frac{1}{2}$
2	أم	$\frac{1}{3}$
3	أخت ش	$\frac{1}{2}$

وهذه أول مسألة عالت في الإسلام. وسميت بـ (المباهلة)؛ لأن ابن عباس -رضي الله عنه- خالف فيها رأي عمر -رضي الله عنه- بعد موته، بأن أعطى الزوج النصف، وأعطى الأم الثلث، والباقي ردًا، وقال في ذلك: من شاء باهله بأن الذي أحصى رملاً عالج عددًا لم يجعل في المال نصفًا ونصفًا وثلاثًا. والقسمة التي ذكرناها هي على رأي عمر -رضي الله عنه-، وقد أخذت به المذاهب الأربعة.

أمّا تقسيمها على رأي ابن عباس -رضي الله عنه-، فللزوج النصف وسهمه (1) والثلث مع الباقي للأم وسهمها (1) فرضًا وردًا، ولا شيء للأخت الشقيقة والمسألة من (2).

(زوج، وأم، وأختان لأب، وأخت شقيقة، وأخت لأب)، أصلها من 6 وعالت إلى 10، وصورتها هكذا:

10		6
3	زوج	$\frac{1}{2}$
1	أم	$\frac{1}{6}$
2	2 أخت لأب	$\frac{1}{3}$
3	أخت ش	$\frac{1}{2}$
1	أخت لأب	$\frac{1}{6}$

(زوجة، وأم، وأخت لأم، وأخت شقيقة)، أصلها من 12، وعالت إلى 13، وصورتها هكذا:

13		12
3	زوجة	$\frac{1}{4}$
2	أم	$\frac{1}{6}$
2	أخت لأم	$\frac{1}{6}$
6	أخت ش	$\frac{1}{2}$

(زوجة، وأختان لأم، وأختان لأب)، أصلها من 12 وعالت إلى 15، وصورتها هكذا:

15		12
3	زوجة	$\frac{1}{4}$
4	2 أخت لأم	$\frac{1}{3}$
8	2 أخت لأب	$\frac{2}{3}$

(زوجة، وبتان، وأب، وأم)، أصلها من 24 وعالت إلى 27، وصورتها هكذا:

27		24
3	زوجة	$\frac{1}{8}$
8	بنت	$\frac{2}{3}$
8	بنت	
4	أب	$\frac{1}{6}$
4	أم	$\frac{1}{6}$

وتسمى هذه المسألة (المنبرية)؛ لأنّ عليّاً - رضي الله تعالى عنه - سئل عنها وهو على منبر الكوفة يقول في خطبته: (الحمد لله الذي يحكم بالحقّ قطعاً، ويجزي كلّ نفس بما تسعى⁽¹⁾)، وإليه المآب والرجعى⁽²⁾)، فسئل فقال: (صار ثمنها تُسْعاً)، ومضى في خطبته، فتعجبوا من فطنته⁽³⁾.

وتسمى أيضاً بـ (البخيلة)؛ لقلة عولها، وأيضاً بـ (الحيدرية)؛ لأنّ عليّاً كان يلقّب بحيدرة⁽⁴⁾)، وهو لقب مشعر بمدح؛ لأنّه اسم الأسد، فهو إشارة إلى أنّه رضي الله عنه كان كاملاً في الشجاعة كالأسد⁽⁵⁾. قال الشعبي: ما رأيت أحسب من عليّ، أي: لأنّه قال ذلك بديهة لما رزقه الله تعالى من غزارة العلم، وركّب فيه من قوّة الفهم، فكان يفهم على البديهة ما لا يفهم المتبحّر في العلوم، المشتغل بدرسها وتفهمها طول عمره⁽⁶⁾.

(1) أي: من خير أو شر. شرح مختصر خليل للخرشي: 362 / 24.

(2) أي: إليه العود والرجوع وعطف الرجوع على المآب عطف مرادف. انظر: شرح مختصر خليل للخرشي: 362 / 24.

(3) تكملة حاشية رد المحتار: 1 / 381. جاء في إرواء الغليل: 6 / 146: "لم أقف عليه بهذا التمام، وإنما أخرجه البيهقي: 6 / 253 من طريق شريك عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي - رضي الله عنه -، في امرأة وأبوين وبتن: صار ثمنها تُسْعاً. قلت: وهذا سند ضعيف من أجل الحارث، وهو الأعور، وشريك، وهو ابن عبد الله القاضي، وكلاهما **ضعيف**. وأورده الرافعي فقال: المنبرية سئل عنها عليّ وهو على المنبر: وهي زوجة وأبوان وبتان، فقال مرتجلاً: صار ثمنها تُسْعاً. فقال الحافظ في تحريجه: 3 / 90: رواه أبو عبيد والبيهقي وليس عندهما: أنّ ذلك كان على المنبر. وقد ذكره الطحاوي من رواية الحارث عن علي. فذكر فيه المنبر".

(4) شرح مختصر خليل للخرشي: 359 / 24.

(5) نفس المرجع: 362 / 24.

(6) نفس المرجع: 362 / 24.

باب السهام

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

138	وَإِنْ تَرَّ السَّهَامَ لَيْسَتْ تَنْقَسِمَ	عَلَى ذَوِي الْمِيرَاثِ فَاتَّبِعْ مَا رُسِمَ
139	وَاطْلُبْ طَرِيقَ الْإِخْتِصَارِ فِي الْعَمَلِ	بِالْوَفْقِ وَالضَّرْبِ يُجَانِبُكَ الزَّلَلُ
140	وَارْذُدْ إِلَى الْوَفْقِ الَّذِي يُوَافِقُ	وَأَضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ فَأَنْتَ الْحَاقِقُ
141	إِنْ كَانَ جِنْسًا وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرًا	فَاحْفَظْ وَدَعْ عَنْكَ الْجِدَالَ وَالْمِرَا ⁽¹⁾

شرح الكلمات:

فاتبع ما رسم: أي اتبع الأثر الذي رسمه العلماء.

بالوفق: بالنظر في الوفق، أي: البحث عن موافقة بين الرؤوس وسهامها.

والضرب: أي للوفق، فهو أخصر من ضرب الكامل في الكامل، كما سيأتي.

الحاذق: أي العارف المتمكن المحكم، يقال: حذقته، بالكسر، أي عرفته وأتقنته، ويقال: حذق، بفتح وكسر الذا، حَذَقًا وَحَذَقًا وَحَذَاقًا وَحِذَاقَةً، أحكمه.

جنسًا واحدًا: فريقًا واحدًا.

الجدال: مقابلة الحجّة بالحجّة، والمجادلة: المناظرة والمخاصمة، والمذموم: الجدال لأجل

المغالبة، وأمّا الجدال لإظهار الحقّ فهو محمود إن كان مبتغيًا به وجه الله - تعالى -.

المِرا: أي المراء، والجدال والمراء مترادفان، فعطف أحدهما على الآخر من عطف المترادفين⁽²⁾.

(1) وفي نسخة: (فَاتَّبِعْ سَبِيلَ الْحَقِّ وَاطْرَحِ الْمِرَا).

(2) انظر: شرح المارديني، وحاشية البقري / ص 123 وما بعدها.

معنى الأبيات: إذا لم تنقسم سهام كلّ فريق من أصل المسألة على عدد رؤوس فريقه من الورثة قسمة صحيحة من غير كسر، فاتبع الأثر الذي رسمه العلماء، واطلب طريق الاختصار في العمل بالوفق، وهو طلب الموافقة بين سهام كلّ فريق وعدد رؤوسه وبين الرؤوس بعضها مع بعض، واضربه في أصل المسألة، واعمل بالوفق والضرب، بجانب الخطأ والزلل. وإن كانت السّهام توافق رؤوس الفريق فاردد الفريق الموافق إلى وفقه، واضربه في أصل المسألة إن كان المنكسر عليه فريقاً واحداً يحصل المطلوب. أمّا إذا لم توافق السّهام رؤوس الفريق، بأن كان هناك تباين بينهما، فاضرب عدد الرؤوس في أصل المسألة. وإن كان هناك أكثر من فريق فسيأتي بيان حكمه، فاحفظ ما ذكرته لك ودع عنك الجدال والمراء لأجل المغالبة⁽¹⁾.

زيادة وتفصيل:

① اعلم أنّ للعلماء في باب السّهام نظرين:

النّظر الأوّل: بين الرؤوس والسّهام، وهو لا يكون إلّا بالتّوافق والتّباين فقط، ولا يتأتّى فيه التّداخل ولا التّمائل؛ لأنّ المماثلة إذا وجدت بين الرؤوس والسّهام كانت منقسمة، وأمّا التّداخل: فإن كانت الرؤوس داخلة في السّهام فهي منقسمة أيضاً، وإن كانت السّهام داخلة في الرؤوس فالنّظر بالموافقة أولى من التّداخل، فلذلك كان النّظر بين الرؤوس والسّهام بالتّوافق والتّباين فقط، وكلام الناظم يصبّ في هذا النّظر هنا.

وأما النّظر الثّاني: فإنّه يكون بين الرؤوس بعضها مع بعض، وسيأتي في كلام الناظم أنّه يكون بالنّسب الأربع، وسيأتي بيانها في كلام الناظم في قول: (وإن تر الكسر على أجناس...) ⁽²⁾.

② اعلم أنّ التّوافق هو: أن لا يُقسم أحد العددين على الآخر، ولكن يقسمهما عدد ثالث مشترك، غير الواحد، مثل (6 مع 8) يقسمهما عدد آخر هو (2)، ومثل (12 مع 30) يقسمهما عدد آخر هو (6)، ومثل (8 مع 20) يقسمهما العدد (4).

(1) انظر: شرح المارديني / ص 124، وما بعدها.

(2) حاشية البكري / ص 125

وهكذا يقال: إنّ بين العددين توافقاً بالتّصف، يعني الاثنين، أو بالثلث، يعني بالثلاثة، أو بالرّبع يعني بالأربعة، أو بالخمس يعني بالخمسة، وهكذا كلّ عددين يقسمهما عدد آخر يقال: إنّ بينهما توافقاً بكذا..
وأما التّباين فهو: أن لا يُقسم أحد العددين على الآخر، ولا يقسمهما عدد آخر؛ لأنّه ليس بينهما اشتراك، مثل (4 مع 7) و(8 مع 11) و(5 مع 9)⁽¹⁾.

③ إليك أمثلة على ما مرّ:

مثال توافق السّهام وعدد الرّؤوس: (أمّ، وستّة أعمام)، لأنّهم سهم واحد صحيح ينقسم عليها، ويفضل سهمان على ستّة أعمام لا ينقسمان عليهم، ويوافقان عددهم بالتّصف، فردّ عدد رؤوسهم إلى نصفه ثلاثة، واضربه في أصلها، تصحّ من تسعة، وصورتها هكذا:

9	$3 \times$		3
3	1	أمّ	$\frac{1}{3}$
6	2	6 أعمام	6=ع
	$1 = \frac{2}{2}$	$3 = \frac{6}{2}$	

ومثال التّباين: (أمّ، وسبعة أعمام)، لأنّهم سهم واحد صحيح ينقسم عليها، ويفضل سهمان على سبعة أعمام لا ينقسمان عليهم، ولا يوافقان عددهم، فنضرب عدد الرّؤوس في أصل المسألة، وصورتها هكذا:

	21	$7 \times$		3
	7	1	أمّ	$\frac{1}{3}$
لكلّ عمّ سهمان	14	2	7 أعمام	7=ع

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

(1) أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابني / ص 139.

142	وَإِنْ تَرَ الْكَسَرَ عَلَى أَجْنَاسٍ	فَإِنَّهَا فِي الْحُكْمِ عِنْدَ النَّاسِ
143	تُحْصَرُ فِي أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ	يَعْرِفُهَا الْمَاهِرُ فِي الْأَحْكَامِ
144	مُمَائِلٌ مِنْ بَعْدِهِ مُنَاسِبٌ	وَبَعْدَهُ مُوَافِقٌ مُصَاحِبٌ
145	وَالرَّابِعُ الْمُبَايِنُ الْمُخَالَفُ	يُنْبِيكَ عَنْ تَفْصِيلِهِنَّ الْعَارِفُ

شرح الكلمات:

الماهر في الأحكام: الحاذق في الأحكام الفرضية والحسابية، فإنها أصل كبير في الفرائض⁽¹⁾.

مماثل: من التماثل، وهو لغة: التشابه في الصورة والشكل.

مناسب: من التناسب، وهو التداخل، مشتق من الدخول ضد الخروج.

موافق: من التوافق وهو لغة: الاتفاق، وسمّاه الناظم: (المصاحب) كذلك.

المباين: من التباين، وهو لغة: التباعد، والتخالف، كما وضح الناظم⁽²⁾.

ينبيك: أي: ينبئك، أبدلت همزتها ياء؛ لأجل النظم، والمعنى: يخبرك.

العارف: أي العالم بالأعمال الحسابية⁽³⁾.

معنى الأبيات: إذا وقع الكسر في مسألة على أكثر من صنف واحد، فانظر الفريق الذي تباينه سهامه تحفظه كاملاً، والفريق الذي توافقه سهامه ترده إلى وفقه وتحفظ وفقه، ثم تنظر في المحفوظين من المحفوظات، فأحوالها عند الفرضيين تحصر في أربعة أقسام، يعرفها الحاذق في الأحكام الفرضية والحسابية: إما أن يكونا متماثلين، وهما المتساويان. وإما أن يكونا متناسبين، وهما المتداخلان. وإما أن يكونا متوافقين، مصاحبين. وإما أن يكونا متباينين متخالفين⁽⁴⁾. يخبرك عن تفصيلهنّ الحاذق بأحكام الميراث، كما سيفعل الناظم في الأبيات بعد هذه.

(1) حاشية البقري / ص 127.

(2) المواريث في الشريعة الإسلامية / ص 138، 139.

(3) حاشية البقري / ص 127.

(4) شرح المارديني / ص 127، 128.

زيادة وتفصيل: لقد عرفت من قبل المعنى الاصطلاحي للتوافق والتباين، وإليك الآن معنى (التماثل والتداخل):

أما التماثل اصطلاحاً فهو: تساوي الأعداد في القيمة بحيث لا يزيد أحدهما على الآخر، مثل (3 مع 3)، و(5 مع 5) و(7 مع 7) وهكذا.

وأما التداخل فهو: أن ينقسم العدد الأكبر على العدد الأصغر قسمة صحيحة، بحيث لا يبقى للقسمة باقي، مثل (4 مع 8)، و(6 مع 18)، و(9 مع 27)، فإننا إذا قسمنا أحدهما على الآخر لا يبقى باقي، بل يخرج عدد صحيح⁽¹⁾.

واعلم أنّ (التناسب) هو تعبير العراقيين المتقدمين، أما المتأخرون فيعبّرون عن ذلك بـ(التداخل)⁽²⁾. قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

146	فَخُذْ مِنْ الْمُمَاطِلَيْنِ وَاحِدًا	وُخْذْ مِنْ الْمُتَنَاسِبَيْنِ الزَّائِدًا
147	وَاضْرِبْ جَمِيعَ الْوَفَقِ فِي الْمُؤَافِقِ	وَاسْأَلْكَ بِذَلِكَ أَنْهَجَ الطَّرَائِقِ
148	وُخْذْ بِجَمِيعِ الْعَدَدِ الْمُبَايِنِ	وَاضْرِبْهُ فِي الثَّانِي وَلَا تُدَاهِنِ
149	فَذَلِكَ جُزْءُ السَّهْمِ فَاحْفَظْنَاهُ	وَاحْذَرْ هُدَيْتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهُ ⁽³⁾
150	وَاضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ الَّذِي تَأَصَّلَا	وَأَخْصِ مَا انْضَمَّ وَمَا تَحَصَّلَا
151	وَاقْسِمْهُ فَالْقَسْمُ إِذَا صَحِيحٌ	يَعْرِفُهُ الْأَعْجَمُ وَالْفَصِيحُ

شرح الكلمات:

أنهج الطرائق: أي أوضحها، فإنّ المنهاج هو الطريق الواضح.

(1) المواريث في الشريعة الإسلامية / ص 138، 139.

(2) انظر: شرح المارديني / ص 128.

(3) قد ورد هذا البيت في نسخ هكذا:

فَذَلِكَ جُزْءُ السَّهْمِ فَاعْلَمْنَاهُ وَاحْذَرْ هُدَيْتَ أَنْ تَضِلَّ عَنْهُ

ولا تُدَاهِن: أي لا تصانع؛ لأنّ المداهنة هي المصانعة، بمعنى المواراة.

جزء: الجزء مهموز الآخر، ويجوز في الزّاي السّكون والضم.

احذر.. أن تضلّ: الحذر: بالحاء المهملة والدّال المعجمة، الاحتراز، وتضلّ: تزيغ وتميل.

أحص ما انضمّ: أي اضبط ما جمع؛ لأنّ الإحصاء هو الضّبط.

القَسَم: بفتح القاف، مصدر قسم، وبكسر القاف التّصيب، وكلامه يحتملهما، والأظهر الفتح.

الأعجم: هو الذي لا يقدر على الكلام أصلاً، أي كلام العرب، وإن أفصح بالعجميّة.

الفصيح: هو البليغ، قال القرطبيّ: فصّح، بالضمّ، فصاحة صار فصيحاً، أي بليغاً⁽¹⁾.

معنى الأبيات: إذا كان الكسر على فريقين فقط، وحفظت عدد الفريق الذي بايئته سهامه، ووفق الفريق الذي وافقته سهامه، فانظر في المحفوظين المثبتين. فإن كانا متماثلين فخذ أحدهما، وإن كانا متناسبين فخذ الزائد منهما، وإن كانا متوافقين فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر، واسلك بذلك الأخذ أوضح الطرق. وإن كانا متباينين فاضرب جميع أحدهما في جميع الآخر، ولا تصانع في الحقّ. فالحاصل في كلّ حالة من الحالات الأربعة هو جزء سهم المسألة فاعلمته واحذر - هديت للحقّ - أن تزيغ وتميل عنه. فاضرب جزء السهم في أصل المسألة إن لم يكن عائلاً، وفي مبلغه بالعول إن كان عائلاً، يحصل التصحيح، وهو العدد الذي يصحّ منه قسم المسألة. واقسمه على الورثة، فالقسّم إذا ما اتبعت هذا النهج سيكون صحيحاً، يعرفه العربيّ البليغ وغيره⁽²⁾.

زيادة وتفصيل:

① اعلم أنّ في الانكسار على الصنفين اثنا عشرة صورة خارجة من ضرب ثلاثة في أربعة؛ لأنّك تعلم أنّ كلّ صنف وسهامه المنكسرة عليه إمّا أن يتوافقا، فيردّ كلّ صنف إلى وفقه، ويسمّى راجعاً، أو يتباينا، فيبقى كلّ صنف بحاله، ويسمّى راجعاً أيضاً، أو يتوافق أحد الصنفين مع سهامه فيردّ لوفقه، وهو راجعه، ويتباين الصنف الآخر مع سهامه فيترك بحاله وهو راجعه، فهذه ثلاثة أحوال حاصلة بالنظر الأوّل.

(1) انظر: حاشية البقري: ص 130؛ شرح المارديني: ص 134.

(2) انظر: شرح المارديني: ص 130.

ثم ينظر ثانيًا بين الراجعين:

- فإمّا أن يتمثل ما حصل بالنظر الأوّل بين كلّ صنف وسهامه من كلّ واحد من الصنفين، وهو راجعه من وفقه أو نفسه، فيكتفي بأحدهما.
 - أو يدخل أحدهما في الآخر فيكتفي بأكبرهما.
 - أو يتوافقا فيضرب أحدهما في وفق الآخر.
 - أو يتباينا فيضرب أحدهما في الآخر.
- فهذه أربعة أحوال تضرب في الثلاثة الأولى يخرج اثنا عشر (1).

عدد الرؤوس السهام	المحفوظات	تماثل
توافق	↑	توافق
توافق	↓	تداخل
		تباين
عدد الرؤوس السهام	المحفوظات	تماثل
تباين	↑	توافق
تباين	↓	تداخل
		تباين
عدد الرؤوس السهام	المحفوظات	تماثل
تباين	↑	توافق
توافق	↓	تداخل
		تباين

وقد علمت أنها ثلاثة أقسام:

الأوّل - موافقة كلّ صنف سهامه: وفيه أربع صور:

(1) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل في فقه السادة المالكية، محمد عيش، باب الفرائض.

الأولى - تماثل الراجعين:

ك(أم، و4 إخوة لها، و6 إخوة أشقاء)، أصلها ستة مقام سدس الأم وثلاث الإخوة، لها واحد، ولأولادها اثنان منكسران عليهم موافقان لهم بالنصف، فترد الأربعة لاثنين، وللعصبة ثلاثة منكسرة عليهم موافقة لهم بالثلث، فترجع الستة لاثنين، فالراجعان متماثلان فيكتفى بأحدهما ويضرب في ستة باثني عشر، فللأم واحد في اثنين باثنين، ولأولادها اثنان في اثنين بأربعة، وللعصبة ثلاثة في اثنين بستة، وصورتها هكذا:

جزء السهم ← 2					
المحفوظات	6		6	12	
	$\frac{1}{6}$	أم	1	2	
2	$\frac{1}{3}$	4 أخ لأم	2	4	لكل سهم واحد
2	ع	6 أخ ش	3	6	لكل سهم واحد

والثانية - تداخل الراجعين:

ك(أم، و8 إخوة لها، و6 إخوة أشقاء)، أصلها ستة مقام سدس الأم وثلاث أولادها، لها واحد، ولأولادها اثنان منكسران موافقان بالنصف، فراجع الثمانية أربعة، وللعصبة ثلاثة منكسرة موافقة بالثلث، فراجع الستة اثنان داخلان في الأربعة، فتضرب في ستة بأربعة وعشرين، فللأم أربعة، ولأولادها ثمانية، وللعصبة اثنا عشر، وصورتها هكذا:

جزء السهم ← 4					
المحفوظات	6		6	24	
	$\frac{1}{6}$	أم	1	4	
4	$\frac{1}{3}$	8 أخ لأم	2	8	لكل سهم واحد
2	ع	6 أخ ش	3	12	لكل سهمان

والثالثة - توافق الراجعين:

ك(أم، و8 إخوة لها، و18 شقيقا)، أصلها ستّة، للأمّ واحد، ولأولادها اثنان منكسران موافقان بالنّصف فراجعهم أربعة، وللعصبة ثلاثة منكسرة موافقة بالثلث فراجعهم ستّة موافقة للأربعة بالنّصف، والخارج من ضرب أحدهما في نصف الآخر اثنا عشر، تضرب في ستة باثنين وسبعين، فللأم اثنا عشر، ولأولادها أربعة وعشرون، للعصبة ستة وثلاثون، وصورتها هكذا:

جزء السّهم ← 12					
المحفوظات	6		6	72	
	$\frac{1}{6}$	أم	1	12	
	$\frac{1}{3}$	8 أخ لأم	2	24	لكل ثلاثة أسهم
	ع	18 أخ ش	3	36	لكل سهمان
12 = 4 × 3 أو 6 × 2					

والرابعة - تباين الراجعين:

ك(أم، و4 إخوة لها، و9 إخوة أشقاء)، أصلها ستّة، للأمّ واحد، ولأولادها اثنان منكسران موافقان بالنّصف، فراجع الأربعة اثنان، وللأشقاء ثلاثة منكسرة موافقة بالثلث، فراجع التسعة ثلاث، مباينة للثنتين، ومسطّحهما ستّة، تضرب في ستة بستة وثلاثين، فللأم ستّة، ولأولادها اثنا عشر، وللأشقاء ثمانية عشر، هكذا:

جزء السّهم ← 6					
المحفوظات	6		6	36	
	$\frac{1}{6}$	أم	1	6	
	$\frac{1}{3}$	4 أخ لأم	2	12	لكل 3 أسهم
	ع	9 أخ ش	3	18	لكل سهمان
6					

القسم الثاني - مباينة كلّ صنف سهامه: وفيه أربع صور:

الأولى - تماثل الراجعين:

ك(زوجتين، وشقيقتين، وعمّين)، أصلها اثنا عشر، مقام الربع والثلثين، للزوجتين ثلاثة منكسرة مباينة، وللشقيقتين ثمانية، ولعمّين واحد منكسر مباين، والراجعان متمثلان، فيضرب أحدهما في اثني عشر بأربعة وعشرين، فللزوجتين ثلاثة في اثنين ستة، وللشقيقتين ثمانية في اثنين ستة عشر، ولعمّين اثنان وصورتها هكذا:

جزء السّهم ← 2					
المحفوظات	12		12	24	
2	$\frac{1}{4}$	2 زوجة	3	6	لكل 3 أسهم
	$\frac{2}{3}$	2 أخت ش	8	16	لكل 8 أسهم
2	ع	2 عم	1	2	لكل سهم

والثانية - تداخل الراجعين:

ك(زوجتين، وبنت، و4 إخوة أشقاء)، أصلها ثمانية، للزوجتين واحد منكسر مباين، وللعصبة ثلاثة منكسرة مباينة، والاثنان داخلان في الأربعة، فتضرب في ثمانية باثنين وثلثين، للزوجتين أربعة، وللبنت ستة عشر، وللعصبة اثنا عشر، وصورتها هكذا:

جزء السّهم ← 4					
المحفوظات	8		8	32	
2	$\frac{1}{8}$	2 زوجة	1	4	لكل سهمان
	$\frac{1}{2}$	بنت	4	16	
4	ع	4 أخ ش	3	12	لكل 3 أسهم

والثالثة - توافق الراجعين:

ك(9 بنات، و6 شقيقات)، أصلها ثلاثة، للبنات اثنان منكسران مباينان، وللشقيقات واحد منكسر مباين، والراجعان متوافقان بالثلث، فيضرب أحدهما في ثلث الآخر، بثمانية عشر، تضرب في ثلاثة بأربعة وخمسين، فللبنات ستة وثلاثون، وللشقيقات ثمانية عشر، وصورتها هكذا:

جزء السّهم ← 18					
	المحفوظات	3		3	54
3	$\frac{2}{3}$	9 بنات	2	36	لكل 4 أسهم
2	ع	6 شقيقات	1	18	لكل 3 أسهم
18 = 9 × 2 أو 6 × 3					

والرابعة - تباين الراجعين:

ك(3 زوجات، وأخوان شقيقان)، أصلها أربعة، للزوجات واحد منكسر مباين، وللأخوين ثلاثة منكسرة مباينة، والراجعان متباينان، ومسطّحهما ستة تضرب في أربعة بأربعة وعشرين، فللزوجات ستة، وللأخوين ثمانية عشر، وصورتها هكذا:

جزء السّهم ← 6					
	المحفوظات	4		4	24
3	$\frac{1}{4}$	3 زوجات	1	6	لكل سهمان
2	ع	2 أخ ش	3	18	لكل 9 أسهم
6					

القسم الثالث - موافقة أحدهما ومباينة الآخر: وفيه أربع صور:

الأولى - تماثل الراجعين:

ك(أم، و6 بنات، و3 بني ابن)، أصلها ستّة، للبنات أربعة منكسرة موافقة بالنصف، فراجع الستّ ثلاثة، ولبني الابن واحد منكسر مباين، فراجعهم ثلاثة أيضًا، فتضرب ثلاثة في ستّة بثمانية عشر، فللأمّ ثلاثة، وللبنات اثنا عشر، وللعصبة ثلاثة، وصورتها هكذا:

					جزء السّهم ← 3
المحفوظات	6		6	18	
	$\frac{1}{6}$	أم	1	3	
3	$\frac{2}{3}$	6 بنات	4	12	لكلّ سهمان
3	ع	3 ابن ابن	1	3	لكلّ سهم

الثانية - تداخل الراجعين:

ك(4 زوجات، و6 إخوة أشقاء)، أصلها أربعة، للزوجات واحد منكسر مباين، فراجعهنّ أربعة، وللعصبة ثلاثة منكسرة موافقة بالثلث فراجعهم اثنان داخلان في الأربعة، فتضرب في أربعة بستّة عشر، للزوجات أربعة، وللعصبة اثنا عشر، وصورتها هكذا:

					جزء السّهم ← 4
المحفوظات	4		4	16	
4	$\frac{1}{4}$	4 زوجات	1	4	لكلّ سهم
2	ع	6 أخ ش	3	12	لكلّ سهمان

الثالثة - توافق الراجعين:

ك(8 بنات، و6 بني ابن)، أصلها ثلاثة، للبنات اثنان منكسران موافقان بالنصف، فراجعهنّ أربعة، وللعصبة واحد منكسر مباين فراجعهما ستّة، موافقة للأربعة بالنصف، ويحصل من ضرب أحدهما في الآخر اثنا عشر، تضرب في ثلاثة بستّة وثلاثين، فللبنات أربعة وعشرون، وللعصبة اثنا عشر، وصورتها هكذا:

جزء السّهم ← 12					
	المحفوظات	3		3	36
2	4	$\frac{2}{3}$	8 بنات	2	24 لكل 3 أسهم
3	6	ع	6 ابن ابن	1	12 لكل سهمان
12 = 4 × 3 أو 6 × 2					

الرابعة - تباين الراجعين:

ك(4 بنات، وبنت ابن، وابن ابن)، أصلها ثلاثة، للبنات اثنان منكسران موافقان بالنصف، فراجعهن اثنان، وللعصبة واحد منكسر مباين، فراجعها ثلاثة مباينة للاثنين ومسطّحهما ستة في ثلاثة بثمانية عشر، فللبنات اثنا عشر، وللعصبة ستة، وصورتها هكذا:

جزء السّهم ← 6					
	المحفوظات	3		3	18
2	$\frac{2}{3}$	4 بنات	2	12	لكن 3 أسهم
3	ع=3	بنت ابن	1	6	لها سهمان
		ابن ابن			له 4 أسهم
6					

② لقد اقتصر الناظم على بيان ما إذا وقع الانكسار على فريقين فقط، وقد يقع على ثلاثة فرق، وكيفية العمل في تصحيحها ككيفية العمل فيما قبله، وإليك أمثلة ذلك⁽¹⁾:

مثال تماثل الرواجع الثلاثة:

(1) تدريب المبتدي، محمد عيش: ص 7.

(4 زوجات، و16 أختاً لأمّ، و4 أعمام)، فأصلها اثنا عشر، فللزوجات ثلاثة مباينة لهنّ، فراجعهنّ أربعة، وللإخوة أربعة موافقة لهم بالربع، فراجعهم أربعة أيضاً، وللأعمام خمسة مباينة لهم، فراجعهم أربعة أيضاً، فتكتفي بأربعة منها وتضربها في اثني عشر، أصلها ثمانية وأربعين، فللزوجات ثلاث في أربعة باثني عشر، وللإخوة أربعة في أربعة بستة عشر، وللأعمام خمسة في أربعة بعشرين، وصورتها هكذا:

		4			
المحفوظات	12	12	48		
4	$\frac{1}{4}$	4 زوجات	3	12	لكل 3 أسهم
4	$\frac{1}{3}$	16 أخت لأم	4	16	لكل سهم
4	ع	4 أعمام	5	20	لكل 5 أسهم

ومثال تداخلها:

(زوجتان، و32 أختاً ش، و8 إخوة لأب)، فأصلها اثنا عشر، فللزوجتين ثلاثة مباينة لهما، فراجعهما اثنان، وللأخوات ثمانية موافقة لهنّ بالثمن، فراجعهنّ أربعة أيضاً، وللإخوة للأب واحد مباين لهم، فراجعهم ثمانية، والاثنان راجع الزوجتين والأربعة راجع الشقيقات، داخلان فيها فيكتفي بها وتضرب في أصلها بستة وتسعين، فللزوجتين ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين، وللشقيقات ثمانية في ثمانية بأربعة وستين، وللإخوة لأب واحد في ثمانية بثمانية، وصورتها هكذا:

		8			
المحفوظات	12	12	96		
2	$\frac{1}{4}$	2 زوجة	3	24	لكل 12 أسهم
4	$\frac{2}{3}$	32 أخت ش	8	64	لكل 2 سهم
8	ع	8 أخت لأب	1	8	لكل سهم

ومثال توافقها:

(4 زوجات، و48 أختًا شقيقة، و10 إخوة لأب)، فأصلها اثنا عشر، فللزوجات ثلاثة، مباينة لهنّ، فراجعهنّ أربعة، وللشقيقات ثمانية، موافقة لهنّ بالثمن، فراجعهنّ ستة، وللإخوة واحد مباين لهم، فراجعهم عشرة، فالرواجع الثلاثة: (الأربعة، والستة، والعشرة)، متوافقة بالنصف، فيضرب نصف الأربعة في الستة، أو نصف الستة في الأربعة، باثني عشر، يضرب في نصف العشرة بستين، فهذا جزء السهم فيضرب في أصلها بسبعمائة وعشرين، فللزوجات ثلاثة في ستين بمائة وثمانين، وللشقيقات ثمانية في ستين بأربعمائة وثمانين، وللإخوة لأب واحد في ستين بستين، وصورتها هكذا:

		60				
	720	12		12	المحفوظات	
لكل 45 سهمًا	180	3	4 زوجات	$\frac{1}{4}$	4	2
لكل 10 أسهم	480	8	48 أخت ش	$\frac{2}{3}$	6	3
لكل 6 أسهم	60	1	10 أخ لأب	ع	10	5
60 = 5 × 4 × 3 أو 5 × 6 × 2						

ومثال تباينها:

(زوجتان، و3 أخوات شقيقات، و5 إخوة لأم)، فأصلها اثنا عشر، وتعول لخمس عشرة، فللزوجتين ثلاثة، مباينة لهما، فراجعهما اثنان، وللشقيقات ثمانية مباينة لهنّ، فراجعهنّ ثلاثة، وللإخوة لأم أربعة مباينة لهم فراجعهم خمسة، فالرواجع الثلاثة: (الاثنان، والثلاثة، والخمسة) متباينة، فيضرب أحدهما في الآخر، والحاصل في الثالث بثلاثين، فهو جزء السهم، فيضرب في أصلها مع عولها بأربعمائة وخمسين، فللزوجتين ثلاثة في ثلاثين بتسعين، وللشقيقات ثمانية في ثلاثين بأربعين ومائتين، وللإخوة لأم أربعة في ثلاثين بمائة وعشرين، وصورتها هكذا:

		30			
	450	15		12	المحفوظات
لكل 45 سهمًا	90	3	2 زوجة	$\frac{1}{4}$	<input checked="" type="checkbox"/>
لكل 80 أسهم	240	8	3 أخت ش	$\frac{2}{3}$	<input checked="" type="checkbox"/>
لكل 24 سهمًا	120	4	5 أخ لأم	$\frac{1}{3}$	<input checked="" type="checkbox"/>
$30 = 5 \times 3 \times 2$					

للبحث: قد عرفت أن الانكسار يقع على فريق، وفريقين، وثلاث، فهل يقع على أكثر من ذلك؟

تدريبات: أعط نصيب كل وارث من ورثة المسائل التالية، مع تصحيح ما يحتاج إلى ذلك:

① (زوجة، وأم، وبتتان، و12 أخًا شقيقًا، وأخت شقيقة).

② (أم، و6 إخوة لها، و6 شقيقات).

③ (أم، و4 إخوة لها، و16 أختًا شقيقة).

④ (أم، و12 أخًا لها، و16 شقيقة).

⑤ (أم، و4 إخوة لها، و6 شقيقات).

⑥ (أم، و3 إخوة لها، و3 شقيقات).

⑦ (أم، و9 أخوات لها، و3 شقيقات).

⑧ (أم، و15 أخًا لها، و9 شقيقات).

⑨ (أم، و5 شقيقات، و3 إخوة لأم).

⑩ (أم، و3 إخوة لها، و6 شقيقات).

①① (أم، و6 إخوة لها، و9 شقيقات).

①② (4 زوجات، وأم، و12 أخًا لها، وشقيقة).

①③ (أم، و3 إخوة لها، و8 شقيقات).

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

152	فَهَذِهِ مِنَ الْحِسَابِ جُمْلُ	يَأْتِي عَلَى مِثَالِهِنَّ الْعَمَلُ
153	مِنْ غَيْرِ تَطْوِيلٍ وَلَا اِعْتِسَافٍ	فَاقْنَعْ بِمَا بُيِّنَ فَهُوَ كَافٍ

شرح الكلمات:

جمل: بفتح الميم، جمع جملة، بسكونها، ما تركّب من مستند ومسند إليه.

مثالهنّ: المثال: الصفة التي تصف المراد.

تطويل: التطويل هنا ضدّ الاختصار.

اعتساف: بكسر الهمزة، هو العدول عن الطريق، والخطب على غير هداية.

اقنع: من القناعة، وهي الرضا بالقسم.

بيّن: مضموم الأول ومكسور الثاني مشدّد، مبني لما لم يسم فاعله، أي: وُضح.

كاف: الكافي، المغني عن غيره¹.

معنى الأبيات: هذه جمل من الحساب ذكرها الناظم مجردة عن المثل، يأتي بها العمل على الصفة المطلوبة، من غير تطويل في العبارة، ولا ارتكاب غير طريق العمل، بل باقتصار على الطريق الجادة بين الفرضيين والحساب، فارض بما وضحته لك، فهو مُغنٍ عن غيره.

1 - انظر: شرح المارديني: ص 135، 136.

الإجابة عن سؤال البحث والتدريبات

سؤال البحث: قد عرفت ممّا سبق أنّ الانكسار يقع على فريق، وعلى فريقين، وعلى ثلاثة فرق، فهل يقع على أكثر من ذلك؟ وضح ذلك.

الجواب: قد عرفنا ممّا سبق أنّ الانكسار يقع على فريق، وعلى فريقين، وعلى ثلاثة فرق، وهذا الحدّ اتّفق عليه الأئمة الأعلام رحمهم الله تعالى، واختلفوا في وقوعه على أربعة فرق: فذهب الجمهور إلى ذلك، ومنعه المالكية؛ لأنّ ذلك لا يكون إلّا بوجود أكثر من جدّتين في المسألة، وهم - كما نعلم - لا يُورَثون إلّا جدّتين، وسهمهما يتقسم عليهما، فلا يكون هناك راجع رابع، ومثال ذلك:

(3 جدّات، وزوجتان، و3 أخوات شقيقات، و5 إخوة لأم)، وصورتها هكذا:

		210			
المحفوظات	12	17	3570		
3	$\frac{1}{6}$	2	420	لكل 140 سهما	أم أم الأم أم أم الأب أم أب الأب
2	$\frac{1}{4}$	3	630	لكل 315 سهما	2 زوجة
7	$\frac{2}{3}$	8	1680	لكل 240 أسهم	7 أخت ش
5	$\frac{1}{3}$	4	840	لكل 168 أسهم	5 أخ لأم
$210 = 7 \times 5 \times 3 \times 2$					

هذا الحلّ على مذهب الجمهور غير المالكية، أمّا المالكية فيحلّون المسألة على النحو التالي:

		$70 \times$			
	1190	17		12	المحفوظات
لكل 70 سهما	140	2	أم أم الأم أم أم الأب أم أب الأب	$\frac{1}{6}$	
لكل 105 سهما	210	3	2 زوجة	$\frac{1}{4}$	<div style="border: 1px solid black; padding: 2px;">2</div>
لكل 80 أسهم	560	8	7 أخت ش	$\frac{2}{3}$	<div style="border: 1px solid black; padding: 2px;">7</div>
لكل 56 أسهم	280	4	5 أخ لأم	$\frac{1}{3}$	<div style="border: 1px solid black; padding: 2px;">5</div>
$70 = 7 \times 5 \times 2$					

السؤال ❶ للتدريبات: أعط نصيب كلّ وارث من ورثة المسألة التالية: (زوجة، وأم، وبتان، و12 أخا شقيقا، وأخت شقيقة).

الجواب: أصل المسألة أربعة وعشرون، وتصحّ من ستمائة، حاصلة من ضرب عدد رءوس الإخوة وهو خمسة وعشرون؛ لانكسار الواحد الباقي لهم عليهم ومبايئته لهم في أربعة وعشرين أصل المسألة:

فللأم أربعة في خمسة وعشرين بمائة.

وللبنتين ستة عشر في أربعة وعشرين بأربعمائة.

وللزوجة ثلاثة في خمسة وعشرين بخمسة وسبعين.

وللإخوة واحد في خمسة وعشرين بخمسة وعشرين، لكلّ أخ اثنان، وللأخت واحد.

وصورتها هكذا:

		25 ×		
	600	24		24
	75	3	زوجة	$\frac{1}{8}$
	100	4	أم	$\frac{1}{6}$
لكل بنت 200	400	16	2 بنت	$\frac{2}{3}$
لكل أخ 2	24	1	12 أخ ش	ع (25)
	1		أخت ش	

وقد وقعت هذه المسألة في زمن (شريح القاضي) وكانت التركة 600 دينار، فأعطى الشقيقة منها ديناراً، فاستقلتته، ظناً منها أنّها تستحق أكثر؛ لأن التركة كبيرة، وأتت عليّاً - رضي الله تعالى عنه - وقد وضع رجله في الركاب⁽¹⁾، تشكو أمرها إليه، وقالت: يا أمير المؤمنين، إنّ شريحاً ظلمني، ترك أخي ستمائة دينار فلم يعطني غير دينار واحد، فقال: (لعل أخاك ترك: زوجة، وأمّاً، وبنتين، واثنين عشر أخاً، وأختاً هي أنت؟). فقالت: نعم.

فقال: ما ظلمك شريح.

وهذه من فطنته وذكائه، فقد عرف الورثة من معرفته لنصيب وارث واحد ومقدار التركة - رضي الله تعالى عنه -.

وسمى الفرضيون هذه المسألة: (الدينارية الكبرى)، و(الركابية)، و(الشاكية).

وقد نظم هذه الحادثة صاحب ألفية الفرائض في كتابه المسمى (العذب الفائض في ألفية الفرائض) فقال رحمه الله تعالى:

(1) أي في ركاب سرج دابته.

مِنْ أَجْلِ ذَا قَدْ سُمِّيتِ بِالشَّايِكَةِ لَأَنَّهُمَا أَتَتْ عَلَيَّ بَاكِئَةً
 قَالَتْ لَهَا: إِنَّ شُرَيْحًا ظَلَمَ مَا لَمْ يَعْدِلِ الْقِسْمَةَ حِينَ حَكَمَ مَا
 أَبْقَى أَخِي مِنْ ذَهَبٍ سِتْمِائَةٍ فَخَصَّ نَبِيَّ بَوَاحِدٍ دُونَ الْفَتْةِ
 قَالَ لَهَا: لَعَلَّهُ قَدْ هَلَكَ مَا عَنْ زَوْجِهِ وَأُمِّهِ وَتَرَكَ مَا
 بَيْنَيْنِ مَعَ اثْنَيْ عَشَرَ مِنْ إِخْوَةٍ وَأَنْتِ أُخْتُهِ تَمَامُ الْعِدَّةِ
 قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَذَاكَ حَقُّكَ تَأْتِي لَنَا مِنْ غَيْرِ حَقٍّ تَشْتَكِي
 وَتُظْهِرِينَ فِي شُرَيْحٍ الشُّكْوَى وَتَكْتُمِينَ عِنْدَ ذَاكَ الْفُتُوَى⁽¹⁾

السؤال ② للتدريبات: أعط نصيب كل وارث من ورثة المسألة التالية: (أم، و6 إخوة لها، و6 شقيقات).

الجواب: أصل المسألة من ستة، مقام سدس الأم وثلث أولادها وثلثي الشقيقات، وتعمل لسبعة، فللأم واحد، ولأولادها اثنان منكسران موافقان بالنصف، فراجع الستة ثلاثة، وللشقيقات أربعة منكسرة موافقة للستة بالنصف فراجعها ثلاثة، فالراجعان متماثلان، فيضرب أحدها في سبعة، بأحد وعشرين، فللأم واحد في ثلاثة بثلاثة، ولأولادها اثنان في ثلاثة بستة، وللشقيقات أربعة في ثلاثة باثني عشر، وصورتها هكذا:

				3 ×	
		21	7		6
		3	1	أم	$\frac{1}{6}$
لكل أخ 1	6	2	6 أخ لأم	$\frac{1}{3}$	3
لكل أخت 2	12	4	6 أخت ش	$\frac{2}{3}$	3

(1) انظر: شرح منتهى الإرادات: 7 / 487؛ منح الجليل شرح مختصر خليل: 21 / 243؛ المواريث في الشريعة الإسلامية: ص 154،

السؤال ③ للتدريبات: أعط نصيب كلّ وارث من ورثة المسألة التالية: (أمّ، و 4 إخوة لها، و 16 أختًا شقيقة).

الجواب: أصلها ستة، وتعمل لسبعة، للأمّ واحد، ولأولادها اثنان منكسران موافقان بالنصف، فراجعهم اثنان، وللشقيقات أربعة منكسرة موافقة بالربع، فراجعهنّ أربعة، والاثنان داخلان فيها فتضرب في سبعة بثمانية وعشرين، فللأمّ أربعة، ولأولادها ثمانية، وللشقيقات ستة عشر. وصورتها هكذا :

		4			
	28	7		6	
	4	1	أمّ	$\frac{1}{6}$	
لكل أخ 2	8	2	4 أخ لأمّ	$\frac{1}{3}$	2
لكل أخت 1	16	4	16 أخت ش	$\frac{2}{3}$	4

السؤال ④ للتدريبات: أعط نصيب كلّ وارث من ورثة المسألة التالية: (أمّ، و 12 أخًا لها، و 16 شقيقة).

الجواب: أصلها ستة، وتعمل لسبعة، للأمّ واحد، ولأولادها اثنان منكسران موافقان بالنصف، فراجعهم ستة، وللشقيقات أربعة منكسرة موافقة بالربع، فراجعهنّ أربعة، موافقة الستّة بالنصف، وخارج ضرب نصف أحدهما في الآخر اثنا عشر، في سبعة بأربعة وثمانين، فللأمّ اثنا عشر، ولأولادها أربعة وعشرون، وللشقيقات ثمانية وأربعون. وصورتها هكذا:

		12 ×		
	84	7		6
	12	1	أم	$\frac{1}{6}$
لكل أخ 2	24	2	12 أخ لأم	$\frac{1}{3}$
لكل أخت 3	48	4	16 أخت ش	$\frac{2}{3}$
<div style="display: flex; justify-content: space-between; align-items: center;"> <div style="border: 1px solid black; padding: 2px;">12</div> <div>= 4 × 3 أو 6 × 2</div> </div>				

السؤال ⑤ للتدريبات: أعط نصيب كل وارث من ورثة المسألة التالية: (أم، و 4 إخوة لها، و 6 شقيقات).

الجواب: أصلها ستّة، وتعول لسبعة، للأم واحد، ولأولادها اثنان منكسران موافقان بالنصف، وللشقيقات أربعة منكسرة موافقة بالنصف، فراجع الأربعة اثنان، وراجع الستّة ثلاثة، وهما متباينان، ومسطّحهما ستّة في سبعة باثنين وأربعين، للأم ستّة، ولأولادها اثنا عشر، وللشقيقات أربعة وعشرون. وصورتها هكذا:

		6 ×		
	42	7		6
	6	1	أم	$\frac{1}{6}$
لكل أخ 3	12	2	4 أخ لأم	$\frac{1}{3}$
لكل أخت 4	24	4	6 أخت ش	$\frac{2}{3}$
<div style="display: flex; justify-content: space-between; align-items: center;"> <div style="border: 1px solid black; padding: 2px;">6</div> <div>= 3 × 2</div> </div>				

السؤال ⑥ للتدريبات: أعط نصيب كل وارث من ورثة المسألة التالية: (أم، و 3 إخوة لها، و 3 شقيقات).

الجواب: أصلها ستّة، وتعول لسبعة، للأمّ واحد، ولأولادها اثنان، منكسران مباينان، وللشقيقات أربعة، منكسرة مباينة، والراجعان متمثلان، فتضرب ثلاثة في سبعة بواحد وعشرين، للأمّ ثلاثة، ولأولادها ستة، وللشقيقات اثنا عشر، وصورتها هكذا:

		3			
	21	7		6	
	3	1	أم	$\frac{1}{6}$	
لكل أخ 2	6	2	3 أخ لأم	$\frac{1}{3}$	3
لكل أخت 4	12	4	3 أخت ش	$\frac{2}{3}$	3

السؤال 7 للتدريبات: أعط نصيب كلّ وارث من ورثة المسألة التالية: (أمّ، و9 أخوات لها، و3 شقيقات).

الجواب: أصلها ستّة، وتعول لسبعة، للأمّ واحد، ولأولادها اثنان منكسران مباينان، وللشقيقات أربعة، منكسرة مباينة، والثلاثة داخله في التسعة، فتضرب في سبعة بثلاثة وستين، للأمّ واحد في تسعة بتسعة، ولأولادها ثمانية عشر، وللشقيقات ستّة وثلاثون. وصورتها هكذا:

		9 ×			
	63	7		6	
	9	1	أم	$\frac{1}{6}$	
لكل أخ 2	18	2	9 أخت لأم	$\frac{1}{3}$	9
لكل أخت 12	36	4	3 أخت ش	$\frac{2}{3}$	3

السؤال 8 للتدريبات: أعط نصيب كلّ وارث من ورثة المسألة التالية: (أمّ، و15 أخًا لها، و9 شقيقات).

الجواب: أصلها ستة، وتعول لسبعة، لأولاد الأم اثنان منكسران مباينان، وللشقيقات أربعة منكسرة مباينة، والراجعان متوافقان بالثلث، وحاصل ضرب أحدهما في ثلث الآخر خمسة وأربعون، يضرب في سبعة بثلاثمائة وخمسة عشر، فللأم خمسة وأربعون، ولأولادها تسعون، وللشقيقات مائة وثمانون، وصورتها هكذا:

		45 ×						
	315	7			6			
	45	1	أم	$\frac{1}{6}$				
لكل أخ 6	90	2	15 أخ لأم	$\frac{1}{3}$	15		5	
لكل أخت 20	180	4	9 أخت ش	$\frac{2}{3}$	9		3	
$[45] = 15 \times 3 \text{ أو } 9 \times 5$								

السؤال ٩ للتدريبات: أعط نصيب كل وارث من ورثة المسألة التالية: (أم، و 5 شقيقات، و 3 إخوة لأم).

الجواب: أصلها ستّة، وتعول لسبعة، للشقيقات أربعة منكسرة مبايئة، ولإخوة الأمّ اثنان منكسران مبايتان، والراجعان متبايتان، ومسطّحهما خمسة عشر في سبعة بمائة وخمسة، للأمّ خمسة عشر، ولأولادها ثلاثون، وللشقيقات ستّون، وصورتها هكذا:

		15 ×			
	105	7		6	
	15	1	أم	$\frac{1}{6}$	
لكل أخ 10	30	2	3 أخ لأم	$\frac{1}{3}$	$\boxed{3}$
لكل أخت 12	60	4	5 أخت ش	$\frac{2}{3}$	$\boxed{5}$
$\boxed{15} = 5 \times 3$					$\boxed{15}$

السؤال 10 للتدريبات: أعط نصيب كل وارث من ورثة المسألة التالية: (أم، و3 إخوة لها،

و 6 شقیقات).

الجواب: أصلها ستّة، وتعمل لسبعة، لأولاد الأمّ اثنان منكسران مباينان، فراجعهم ثلاثة، وللشقيقات أربعة منكسرة موافقة بالنصف، فراجعهن ثلاثة، فتضرب ثلاثة في سبعة بواحد وعشرين، فللأمّ ثلاثة، ولأولادها ستّة، وللشقيقات اثنا عشر، هكذا:

			3 ×		
	21	7		6	
	3	1	أم	$\frac{1}{6}$	
لكلّ أخ 2	6	2	3 أخت لأم	$\frac{1}{3}$	3
لكلّ أخت 2	12	4	6 أخت ش	$\frac{2}{3}$	3

السؤال الحادي عشر للتدريبات: أعط نصيب كلّ وارث من ورثة المسألة التالية: (أمّ، و 6 إخوة لها، و 9 شقيقات).

الجواب: أصلها ستّة، وتعمل لسبعة، لأولادها اثنان منكسران موافقان بالنصف، فراجعهم ثلاثة، وللشقيقات أربعة منكسرة مباينة فراجعهن تسعة، والثلاثة داخله فيها فتضرب تسعة فتي سبعة بثلاثة وستين، فللأمّ تسعة، ولأولادها ثمانية عشر، وللشقيقات ستة وثلاثون، وصورتها هكذا :

			9 ×		
	63	7		6	
	9	1	أمّ	$\frac{1}{6}$	
لكلّ أخ 3	18	2	6 أخ لأمّ	$\frac{1}{3}$	3
لكلّ أخت 4	36	4	9 أخت ش	$\frac{2}{3}$	9

			6 ×		
	42	7		6	
	6	1	أم	$\frac{1}{6}$	
لكل أخ 4	12	2	3 أخ لأم	$\frac{1}{3}$	$\frac{3}{6}$
لكل أخت 3	24	4	8 أخت ش	$\frac{2}{3}$	$\frac{2}{6}$
$\frac{6}{6} = 2 \times 3$					$\frac{6}{6}$

باب المناسخات

هذا الباب نوع من تصحيح المسائل، لكن الذي قبله تصحيح بالنسبة إلى ميت واحد، وهذا تصحيح بالنسبة إلى ميتين فصاعدًا، فلهذا ذكره عقبه⁽¹⁾.

شرح الكلمات:

المناسخات: جمع مناسخة، من النسخ، وهو لغة: من نسخت الشمس الظل وانتسخته: أزالته. ونسخت الريح آثار الدار: غيرتها. ونسخت الكتاب، وانتسخته، واستنسخته كله بمعنى. والنسخة بالضم: اسم المتسخ منه⁽²⁾.

وشرعا: رفع حكم شرعي بإثبات آخر، وفي اصطلاح الفرضيين هو: أن يموت إنسان فلم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر.

والمناسبة بين التعريف الشرعي واصطلاح الفرضيين ظاهر؛ لأن المعنى: إزالة أو تغيير ما صحّت من الأولى بموت الثاني أو بالمصحح الثاني⁽³⁾.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

154	وَإِنْ يَمُتْ آخَرُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ	فَصَحِّحِ الْحِسَابَ وَاعْرِفْ سَهْمَهُ
155	وَاجْعَلْ لَهُ مَسْأَلَةً أُخْرَى كَمَا	قَدْ بَيَّنَّ التَّفْصِيلُ فِيمَا قَدْ مَأْ
156	وَإِنْ تَكُنْ لَيْسَتْ عَلَيْهَا تَنْقِيسٌ	فَارْجِعْ إِلَى الْوَفْقِ بِهَذَا قَدْ حُكِمَ
157	وَانْظُرْ فَإِنْ وَاَفَقَتْ السَّهْمَا	فَحُذِّ هُدَيْتَ وَفَقَّهَا تَمَامَا

(1) شرح المارديني: ص 137.

(2) الصحاح في اللغة: مادة: نسخ.

(3) انظر: شرح المارديني: ص 137؛ وحاشية البكري: ص 137.

158	وَاضْرِبْهُ أَوْ جَمِيعَهَا فِي السَّابِقَةِ	إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةً
159	وَكُلُّ سَهْمٍ فِي جَمِيعِ الثَّانِيَةِ	يُضْرَبُ أَوْ فِي وَفْقِهَا عَلَانِيَةً
160	وَأَسْهُمُ الْآخَرَى فِي السَّهَامِ	تُضْرَبُ أَوْ فِي وَفْقِهَا تَمَامَ
161	فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُنَاسَخَةِ	فَارَقَ بِهَا رُتْبَةً فَضْلٍ شَائِخَةٍ

شرح الكلمات:

هديت: هذه جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله؛ لأنَّ العامل (خذ)، والمعمول (وفق)، و(هديت) معترضة بينهما.

والهداية هي الدلالة مطلقاً، قيل: على الخير فقط، فيكون المراد بها: التوفيق والعصمة، وهو المراد هنا⁽¹⁾.

علانية: العلانية: خلاف السرّ. يقال: علن الأمر يعلن علونا. وعلِن الأمر، بالكسر، يعلن علنا. وأعلنته أنا، إذا أظهرته. والعلان: المعالنة. ورجل علنة: ييوح بسرّه⁽²⁾.

شامخة: أي مرتفعة عالية، يقال الجبال الشوامخ هي الشواحق. وقد شمخ الجبل فهو شامخ. وشمخ الرجل بأنفه: تكبر⁽³⁾.

معنى الأبيات: إذا مات إنسان، ثم مات آخر من ورثته قبل قسمة التركة، فصَحَّ مسألة الميّت الأوّل، واعرِف سهام الميّت الثاني منها، واجعل له مسألة أخرى، بأن تصَحَّح مسألته وتقسمها كما تقدّم. ثمّ اقسم سهام هذا الميّت الثاني من مسألة الأوّل على مسألته هو: فإن انقسمت فواضح؛ لأنّها لا تحتاج إلى عمل. وإن لم تنقسم سهام الثاني على مسألته فارجع إلى الوفق، بهذا قد حكم الفرضيون. وانظر، هل بين سهام الثاني ومسألته موافقة أو مباينة:

(1) حاشية البكري: ص 137.

(2) الصحاح في اللغة: مادة: علن.

(3) المرجع السابق، مادة: شمخ.

فإن وافقت سهام مسألته فخذ - هديت للتوفيق والعصمة - وفق مسألته واضربه في المسألة السابقة، وهي مسألة الميّت الأوّل. وإن باينت سهام مسألته فاضرب مسألته جميعها في السابقة يحصل في الحالين تصحيح المناسخة.

فإذا أردت أن تقسم المناسخة فاضرب سهام كلّ وارث من المسألة الأولى في جميع المسألة الثانية عند مبايئتها لسهام صاحبها، وفي وفق الثانية عند موافقتها.

فهذه هي طريقة تصحيح المسائل التي فيها مناسخة، فارق بفهمها رتبة فضل مرتفعة عالية⁽¹⁾.
زيادة وتفصيل:

① مثال انقسام سهام الميّت الثاني من مسألة الأوّل على مسألته ما يلي: ماتت عن (زوج، وأم، وعم)، ثمّ مات الزوج عن (ثلاثة بنين)، فمسألة الميّت الأوّل تصحّ من أصلها ستة: للزوج ثلاثة، وللأمّ سهران، وللعمّ سهم، ومسألة الثاني، وهو الزوج، في الصورتين تصحّ من ثلاثة، وسهامه من الأولى ثلاثة منقسمة على مسألته، فتصحّ المناسخة كلّها من ستة⁽²⁾، وصورتها هكذا:

6	3		3	6		6
		مات		3	زوج	$\frac{1}{2}$
2				2	أم	$\frac{1}{3}$
1				1	عم	ع
3	3	3 ابن	ع			

② مثال التوافق بين سهام الميّت في مسألته الأولى وأصل مسألته الثانية: ماتت عن (زوج، وأم، وعم)، ثمّ مات الزوج عن (ستة بنين).

(1) انظر: شرح المارديني: ص 138 وما بعدها.

(2) المرجع السابق: ص 138.

فمسألته في الصورتين تصح من أصلها ستة، وسهامه من الأولى ثلاثة، لا تنقسم على مسألته، بل توافقها بالثلث، فاضرب ثلث مسألته، وهو سهمان، في مسألة الأول، وهي ستة، تصح المناسخة من اثني عشر: للأُم من الأولى أربعة، حاصل ضرب سهميها في وفق المسألة الثانية، ولعمّها سهمان، ولورثة الزوج ستة، حاصل ضرب سهامهم في وفق سهام مورّثهم⁽¹⁾.

	1			2		
12	6		6	6		6
		مات		3	زوج	$\frac{1}{2}$
4				2	أم	$\frac{1}{3}$
2				1	عم	ع
6	6	ابن	ع			

③ مثال تباين سهام الميّت في المسألة الأولى وأصل مسألته الثانية: ماتت عن (زوج، وأُم، وعمّ)، ثم مات الزوج عن (أربعة بنين)، تصح مسألته فيها من أربعة، وسهامه من الأولى ثلاثة، تباين الأربعة، فاضرب الأربعة جميعها في الأولى، وهي ستة، تصح المناسخة من أربعة وعشرين، للأُم ثمانية، حاصل ضرب سهميها في المسألة الثانية، ولعمّها أربعة، وللأبناء اثنا عشر، حاصل ضرب سهامهم في سهام مورّثهم.

	3			4		
24	4		4	6		6
		مات		3	زوج	$\frac{1}{2}$
8				2	أم	$\frac{1}{3}$
4				1	عم	ع
12	4	ابن	ع			

(1) المرجع السابق: ص 139.

④ اعلم أنّ الناظم قد اختصر ولم يذكر سوى ما إذا مات مَيَّان فقط؛ لأجل التسهيل على المبتدئ، وقد يكون أكثر من ذلك، وذلك حين يموت شخص، ثم يموت ثان وثالث ورابع وخامس قبل القسمة، فحيثُ نسلك نفس الطريقة التي سلكتها في عملية المناسخة، فنجعل التصحيح الثاني مقام الأول، والثالث مقام الثاني، ونكمل العدد حتى نهاية الموتى⁽¹⁾، وإليك المثال:

ماتت عن (زوج، وأم، وعم)، ثم مات الزوج عن (أربعة بنين)، ثم مات أحد الأبناء عن (إخوته الثلاثة، وزوجة، وثلاثة أبناء، وبنت)، وصورتها هكذا:

	3			8	3		4			
192	8		8	24	4		4	6		6
						مات		3	زوج	$\frac{1}{2}$
64				8				2	أم	$\frac{1}{3}$
32				4				1	عم	ع
		مات		12	4	ابن 4	ع			
72		3 إخوة	ح	24	3	لكل ابن				
3	1	زوجة	$\frac{1}{8}$							
18	6	3 ابن								
3	1	بنت	ع							

تدريبات: أعط نصيب كلّ وارث من ورثة المسائل التالية، مع تصحيح ما يحتاج إلى ذلك:

- ① توفي عن خمسة أبناء، ثم مات أحد الأبناء عن بقية إخوته، ولا وارث له سواهم.
- ② توفي عن (زوجة، وبنين، وأخ شقيق)، ثم توفيت إحدى البنين عن (بنت، وأخت هي بنت الأول)، ثم ماتت الثانية عن (زوج، وبنت، وبنت ابن، وعم هو الأخ في الأولى).

(1) المواريث في الشريعة الإسلامية، للصابوني: ص 169.

- ③ توفي عن (زوجة، وثلاثة بنين)، ثم ماتت الزوجة عن (شقيقتين، وأخوين لأم)، ثم ماتت إحدى الشقيقتين عن (زوج، وبنت، وأختها).
- ④ توفي عن (زوجة، وأربعة إخوة)، ثم مات أحد الإخوة عن (زوجة، وبنت، وإخوته)، ثم ماتت الزوجة من الثانية عن (زوج، وابن، وبنت).
- ⑤ توفي عن (زوجة، وثلاثة بنين، وبنت)، ثم مات أحد البنين عن (ابن، وبنت)، ثم مات الابن الثاني من الأولين عن (ابن، وبنت)، أيضا.
- ⑥ توفي عن (زوجة، وأبوين، وابنتين)، ثم ماتت الزوجة عن (ابن، وبنت)، ثم ماتت البنت من الثانية عن (زوج، وابنتين)، ثم مات الأب من الأولى عن (زوجة، وثلاثة بنين).
- ⑦ توفيت عن (زوج، وأب، وابن، وبنت)، ثم مات الزوج عن (ابنه، وبنته، وزوجة، وأبوين).

الإجابة عن أسئلة التدريبات

السؤال ① للتدريب: أعط نصيب كل وارث من ورثة المسألة التالية، مع تصحيح ما يحتاج إلى ذلك: توفي عن خمسة أبناء، ثم مات أحد الأبناء عن بقية إخوته، ولا وارث له سواهم.

الجواب: التركة تقسم في هذه الحالة بين الباقيين، ويعتبر الابن الميت كآته من الأصل غير موجود، فتوزع التركة بين الأبناء الأربعة الباقيين⁽¹⁾.

السؤال ② للتدريب: أعط نصيب كل وارث من ورثة المسألة التالية، مع تصحيح ما يحتاج إلى ذلك: توفي عن (زوجة، وبنتين، وأخ شقيق)، ثم توفيت إحدى البنتين عن (بنت، وأخت هي بنت الأول)، ثم ماتت الثانية عن (زوج، وبنت، وبنت ابن، وعم هو الأخ في الأولى).

الجواب: مصحح مسألة الأول 24، للزوجة 3، ولكل بنت 8، وللأخ 5.

ومصحح مسألة الثاني 2، للبنت 1، وللأخت 1، وسهامه منقسمة عليها، فتصححان معاً من الأولى، فتتقل وتجعل جامعة لهما²، وتقسم على الأولى فيخرج 1 هو جزء سهمها، وتقسم سهام الثاني من الأولى على مسألته فيخرج 4، فهو جزء سهمها، فللزوجة $(3=1 \times 3)$ ، ولبنت الأول من الأولى $(8=1 \times 8)$ ، ولها من الثانية $(4=1 \times 4)$ ، ومجموعهما 12، وللأخ من الأولى $(5=1 \times 5)$ ، ولبنت الثاني من الثانية $(4=1 \times 4)$.

(1) المواريث في الشريعة الإسلامية، للصابوني: ص 160.

(2) لم نذكر هذا المصطلح، وهو (الجامعة)، في شرح الرحبية؛ لعدم ذكر الناظم له، ومعناه: المسألة التي تجمع بين المسألتين، فإذا كان عندنا ميتين تكون هناك جامعة واحد، وإذا كان عندنا ثلاثة أموات تكون عندنا جامعتان، وهكذا.

ومصحح مسألة الثالث 12، وسهامه من الجامعة منقسمة عليها، فتنقل 24 وتجعل جامعة للمسائل الثلاثة، وتقسم على الجامعة التي قبلها فيخرج جزء سهمها 1، وتقسم سهام الثالث من الجامعة الأولى على مسألته فيخرج جزء سهمها 1.

فلزوجة الأول من الجامعة الأولى $(3=1 \times 3)$ ، وللأخ من الجامعة الأولى $(5=1 \times 5)$ ، ومن مسألة الثالث $(1=1 \times 1)$ ، فيجتمع له 6، ولبنت الثاني من الجامعة $(4=1 \times 4)$ ، ولزوج الثالثة من مسألته $(3=1 \times 3)$ ، ولبنتها منها $(6=1 \times 6)$ ، ولبنت ابنها منها $(2=1 \times 2)$ ، وصورتها هكذا:

	1			1	4			1		
24	12		12	24	2		2	24		24
$(3=1 \times 3)$				3				3	زوجة	$\frac{1}{8}$
						ت		8	بنت	$\frac{2}{3}$
		ت		12	1	أخت	ع	8	بنت	
$(6=1+5)$	1	عم	ع	5				5	أخ ش	ع
$(4=1 \times 4)$				4	1	بنت	$\frac{1}{2}$			
$(3=1 \times 3)$	3	زوج	$\frac{1}{4}$							
$(6=1 \times 6)$	6	بنت	$\frac{1}{2}$							
$(2=1 \times 2)$	2	بنت ابن	$\frac{1}{6}$							

السؤال ③ للتدريب: أعط نصيب كل وارث من ورثة المسألة التالية، مع تصحيح ما يحتاج إلى ذلك: توفي عن (زوجة، وثلاثة بنين)، ثم ماتت الزوجة عن (شقيقتين، وأخوين لأم)، ثم ماتت إحدى الشقيقتين عن (زوج، وبنت، وأختها).

الجواب: مصحح الأولى 24، للزوجة 3، ولكل ابن 7.

ومصحح الثانية 6، موافقة لسهام الثاني من الأولى بالثلث، والحاصل من ضرب وفق الثانية في الأول 48، فهي الجامعة، فكل من ابني الأول من الأولى ($14=2 \times 7$)، وكل من شقيقتي الثاني ($2=1 \times 2$)، وكل من أخويه لأمه ($1=1 \times 1$).

ومصحح الثالثة 4، للزوج واحد، وللبنت 2، وللشقيقة 1، موافق لسهميها من الجامعة بالنصف، والحاصل من ضرب نصفها من الجامعة الأولى 96، فهي جامعة المسائل الثلاثة، فكل من أبناء الأول ($28=2 \times 14$)، ولشقيقة الثاني من الجامعة الأولى ($4=2 \times 2$)، ومن الثالثة ($1=1 \times 1$)، فلها 5، وكل من أخوي الثاني لأمه من الجامعة ($2=2 \times 1$)، ولزوج الثالثة ($1=1 \times 1$)، ولبنتها ($2=1 \times 2$)، وصورتها هكذا:

	1			2	1		2				
96	4		4	48	6		3	24	8		8
					ت			3	1	زوجة	$\frac{1}{8}$
($28=14 \times 2$)				14				7		ابن	ع (3)
($28=14 \times 2$)				14				7	7	ابن	
($28=14 \times 2$)			ع	14				7		ابن	
		ت		2	2	شقيقة		$\frac{2}{3}$			
($5=1+4$)	1	شقيقة	ع	2	2	شقيقة					
($2=1 \times 2$)				1	1	أخ لأم		$\frac{1}{3}$			
($2=1 \times 2$)				1	1	أخ لأم					
($1=1 \times 1$)	1	زوج		$\frac{1}{4}$							
($2=1 \times 2$)	2	بنت		$\frac{1}{2}$							

الجواب:

	3			4	3			8		
512	4		4	128	8		8	16		8
128				32				4	زوجة	$\frac{1}{4}$
108				27	1	أخ	ع	3	أخ	ع
108				27	1	أخ		3	أخ	
108				27	1	أخ		3	أخ	
						ت		3	أخ	
		ت		3	1	زوجة	$\frac{1}{8}$			
48				12	4	بنت	$\frac{1}{2}$			
3	1	زوج	$\frac{1}{4}$							
6	2	ابن	ع							
3	1	بنت								

الجواب:

	2			1	2		3			
24	3		3	24	3		3	8		8
3				3				1	زوجة	$\frac{1}{8}$
						ت		2	ابن	ع
		ت		6				2	ابن	
6				6				2	ابن	
3				3				1	بنت	
4				4	2	ابن				ع
2				2	1	بنت				
4	2	ابن								ع
2	1	بنت								

السؤال ⑥ للتدريب: أعط نصيب كل وارث من ورثة المسألة التالية، مع تصحيح ما يحتاج إلى ذلك: توفي عن (زوجة، وأبوين، وابنتين)، ثم ماتت الزوجة عن (ابن، وبنت)، ثم ماتت البنت من الثانية عن (زوج، وابنين)، ثم مات الأب من الأولى عن (زوجة، وثلاثة بنين).

الجواب:

[illegible]

السؤال ٧ للتدريب: أعط نصيب كل وارث من ورثة المسألة التالية، مع تصحيح ما يحتاج إلى ذلك: توفيت عن (زوج، وأب، وابن، وبنت)، ثم مات الزوج عن (ابنه، وبنته، وزوجة، وأبوين).

الجواب:

	1			8		
288	72		24	36		12
		ت		9	زوج	$\frac{1}{4}$
48				6	أب	$\frac{1}{6}$
138	26	ابن	ع	14	ابن	ع
69	13	بنت		7	بنت	
9	9	زوجة	$\frac{1}{8}$			
12	12	أم	$\frac{1}{6}$			
12	12	أب	$\frac{1}{6}$			

باب الخثى المشكل

كان ينبغي لمن وضع الترجمة أن يقول: (باب ميراث الخثى المشكل والمفقود والحمل)؛ فإن الناظم ذكرهما أيضا، أو يفرد كل مسألة من المسائل الثلاث يباب⁽¹⁾.
وقد أتى الناظم بهذا الباب مؤخرًا عن ميراث الذكور والإناث المَحَقَّقين؛ لتوقف معرفة ميراثه على معرفة مقدار ميراثهما⁽²⁾.

شرح الكلمات:

الْخُثْيُ: الذي له ما للرجال والنساء جميعًا، والجمع: الْخَثَائِي. والْإِنْخِثُ: التَّثْنِي والتكسُّر؛ والاسم الْخُثْنُ⁽³⁾، وقيل: هو من قولهم: خنث الطعام إذا اشتبه أمره، فلم يخلص طعمه المقصود منه، وشارك طعم غيره، وسمي بذلك لاشتراك الشبهين فيه، وألفه للتأنيث، فهو غير منصرف، والضمائر العائدة عليه يؤتى بها مذكرة وإن اتضحت أنوثته؛ لأن مدلوله: شخص صفته كذا وكذا⁽⁴⁾.
ولم يخرج تعريف الفقهاء له عن تعريف اللغويين، فالخثى المشكل عندهم هو: (من لا يتبين فيه علامات الذكورة أو الأنوثة، ولا يعلم أنه رجل أو امرأة، أو تعارضت فيه العلامات).
فتحصّل من هذا أنّ المشكل نوعان: نوع له آلتان، واستوت فيه العلامات، ونوع ليس له واحدة من الآلتين، وإنّما له ثقب.

(1) شرح المارديني: ص 144.

(2) حاشية البكري: ص 144.

(3) انظر: الصحاح في اللغة، مادة: خنث.

(4) حاشية البكري: ص 144.

أما من يتبين فيه علامات الذكورة أو الأنوثة فيعلم أنه رجل أو امرأة فهذا ليس بمشكل، وإنما هو رجل فيه خلقة زائدة، أو امرأة فيها خلقة زائدة، وحكمه في إرثه وسائر أحكامه حكم ما ظهرت علاماته فيه⁽¹⁾.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

162	وَإِنْ يَكُنْ فِي مُسْتَحَقِّ الْمَالِ	خُثْيَ صَاحِبُ بَيْنِ الْإِشْكَالِ
163	فَاقْسِمْ عَلَى الْأَقْلِّ وَالْيَقِينِ	تَحْظَ بِالْقِسْمَةِ وَالتَّبَيِّنِ ⁽²⁾

شرح الكلمات:

تَحْظَ: جواب الأمر وهو قوله: فاقسم.

بالقسمة والتبيين: أي الإيضاح⁽³⁾.

معنى البتين: إذا مات إنسان وكان في مستحق التركة خثى صحيح ظاهر الإشكال، فعامله هو ومن معه من الورثة بالأضر من ذكورة الخثى وأنوثته، فيعطى كل واحد الأقل المتيقن عملاً باليقين، تحصل على القسمة الواضحة البيّنة، ويوقف الباقي إلى اتّضح حال المشكل فيعمل بحسبه، أو إلى أن يصطلحوا بتساو أو تفاضل⁽⁴⁾.

زيادة وتفصيل:

① إليك هذا المثال لتّضح لك كيفية توريث الخثى المشكل: مات عن (ابن، وولد خثى مشكلاً).

على تقدير الخثى ذكراً، فيكون مساوياً للابن، وهما وحدهما الورثة، فالتركة بينهما، فأصل المسألة

(2) عدد رؤوسهما، لكل منهما سهم واحد.

وعلى تقديره أنثى، المسألة من (3)، للابن سهمان وله سهم واحد.

(1) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: خثى.

(2) وفي نسخة: "تَحْظُ بِحَقِّ الْقِسْمِ وَالتَّبَيِّنِ".

(3) حاشية البقري / ص 145.

(4) انظر: شرح المارديني / ص 145، وحاشية البقري / ص 145.

ثم نظرين المسألتين بالنسب الأربع من التماثل والتداخل والتوافق والتباين.
وتلاحظ أن بين أصل المسألتين تبايناً، فتضرب كلاً منهما بأصل الأخرى، ويكون أصل المسألة الجامعة (6).

يعطى منها لكل منهما الأقل على الفرضين.

فعلى تقدير أنه ذكر يكون للابن (3)، سهمه من المسألة الأولى مضروباً بأصل الثانية، ويكون للخنثى (3) لما سبق.

وعلى تقدير أنوثته يكون للابن (4) سهمه من الثانية مضروباً بأصل الأولى، ويكون للخنثى (2) سهمه من الثانية مضروباً بأصل الأولى.

فيعطى الابن (3) وهو الأقل، ويعطى الخنثى (2) وهو الأقل، ويوقف سهم واحد ليتّضح الحال، فإما أن يعطى للابن إن ظهر أن الخنثى أنثى، وإما أن يعطى للخنثى إن اتّضح أنه ذكر، أو يصطلحاً عليه⁽¹⁾، وصورة المسألة هكذا:

			×2	3×
			أنثى	ذكر
			3	2
			2	1
			1	1
			ابن	
			ولد خنثى مشكل	
الجامعة	أ	ذ	ويوقف سهم (1) حتى يتّضح الحال، أو يصطلحاً.	
6	6	6		
3	4	3		
2	2	3		

② علم من مفهوم كلام الناظم أنه لو لم يختلف نصيب الخنثى أو لم يختلف نصيب غيره ممّن معه من الورثة، يعطى نصيبه كاملاً؛ لأنه الأقل⁽²⁾.

(1) انظر: شرح المارديني، وحاشية البقري: ص 145 وما بعدها، والمسألة 140 من جزء المسائل المحلولة من شرح

الرجبية، د. البغا: ص 292.

(2) شرح المارديني: ص 146.

ومثال ذلك: مات عن (أخ شقيق، وولد أم خنثى مشكلا)، كان له السدس فرضاً؛ لأنه لا يختلف بذكورته وأنوثته، وللشقيق الباقي.

ذ = أ		
6		6
5	أخ ش	ع
1	ولد أم خ م	$\frac{1}{6}$

③ وفهم من كلام الناظم أيضاً: أنه لو كان الخنثى أو غيره من الورثة يرث بتقدير ولا يرث بتقدير آخر لم يعط شيئاً؛ لأن الأقل هو لا شيء.

مثال ذلك: مات عن: (ولد خنثى مشكلا، وعم)، فتقدير ذكوره له الكل ولا شيء للعم، وبتقدير أنوثته له النصف فرضاً والباقي للعم، فيقدر ذكراً في حق العم وأنثى في حق نفسه، فيعطى الخنثى النصف، ويوقف النصف الآخر بينه وبين العم، وصورتها هكذا:

الجامعة	أ	ذ		
2	2	1		6
1	1	1	ولد خ م	ع
/	1	0	عم	$\frac{1}{6}$
يوقف النصف الآخر لحين التبين، أو الاصطلاح.				

④ اعلم أن الخلقة كانت مستمرة ذكراً وأنثى، إلى أن وقع في الجاهلية الأولى الخنثى فأتى به فريض العرب ومُعَمَّرُها عامر بن الظرب، فقال: حتى أنظر في أمركم، فوالله ما نزل بي مثل هذه منكم يا معشر العرب، فلما جنّ عليه الليل تنكر موضعه، وأقضى عليه مضجعه، وجعل يتقلّى ويتقلّب، وتجيء به الأفكار وتذهب، إلى أن أنكرت خادمتها، سُخَيْلَة راعية غنمه، حاله، فقالت له: ما أسهرك يا سيدي؟ قال: لا تسألني عمّا لا علم لك به، ليس هذا من رعي الغنم.

فذهبت، ثم عادت، وأعادت السؤال، فأعاد جوابه، فراجعته، وقالت: لعلّ عندي مخرجًا.

فقال لها: سهرت لأمر قصدت به فلم أدر ما أقول فيه؟

فقالت: ما هو؟

قال لها: رجل له ذكر وفرج، كيف يكون حاله في الميراث؟

قالت له الأمة: ورثته من حيث يبول.

ففرح وزال غمّه، فقال: (فَرَّجَتْهَا يَا سُخَيْلَةُ).

فَصَارَ مَثَلًا، وَلَمَّا أَصْبَحَ عَرَضَهَا عَلَيْهِمْ وَانْقَلَبُوا بِهَا رَاضِينَ⁽¹⁾.

وجاء الإسلام على ذلك، فلم تنزل إلّا في عهد عليّ - رضي الله عنه - ففُضِيَ فيها.

وقد روى الفريضيون عن الكلبيّ عن أبي صالح عن ابن عباس عن النبيّ - صَلَّى الله عليه وسلّم - أنّه

سئل عن مولود له قُبُلٌ وذكر، من أين يورث؟ قال: (من حيث يبول)⁽²⁾.

وروي أنّه أتى بخنثى من الأنصار فقال: (ورثوه من أوّل ما يبول)⁽³⁾.

وكذا روى محمّد بن الحنفية عن عليّ، ونحوه عن ابن عباس، وبه قال ابن المسيّب وأبو حنيفة

وأبو يوسف ومحمّد، وحكاها المزنّي عن الشافعيّ.

وقال قوم: لا دلالة في البول، فإن خرج البول منهما جميعا قال أبو يوسف: يحكم بالأكثر.

وأنكره أبو حنيفة وقال: أتكيهه! ولم يجعل أصحاب الشافعيّ للكثرة حكمًا.

(1) قال أبو القاسم السهيلي المالكي: هذا حكم معمول به في الشرع؛ لأنه من باب الاستدلال بالأمّارات والعلامات، وله أصل في الشريعة، قال الله تعالى: {وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ} إذ القميص المدمى لم يكن به خرق ولا أثر أنياب ذئب، وكذا قوله تعالى: {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مَنَ قَبْلُ} الآية والله أعلم. منح الجليل شرح مختصر خليل: 21 / 344.

(2) قال الألباني في إرواء الغليل: 6 / 152: موضوع. أخرجه البيهقي: 6 / 261 من طريق ابن عيسى، وهذا في "الكامل" (ق 345 / 1) عنه محمد بن السائب عن أبي صالح به. وقال البيهقي: "محمد بن السائب الكلبي لا يحتج به". قلت: بل هو متهم بالكذب كما قال الحافظ في "التقريب". وقال الذهبي في "الضعفاء": "كذّبه زائدة وابن معين وجماعة". قلت: والصحيح في هذا عن علي موقوفًا كذلك أخرجه البيهقي من طرق عنه وبعضها في "سنن الدارمي" (2 / 365).

(3) قال في إرواء الغليل (ج 6 / ص 152): لم أقف على إسناده.

وحكي عن عليّ والحسن أمهما قالا: تعدّ أضلاعه، فإن المرأة تزيد على الرجل بضلع واحد⁽¹⁾.
قال الشيخ محمد أبو زهرة: يتحرّى أهل الخبرة حاله؛ لأنّ الفقهاء اختلفوا في ذلك اختلافاً كبيراً..
وهذا هو الأسلم والأهدى سبيلاً، وخصوصاً بعد تقدّم الجراحة، وليس المقصود إلاّ الكشف عن أيّ
الأمرين أقوى في حياته، ليعلم الوصف الذي خلقه الله عليه، فالإنسان إمّا أن يكون ذكراً وإمّا أن يكون
أنثى، ولم يذكر تعالت حكمته في القرآن أنّه يجعل من يشاء خنثى⁽²⁾.
للبحث: هل القاعدة التي ذكرها الناظم في بيتي الخنثى من (البناء على الأقلّ واليقين وإيقاف
الباقي) متفق عليها بين الفقهاء؟

تدريبات:

- ① مات عن (بنت، وولد شقيق خنثى مشكلاً).
- ② مات عن (زوجة، وأمّ، وولد خنثى مشكلاً، وابن).
- ③ ماتت عن (زوج، وولد أخ خنثى مشكلاً، وعمّ).

(1) انظر: تفسير القرطبي عند تفسيره لقوله تعال: ﴿يُهَبُّ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيُهَبُّ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَوْرُ...﴾، ومواهب الجليل

في شرح مختصر الشيخ خليل: 18 / 385، ومنح الجليل شرح مختصر خليل: 21 / 343.

(2) انظر: أحكام التركات والمواريث، للإمام محمد أبو زهرة: هامش ص 214، 215.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

164 | وَأَحْكُمَ عَلَى الْمَفْقُودِ حُكْمَ الْخُشْيِ | إِنَّ ذَكَرًا يَكُونُ أَوْ هُوَ أَتَشَى

شرح الكلمات:

المفقود: لغة: بمعنى الضائع، يقال: فقدت الشيء إذا عدمته، أو أضعته، قال تعالى: ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعِ الْمَلِكِ﴾⁽¹⁾.

وفي الاصطلاح: هو الغائب الذي انقطع خبره ولا يُدرى حياته من موته.

وهذا الغائب قد يظهر حياً بعد حين، وقد يثبت موته حقيقة بدليل صحيح كينة أو ورقة رسمية أو غيرهما، وقد لا يتبين أحد الأمرين ويطول غيابه فيحكم القاضي بموته بعد التحري عنه بما يظهر له من القرائن.

وقد فسره أحد فقهاء الحنفية بتفسير جامع لمعنى الفقد فقال: هو اسم لموجود، هو حي باعتبار أول حاله، ولكنه كالميت باعتبار مآله. أهله في طلبه يجدون ولخفاء مستقره لا يجدون. قد انقطع خبره واستتر عليهم أثره. فبالجد ربما يصلون إلى المراد، وربما يتأخر اللقاء إلى يوم التناد⁽²⁾.

معنى البيت: إذا مات إنسان، وبعض ورثته مفقود، فاحكم عليه بالحكم الذي حكمت به على الخشي، وهو أن تقسم المال بين الحاضرين على الأقل المتيقن، من تقدير حياته وموته.

زيادة وتفصيل:

① في مسألة المفقود: من اختلف نصيبه نعطه أقل النصيبين، ومن لا يختلف نصيبه يعطاه في الحال كاملاً، ومن يرث بتقدير دون تقدير لا يعطى شيئاً، وإليك هذا المثل الجامع لكل ما ذكر: مات رجل عن (زوجة، وأم، وأخ لأب، حضور، وأخ شقيق مفقود).

(1) المواريث في الشريعة الإسلامية للصابوني: ص 205.

(2) انظر: أحكام المواريث، لمحمد مصطفى شلبي: ص 338، والموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

فللزوجة الربع في الحالين، وللأم السدس؛ لأنه أقل الحالين، ولا شيء للأخ لأب؛ لأن الأضر في حق الأم والأخ لأب حياة الشقيق، فترد الأم إلى السدس، ويحجب الأخ لأب حرماناً، ويوقف الباقي حتى تظهر الحال، فهي على التقديرين من (12): للزوجة (3)؛ لأن نصيبها لا يختلف، وللأم (2)؛ لاحتمال حياة الشقيق، ويوقف الباقي: فإن ظهر الشقيق حياً أخذه، أو ظهر ميتاً كمل للأم ثلثها، فتعطى (2) من الموقوف، والباقي (5) للأخ لأب، فمن يختلف نصيبه هي الزوجة، ومن يختلف هي الأم، ومن يرث بأحد التقديرين ولا يرث بالآخر هو الأخ لأب⁽¹⁾، وصورة المسألة هكذا:

الجامعة	حي		ميت		
	12	12	12	12	
زوجة	$\frac{1}{4}$	3	$\frac{1}{4}$	3	
أم	$\frac{1}{6}$	2	$\frac{1}{3}$	4	
أخ لأب	ح		ع	5	
أخ ش مفقود	ع	7	ميت		
يوقف الباقي الذي هو (7) لحين تبين الحياة من الوفاة.					

② لوجود الشبه بين الأسير والمفقود من بعض الوجوه تكلم الفرضيون عن ميراث الأسير بعد الكلام على ميراث المفقود.

والأسير هو: (من أخذه الأعداء واحتجزوه عندهم)، سمي بذلك لأن الأصل أن هذا الشخص كان يُشد بالإسار، وهو القيد، ثم أصبح يطلق على ذلك الشخص سواء قيد أو لم يُقيد⁽²⁾.

والأسير له حالان:

(إحداهما) أن يكون مجهول الحياة، فلا يدري: أهو حي أم ميت؟ ولم يعلم مقامه، وهذا يكون مفقوداً، له كل أحكام المفقود.

(1) انظر: شرح المارديني، وحاشية البكري: ص 150.

(2) أحكام الموارث، لمحمد مصطفى شلبي: ص 350.

(الثانية) أن يكون معلوم الحياة، فإن كان لم يسترّق فإنّه يرث إجماعاً؛ لأنّه صالح للامتلاك، وإن استرقّ ورث عند جمهور الفقهاء، وحفظ له ماله حتّى يعود إلى دار الإسلام، أو يموت فيكون لورثته؛ وذلك لأنّه في حكم الإسلام حرّ، فلا نعترف بالرقّ الذي وضعه أهل دار الحرب عليه⁽¹⁾.

ومثال مسألته: توفي شخص عن (ابن أسير، وأب، وأمّ، وزوجة)، فإنّه بفرض حياته يستحقّ الأب السدس، والأمّ السدس، والزوجة الثمن، والباقي له، وتكون المسألة من (24)، للزوجة (3)، وللأمّ (4)، وللأب مثلها، والباقي، وقدره (13) يحفظ، ثمّ يفرض أنّه ميت فتستحقّ الزوجة الربع، والأمّ ثلث الباقي، والأب الباقي، فيكون أصل المسألة (12)، يكون للزوجة (3)، وللأمّ (3)، وللأب (6).

وبمقابلة الأنصبة يعطى الموجودون أبخس النصيبين في الفرضين، والباقي وهو (13) يحفظ تحت يد أمين، فإن ظهر الابن حيّاً أخذه، أو ظهر ميتاً ورّعناه على الورثة بحسب أنصبتهم، فيعطى للأب (8)، وللأمّ (2)، وللزوجة (3)، وصورتها هكذا:

حي	ميت	الجامعة
24	24	24
ع	ميت	ابن أسير
$\frac{1}{6}$	ع	أب
$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$ با	أم
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{4}$	زوجة
يوقف الباقي الذي هو (13) لحين تبين الحياة من الوفاة.		

للبحث:

① قد علمت أنّ هناك مدّة ينتظرها الورثة حتّى يتبيّن أمر المفقود من كونه حيّاً أو ميتاً، لتقسيم النصيب الموقوف، فما مقدار هذه المدّة؟

(1) أحكام التركات والموارث، للإمام محمد أبي زهرة / ص 214.

② هل القاعدة التي ذكرها الناظم في توريث المفقود من (البناء على الأقل واليقين وإيقاف الباقي) متفق عليها بين الفقهاء؟

تدريبات:

① ماتت امرأة وتركت: (زوجاً، وأمّاً، وأختاً شقيقة، وأباً مفقوداً).

② ماتت وتركت: (زوجاً، وشقيقة، وأختاً لأب مفقود).

③ توفيت وتركت (زوجاً، وأختين لأب، وأخاً لأب مفقوداً).

④ ماتت عن (أختين لأب، وعمّ، وزوج أسير).

⑤ ماتت عن (زوج، وأبوين، وابنتين مفقودتين).

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

165 وَهَكَذَا حُكْمُ ذَوَاتِ الْحَمْلِ فَابْنِ عَلَى الْيَقِينِ وَالْأَقْلَ

شرح الكلمات:

ذوات الحمل: أي صاحبات الحمل، وهنّ النساء الحوامل، والحمل في اللغة: ما تحمل الإناث في بطونها من الأولاد.

والحمل: ما يحمل على الظهر. فأما حمل الشجر: فمنهم من يكسر منه الحاء ويقولون: ما ظهر فهو حمل وما بطن فهو حمل.

ويقال: امرأة حاملة وحامل. والحميل: المنبوذ يحمله قوم فيربّونه. وحمل السيل: ما يحمل من الغناء.

ويقال للدعي: حميل، وكذلك الولد في بطن الأم إذا أخذت من بلاد الشرك: حميلاً. وفلان حميلة على الناس: أي كلّ عليهم وعيال.

والحميل: الكفيل، بين الحمالة، وجمعه: حملاء. والحمالة: علاقة السيف، وهو المَحْمَل، والجميع: الحمائل والمحامل. والمحمل: شقان على البعير، وما على البعير محمل⁽¹⁾.

ويطلق الحمل في اصطلاح الفقهاء على حمل المتاع، وعلى ما في بطن الأنثى من الأولاد⁽²⁾. معنى البيت: وهكذا حكم صاحبات الحمل، وهنّ النساء الحوامل، فإنّ حملهنّ حكمه حكم المفقود، فيوقف نصيب الحمل حتّى يظهر حاله بانفصاله حيّاً أو ميتّاً، أو عدم انفصاله، ويعامل باقي الورثة بالأضرّ من تقادير: (عدم الحمل، ووجوده، وموته، وحياته، وذكورته، وأنوثته، وإفراده، وتعدّده)، فيعطى كلّ واحد من الورثة اليقين والأقلّ، ويوقف الباقي إلى ظهور الحمل⁽³⁾.

(1) المحيط في اللغة / مادة: حمل.

(2) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: حمل.

(3) شرح المارديني: ص 152.

زيادة وتفصيل:

① اعلم أنّ للوقف عن صرف الميراث في الحال أسباباً، منها: الشكّ الحاصل في سبب الحمل، فإنّه شكّ في الوجود والذكورة والعدد جميعاً، بخلاف الخنثى والمفقود: فإنّه في الخنثى الشكّ في الذكورة فقط، وفي المفقود الشكّ في الوجود فقط، فلذلك قدّمها على الحمل⁽¹⁾.

② إليك هذا المثال لتوضيح مسألة الحمل: مات وخلف: (زوجة حاملاً). فلها بتقدير عدم الحمل وانفصاله ميّناً الربع، ولها بتقدير انفصاله حيّاً كيف كان الثمن، فتعطاه، ويوقف الباقي:

فإن ظهر الحمل ذكراً أو ذكوراً، أو ذكوراً وإنثاً، فالموقوف كلّ له أو لهم على عدد رؤوسهم إن تمحصوا ذكوراً، وإلا فللذكر مثل حظّ الأنثيين.

وإن ظهر أنثى واحدة فلها النصف، أو أنثيين فأكثر فلهما أو لهنّ الثلثان، والباقي لبيت المال المنتظم أو يردّ عليهن⁽²⁾.

③ لكي يرث الحمل يشترط فيه شرطان:

الشرط الأوّل: أن يُعلم أنّه كان موجوداً في بطن أمّه في الوقت الذي مات فيه مورّثه.

الشرط الثاني: أن يفصل الحمل حيّاً، فإن انفصل ميّناً لم يرث؛ لأنّه لمّا لم يمكن الاطلاع على نفخ الروح فيه عند موت مورّثه اعتبرنا حالة انفصاله وجعلنا النظر إليها وألحقنا بها ما قبلها⁽³⁾.

④ اعلم أنّ الحمل قد يكون وارثاً على كلّ تقدير، نعني على تقدير كونه ذكراً وعلى تقدير كونه أنثى، وذلك كما إذا مات رجل وترك (زوجته حاملاً)، فإنّ هذا الحمل يرثه سواء أ جاء ذكراً أم أنثى؛ لأنّه ابن الميّت أو بته، وكلّ واحد من الابن والبنت لا يسقط بحال من الأحوال.

(1) حاشية البقري: ص 151، 152.

(2) شرح المارديني: ص 152.

(3) أحكام المواريث، محمد محيي الدين عبد الحميد: ص 181 وما بعدها.

وقد يكون وارثاً على تقدير كونه ذكراً فقط، وذلك كما لو مات رجل لا ولد له، وترك (زوجة جدّه أو زوجة أخيه الشقيق، مثلاً، حاملاً)، فإنّ زوجة جدّه لو وضعت ذكراً كان عمّ الميّت، وزوجة أخيه لو وضعت ذكراً كان ابن أخي الميّت، والعمّ وابن الأخ وارثان ما لم يكن ثمّة حاجب لأحدهما، ولو وضعت زوجة جدّه أنثى كانت عمّة الميّت، ولو وضعت زوجة أخيه أنثى كانت بنت أخي الميّت، والعمّة وبنت الأخ من ذوي الأرحام الذين لا يرثون شيئاً ما كان للميّت وارث ذو فرض يُردّ عليه.

وقد يكون الحمل وارثاً على تقدير كونه أنثى فقط، وذلك كما لو ماتت امرأة وتركت زوجاً وأختاً شقيقة، وتركت - مع ذلك - زوجة أبيها حاملاً، فإنّ زوجة أبيها لو وضعت ذكراً كان أخاً لها من أبيها، والأخ لأب لا يرث في هذه الصورة شيئاً؛ لأنّه من العصبة، وقد عرفت أنّ العصبة لا يرثون شيئاً إذا استغرقت سهام أصحاب الفروض جميع التركة، وفي هذه الحالة قد استغرقت سهام أصحاب الفروض جميع التركة؛ لأنّ للزوج النصف، أمّا إذا وضعت زوجة أبي المتوفّة أنثى فإنّها تكون أخت المتوفّة من أبيها، والأخت لأب من صاحبات الفروض، وفرضها مع الأخت الشقيقة السدس تكملة للثلثين على ما علمت، وحيثنّ يجتمع نصف ونصف وسدس، فتكون الفريضة عائلة⁽¹⁾.

⑤ قد يكون الحمل حاجباً للموجود من الورثة بكلّ تقدير، وذلك كما لو مات وترك إخوة لأمّ وترك زوجته حاملاً، فإنّ هذا الحمل سواء أجاها أنثى أم ذكراً يحجب الإخوة لأمّ؛ لأنّ الإخوة لأمّ يحجبهم الفرع الوارث مطلقاً على ما علمت.

وقد يكون الحمل حاجباً للموجود من الورثة بتقدير كونه ذكراً فقط، وذلك كما لو مات رجل وترك إخوة أشقاء أو لأب أو أعماماً أشقاء أو لأب، وترك مع ذلك زوجته حاملاً، فإنّ زوجته لو وضعت ذكراً لحجب الإخوة الأشقاء أو لأب والأعمام الأشقاء أو لأب، ولو وضعت أنثى لم تحجب أحداً منهم.

(1) المرجع السابق: ص 185 وما بعدها.

وقد يكون الحمل غير حاجب للموجود من الورثة على كل تقدير، وذلك كما لو مات رجل وترك ابناً، وترك مع ذلك أمه حاملاً، فإن الأم لو وضعت ذكراً أو أنثى واحداً أو متعدداً لم يكن وارثاً مع وجود الابن ولا حاجباً غيره؛ لأن الابن لا يحجب أحد، والأم محجوبة بالابن من الثلث إلى السدس فلا أثر للأخ ولو متعدداً في حجبها حينئذ.

⑥ اعلم أنه لا خلاف بين أحد من علماء الشريعة في أنه إذا كان الحمل محجوباً على كل تقدير ببعض الورثة الموجودين لم يلتفت إليه ولم يترك له من التركة شيء أصلاً. ومن أمثلة ذلك: أن يموت إنسان ويترك بنتاً ويترك مع ذلك أمه حاملاً من غير أبيه، فإن هذا الحمل بعد ولادته سيكون إما أخاً للأم وإما اختاً للأم، وكلاهما محجوب بالفرع الوارث. كما أنه لا خلاف بين أحد من علماء الشريعة في أن الحمل إن كان حاجباً للموجودين من الورثة ولو على بعض التقديرات لم يُعط أحد من الورثة شيئاً، بل توقف التركة كلها حتى يولد الحمل، فإذا ولد وكان مستحقاً للتركة كلها أخذها، وإن كان مستحقاً لبعضها أخذه وأخذ باقي الورثة الباقي. وإذا نزل ميتاً أو مضت أكثر مدة الحمل⁽¹⁾ ولم يولد أخذ الموجود من الورثة التركة كلها.

(1) أكثر مدة الحمل: ستان منذ وقوع الفرقة بموت أو طلاق بائن، وهذا هو مذهب الحنفية، ورواية عن الإمام أحمد. وفي الأصح عنده أن أكثر مدة الحمل أربع سنين، وذلك مذهب الإمام الشافعي، وأحد قولين عند المالكية، والقول الثاني عندهم: أن أكثر مدة الحمل خمس سنين. وقال محمد بن عبد الحكم من المالكية: سنة. ودليل الحنفية في أكثر مدة الحمل حديث عائشة فإنها قالت: «لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من سنتين، ولو بفلكة مغزل». ومثل هذا لا يعرف قياساً بل سماعاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم. ودليل الشافعية في أقصى المدة الاستقراء، وأن عمر بن الخطاب قال في امرأة المفقود: «تربص أربع سنين، ثم تعتد بعد ذلك». وسبب التقدير بالأربع أنها نهاية مدة الحمل. قال ابن رشد: (وهذه المسألة مرجوع فيها إلى العادة والتجربة. وقول ابن عبد الحكم أقرب إلى المعتاد. والحكم إنما يجب أن يكون بالمعتاد لا بالنادر، ولعله أن يكون مستحيلاً).

أما عن أقل مدة الحمل: فهي ستة أشهر عند جميع الفقهاء. انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة إرث.

ومن أمثلة ذلك: أن يموت رجل مسلم ويترك أخوين شقيقين وزوجة كتابية حاملا، فإن التركة كلها توقف، فإن وضعت الزوجة ذكرا حيا أخذ التركة كلها، وإذا وضعت أنثى حية أخذت نصف التركة وأخذ أخواه الشقيقان نصفها الآخر، وإذا ولدت ولدا ميتا أو مضت أكثر مدة الحمل ولم تلد أخذ أخواه كل التركة⁽¹⁾.

للبحث:

- ① متى يمكن العلم بأن الحمل كان موجودا في بطن أمه في الوقت الذي مات فيه مورثه؟
- ② ما هو المعيار الذي نعتد به لكي نقول إن الحمل ولد حيا أو ميتا؟
- ③ إذا انفصل بعض الحمل حيا ثم مات قبل تمام انفصاله، هل نعتبره حيا أم ميتا؟
- ④ إذا جنى على أم الحمل جان فأسقطه ميتا، هل نعتبره حيا أم ميتا قبل الجنابة؟
- ⑤ يظهر من كلام الناظم أن التركة يجوز تقسيمها قبل وضع الحمل فهل هذا الحكم متفق عليه بين علماء الشريعة الإسلامية؟
- ⑥ علمت ممّا شرحناه أن الورثة يعاملون مع الحمل بالأضرّ، فما هو الضابط في عدد الحمل للوصول إلى الأضرّ من الأنصبة؟

تدريبات:

- ① مات رجل وترك: (ابنا وزوجة حاملا).
- ② مات إنسان وترك: (أمه حاملا من أبيه المتوفى قبله).
- ③ مات رجل وترك: (أبا، وأما حاملا).

(1) المرجع السابق: ص 187، 188.

الإجابة عن أسئلة البحوث والتدريبات

الخنثى

سؤال البحث: هل القاعدة التي ذكرها الناظم في بيتي الخنثى من (البناء على الأقل واليقين وإيقاف الباقي) متفق عليها بين الفقهاء؟

الجواب: القاعدة التي ذكرها الناظم في بيتي الخنثى من (البناء على الأقل واليقين وإيقاف الباقي) غير متفق عليها بين الفقهاء، بل هي للشافعية.

وذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن الشيباني إلى أن الخنثى المشكل يعامل في الميراث بشرّ الأمرين بالنسبة إليه، ولا يوقف شيء من المال، ويعامل مَنْ مع الخنثى المشكل من الورثة من غير إلحاق ضرر بأحدهم، وإلى هذا كان يذهب القاضي أبو يوسف في أول الأمر ثم رجع عنه.

وذهب المالكية إلى أن الخنثى المشكل يعامل بالتقديرين جميعاً، فيعطى نصف نصيب رجل ونصف نصيب أنثى إذا كان يرث على كلا التقديرين وكان إرثه على أحدهما أكثر من إرثه على الآخر، ويعطى نصف ما يستحقّه إذا كان يرث على أحد التقديرين فقط، أما إذا كان يرث على كلا التقديرين وكان إرثه على كلّ منهما مساوياً لإرثه على التقدير الآخر فالأمر ظاهر، وإلى هذا رجع القاضي أبو يوسف في آخر الأمر.

وذهب الحنابلة إلى أن الخنثى إذا كان بحيث لا يُرجى اتّضح حاله فكالملكّة، وإن رجي اتّضاحه فكالشافعية⁽¹⁾.

ففي مسألة (ابن، وولد خنثى مشكلاً) يكون تقسيمها وفق كلّ قول على النحو التالي:

(1) انظر: أحام الموارث، محمد محيي الدين عبد الحميد: ص 205 وما بعدها، وحاشية البكري: ص 145 وما بعدها.

					2 ×	3 ×
			أ	ذ	أنثى	ذكر
الجامعة	الجامعة	الجامعة	6	6	3	2
12	6	6	4	3	2	1
7	4	3	2	3	1	1
5	2	2	يوقف الشافعية (1) حتى يتضح الحال، أو يصطلحا.			
الملكبة	الحنفية	الشافعية				

السؤال ① للتدريبات: مات عن (بنت، وولد شقيق خنثى مشكلا).

الجواب: للبنت النصف فرضاً، وللخنثى الباقي؛ لأنه إما عصبه بنفسه أو عصبه مع غيره.

ذ = أ		
2		2
1	بنت	$\frac{1}{2}$
1	ولد ش خ م	ع

السؤال ② للتدريبات: مات عن (زوجة، وأم، وولد خنثى مشكلا، وابن).

الجواب: للزوجة الثمن، وللأم السدس؛ لأن فرضهما لا يختلف بذكورة الخنثى ولا بأنوثته، وللخنثى ثلث الباقي، للابن نصف الباقي، ويوقف سدس الباقي بينهما.

فمسألة ذكوره تصح من 48، ومسألة أنوثته تصح من 72، والجامعة لهم 144، حاصل ضرب ثلث ثمن 48 وهو 2، في ثلث ثمن 72 وهو 3.

للزوجة 18؛ لأن لها من مسألة الذكورة ($18 = 3 \times 6$)، ولها من مسألة الأنوثة ($18 = 2 \times 9$)، فلا يختلف نصيبها بذكورة ولا بأنوثة.

وللأم 24، على التقديرين؛ لأن لها في مسألة الذكورة ($24 = 3 \times 8$)، ولها في مسألة الأنوثة ($24 = 2 \times 12$)، فلم يختلف نصيبها على التقديرين.

$$(1) \text{ ثلث الثمن} = \frac{1}{3} \times \frac{1}{8} = \frac{1}{24}$$

وللختى بتقدير أنوثته 34؛ لأن الأضر في حقّه أنوثته.

وللابن 51 بتقدير ذكورة الخثى؛ لأن له $(24 = 3 \times 17)$.

والموقوف بينهما 15، فإن اتّضح بالذكورة فهي له، وإن اتّضح بالأنوثة فهي للواضح، فإن لم يحصل اتّضح فيصطلحا كما تقدم.

كل هذا على مذهب الشافعية.

أمّا عند الإمام مالك فيدفع له نصف الحصتين.

وأمّا عند الحنفية فيعامل الخثى بالأضر في حق نفسه فقط: وصورة المسألة هكذا:

					2	3
			أ	ذ	أ	ذ
144	288	144	144	144	72	48 24
18	36	18	18	18	9	6 3 زوجة
24	48	24	24	24	12	8 4 أم
34	85	34	34	51	17	17 ولد خ م
68	119	51	68	51	34	17 ابن
			ويوقف عند الشافعية (17) حتى يتّضح الحال.			
			الشافعية	المالكية	الحنفية	

السؤال ③ للتدريبات: ماتت عن (زوج، وولد أخ خثى مشكلا، وعم).

الجواب: للزوج النصف، والباقي للختى على تقدير أنوثته؛ لأن بنت الأخ ساقطة، فيكون الباقي

لعمّ، فلا يعطى الخثى ولا العم شيئا، ويوقف النصف الباقي بينهما: إن ظهر الخثى ذكرًا أخذه، أو

أنثى أخذه العم، وصورتها هكذا:

الجامعة	الجامعة	الجامعة	أ		ذ		
2	4	2	2	2	2		2
1	2	1	1	$\frac{1}{2}$	1	زوج	$\frac{1}{2}$
0	1	/	/	/	1	ولد أخ خ م	ع
1	1	/	1	ع	0	عم	ح
الحنفية	المالكية	الشافعية	يوقف الشافعية النصف الآخر لحين التبين.				

المفقود

السؤال ① للبحث: قد علمت أنّ هناك مدّة ينتظرها الورثة حتّى يتبيّن أمر المفقود، من كونه حيّاً أو ميّتاً، لتقسيم النصيب الموقوف، فمتا مقدار هذه المدّة؟

الجواب: لقد اختلف الفقهاء في المدّة التي يحكم فيها بموت المفقود على مذاهب:

الحنفية: اختلفت روايات الحنفية في المدّة التي يحكم بعدها بموت المفقود:

ففي ظاهر الرواية عندهم أنّه إذا لم يبق أحد من أقرانه في بلده. وقيل: أقرانه في جميع البلاد. لكن الأول أصح؛ لأنّ في العمل بالقول الثاني حرجاً عظيماً، كما أنّ الأعمار تتفاوت بتفاوت الأقاليم.

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنّ المدّة 120 سنة من يوم ولادة المفقود. وقال محمّد: 110 سنين. وقال أبو يوسف: 105 سنين. وروى عنه 100 سنة. وقال بعضهم: 90 سنة؛ لأنّ الزيادة عليها في غاية الندرة، فلا تناط بها الأحكام الشرعيّة؛ لأنّها تبنى على الأغلب. وذهب بعضهم إلى أنّها 70 سنة، لما ورد في الحديث المشهور في أعمار هذه الأمّة: (أعمار أمتي ما بين ستين إلى سبعين)⁽¹⁾.

(1) قال الألباني في "السلسلة الصحيحة" 2 / 397: رواه الترمذي (2 / 272) وابن ماجه (4236) وابن حبان في صحيحه (96 / 2) في (النوع السبعون من قطعة منه محفوظة في الظاهرية) والثعلبي (3 / 158 / 2) والقضاعي (5 / 2) والحاكم (2 / 427) والخطيب (6 / 397، 12 / 42) عن الحسن بن عرفة أنبأنا المحاربي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. قال ابن عرفة "وأنا من الأقل". ورواه ابن منده في "التوحيد" (38 / 2) عن يوسف بن موسى حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي وقال: "هذا إسناد حسن مشهور عن المحاربي". وقال الترمذي: "حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه"، وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. قلت: والصواب أنه حسن لذاته، صحيح لغيره، فقد أخرجه أبو يعلى (311 / 1 وص 1571 - مصورة المكتب) عن محمد بن ربيعة عن كامل أبي العلاء عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ: "عمر أمتي ما بين الستين سنة إلى السبعين". قلت: وهذا إسناد حسن أيضاً رجاله موثقون رجال مسلم، غير محمد بن ربيعة وهو الكلابي، وهو صدوق كما في التقريب.

وقال بعضهم: مال المفقود موقوف إلى اجتهاد الإمام.

ونقل عن شرح الفرائض العثمانية أنّ الإمام أبا حنيفة لم يقدر في ذلك تقديراً، وفوض المدة إلى اجتهاد القاضي في كل عصر يحكم بموته في أي مدة يرى فيها مصلحة باجتهاده، ويقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت وعليه الفتوى.

المالكية: لم يحددوا مدة معينة بل قالوا: (لا يقسم ورثة المفقود ماله حتى يأتي عليه من الزمن ما لا يحيا إلى مثله).

الشافعية: مثل المالكية، فقد نصوا على أنّ: (من أسر أو فقد وانقطع خبره ترك ماله حتى تقوم بينة بموته، أو تمضي مدة يظنّ أنّه لا يعيش فوقها، ولا تتقدّر بشيء على الصحيح، فيجتهد القاضي ويحكم بموته)، وقيل تقدر (بسبعين وبثمانين وبتسعين وبمائة وعشرين).

الحنابلة: قالوا: إنّ المفقود نوعان:

النوع الأول: من كان الغالب من حاله الهلاك، وهو من يفقد في مهلكة كالذي يفقد بين الصّفين، أو في مفازة يهلك فيها الناس، أو يفقد من بين أهله، أو يخرج لصلاة العشاء أو غيرها من الصلوات، أو لحاجة قريبة فلا يرجع، ولا يعلم خبره، فهذا ينتظر به 4 سنين، فإن لم يظهر له خبر قسم ماله، واعتدت امرأته عدّة الوفاة، وحلّت للأزواج. ونصّ عليه الإمام أحمد، وهو اختيار أبي بكر.

النوع الثاني: من ليس الغالب من حاله الهلاك، كالمسافر لتجارة أو طلب علم أو سياحة ونحو ذلك ولم يعلم خبره، ففيه روايتان:

إحدهما: لا يقسم ماله، ولا تتزوج امرأته، حتى يتيقن موته، أو يمضي عليه مدة لا يعيش لمثلها، وذلك مرجعه اجتهاد الحاكم. قال صاحب المغني: (لأنّ الأصل حياته، والتقدير لا يصار إليه إلا بتوقيف، ولا توقيف هنا، فوجب التوقّف عنه).

الرواية الثانية: أنّه ينتظر به تتمّة تسعين سنة منذ ولد؛ لأنّ الغالب أنّه لا يعيش أكثر من هذا⁽¹⁾.

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

السؤال ② للبحث: هل القاعدة التي ذكرها الناظم في توريث المفقود من (البناء على الأقل واليقين وإيقاف الباقي) متفق عليها بين الفقهاء؟

الجواب: القاعدة التي ذكرها الناظم في توريث المفقود من (البناء على الأقل واليقين وإيقاف الباقي) هي التي عليها الفتوى والعمل في المذاهب الأربعة، فهي قول أحمد بن حنبل، وقول القاضي أبي يوسف والحسن بن زياد من الحنفية، ورواية ابن القاسم عن مالك، والصحيح من مذهب الشافعية. ومع كل هذا فليست متفقا عليها، فهذا الذي ذكرناه أحد ثلاثة أقوال.

والقول الثاني: أنه يقدر موته، وتقسم التركة على الورثة الحاضرين، حتى ولو كان الأضر في حقهم جميعا أو في حق بعضهم تقدير أنه حي، ثم لو ظهرت حياته غيرنا الحكم، وهذا قول غير معتمد في مذهب الشافعية، ونسب إلى محمد بن الحسن الشيباني، ووجهه فيما زعموا أن استحقاق الورثة الحاضرين معلوم بيقين، واستحقاق المفقود المشكوك فيه، ولا يُترك للشك.

والقول الثالث: أنه تقدر حياته، وتقسم التركة عليه وعلى الورثة الحاضرين، فيعطى كل واحد من الحاضرين نصيبه، ويوقف نصيب المفقود حتى يتبين الحال أو يحكم قاضي بموته قبل موت مورثه، حتى ولو كان الأضر في حق الموجودين جميعا أو في حق بعضهم تقدير كونه ميتا، فإن ظهرت وفاته أو قضى بها قاضي غيرنا الحكم، وهذا قول غير معتمد أيضا في مذهب الشافعية، ووجهه فيما زعموا أن الأصل الحياة، فلا ينبغي أن ترتفع أو يرتفع حكمها إلا بيقين⁽¹⁾.

السؤال ① للتدريبات: ماتت امرأة وتركت: (زوجا، وأما، وأختا شقيقة، وأبا مفقودا).

الجواب: على تقدير حياة الأب عند موت بنته مسألته تصح من (6)، للزوج النصف (3)، وللأم ثلث ما بقي، وهي إحدى الغراوين، ولا شيء للأخت لحجبها بالأب.

وعلى تقدير موته عند موت ابنته مسألته كتقدير حياته في كونها من (6)، ولكن تعول لـ (8)، للزوج (3)، وللأخت (3)، وللأم (2).

(1) أحكام الموارث، محمد محيي الدين عبد الحميد / ص 191، 192.

وبين (6) و(8) التوافق بالنصف، يضرب النصف من إحداهما في الكل للأخرى، بـ(24)، ومن له شيء من الستة يأخذه مضروباً في أربعة، ومن له شيء من الثمانية يأخذه مضروباً في ثلاثة. فللزوجة (9)؛ لأنها المحققة له؛ لأنه على تقدير موت الأب يستحق (9) وعلى تقدير حياته يستحق (12). وللأم (4)؛ لأنها المحققة لها؛ لأنها على تقدير حياة الأب تستحق (4) وعلى تقدير موته تستحق (6). ويوقف الباقي من الأربعة والعشرين وهو (11)، (3) من نصف الزوج، و(8) للأب إن كان حياً، أو (2) من ثلث الأم و(9) للأخت إن كان الأب ميتاً. فإن ظهر أن الأب حي بعد موت بنته فللزوجة (3) من (11) الموقوفة فيتم له النصف (12)، وللأب (8) ثلث الباقي بعد فرض الزوج، والأم حقه معها وهو ثلث الباقي بعده، ولا شيء للأخت لحجبها بالأب. وإن ظهر موت الأب قبل بنته أو مضت مدة التعمير، ولم تظهر حياته ولا موته، فللأخت (9) من (11) الموقوفة، وللأم (2) منها، وقد أخذ الزوج حقه على هذا التقدير⁽¹⁾، وصورتها هكذا:

			3		4	
الجامعة	ميت	حي	ميت	حي		
24	24	24	8	6	6	6
9	9	12	3	$\frac{1}{2}$	3	$\frac{1}{2}$
4	6	4	2	$\frac{1}{3}$	1	$\frac{1}{3}$ با
0	9	0	3	$\frac{1}{2}$	0	ح
		8		ميت	2	ع
يوقف الباقي وهو (11) لحين التبين.						

السؤال ② للتدريبات: ماتت وترك: (زوجاً، وشقيقة، وأختاً لأب مفقودة).

الجواب: مسألة الموت من (2)، للزوج النصف (1)، وللشقيقة النصف (1).

(1) منح الجليل شرح مختصر خليل (ج 21 / ص 336 وما بعدها).

ومسألة الحياة من (6)، وتعول إلى (7)، للزوج النصف (3)، وللشقيقة النصف (3)، وللأخت لأب السدس (1) تكملة الثلثين.

وبين المسألتين مباينة، فتضرب إحداها في الأخرى فيحصل (14)، وهي الجامعة.

للزوج من مسألة الحياة (3) تضرب في مسألة الموت (2) فيحصل له (6).

وللشقيقة مثله؛ لأنه الأضرّ في حقهما.

ويوقف (2) للمفقودة؛ فإن بَانَ أُمُّهَا حَيَّةً دفعاً إليها، وإن بَانَ مَوْتُهَا قبل موت مورثها ردّاً على الزوج

والأخت نصفين، وإن بَانَ مَوْتُهَا بعد موت مورثها أو مضت مدة التبرّص ولم يعلم خبرها قسماً على ورثتها

كسائر ما لها 1، وصورتها هكذا:

			7		2	
الجامعة	م	ح	الموت		الحياة	
14	14	14	2	2	7	6
6	7	6	1	$\frac{1}{2}$	3	$\frac{1}{2}$
6	7	6	1	$\frac{1}{2}$	3	$\frac{1}{2}$
		2		ميت	1	$\frac{1}{6}$
يوقف الباقي وهو (2) لحين التين.						

السؤال ③ للتدريبات: توفيت وتركت (زوجاً، وأختين لأب، وأخاً لأب مفقوداً).

الجواب: مسألة الموت من (6)، وتعول إلى (7)، للزوج (3)، وللأختين (4).

ومسألة الحياة من (2)، وتصح من (8)، للزوج (4)، وللأخ (2)، ولكل أخت (1)، والمسألتان

متبايتان، تضرب إحداها في الأخرى فتبلغ (56)، وهي الجامعة.

للزواج من مسألة الموت (3)؛ لأنه الأضرّ في حقّه، تضرب في مسألة الحياة (8) فيحصل له (24)، ولكل واحد من الأختين من مسألة الحياة (1)؛ لأنه الأضرّ في حقّهما يضرب في مسألة الموت سبعة بسبعة ويوقف (18)، فإن تبيّن حياته أخذ نصيبه منها وهو (14)، وردّ الباقي وهو (4) على الزوج؛ لأنها كمال فرضه، وكذا لو مضت مدّة التبرّص ولم يعلم خبره وترجع الجامعة، بالاختصار إلى سبعة (8) لتوافق الأنصباء بالأسباع، وإن تبيّن موته قبل موت مورثه ردّ الجميع على الأختين؛ لأنه كمال فرضهما، وللزوج والأختين أن يصطلحوا على الأربعة الزائدة على نصيب المفقود فيقتسموها؛ لأنها لا تخرج عنهم⁽¹⁾، وصورة المسألة هكذا:

			8		7		
الجامعة	م	ح	الموت		الحياة		
56	56	56	7	6	8	2	
24	24	28	3	$\frac{1}{2}$	4	$\frac{1}{2}$	زوج
14	32	14	4	$\frac{2}{3}$	2	ع	2أخت لأب
		14		ميت	2		أخ لأب مفقود
يوقف الباقي وهو (18) لحين التبين.							

السؤال ① للتدريبات: (أختان لأب، وعمّ، وزوج أسير).

الجواب: إن كان حيّاً فهي بعولها من (7)، وإلا فمن (3) ولا موافقة بينهما فتضرب إحداها في الأخرى تبلغ (21)، ومنها تصحّ لكل من الأختين من مسألة الحياة اثنان يضربان في ثلاثة مسألة الموت بستّة، ومن مسألة الموت واحد يضرب في سبعة مسألة الحياة بسبعة، فيصرف لكل منهما الأقلّ وهو ستّة، ويوقف (9)، فإن علم حياة الزوج دفعت إليه، أو موته فـ (2) للأختين، والباقي وهو (7) للعم⁽²⁾، وصورة المسألة هكذا:

(1) الفوائد الجلية في المباحث الفرضية، عبد العزيز بن عبد الله بن باز: 1 / 88.

(2) شرح البهجة الوردية: 13 / ص 232.

		7		3	
الجامعة	م	ح	الموت		الحياة
21	21	21	3	3	7 6
	/	9		ميت	3 1 2
0	7	0	1	ع	0 ع
12	14	12	2	2 3	4 2 3
يوقف الباقي وهو (9) لحين التبين.					

السؤال 5 للتدريبات: ماتت عن (زوج، وأبوين، وابنتين مفقودتين).

الجواب: مسألة حياتهما من (15)، وحياة إحداهما من (13)، وموتها من (6). بين (6) و(15) توافق بالثلث، وبينهما وبين (13) تباين، فتضرب ثلث أحدهما في الآخر، ثم في (13)، فنحصل على الجامعة، وهي (390)، نعطي الزوج والأبوين حقوقهم من مسألة الحياة مضروبة في (2) ثم في (13)؛ لأنّه الأضرّ بهم، والباقي يوقف لحين التّيين، وصورتها هكذا:

توزيع الموقوف							2×15		13×5		13×2		
ح	م	ح	الجملة	ح	م	ح	حياة أحدهما		الموت		الحياة		
			390	390	390	390	13	12	6	6	15	12	
12	117		78	90	195	78	3	$\frac{1}{4}$	3	$\frac{1}{2}$	3	$\frac{1}{4}$	زوج
8	78		52	60	130	52	2	$\frac{1}{6}$	2	ع	2	$\frac{1}{6}$	أب
8	13		52	60	65	52	2	$\frac{1}{6}$	1	$\frac{1}{3}$ ب	2	$\frac{1}{6}$	أم
180		104		180		104	6	$\frac{1}{2}$		م	4	$\frac{2}{3}$	بنت مفقودة
		104				104		م			4		بنت مفقودة

يوقف (208) لحين تبين حياتهما أو موتهما أو حياة إحداهما، ويوزع حسبما هو مبين.

ولعلك قد لاحظت أننا قد عملنا للمسألة ثلاث مسائل، وهكذا إن كان في المسألة ثلاثة مفقودون عملنا لهم أربع مسائل، وإن كانوا أربعة عملنا لهم خمس مسائل⁽¹⁾.

(1) انظر: شرح منتهى الإرادات: 8 / 42.

الحمل

السؤال 1 للبحث: متى يمكن العلم بأن الحمل كان موجوداً في بطن أمه في الوقت الذي مات فيه مورثه؟

الجواب: لكي تعلم متى يمكن العلم بأن الحمل كان موجوداً في بطن أمه في الوقت الذي مات فيه مورثه نبيّن لك أنّ الحامل إمّا أن تكون زوجة المتوفى وإمّا أن تكون زوجة غيره، وعلى أية حال من هاتين الحالتين إمّا أن يموت وزوجيتها قائمة وإمّا أن يموت بعد انقطاع الزوجية، فهذه أربع حالات:

1. فإن كانت الحامل زوجة للميت، وكانت الزوجية قائمة بينها وبينه بالفعل في وقت وفاته، وتُقرّر بانقضاء عدتها منه في زمن يحتمل فيه انقضاء العدة، فإن من تلده يكون ولدًا لهذا المتوفى ويرثه متى كان قد ولد لأقل من أكثر مدة الحمل من وقت وفاته.

2. وإن كانت الحامل زوجة للميت، وكان قد طلقها بائناً قبل وفاته ثم مات وهي في العدة ثم ولدت، فإن ولدها يثبت نسبه إليه ويرثه متى كان قد ولد لأقل من أكثر مدة الحمل من وقت تطليقه إياها.

3. وإن كانت الحامل زوجة لغير الميت، وكانت الزوجية قائمة بينها وبين زوجها في وقت الوفاة، فإن الحمل لا يرث الميت بسبب ما، إلا إذا ولد لأقل من ستة أشهر - التي هي أقل مدة الحمل - من يوم الوفاة، وذلك لأنّه إذا وُلد بعد مضيّ ستة أشهر أو أكثر والزوجية قائمة لم يُعلم بيقين أنّ هذا الحمل كان موجوداً في بطن أمه في وقت الوفاة؛ لجواز أن تكون حملت به بعد وفاته وأنها ولدت له لأقل مدة الحمل. فلو مات إنسان لا ولده وترك أمه المتزوجة بغير أبيه المتوفى ثم ولدت هذه الأم بعد أقل من ستة أشهر من وفاته تبين أنّ ولدها كان موجوداً في وقت وفاته، فيكون وارثاً؛ لأنّه أخوه لأمه، ولو ولدت بعد أكثر من ستة أشهر جاز أن تكون قد حملت به بعد وفاته، فلا يتحقّق شرط وجود الوارث في وقت موت المورث، فلا يرثه.

4. وإن كانت الحامل زوجة لغير الميِّت، ولم تكن الزوجية قائمة بينها وبين زوجها بأن كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها، فإن ولدها يرث هذا الميِّت إذا كان قد ولد لأقل من أكثر مدة الحمل من يوم مفارقة زوجها لها.

فلو مات رجل لا ولد له وترك أمه التي توفي عنها أبوه وادّعت الحمل ثم ولدت بعد مضي مدة أقل من أكثر زمن الحمل من يوم وفاة أبيه فهذا الولد أخوه ويرثه. ولو مات رجل لا ولد له وترك زوجة أخيه الذي توفي قبله وادّعت هذه الزوجة الحمل ثم ولدت بعد مضي مدة أقل من أكثر زمن الحمل من يوم وفاة أخيه فهذا الولد ابن أخيه ويرثه إن لم يكن محجوباً. ولو مات رجل لا ولد له وترك أمه التي كانت متزوجة بغير أبيه ثم طَلقت وادّعت الحمل ثم ولدت بعد مضي مدة أقل من أكثر زمن الحمل من وقت طلاقها فهذا الولد أخوه لأمه ويرثه إن لم يكن محجوباً. وهكذا⁽¹⁾.

السؤال 2 للبحث: ما المعيار الذي نعتد به لكي نقول إن الحمل وُلد حياً أو ميّتاً؟

الجواب: تعرف حياة الحمل بالاستهلال صارخاً؛ لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إذا استهل المولود ورث»⁽²⁾.

واختلف الفقهاء فيما سوى الاستهلال.

فقالت طائفة: لا يرث حتى يستهل، ولا يقوم غيره مقامه.

ثم اختلفوا في الاستهلال ما هو؟

(1) أحكام الموارث / محمد محيي الدين عبد الحميد / ص 182، 183.

(2) (صحيح) وله شاهد من حديث جابر مرفوعاً في رواه ابن ماجه 2750 عن الربيع بن بدر: ثنا أبو الزبير عنه به وزاد: "صلي عليه وورث". وورد في حديث جابر المتقدم 152، تفسير استهلال الصبي بقوله: "أن يصيح أو يعطس أو يبكي". السلسلة الصحيحة - مختصرة - (ج 1 / ص 285)

فقالت طائفة: لا يرث حتى يستهل صارخاً، وهو المشهور عن الإمام أحمد، وروى عن كثير من الصحابة والتابعين، مستدلّين بأن مفهوم قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: (إذا استهل المولود ورث)⁽¹⁾ أنه لا يرث بغير الاستهلال، ولأن الاستهلال لا يكون إلا من حي. والحركة لا تكون من غير حي.

وروي عن الإمام أحمد أنه قال: يرث السقط ويورث إذا استهل. ف قيل له ما استهلاله؟ قال: إذا صاح أو عطس أو بكى، فعلى هذا كل صوت يوجد منه تعلم به حياته فهو استهلال، وهذا قول الزهري والقاسم ابن محمد؛ لأنه صوت علمت به حياته فأشبهه الصراخ.

وعن أحمد رواية ثالثة: إذا علمت حياته بصوت أو حركة أو رضاع أو غيره ورث وثبت له أحكام المستهل؛ لأنه حي. وبهذا قال الثوري والأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه⁽²⁾.

السؤال 3 للبحث: إذا انفصل بعض الحمل حياً ثم مات قبل تمام انفصاله، هل نعتبره حياً أم ميتاً؟
الجواب: يكفي عند الحنفية أن يخرج أكثر الحمل حياً. فإذا ابتدأ نزوله مستقيماً برأسه وبقي حياً حتى خرج صدره كله، أو ابتدأ نزوله منكوساً برجليه واستمر حياً حتى ظهرت سرته ثم مات بعد ذلك ورث عندهم؛ لأن للأكثر حكم الكل.
 واشترط الأئمة الثلاثة أن تتم ولادته كله حياً⁽³⁾.

السؤال 4 للبحث: إذا جنى على أم الحمل جان فأسقطه ميتاً، هل نعتبره حياً أم ميتاً قبل الجناية؟
الجواب: إذا نزل الحمل من بطن أمه بجنائة عليها فلا يرث عند جمهور الفقهاء؛ لعدم وجود دليل على حياته.

(1) (صحيح) وله شاهد من حديث جابر مرفوعاً في رواه ابن ماجه 2750 عن الربيع بن بدر: ثنا أبو الزبير عنه به وزاد: "صلي عليه وورث". وورد في حديث جابر المتقدم 152، تفسير استهلال الصبي بقوله: "أن يصيح أو يعطس أو يبكي". السلسلة

الصحيحة - مختصرة - (ج 1 / ص 285)

(2) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

(3) المرجع السابق.

وذهب الحنفية إلى أنه يرث؛ لأن الشارع اعتبره حيًّا قبل الجناية؛ إذ أوجب على الجاني (الغرة⁽¹⁾) ووجوبها للجنابة على الحيِّ دون الميت.

السؤال 5 للبحث: يظهر من كلام الناظم أن التركة يجوز تقسيمها قبل وضع الحمل فهل هذا الحكم متفق عليه بين علماء الشريعة الإسلامية؟

الجواب: الأصل في مذهب المالكية أنه إذا كان بين الورثة حمل وُقت التركة كلها حتى يولد هذا الحمل أو ينقطع الرجاء فيه؛ لأنَّ للحمل أمداً معلوماً ينتهي إليه ..

ومذهب الأئمة الثلاثة -أبي حنيفة والشافعي وأحمد- أنه إن رضي بقيّة الورثة بوقف التركة جميعها وُقت حتى يولد الحمل، أو يحصل الإياس منه، وذلك بأن يمضي أقصى أمد الحمل أو تمضي ستة الأشهر، ولا يولد. فإن لم يرضوا بوقف التركة قسّمت بينهم .. وإلى هذا ذهب أشهب من المالكية، وقال: إنه لا معنى لوقف التركة مع أن من الورثة من لا يتأثر نصيبه بالحمل، كالزوجة والأبوين إذا كان للميت ولد أو ولد ابن، ألا ترى أن نصيب كل من الأب والأم سدس التركة متى كان لابنهما المتوفى ولد أو ولد ابن مهما يكن جنس الوارثين أو عددهم، وأن نصيب الزوج ربع التركة متى كان لزوجته المتوفاة ولد أو ولد ابن مهما يكن جنس الوارثين أو عددهم، وأن نصيب الزوجة ثمن التركة متى كان لزوجها المتوفى ولد أو ولد ابن مهما يكن جنس الوارثين أو عددهم؟⁽²⁾.

السؤال 6 للبحث: علمت ممّا شرحناه لك أن الورثة يعاملون مع الحمل بالأضرّ، فما الضابط في عدد الحمل للوصول إلى الأضرّ من الأنصبة؟

(1) تطلق الغرة على ما يجب في الجنابة على الجنين، وهو أمة أو عبد مميّز سليم من عيب مبيع. وقد اتفق الفقهاء على وجوب الغرة في الجنابة على الجنين إذا سقط وانفصل عن أمه ميتاً؛ وذلك لما ثبت عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-: «أنّ امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحتن جنيها. ف قضى رسول ﷺ فيها بغرة: عبد أو أمة». وتقدر الغرة بـ (500) درهم. انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: غرة.

(2) أحكام الموارث، محمد محيي الدين عبد الحميد: ص 184، 185.

الجواب: ذهب الشافعية وجمهرة المالكية إلى أنه لا ضابط لعدد الحمل، ومستندهم في ذلك حوادث يروونها.

وذهب أبو حنيفة وأشهب من المالكية إلى أنه لا يكون ما في بطن الحامل أكثر من أربعة، ورجحه بعض المحققين من متأخري علماء المالكية.

ومذهب الإمام أحمد ومحمد بن الحسن أنه يوقف للحمل نصيب اثنين. وعلل ذلك بأن ولادة التوأم كثيرة معتادة، وما زاد عليهما فتادر لا يبنى عليه حكم.

ومن العلماء من يقدّره واحدًا؛ وذلك لأنّ المعتاد الغالب أن لا تلد المرأة في بطن واحد إلا ولدًا واحدًا، فيبنى عليه الحكم ما لم يعلم خلافه، وهو مذهب الليث بن سعد وأبي يوسف، وعليه الفتوى عند الحنفية⁽¹⁾.

وقد اختلف العلماء في الورثة الذين تنقص أنصباؤهم على فرض كون الحمل متعدّدًا: فقال الشافعية: لا يعطون شيئًا، بل توقف أنصباؤهم حتى يتبين حال الحمل بناء على مذهبهم من أنه ليس لعدد الحمل ضابط معيّن.

وقال أبو حنيفة وأشهب من المالكية: يوقف للحمل نصيب أربعة من جنسه ويعطى أولئك الورثة ما فضل عن ذلك.

وقال الحنابلة ومحمد بن الحسن: يوقف للحمل نصيب اثنين من جنسه ويعطى أولئك الورثة ما فضل عن ذلك.

وقال أبو يوسف والليث بن سعد: يوقف للحمل نصيب واحد من جنسه ويعطى أولئك الورثة ما فضل عن ذلك ويؤخذ منهم كفيل يضمن أنه إذا جاء الحمل متعدّدًا وتبين أنهم أخذوا أكثر ممّا يستحقّون رجع عليهم وعلى الكفيل بالزيادة⁽²⁾.

(1) انظر: المرجع السابق / ص 186، 187، والموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث، وحاشية البقري / ص 153، وما بعدها.

(2) أحكام الموارث / محمد محيي الدين عبد الحميد / ص 188.

السؤال ① للتدريبات: مات رجل وترك (ابناً وزوجةً حاملاً).

الجواب: لا قسمة عند المالكية إلى الوضع.

والزوجة تأخذ الثمن عند من يذهبون إلى جواز تقسيم التركة بلا خلاف بينهم؛ لأن الزوجة لا يتغير سهمها على جميع التقديرات.

ولا يعطى الابن شيئاً عند الشافعية؛ لعدم ضبط الحمل.

ويعطى خمس الباقي بعد نصيب الزوجة عند أبي حنيفة وأشهب.

ويعطى ثلث الباقي بعد نصيب الزوجة عند أحمد ومحمد بن الحسن.

ويعطى نصف الباقي بعد نصيب الزوجة عند الليث بن سعد وأبي يوسف؛ لأنهم يقدرونه واحداً،

ويؤخذ منه كفيل يضمن أنه إذا ظهر تعدد الحمل ردّ الزائد عما يستحقّه⁽¹⁾.

وصورة المسألة هكذا:

	2		3		5				
يوقف	16		24	يوقف	40	يوقف	8		
	2		3		5		1	زوجة	$\frac{1}{8}$
	7		7		5	7		ابن	
7		14		30				حمل	
الليث بن سعد وأبو يوسف		أحمد ومحمد بن الحسن		أبو حنيفة وأشهب		الشافعية			

السؤال ② للتدريبات: مات إنسان وترك (أمّه حاملاً من أبيه المتوفى قبله).

الجواب: لا قسمة عند المالكية إلى الوضع.

وتعطى الأم السدس عند الشافعية وأبي حنيفة وأشهب وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن؛ لجواز

أن تلد الأم متعدداً، ونصيبها مع الأخوين أو الأختين هو السدس.

(1) المرجع السابق: ص 188.

وتعطى الثلث عند الليث بن سعد وأبي يوسف، ويؤخذ منها كفيل يضمن أنه إذا ظهر تعدد الحمل ردت الزائد على السدس.

ثم إذا ولدت ذكرين أو أكثر أخذوا ما بقي بعد السدس، وإذا ولدت أنثيين أو أكثر أخذن الثلثين ورد عليهن وعلى الأم السدس الباقي بعد الفروض، وإذا ولدت ذكراً واحداً أخذ الثلثين وسلم لها الثلث، وإذا ولدت أنثى واحدة أخذت النصف ورد عليها وعلى الأم السدس الباقي بعد الفروض⁽¹⁾.

وصورة المسألة هكذا:

			يوقف	6		
			يوقف	1	أم	$\frac{1}{6}$
				5	حمل	
			الليث بن سعد وأبو يوسف			
			ويؤخذ منها كفيل			
			الشافعية وأبو حنيفة وأشهب			
			وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن			

السؤال ③ للتدريبات: مات رجل وترك: (أباً، وأماً حاملاً).

الجواب: لا قسمة عند المالكية إلى الوضع.

وعند الشافعية وأبي حنيفة وأشهب وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن: الأضر في حق الأم كون حملها عدداً فلها السدس، وفي حق الأب عدم تعدده، فتعطى سدسا والأب ثلثين، ويوقف السدس بين الأم والأب، فلا شيء للحمل منه.

وعند الليث بن سعد وأبي يوسف: لها ثلث، وللأب ما بقي، ويؤخذ منها كفيل؛ لاحتمال أن تلد أكثر من واحد.

وصورة المسألة هكذا:

(1) المرجع السابق: ص 189.

				تعدد الحمل		عدم التعدد			
3	3	يوقف	6	6	6	6	3		
2	ع		4	5	ع	4	ع	أب	
1	$\frac{1}{3}$		1	1	$\frac{1}{6}$	2	$\frac{1}{3}$	أم	$\frac{1}{6}$
/	ح	1		/	ح	/	ح	حمل	
الشافعية وأبو حنيفة وأشهب وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن				الليث بن سعد وأبو يوسف ويؤخذ منها كليل					

باب ميراث الغرقى

كان ينبغي للمبّوب أن يقول: الغرقى ونحوهم؛ لأنه ذكر حكم الغرقى والهدمى والحرقي⁽¹⁾.

شرح الكلمات:

الغرقى: غَرِقَ في الماء من باب طَرِبَ، فهو غَرِيقٌ وغَارِيقٌ، وأَغْرَقَهُ غَيْرُهُ وغَرَّقَهُ فهو مُغَرِّقٌ وغريق. ولِجَأٌ مُغَرِّقٌ بالفضة أي مُحَلَّى. والتَّغْرِيقُ أيضاً مُطْلَقُ الْقَتْلِ. وأَغْرَقَ النَّازِعُ فِي الْقَوْسِ أَيِ اسْتَوْفَى مَدَّهَا⁽²⁾.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

166	وإن يمت قومٌ بهِذمٍ أو غرقٍ	أو حادثٍ عمّ الجميع كالحرق
167	ولم يكن يعلم حال السابق	فلا تُورث زاهقاً من زاهق
168	وعُدَّهم كأنهم أجانبٌ	فهكذا القولُ السَّيِّدُ الصَّائِبُ

شرح الكلمات:

وإن يمت: الموت له تعاريف كثيرة، وأحسنها أن يقال: عدم الحياة عمّا من شأنه الحياة؛ ليدخل السقط، ويخرج الجماد⁽³⁾.

قوم: القوم: الرجال دون النساء، لا واحد له من لفظه. قال زهير:

وما أدري وسوف إخال أدري ... أقوم آل حصن أم نساء

(1) شرح المارديني: ص 156.

(2) مختار الصحاح: مادة: غرق.

(3) حاشية البكري: ص 156

وقال تعالى: {لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ} ثم قال سبحانه: {وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ}. وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع؛ لأن قوم كل نبي رجال ونساء.

وجمع القوم أقوام، وجمع الجمع أقاوم. قال أبو صخر:

فإن يعذر القلب العشية في الصبا... فؤادك لا يعذرک فيه الأقاوم

عنى بالقلب العقل.

والقوم يذكر ويؤنث؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كان للآدميين يذكر ويؤنث، مثل رهط ونفر. قال تعالى: {وَكَذَّبَ بِهٖ قَوْمُكَ} فذكر. وقال تعالى: {كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ} فأنث. فإن صغرت لم تدخل فيها الهاء، وقلت: قويم ورهيط ونفير⁽¹⁾.

هدم: هدمت الشيء هدا فانهدم وتهدم. وهدموا بيوتهم، شدد للكثرة. وتهدم عليه من الغضب، إذا اشتد غضبه. والهدم بالكسر: الثوب البالي، والجمع أهدام. والمهدوم من اللبن: الرثيئة، والهدم، بالتحريك: ما تهدم من جوانب البئر فسقط فيها⁽²⁾.

حادث: أي نازل، يقال: حدث الشيء حدثا نزل، وهو في كلام الناظم: صفة لموصوف محذوف، أي أمر⁽³⁾.

الحرق: الحرق بالتحريك: النار. يقال: في حرق الله. والحرق أيضا: احتراق يصيب الثوب من الدق؛ وقد يسكن. وأحرقه بالنار وحرقه، شدد للكثرة. وتحرق الشيء بالنار واحترق. والاسم الحرقه والحريق. وحرقت الشيء حرقا: بردته وحككت بعضه ببعض. ومنه قولهم: حرق نابه يحرقه ويحرقه، أي سحقه حتى سمع له صريف.. وحرق شعره بالكسر، أي تقطع ونسل، فهو حرق الشعر والجناح. وسحاب حرق، أي شديد البرق. ويقال: ماء حراق - بالضم مخفف - للشديد الملوحة. وفرس حراق العدو، إذا كان يحترق في عدوه.

(1) الصحاح في اللغة: مادة: قوم.

(2) المرجع السابق: مادة: هدم.

(3) حاشية البكري: ص 156.

والحراق والحارقة: ما تقع فيه النار عند القدح، والحروقاء لغة فيه. والحارقة بالتحديد والفتح: ضرب من السفن فيها ترامي نيران يرمى بها العدو في البحر. والحارقتان: رؤس الفخذين في الوركين. ويقال: هما عصبتان في الورك. والمحروق: الذي انقطعت حارقته، ويقال الذي زال وركه. والحارقة من النساء: الضيقة. وفي حديث عليّ - رضي الله عنه -: (خير النساء الحارقة)⁽¹⁾. والحرقان: المذح، وهو اصطكاك الفخذين. والمحارقة: المجامعة⁽²⁾.

زاهق: زهق العظم زهوفاً، أي اكتنز مخّه. وزهق المخ، إذا اكتنز فهو زاهق.. وزهقت نفسه تزهق زهوفاً، أي خرجت.. قال تعالى: {وَتَزْهَقْ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ}. والمزهق: القاتل، والمزهق: المقتول. ويقال: زهق الفرس، وزهقت الراحلة تزهق زهوفاً، فهي زاهقة، إذا سبقت وتقدّمت أمام الخيل. وكذلك الرجل المنهزم زاهق، والجمع زُهُق. وزهق الباطل، أي اضمحلّ وأزهقه الله. وزهق السهم، أي جاوز الهدف. وأزهقه صاحبه. وأزهقت الإناء: ملأته. ورأيت فلاناً مزهقاً، أي مغذاً في سيره. وفرس ذات أزهيق، أي ذات جري سريع. وحكى بعضهم: زهقت نفسه - بالكسر - تزهق زهوفاً، لغة في زهقت. وفلان زهق، أي نزع. والزهق: المطمئن من الأرض. والزهوق: البئر البعيدة القعر، وكذلك فجّ الجبل المشرف. وأزهقت الدابة السرج، إذا قدّمته وألقته على عنقها. وانزهقت الدابة، أي طفرت من الضرب أو التفار⁽³⁾.

أجانب: أي لا نسب بينهم يقتضي الإرث⁽⁴⁾.

(1) الحارقة: المرأة التي تغلبها شهوتها، وقيل: الضيقة الفرج.

(2) الصحاح في اللغة: مادة: حرق.

(3) المرجع السابق: مادة: زهق.

(4) حاشية البكري: ص 156

السديد: أي الصواب، يقال: سدّد سداداً إذا كان صواباً، وأسدّ الرجل جاء بالصواب في قوله أو فعله، ورجل مسدّد موفّق للصواب، وحيثنذ فقول الناظم بعده: الصائب، أي المصيب غير المخطئ، عطف تفسير⁽¹⁾.

معنى الأبيات: إذا مات متوارثان فأكثر بانهدام بناء عليهم، أو غرق في الماء، أو أمر نازل عمّهما أو عمّهم، كالحرق بالنار، ولم يكن يعلم من سبق بالوفاة، فلا تورث زاهقاً منهم من الزاهق الآخر أو من الآخرين، بل اجعلهم كأثمهم أجنب لا نسب بينهم يقتضي الإرث، فهكذا قول الشرع المصيب غير المخطئ.

زيادة وتفصيل:

① إذا مات متوارثان فأكثر بهدم أو غرق أو حرق أو طاعون أو نحو ذلك فلهما خمس حالات: إحداهن: أن يتأخر موت أحد المتوارثين ولو بلحظة، فيرث المتأخر من المتقدم من غير عكس إجماعاً؛ لتحقيق شرط الإرث في المتأخر دون المتقدم. الثانية: أن يتحقّق موتهما معاً، فلا إرث إجماعاً. الثالثة: أن تجهل الحال فلا يعلم أماتا معاً أم سبق أحدهما الآخر؟ الرابعة: أن يعلم سبق أحدهما الآخر لا بعينه. الخامسة: أن يعلم السابق ثم يُنسى. وظاهر كلام الناظم أنّه لا توارث في هذه الحالات الثلاثة الأخيرة كذلك، وهو الذي مشى عليه جمهور علماء الشريعة الإسلامية.

② إليك هذين المثالين لبيان مسألة الغرقى ونحوهم:

(1) انظر: المرجع السابق: ص 159.

المسألة الأولى: مات أخوان شقيقان بغرق، ولم يعلم السابق منهما، وترك أحدهما زوجة وبتاً، وترك الآخر بتين، وتركاً عمّاً، فلا يرث أحد الأخوين من الآخر شيئاً، بل تقسم تركة الأول: لزوجته الثمن، ولبنته النصف، ولعمّه الباقي، وتقسم تركة الثاني: لبنته الثلثان، ولعمّه الباقي.

المسألة الثانية: زوج، وزوجة، وثلاثة بنين لهما، غرق الخمسة جميعاً، ولم يعلم السابق منهم، وترك كلّ منهم مالاً، وللزوج زوجة أخرى وابن منها، وللزوجة الغريقة ابن من غيره، فلا يرث واحد من الزوجين ولا من الأولاد الثلاثة شيئاً من الأخوين، بل مال الزوج ثمنه لزوجته الحية، وباقيه لابنه منها، ومال الزوجة الغريقة لولدها من غيره، ومال كلّ واحد من البنين الثلاثة: سدسه لأخيه لأمه، وهو ولد الزوجة الغريقة من غير أبيهم الغريق، وباقي ماله لأخيه من أبيه⁽¹⁾.

للبحث: هل الحكم بعدم توريث الغرقى متفق عليه بين أئمة الشريعة الإسلامية؟

تدريبات:

- ① ماتت امرأة وابنها وجهل الحال، وخلفت المرأة أبوين، وخلف الابن بتاً.
- ② مات أخوان في حادث غرق ولم يعلم السابق منهما، وترك كلّ واحد منهما أمّاً وبتاً ومولى عتاقة.
- ③ مات أب وابنه في حادث غرق ولم يعلم السابق منهما، وترك الأب زوجة وابنة وأباً، ولم يترك الابن غير هؤلاء.

(1) شرح المارديني: ص 157.

الإجابة عن سؤال البحث والتدريبات

سؤال البحث: هل الحكم بعدم توريث الغرقى متفق عليه بين أئمة الشريعة الإسلامية؟

الجواب: ذكرنا أنه إذا مات متوارثان فأكثر بهدم أو غرق أو حرق أو طاعون أو نحو ذلك فلهما خمس

حالات:

إحدهن: أن يتأخر موت أحد المتوارثين ولو بلحظة فيرث المتأخر إجماعاً.

الثانية: أن يتحقق موتهما معاً فلا يرث إجماعاً، بل يكون ميراث كل واحد منهم لورثته الأحياء حين موته دون الذين ماتوا معه؛ لعدم تحقق شرط الإرث في كل منهم، وهو تحقق حياة الوارث حين موت المورث.

الثالثة: أن تجهل الحال فلا يعلم: أماتا معاً أم سبق أحدهما الآخر؟

الرابعة: أن يعلم سبق أحدهما الآخر لا بعينه.

الخامسة: أن يعلم السابق ثم ينسى.

وفي الحالات الثلاث الأخيرة لا يخلو الورثة من حالين:

(أ) أن يدعي كل منهم تأخر موت مورثهم عن صاحبه، وحيثئذ يتحالفون، فيحلف كل منهم على إبطال ما ادّعاه الآخر، ثم يعطى ميراث كل منهم لورثته الأحياء حين موته دون الذين ماتوا معه، كمن تداعيا ولم توجد بيّنة، أو تعارضت البيّتان.

(ب) أن يتفقوا على جهالة الأمر، وفي هذه الحالة يختلف في توارثهم على قولين:

القول الأول: أنهم لا يتوارثون، بل يكون ميراث كل واحد منهم لورثته الأحياء حين الحكم بموته دون الذين ماتوا معه.

وهذا مذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية، وهو قول جماعة من الصحابة -رضي الله عنهم-، منهم زيد بن ثابت -رضي الله تعالى عنه-، واختاره جمع من الحنابلة منهم شيخ الإسلام ابن تيمية وجده المجد.

ومن أدلتهم: ما رواه مالك في موطئه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم (أنه لم يتوارث من قتل يوم الجمل ويوم صفين ويوم الحرّة، ثم كان يوم قديد فلم يُورث أحدٌ من صاحبه شيئاً إلا من علم أنه قتل قبل صاحبه)⁽¹⁾. وعن جعفر بن محمد عن أبيه: (أنّ أمّ كلثوم بنت علي -رضي الله عنهما- توفيت هي وابنها زيد بن عمر بن الخطاب في يوم فلم يُدر أيهما مات قبل، فلم ترثه ولم يرثها، وأنّ أهل صفين لم يتوارثوا، وأنّ أهل الحرّة لم يتوارثوا)⁽²⁾. وروى ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت قال: (كلّ قوم متوارثون! عمي موتهم في هدم أو غرق فإنهم لا يتوارثون يرثهم الأحياء)⁽³⁾.

القول الثاني: أنهم يتوارثون، فيرث كلّ واحد من تلاد مال الآخر دون ما ورثه؛ دفعاً للدور. وهذا مذهب الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-، وهو قول عمر وعلى وابن مسعود -رضي الله تعالى عنهم-، وبه قال شريح وابن أبي ليلى وإبراهيم النخعي -رحمهم الله تعالى-. واستدلوا بما روي عن إياس المزني أنّ النبي -صلى الله عليه وسلم- سئل عن قوم وقع عليهم بيت فقال: (يرث بعضهم بعضاً)⁽⁴⁾.

(1) موطأ مالك: 4 / 16، باب من جهل أمره ..

(2) قال في إرواء الغليل / باب ميراث الغرقى ونحوهم: قال الحاكم: "إسناده صحيح". ووافقه الذهبي. وهو كما قالوا.

(3) قال في إرواء الغليل / باب ميراث الغرقى ونحوهم: أخرجه سعيد (3 / 1 / 66 / 241) والدارمي (2 / 378): عن ابن أبي الزناد به. قلت: وهذا إسناد حسن. وتابعه سعيد بن أبي مريم ثنا ابن أبي الزناد به دون قوله: "يرثهم الأحياء". رواه البيهقي.

(4) قال في إرواء الغليل / باب ميراث الغرقى ونحوهم: ورواه سعيد في "سننه" عن إياس موقوفاً 2 / 93 لم أقف عليه مرفوعاً. وقد ذكره البيهقي بدون إسناد موقوفاً فقال (6 / 223) "قال الامام أحمد رحمه الله: وروي عن إياس بن عبد الله المزني أنه قال: يورث بعضهم من بعض". وقد وصله سعيد بن منصور في "سننه" (3 / 1 / 64 / 234) والدارقطني (ص 456) من طريق عمرو بن دينار عن أبي المنهال عن إياس بن عبد . "إنه سئل عن بيت سقط على ناس فماتوا فقال: يورث بعضهم من بعض". قلت: وإسناده صحيح. وأبو المنهال اسمه عبد الرحمن بن مطعم.

وقول الشعبي: (وقع الطاعون بالشام عام عمواس فجعل أهل البيت يموتون عن آخرهم فكتب في ذلك إلى عمر فكتب عمر أن ورثوا بعضهم من بعض)⁽¹⁾.

والراجح عدم التوارث لما يأتي:

1 - قوّة أدلّته وضعف أدلّة القول بالتوريث⁽²⁾.

2 - أنّ الأصل عدم التوارث، وسببه، وهو تأخر موت الوارث، مشكوك فيه فلا يورث مع الشك⁽³⁾.

إذا عرفت ذلك فطريق العمل على مذهب أحمد - رحمه الله - أن تقدّر أنّ أحد الميتين أو الأموات مات أولاً، ثمّ تقسم جميع ماله الأصلي - ويسمّى التّلاذ - على من يرثه من الأحياء ومن مات معه، فما حصل لكلّ واحد ممّن مات معه - ويسمّى الطريف - فاقسمه على الأحياء من ورثته بعد أن تجعل لهم مسألة وتقسمها عليهم، فإن انقسم عليهم صحّت مسألتهم ممّا صحّت منه الأولى، وإن لم ينقسم نظرت بينه وبين مسألتهم كنظرك بين الفريق وسهامه، فإن باينها أثبتّ جميعها، وإن وافقها أثبتّ وفقها. ثمّ بعد هذا تقسم طريف الميت الثالث إن كان على الأحياء من ورثته بعد أن تجعل لهم مسألة وتقسمها عليهم، فإن انقسم عليهم صحّت مسألتهم ممّا صحّت منه الأولى، وإن لم ينقسم نظرت بينه وبين مسألتهم كنظرك بين الفريق وسهامه، فإن باينها أثبتّ جميعها، وإن وافقها أثبتّ وفقها.

(1) قال في إرواء الغليل / باب ميراث الغرقى ونحوهم: ضعيف. ولم أقف على سنده إلى الشعبي بهذا اللفظ وقد أخرجه الدارمي (2 / 379) وسعيد بن منصور (3 / 641 / 232) من طريق ابن أبي ليلى عن الشعبي بلفظ: "أن بيتا في الشام وقع على قوم فورث عمر بعضهم من بعض". قلت - الألباني -: وهذا سند ضعيف لضعف ابن أبي ليلى واسمه محمد بن عبد الرحمن والانقطاع بين الشعبي وعمر. وعلقه البيهقي عن الشعبي مختصرا وعن قتادة "أن عمر ورث أهل طاعون عمواس بعضهم من بعض فإذا كانت يد أحدهما ورجله على الآخر ورث الأعلى من الأسفل ولم يورث الأسفل من الأعلى". وقال: "وهاتان الروايتان منقطعتان.

(2) يذكر بعض العلماء في هذا المقام عبارة: "لا ميراث بشك"، على أنها حديث نبوي، ولكنني لم أجدها أثرا في السنة النبوية، وإنما هي ضابط فقهي كثر استعماله خاصة لدى علماء المالكية.

(3) انظر: الفوائد الجلية في المباحث الفرضية / باب ميراث الغرقى ونحوهم، ومنح الجليل شرح مختصر خليل / باب الفرائض، والفرائض / ميراث الغرقى ونحوهم.

ثم إن كان هناك ميت رابع قسمت طريقه على الأحياء من ورثته وعملت كما سبق، وهكذا إلى أن تنتهي الأموات. ثم تنظر بعد ذلك بين المثلثات من المسائل أو وفقها بالنسب الأربع، فما حصل بعد النظر والعمل فهو كجزء السهم يضرب في مسألة الميت الأول، فما حصل فممنه تصح مسألة الميت الأول، ومسائل الأحياء من ورثة من مات معه، ومن له شيء من الأولى أخذه مضروباً في جزء السهم، ومن له شيء من المسائل الأخيرة⁽¹⁾ أخذه مضروباً في سهام مورثه أو وفقها.

ثم بعد هذا تنتقل إلى الميت الثاني فتقدر أنه مات أولاً وتعمل في تلاد ماله وطريف من مات معه مثل عملك في الميت الأول، وهكذا تعمل إن وجد ثالث فأكثر⁽²⁾.

السؤال 1 للتدريبات: ماتت امرأة وابنها وجهل الحال، وخلفت المرأة أبوين وخلف الابن بنتاً.

الجواب: على مذهب الجمهور توزع تركة الأم على ورثتها المذكورين، فأبوها له السدس مع التعصيب، وأمها لها السدس، وبنت ابنها المتوفى معها لها النصف. وتوزع تركة الابن على ورثته المذكورين، فلجده أبي أمه المتوفاة معه السدس مع التعصيب، ولجدته، أم أمه المتوفاة معه السدس، ولبنته النصف، وصورة المسألتين هكذا:

6		6
1+1	جد	$\frac{1}{6} + ع$
1	جدة	$\frac{1}{6}$
3	بنت ابن	$\frac{1}{2}$
مسألة الابن		

6		6
1+1	أب	$\frac{1}{6} + ع$
1	أم	$\frac{1}{6}$
3	بنت ابن	$\frac{1}{2}$
مسألة الأم		

(1) هذا لا يصح إلا إذا كان الغرقى ونحوهم اثنين، فإن كانوا أكثر من ذلك فطريق القسم أن يقال بعد ضرب جزء السهم في المسألة الأولى، ثم تأخذ نصيب كل وارث من المسألة الأولى فتضربه في جزء السهم، فما بلغ فهو لذلك الوارث إن كان حياً، وإن كان ميتاً فهو لورثته منقسماً على مسألتهم. وهذا الطريق صالح أيضاً فيما إذا كان الغرقى ونحوهم اثنين. وبذلك يعلم أن هذا الطريق أعم من الطريق المذكور وأسهل، والله أعلم.

(2) الفوائد الجليلة في المباحث الفرضية / باب ميراث الغرقى ونحوهم.

وعلى مذهب أحمد - رحمه الله تعالى -؛

مسألة المرأة من (6)، لكل من أبويها السدس (1)، والباقي (4) للابن؛ ومسألة ورثة الابن الأحياء من (6) للجدّة أم الأم السدس (1)، وللبنت النصف (3)، والباقي (2) للعاصب.

وبين المسألة وسهام الابن توافق بالنصف، فتأخذ وفق المسألة ثلاثة، وهو جزء السهم، فتضربه في مسألة المرأة ستة، فتبلغ ثمانية عشر، لكل واحد من أبوي المرأة واحد من مسألتها، يضرب في جزء السهم ثلاثة، فيحصل له ثلاثة، وللجدّة التي هي أم في الأولى من مسألة ورثة الابن واحد، يضرب في وفق السهام اثنين باثنين، فيكون جميع مالها من المسألتين خمسة، ولبنت الابن من مسألة ورثة الابن ثلاثة، تضرب في وفق السهام اثنين بستة، وللعاصب منها اثنان يضربان في وفق السهام اثنين بأربعة.

ومسألة تلاد الابن من ستة، لأمه السدس واحد، ولبنته النصف ثلاثة، والباقي اثنان للعاصب. ومسألة ورثة الأم الأحياء من ستة لكل واحد من أبويها السدس واحد، ولبنت ابنها النصف ثلاثة، والباقي واحد لأبيها تعصيب، وبين مسألة ورثة الأم وسهامها تباين، فتضرب المسألة ستة وهي جزء السهم في مسألة الابن ستة فتبلغ ستة وثلاثين، لبنت الابن من مسألتها ثلاثة تضرب في جزء السهم ستة فيحصل لها ثمانية عشر، ولعاصب الابن من مسألتها اثنان يضربان في جزء السهم ستة، فيحصل له اثنا عشر، ولبنت الابن من مسألة ورثة الأم ثلاثة تضرب في سهام الأم واحد بثلاثة فيكون جميع مالها من المسألتين واحدًا وعشرين، ولأب الأم من مسألة ورثتها اثنان يضربان في سهمها واحد باثنين، ولأمها واحد يضرب في سهمها واحد بواحد⁽¹⁾، وصورتها هكذا:

(1) الفوائد الجليلة في المباحث الفرضية / باب ميراث الغرقى ونحوهم.

				2			3		
18	18	12	18	6		6	6		6
7	4+3	4	3	2	جد الابن	ع	1	أب	$\frac{1}{6}$
5	2+3	2	3	1	جدة الابن	$\frac{1}{6}$	1	أم	$\frac{1}{6}$
6	6	6	0	3	بنت الابن	$\frac{1}{2}$	0	بنت ابن	ح
			12				4	ابن	ع
مسألة الأم									

				1			6		
36	36	6	36	6		6	6		6
14	2+12	2	12	1+1	أب	$ع + \frac{1}{6}$	1+1	جد	$ع + \frac{1}{6}$
1	1	1	0	1	أم	$\frac{1}{6}$	0	جدة	ح
21	3+18	3	18	3	بنت الابن	$\frac{1}{2}$	3	بنت	$\frac{1}{2}$
			6				1	أم	$\frac{1}{6}$
مسألة الابن									

السؤال 2 للتدريبات: مات أخوان في حادث غرق، ولم يُعلم السابق منهما، وترك كل واحد منهما أمًا وبنتًا ومولى عتاقة.

الجواب: مذهب الجمهور أن تركة كل واحد منهما تنقسم على أمه وبنته ومولاه، بحيث تأخذ الأم السدس، وتأخذ البنت النصف، ويأخذ مولى العتاقة الباقي.

ومذهب أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - أن تركة كل واحد منهما تنقسم على أن للأم السدس، وللبنت النصف، والباقي بعد ذلك للآخر الذي مات في نفس الحادث.

وهذا الباقي الذي ورثه كل واحد منهما من الآخر يقسم على أن للأُم سدسه، وللبن بنت نصفه، ولمولى العتاقة باقيه؛ لأن هذا الباقي الذي ورثه كل واحد منهما من الآخر هو طريف ماله، فلا يرث منه الآخر شيئاً لئلا يلزم الدور⁽¹⁾، وصورة المسألة على هذا المذهب هكذا:

				1			3		
18	18	6	18	6		6	6		6
4	1+3	1	3	1	أم	$\frac{1}{6}$	1	أم	$\frac{1}{6}$
12	3+9	3	9	3	بنت	$\frac{1}{2}$	3	بنت	$\frac{1}{2}$
2	2	2	0	2	مولى	ع	0	مولى	ح
			6				2	أخ	ع
مسألة أحد الأخوين									

السؤال ③ للتدريبات: مات أب وابنه في حادث غرق، ولم يعلم السابق منهما، وترك الأب زوجة وابنة وأباً، ولم يترك الابن غير هؤلاء.

الجواب: على مذهب الجمهور توزع تركة الأب على ورثته المذكورين، فللزوجة الثمن، وللابنة النصف، وللأب جميع الباقي بالفرض والعصوبة، ولا شيء لابنه الذي مات معه في ذلك الحادث. وتركه الابن: إن كانت زوجة أبيه هي أمه فقد ترك: أمًا، وأختًا، وجدًا أبا أب، فلأمه الثلث، ولجدّه كل الباقي عند من يجعل الجدّ حاجباً للإخوة والأخوات، وله ثلثا الباقي، وللأخت ثلث ذلك عند من يقاسم الجدّ للأخوة.

ومذهب أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى -: أن تركة الأب تقسم بين زوجته وابنته وأبيه وابنه الذي مات في الحادث معه، فللزوجة الثمن، وللأب السدس، والباقي بين الابن والبنت على أن للذكر مثل حظّ الأنثيين، وتركه الابن تقسم على أمه وأبيه الذي مات في الحادث معه، فللأم الثلث، وللأب الثلثان بالتعصيب، ولا شيء للجدّ أبي أبيه ولا للأخت؛ لأنهما محجوبان بالأب.

(1) أحكام الموارث / محمد محيي الدين عبد الحميد / ص 199.

ثم ما نال الابن من تركه أبيه يقسم على أمه وأخته وجدّه، ولا شيء منه لأبيه الذي مات معه في الحادث، وما نال الأب من تركه ابنه يقسم على زوجته وبنته وأبيه، ولا شيء منه للابن الذي مات معه في الحادث⁽¹⁾، وصورة المسألة على هذا المذهب هكذا:

34							9			
648	648	306	648	9		3	72		24	
183	102+81	102	81	3	أم	$\frac{1}{3}$	9	زوجة	$\frac{1}{8}$	
244	136+108	136	108	4	جد	ع	12	أب	$\frac{1}{6}$	
221	68+153	68	153	2	أخت		17	بنت		
			306					34	ابن	ع
مسألة الأب										

1							12		
36	36	24	36	24		24	3		3
15	3+12	3	12	3	زوجة	$\frac{1}{8}$	1	أم	$\frac{1}{3}$
12	12	12		12	بنت	$\frac{1}{2}$		أخت	ح
9	9	9		5+4	أب	$\frac{1}{6} + ع$		جد	ح
			24				2	أب	ع
مسألة الابن									

(1) المرجع السابق / ص 199، 200.

الخاتمة

قال الناظم رحمه الله تعالى:

169	وَقَدْ أَتَى الْقَوْلُ عَلَى مَا شِئْنَا	مِنْ قِسْمَةِ الْمِيرَاثِ إِذْ بَيَّنَّا
170	عَلَى طَرِيقِ الرَّمْزِ وَالْإِشَارَةِ	مُلَخِّصًا بِأَوْجَزِ الْعِبَارَةِ

شرح الكلمات:

قسمة: لغة، من الاقتسام، وقاسمه المال وتقاسماه واقتسماه بينهم والاسم القسمة وهي مؤنثة. وإنما قال الله تعالى: {فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ} بعد قوله: {وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ}؛ لأنها في معنى الميراث والمال فذكر على ذلك. وهي في الشريعة: تمييز الحقوق وإفراز الأنصاء⁽¹⁾.

والمراد بالقسمة هنا: بيان حقوق الورثة فيما بينهم، وليس المقصود المعنى الاصطلاحي عند الفرضيين؛ لأن معناها عندهم: قسمة التركات⁽²⁾.

الرمز: هو الإشارة إلى شيء مما يُبان بلفظ بأي شيء، أو هو الإيماء بأي شيء أشرت إليه بالشفتين، أي تحريكهما بكلام غير مفهوم باللفظ من غير إيانة بصوت أو العينين أو الحاجبين أو الفم أو اليد أو اللسان وهو تصويت خفي به كالهمس⁽³⁾. وهو هنا: أن يرمز إلى الشيء من لوازمه⁽⁴⁾.

الإشارة: أشار إليه بيده إشارة وشور تشويراً لوح بشيء يفهم من النطق، فالإشارة ترادف النطق في فهم المعنى، كما لو استأذنه في شيء فأشار بيده أو رأسه أن يفعل أو لا يفعل، فيقوم مقام النطق⁽⁵⁾.

(1) انظر: التعريفات، ومختار الصحاح / مادة: قسم.

(2) شريط "شرح الرحبية" / الشيخ محمد عطية سالم.

(3) تاج العروس / مادة: رمز.

(4) شريط "شرح الرحبية" / الشيخ محمد عطية سالم.

(5) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير / ماد: شور.

ملخصاً: التلخيص: التبيين والشرح⁽¹⁾، يقال: لخصت الكتاب تلخيصاً يتيته وحرته⁽²⁾، ويقال: لخص لي خبرك، أي: بينه شيئاً بعد شيء⁽³⁾. والتلخيص: التقريب والاختصار. يقال: لخصت القول أي أقتصرت فيه واختصرت منه ما يحتاج إليه⁽⁴⁾.

معنى البيتين: قد أتى القول على ما شئنا ورغبنا بيانه من حقوق الورثة فيما بينهم، على طريق الرمز والإشارة والإيماء، مختصراً ومقتصراً على المهم مبيّناً قواعد الفرائض باباً بعد باب. وقد وفى الناظم بما وعد، حيث قال في مقدم النظم: (فهاك فيه القول عن إيجاز * مبراً عن وصمة الألغاز). قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

171	فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ	حَمْدًا كَثِيرًا تَمَّ فِي الدَّوَامِ
172	أَسْأَلُهُ الْعَفْوَ عَنِ التَّقْصِيرِ	وَحَيْرَ مَا نَأْمُلُ فِي الْمَصِيرِ
173	وَعَفَرَ مَا كَانَ مِنَ الذُّنُوبِ	وَسَتَرَ مَا شَانَ مِنَ الْعُيُوبِ

شرح الكلمات:

حمداً: هو مصدر مؤكّد للحمد السابق، والحمد على النعمة واجب، أي: يثاب عليه ثواب الواجب، لا أنّ من تركه يأثم، بل المراد: من أتى به في مقابلة النعمة أثيب عليه ثواب الواجب، ومن أتى به لا في مقابلة شيء أثيب عليه ثواب المندوب⁽⁵⁾.

تمّ في الدوام: تمّ: من التمام، أي كمل، و(في) بمعنى الظرفية، والدوام: البقاء.

العفو: هو ترك المؤاخذه صفحاً وكرماً.

التقصير: هو التواني في الأمور.

(1) الصحاح في اللغة: مادة (لخص).

(2) المحيط في اللغة: مادة (لخص).

(3) العين: مادة (لخص).

(4) النهاية في غريب الأثر: مادة (لخص).

(5) حاشية البكري: ص 160.

نأمل: من الأمل، أي الرجاء.

المصير: المرجع، والمراد به هنا يوم القيامة، يوم يرجع الخلق فيه إلى الله.

غفر: الغفر الستر.

شان: من الشين، وهو القبح⁽¹⁾.

معنى الأبيات: لما ختم الناظم أرجوزته حمد الله - سبحانه وتعالى - على إتمامها، كما افتتحها بالحمد، حمداً كثيراً تاماً دائماً مستمراً. ثم سأل الله الكريم - سبحانه وتعالى - العفو عن التقصير في الأمور. وسأله خير ما يرجوه عباد الله يوم القيامة، يوم يرجع الخلق فيه إلى الله تعالى. وسأله أن يغفر له ما كان من الذنوب، وأن يستر ما قبح من العيوب⁽²⁾.

زيادة وتفصيل: اعلم أن العفو أفضل من الغفران؛ لأن الغفران ستر الذنب على الناس يوم القيامة حتى لا يفتضح صاحبه، ولكن تحصل المعاتبة بين العبد وبين ربه، كما ورد أن الله - سبحانه وتعالى - يقول للعبد: (تذكر كذا وكذا، فإن اعترف قال: سترتها عليك في الدنيا، وأنا أسترها عليك اليوم)، بخلاف العفو، لا عتاب عليه⁽³⁾.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

174	وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالْتِسْلِيمِ	عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ
175	(مُحَمَّدٍ) خَيْرِ الْأَنْامِ الْعَاقِبِ	وَأَلِهِ الْغُرِّ ذَوِي الْمَنَاقِبِ
176	وَصَاحِبِهِ الْأَمَّا جِدِ الْأَبْرَارِ	الصَّفْوَةِ الْأَكْثَابِ الْأَخْيَارِ

شرح الكلمات:

المصطفى: من الصفوة، وهي الخلوص⁽⁴⁾.

(1) شرح المارديني: ص 160، 161.

(2) انظر: شرح المارديني: ص 160، 161.

(3) حاشية البقري / ص 161.

(4) شرح المارديني: ص 161.

الكريم: هو الجواد، أو الجامع لأنواع الخير والشرف والفضائل، أو الصفوح⁽¹⁾، وهو ضد اللئيم⁽²⁾.
الأنام: الخلق⁽³⁾.

العاقب: العاقب: الذي يجيء في أثر صاحبه، والعاقب: مَنْ يَخلف السيّد بعده، والعاقِبُ: الآخر،
ومنه قول النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (إِنَّ لِي خَمْسَةَ أَسْمَاءَ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْحَاشِرُ:
الذي يحشر الناس على قدمي، وَأَنَا الْمَاحِي: الذي يَمْحُو اللهُ بِي الْكُفْرَ، وَأَنَا الْعَاقِبُ)⁽⁴⁾؛ لَأَنَّهُ خَتَمَ
الأنبياء والرسل⁽⁵⁾.

الغُرّ: هم الأشراف⁽⁶⁾.

المناقب: جمع مَنْقِبَةٍ، وهي ضِدُّ الْمَثَلِبَةِ، وجمعها مثالب، وهي العيوب⁽⁷⁾.

الأبرار: جمع بَرٍّ، وهو ذو الصفات المحمودة⁽⁸⁾.

الأخيار: جمع خَيْرٍ، يَشَدُّ وَيَخْفَفُ، مأخوذ من الخير، ضد الشرّ؛ لَأَنَّ الْأَخْيَارَ خِلَافُ الْأَشْرَارِ، فالخير:
الفاضل من كلّ شيء⁽⁹⁾.

معنى الأبيات: ختم الناظم كتابه بالصلاة والتسليم بعد حمد الله تعالى كما فعل أوّلاً في ابتداء
الكتاب، رجاء قبول ما بينهما.

(1) حاشية البكري: ص 161.

(2) شرح المارديني: ص 162.

(3) المرجع السابق.

(4) صحيح، انظر: صحيح وضعيف الجامع الصغير للألباني: 399 / 9.

(5) انظر: جوهرة اللغة: 1 / 169، الصحاح في اللغة: 1 / 483، والمحكم والمحيط الأعظم: 1 / 82.

(6) شرح المارديني: ص 162.

(7) حاشية البكري: ص 161.

(8) المرجع السابق.

(9) حاشية البكري: ص 162.

فأفضل الصلاة والتسليم على النبي المصطفى الكريم الجواد الجامع لأنواع الخير والشرف والفضائل، محمد خير الخلق، العاقب الذي لا نبي بعده، وآله الأشراف أصحاب المناقب، وصحبه الكاملين في الشرف أصحاب الصفات المحمودة، الصفوة الأمثل الأخيار⁽¹⁾.

(1) انظر: شرح المنارديني مع حاشية البقري: ص 161، 162.

ملحق

ويتضمّن

الإرث بالرد

ميراث ذوي الأرحام

طرق قسمة التركة

الإرث بالردّ

شرح الكلمات:

الردّ: من معاني الردّ في اللغة الرجوع، يقال: رجعت بمعنى رددت. ومنه رددت عليه الوديعة ورددته إلى منزله فارتدّ إليه.

وفي الاصطلاح: دفع ما فضل من فروض ذوي الفروض النسبيّة إليهم بقدر حقوقهم عند عدم استحقاق الغير⁽¹⁾.

متى يتحقّق الردّ؟

الردّ لا يتحقّق إلّا إذا ثبت أمران:

أولهما: أن لا تستغرق الفروض التركة، إذ لو استغرقتها لم يبق شيء حتّى يرد.

ثانيهما: أن لا يوجد عاصب نسبيّ أو سببيّ على الخلاف في ذلك. فلو وجد عاصب نسبيّ ولو كان من أصحاب الفروض وهو الأب أو الجد أخذ الباقي تعصيباً بعد الفرض⁽²⁾.

أصحاب الفروض الذين يرّد عليهم:

يردّ على جميع أصحاب الفروض ماعدا الزوجين، والردّ يشمل ثمانية، سبع من النساء ورجل واحد، وهم: البنت. بنت الابن. الأخت الشقيقة. الأخت لأب. الأم. الجدّة الصحيحة. الأخت لأم. الأخ لأم⁽³⁾.

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية: مادة (إرث).

(2) نفس المرجع.

(3) انظر: أحكام الموارث، محمد محيي الدين عبد الحميد: ص 178، والموارث في الشريعة الإسلامية للصابوني: ص 124.

الورثة الذين لا يرث عليهم:

لا يرث على اثنين من الورثة، وهما (الزوج والزوجة)؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: 75] [الأحزاب: 6]، فإن معناها: بعضهم أولى بميراث بعض بسبب الرحم، فقد دلت على أن ذوي الرحم يستحقون جميع الميراث بصلة الرحم. والمتبادر من الميراث المراد في الآية مجموعه. فرضاً ورداً، ولانعدام الرحم في حق الزوجين لم يرث عليهما⁽¹⁾.

هذا وقربة الزوجين ليست قرابة نسبية، إنما هي قرابة بسبب النكاح، وقد انقطعت بالموت⁽²⁾، فكان إرثهما على خلاف القياس بالنص فيقتصر على مورد النص، فلا يرث على واحد منهما؛ لأنه يكون بغير دليل⁽³⁾.

أقسام مسائل الرد:

مسائل الرد أقسام أربعة؛ لأن الموجود في المسألة إما صنف واحد ممن يرث عليه ما فضل، وإما أكثر من صنف، وعلى التقديرين: إما أن يكون في المسألة من لا يرث عليه، أو لا يكون، فانحصرت الأقسام في أربعة:

أولها: أن يكون في المسألة جنس واحد ممن يرث عليه ما زاد على الفروض عند عدم من لا يرث عليه، فيكون أصل المسألة عدد رءوسهم؛ لأن جميع المال لهم فرضاً ورداً. وذلك كما إذا ترك الميت (بنتين) أو (أختين) أو (جدتين)، فتكون المسألة من اثنين، وتعطى كل واحدة نصف التركة؛ لتساويهما في الاستحقاق.

ثانيها: أن يكون في المسألة جنسان أو ثلاثة ممن يرث عليه عند عدم من لا يرث عليه، وقد دل الاستقراء على أن أجناس من يرث عليهم لا تزيد عن ثلاثة، فيكون في هذه الحالة أصل المسألة مجموع سهام المجتمعين.

(1) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: مادة (إرث).

(2) انظر: المواريث في الشريعة الإسلامية للصابوني: ص 125.

(3) أحكام المواريث، محمد مصطفى شلبي: ص 263، 264.

فإذا كان في المسألة سدسان، ك(جدة وأخت لأم)، فالمسألة حيثئذ من ستة، ولكل منهما السدس فرضاً، فيجعل الاثنان أصل المسألة، ويقسم المال مناصفة بين الجدة والأخت لأم؛ لتساوي نصيبهما.

وإذا كان في المسألة ثلث وسدس، ك(ولدي الأم مع الأم)، فأصل المسألة ستة، ومجموع سهام الورثة ثلاثة، فتجعل أصل المسألة، وتقسم التركة أثلاثاً، لولدي الأم الثلثان، وللأم الثلث.

ثالثها: أن يكون مع الجنس الواحد ممن يرث عليه، من لا يرث عليه كالزوج أو الزوجة، وحيثئذ يعطى فرض من لا يرث عليه من أقل أصل للمسألة، ويقسم الباقي على عدد رءوس من يرث عليه، إن استقام الباقي على عدد الرءوس.

وذلك ك(زوج وثلاث بنات)، فإن أصل المسألة بالنسبة لمن لا يرث عليه من أربعة، يعطى الزوج واحداً منها، والباقي للبنات بالتساوي، وصورتها هكذا:

4	11	م. ردية	12
1	3	زوج	$\frac{1}{4}$
3	8	3 بنت	$\frac{2}{3}$

وإن لم يستقم الباقي، فيضرب عدد رءوس من يرث عليهم في أصل المسألة بالنسبة لمن لا يرث عليه إن وافق رءوسهم ذلك الباقي، فما حصل تصح منه المسألة. ك(زوج وست بنات). فإن أقل أصل للمسألة بالنسبة لمن لا يرث عليه أربعة، يبقى منها ثلاثة بعد نصيب الزوج، فلا تنقسم على عدد رءوس البنات الست، لكن بينهما موافقة بالثلث، فيضرب وفق عدد الرءوس، وهو اثنان في الأربعة، فيبلغ ثمانية، للزوج منها اثنان وللبنات ست، وصورتها هكذا:

		2			
	8	4	11	م. ردية	12
	2	1	3	زوج	$\frac{1}{4}$
لكل بنت 2	6	3	8	6 بنت	$\frac{2}{3}$

وإن لم يوافق الباقي عدد الرءوس، فيضرب كل عدد رءوسهم في أصل مسألة من لا يردّ عليه، فالمبلغ هو الحاصل من ضرب وفق عدد الرءوس في ذلك الأصل على تقدير التوافق، أو من ضرب كل عدد الرءوس على تقدير التباين. وذلك كـ (زوج وخمس بنات). فأصل المسألة من اثني عشر اجتماع الربع والثلثين، لكن مثلها يردّ إلى الأربعة التي هي أقل أصل فرض من لا يردّ عليه، فإذا أعطى الزوج واحدًا يبقى ثلاثة، فلا تنقسم على خمس بنات، فيضرب الأصل أربعة في عدد رءوس البنات فيصير المجموع عشرين، فتصحّ المسألة، ويضرب نصيب الزوج، وهو واحد في خمسة، فيصير نصيبه خمسة، ويقسم الباقي، وهو خمسة عشر على عدد رءوس البنات، فتأخذ كل واحدة ثلاثة، وصورتها هكذا:

			5		
12	م. ردية	11	4	20	
$\frac{1}{4}$	زوج	3	1	5	
$\frac{2}{3}$	5 بنت	8	3	15	لكل بنت 3

رابعها: أن يوجد أكثر من نوع من أصحاب الفروض ممّن يردّ عليه ومعهم من لا يردّ عليه، وفي هذه الحالة يكون أصل المسألة هو مخرج فرض أحد الزوجين، فيعطى نصيبه منه، ثمّ يقسم الباقي على أصحاب الفروض الذين يردّ عليهم بنسبة فروضهم، فإذا احتاج الأمر إلى تصحيح المسألة صحّحت على نحو ما سبق. فإذا مات شخص عن (زوجة وأم وأخوين لأم)، فإنّ أصل المسألة أربعة، للزوجة منها الربع سهم، وللأم والأخوين لأم الثلاثة الأسهم الباقية. للأم سهم فرضًا وردًا، وللأخوين لأم سهمان فرضًا وردًا، وصورتها هكذا:

			3		
12	م. ردية	9	4	4	
$\frac{1}{4}$	زوجة	3	1	1	
$\frac{1}{6}$	أم	2	1	1	
$\frac{1}{3}$	2 أخ لأم	4	2	2	

وإذا مات شخص عن (زوجة وأم وبنتي ابن)، فيكون أصل المسألة ثمانية، للزوجة منها سهم، والباقي - وهو سبعة أسهم - يقسم على بنتي الابن والأم بنسبة $3/2$ إلى $1/6$ أي 4 إلى 1 فيكون المجموع خمسة، والسبعة لا تنقسم على خمسة، فيصح أصل المسألة بضرب خمسة في ثمانية فيصير أربعين، للزوجة ثمنها خمسة، وللأم سبعة، ولبنتي الابن ثمانية وعشرون⁽¹⁾، وصورتها هكذا:

		7	5		
		5			
40	6	8	23	م. ردية	24
5		1	3	زوجة	$\frac{1}{8}$
7	1		4	أم	$\frac{1}{6}$
28	4	7	16	2 بنت ابن	$\frac{2}{3}$

للبحث: اعلم أن الردّ محلّ خلاف بين الصحابة، فقد انقسموا فيه فريقين، وتبع كلّ فريق جماعة من التابعين والأئمة المجتهدين. اذكر مذهب كلّ فريق، ودليله.

تدريبات:

- ① بنت، وخمس بنات ابن.
- ② جدّتان، وخمس أخوات لغير أم.
- ③ زوجة، وبنت.
- ④ زوجة، وأربع عشرة بنتاً.
- ⑤ زوجة، وأم، وأخ لأم.
- ⑥ جدّة، وأخ لأم، وزوجة.
- ⑦ زوجة، وأم، وأخوان لأم. ⑧ زوجة، وجدّتان، وأخوان لأم. ⑨ زوج، وبنت، وبنت ابن.

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية: مادة (إرث).

ميراث ذوي الأرحام

شرح الكلمات:

ذوو الأرحام: أي أصحاب الأرحام، جمع رحم، وهي لغة: مكان تكوين الجنين في بطن أمه، ثم أصبح يطلق على القرابة مطلقاً، أو أصلها وأسبابها.

وشرعاً: كل قريب، قال تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} [النساء: 1]، وقال تعالى: {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ} [محمد: 22]، وقال صلى الله عليه وسلم: «من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ في أجله، فليصل رحمه».

وفي عرف الفرضيين: كل قريب ليس بذي فرض مقدّر في كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه عليه وسلم أو إجماع الأمة، ولا عصبية تحرز المال عند الانفراد.

حكم توريث ذوي الأرحام:

في توريث ذوي الأرحام اختلاف بين الصحابة والتابعين والفقهاء بعدهم: فمنهم من قال بتوريثهم، ومنهم من منع ذلك.

الفريق الأول - القائلون بالتوريث:

قال بتوريث ذوي الأرحام من الصحابة: عليّ، وابن مسعود، وابن عباس في أشهر الروايات عنه، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وأبو عبيدة بن الجراح.

ومن التابعين: شريح، والحسن، وابن سيرين، وعطاء، ومجاهد.

وأما الفقهاء فممن قال بتوريثهم: الحنفية، والإمام أحمد، ومتأخرو المالكية والشافعية، وعيسى بن أبان، وأهل التنزيل، رحمهم الله.

الفريق الثاني - القائلون بعدم التوريث:

قال بعدم توريث ذوي الأرحام: زيد بن ثابت، وابن عباس في رواية عنه، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير. وسفيان الثوري، ومتقدمو المالكية والشافعية.

أدلة المانعين:

استدل من لا يقول بتوريث ذوي الأرحام بما يلي:

أولاً: أن الله تعالى نصّ في آيات الموارث على بيان أصحاب الفرائض والعصبات، ولم يذكر لذوي الأرحام شيئاً، {وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا} [مريم: 64]، وأدنى ما في الباب أن يكون توريث ذوي الأرحام زيادة على كتاب الله، وذلك لا يثبت بخبر الواحد أو القياس.

ثانياً: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سئل عن ميراث العمّة والخالة فقال: «نزل جبريل عليه السلام وأخبرني أن لا ميراث للعمّة والخالة».

أدلة القائلين بتوريث ذوي الأرحام:

استدل من قال بتوريث ذوي الأرحام بما يأتي:

أولاً: بقوله تعالى: {وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ} [الأنفال: 75] إذ معنى الآية: بعضهم أولى من بعض، فقد أثبت استحقاق ذوي الأرحام بوصف عامّ، هو وصف الرحم، فإذا انعدم الوصف الخاصّ، وهو كونهم أصحاب فروض أو عصبات، استحقّوا بالوصف العامّ، وهو كونهم ذوي رحم، ولا منافاة بين الاستحقاق بالوصف العامّ والاستحقاق بالوصف الخاصّ، فلا يكون ذلك زيادة على كتاب الله.

ثانياً: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «الله ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له».

وفي حديث آخر: «الخال وارث من لا وارث له، يرثه ويعقل عنه».

وذهب بعض أئمة المالكية إلى أن ذوي الأرحام يرثون إذا لم يكن هناك أصحاب فروض، ولا عصبية، ولم يكن الإمام عدلاً.

وأجمع متأخرو الشافعية على أنه إذا كان بيت المال غير منتظم فإن ذوي الأرحام يرثون إذا لم يوجد أصحاب فروض أو عصبية.

والمراد بعدم انتظامه: أن لا يصرف الإمام التركة في مصارفها الشرعية. والمالكية والشافعية كالحنفية والحنابلة، يقدمون الرد في حال وجود أصحاب فروض لم يستغرقوا التركة على توريث ذوي الأرحام، فإن لم يكونوا، ورث ذوو الأرحام بالقيد السابق.

كيفية توريث ذوي الأرحام:

من انفرد من ذوي الأرحام أخذ جميع التركة ذكرًا كان أو أنثى. أما إذا تعددوا، فإن من أدلى من ذوي الأرحام إلى الميت بوارث قام مقام ذلك الوارث، فينزل الفرع منزلة الأصل.

فولد البنات، وولد بنات الابن، وولد الأخوات مطلقا كأمهاتهم. وبنات الإخوة، وبنات الأعمام الأشقاء، أو لأب، وبنات بنيتهم، وأولاد الإخوة من الأم، وأولاد الأعمام لأم كآبائهم.

فلو ترك الميت (بنت بنت، وبنت بنت ابن) فالمال بينهما: ثلاثة أرباعه لبنت البنت، وربعه لبنت بنت الابن فرضًا وردًا، وصورتها هكذا:

4	م. ردية	6
3	بنت بنت	$\frac{1}{2}$
1	بنت بنت ابن	$\frac{1}{6}$

ولو مات عن (بنت بنت، وابن أخت شقيقة، وبنت أخ لأب)، يعتبر كأنه مات عن (بنت، وأخت شقيقة، وأخ لأب)، فتعطى بنت البنت النصف، نصيب أمها التي أدلت بها، وابن الأخت يعطى أيضا النصف، وهو نصيب أمه، ولا شيء لبنت الأخ لأب؛ لأن الشقيقة تصبح عصبه مع البنت فتأخذ الباقي، ويحجب الأخ لأب⁽¹⁾، وصورتها هكذا:

2	م. عادية	2
1	بنت بنت	$\frac{1}{2}$
1	ابن أخت ش	ع
0	بنت أخ لأب	ح

للبحث: إن الكيفية التي ذكرناها في توريث ذوي الأرحام هي (مذهب أهل التنزيل)، وهو مذهب من ثلاثة مذاهب في المسألة، والآخران هما: (مذهب أهل القرابة)، و(مذهب أهل الرحم)، فاذا ذكر كيفية توريثهم لذوي الفروض، وأصحاب كل مذهب من هذه المذاهب.

تدريبات:

- ① أب أم، ابن أخت شقيقة، عمّة.
- ② بنت بنت، بنت بنت ابن.
- ③ بنت بنت ابن، ابن بنت بنت.
- ④ بنت ابن بنت، ابن بنت بنت.
- ⑤ زوجة، بنت بنت.
- ⑥ زوج، بنت بنت.
- ⑦ زوج، بنت أخت شقيقة، ابن أخت شقيقة، بنت أخ لأم، ابن أخت لأم، أب أم، أب أم أم، بنت خالة لأب.

(1) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، مادة: إرث، والمواريث في الشريعة الإسلامية للمصاوي: ص 176 وما بعدها، أحكام المواريث لمحيي الدين عبد الحميد: ص 209 وما بعدها.

طرق قسمة التركة

التركة تقسم بين الورثة على قدر سهامهم، فيعطى كل وارث من التركة بنسبة سهامه التي ورثها من الميت، ولقسمة التركة طرق منها:

1. طريق الضرب: وذلك بأن نضرب سهام كل وارث في مقدار التركة، ثم نقسمه على أصل المسألة، أو تصحيحها فينتج نصيب كل وارث.

مثال ذلك: توفيت عن (زوج، وأم، وبنتين، وثلاث بنات ابن، وابن ابن)، والتركة (13000)

نصيب كل وارث	13	م. عادلة	12
$3000 = \frac{3 \times 13000}{13}$	3	زوج	$\frac{1}{4}$
$2000 = \frac{2 \times 13000}{13}$	2	أم	$\frac{1}{6}$
$8000 = \frac{8 \times 13000}{13}$	8	2 بنت	$\frac{2}{3}$
.	.	3 بنت ابن	ع
.	.	ابن ابن	

2. طريق القسمة: وذلك بقسمة التركة على المسألة، وما يخرج يضرب به نصيب كل وارث.

مثال ذلك: توفي شخص عن (زوجة، وأم، وعم)، وخلف (24000). فإذا قسمنا التركة على المسألة يحصل (2000)، فكل من له شيء في المسألة يأخذه مضروباً بـ (2000).

نصيب كل وارث	12	م. عادلة	12
$6000 = 3 \times 2000$	3	زوجة	$\frac{1}{4}$
$8000 = 4 \times 2000$	4	أم	$\frac{1}{3}$
$10000 = 5 \times 2000$	5	عم	ع

3. طريق النسبة: وذلك بأن ينسب نصيب كل وارث من المسألة إليها، ثم يعطى من التركة مثل تلك النسبة.

مثال ذلك: توفي شخص عن (زوج، وشقيقة، وأم)، وخلف (8000). ننسب نصيب كل وارث من المسألة إليها، فنسبة نصيب الأم (2) إلى (8) أي $\frac{1}{4}$ ، فنعطيهما ربع التركة (2000)، ونسبة نصيب كل من الزوج والشقيقة (3) إلى (8) أي $\frac{3}{8}$ ، فنعطي كل واحد منهما $\frac{3}{8}$ من التركة (3000)⁽¹⁾، وصورتها هكذا:

6	م. عادلة	8	نصيب كل وارث
$\frac{1}{2}$	زوج	3	$3000 = \frac{3}{8} \times 8000$
$\frac{1}{2}$	أخت ش	3	$3000 = \frac{3}{8} \times 8000$
$\frac{1}{3}$	أم	2	$2000 = \frac{1}{4} \times 8000$

تدريبات:

① هلك هالك وترك: (زوجة، وأما، وأختين لأم، وأختين شقيقتين، وابنا قاتلا)، وتركه مقدارها: (34000).

② هلك وترك: (جدا، وزوجا، وأما، وأخوين لأم، وثلاثة إخوة لأب)، وتركه مقدارها: (120000).

③ هلك وترك: (جدا، وزوجا، وأما، وثلاثة إخوة لأم، وثلاثة إخوة أشقاء)، وتركه مقدارها: (180000).

④ هلك هالك وترك: (جدا، وأما، وأختا شقيقة، وأخا لأب، وأختا لأب)، وتركه مقدارها: (450000).

(1) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته: 1/ 378؛ المواريث في الشريعة الإسلامية: ص 146، الفرائض، طرق قسمة التركة.

٥ هلك هالك وترك: (جدتين، وثلاث زوجات، وأربع أخوات لأم، وثمانى أخوات لأبوين)، وتركته مقدارها: (17 ديناراً).

٦ (أبوان وبتان)، ماتت إحدى البنتين وخلفت من خلفت، وتركته الميت الأول مقدارها: (30000).

٧ مات عن (أربع زوجات، وخمس جدات، وسبع بنات، وتسع أخوات لأب). وتركته مقدارها: (30240).

٨ مات عن: (ثلاث جدات متحاضيات، وجد، وثلاث أخوات متفرقات)، وتركته مقدارها: (180000).

٩ هلك وترك: (ست أخوات متفرقات، وزوج) وتركته مقدارها: (90000).

إجابة أسئلة البحوث والتدريبات

الردّ

سؤال البحث: اعلم أنّ الردّ محلّ خلاف بين الصحابة، فقد انقسموا فيه فريقين، وتبع كلّ فريق جماعة من التابعين والأئمة المجتهدين. اذكر مذهب كلّ فريق، ودليله.

الجواب: الردّ محلّ خلاف بين الصحابة. فقد انقسموا فيه فريقين، وتبع كلّ فريق جماعة من التابعين والأئمة المجتهدين:

الفريق الأول: ذهب فريق من الصحابة إلى الردّ على ذوي الفروض، وتبعهم في ذلك الإمامان: أبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه، لكنّهم اختلفوا فيمن يردّ عليهم:

فذهب الإمام عليّ إلى أنّه إذا لم يوجد مع ذوي الفروض عصبه من النسب ولا من السبب يردّ على ذوي الفروض بقدر أنصبتهم، إلّا الزوجين، وهو ما ذهب إليه الحنفية. وهو الأصحّ عند الحنابلة.

وذهب عثمان إلى أنّه يردّ على الزوجين أيضاً⁽¹⁾، وهو قول جابر بن عبد الله. واحتجّ عثمان للردّ على الزوجين بأنّ الغنم بالغرم، فكما أنّ بالهول تنقص سهامهما، فيجب أن تزداد بالردّ.

وقال عبد الله بن مسعود: يردّ على ذوي الفروض إلّا على ستّة: الزوجين، وابنة الابن مع ابنة الصلب، والأخت لأب مع الأخت الشقيقة، وأولاد الأمّ مع الأمّ، والجدة مع ذي سهم أيّا كان.

وفي رواية أخرى عن الإمام أحمد أنّه استثنى جهة الردّ على الزوجين، وأولاد الأمّ مع الأمّ، والجدة مع ذي سهم فقط.

وعن عبد الله بن عباس أنّه يردّ على أصحاب الفروض إلّا ثلاثة: الزوجين والجدة.

(1) جاء في إرواء الغليل - (ج 6 / ص 137): (روي عن عثمان أنّه رد على زوج). قال الألباني: لم أقف عليه.

وقد أجمع متأخرو فقهاء الشافعية، وهم من بعد الأربعة، على أنه يردّ على ذوي الفروض، ويورث ذوو الأرحام إذا كان بيت المال غير منتظم، وذلك بأن لا يكون هناك إمام أصلاً، أو وجد وفقد بعض شروطه. وقال بعضهم: إذا فقد الإمام بعض الشروط لكن توفّرت فيه العدالة وأوصل الحقوق إلى أصحابها كان بيت المال منتظماً.

أدلة القائلين بالرد:

1. استدلل القائلون بالردّ على غير الزوجين:

أولاً: بقوله تعالى: {وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ} [الأنفال: 75] فإن معناها: بعضهم أولى بميراث بعض بسبب الرحم، فقد دلّت على أنّ ذوي الرحم يستحقّون جميع الميراث بصلة الرحم. والمتبادر من الميراث المراد في الآية مجموعهم. وإرادة البعض خلاف الظاهر. وعلى ذلك فلا يردّ أنّ الأولوية المفهومة من الآية تحصل بإعطاء كلّ ذي فرض فرضه؛ لأنّ إعطاء الفرض حصل من آية أخرى هي آية النساء، وحمل آية الأنفال على التأسيس وإفادة حكم جديد أولى من حملها على تأكيد ما في آية الفرض، فيجب العمل بما في الآيتين، ومن أجل ذلك فلا يردّ على الزوجين؛ لانعدام الرحم في حقهما.

ثانياً: (أنّ النبي ﷺ لما دخل على سعد بن أبي وقاص يعوده في مرضه قال سعد: أما إنّه لا يرثني إلّا ابنة لي، أفأوصي بجميع مالي؟ إلى أن قال عليه الصلاة والسلام: الثلث خير. والثلث كثير). لقد ظهر أنّ سعداً اعتقد أنّ البنت ترث جميع المال، ولم ينكر عليه النبيّ -عليه الصلاة والسلام-، ومنعه عن الوصيّة بما زاد عن الثلث، مع أنّه لا وارث له إلّا ابنة واحدة، فدلّ ذلك على صحّة القول بالردّ؛ إذ لو لم تكن ابنته تستحقّ ما زاد على فرضها -وهو النصف بطريق الردّ- لجوّز له الرسول -صلّى الله عليه وسلّم- الوصيّة بالنصف.

ثالثاً: (أنّ الرسول -عليه الصلاة والسلام- ورّث المملّعة لجميع مال ولدها)، ولا يكون ذلك إلّا بطريق الردّ.

وفي حديث واثلة بن الأسقع (أنه عليه الصلاة والسلام قال: تَحْرُزُ الْمَرْأَةُ مِيرَاثَ لَقِيطِهَا وَعَتِيقِهَا وَالابْنُ الَّذِي لَوْعَنْتَ بِهِ).

رابعاً: روى عبد الله بن بريدة عن أبيه - رضي الله عنه - قال: بينا أنا جالس عند رسول الله ﷺ إذ أتته امرأة فقالت: إنني تصدّقت على أُمِّي بجارية، وإنّها ماتت، قال: فقال: (وجب أجرك وردها عليك الميراث)⁽¹⁾، وما كانت لتستحقّ الجارية كلّها لو لم يكن ردّ.

خامساً: جاء في الحديث المتفق عليه: (من ترك مالا فللوارث).

سادساً: إنّ أصحاب الفروض قد شاركوا المسلمين في الإسلام، وترجّحوا على غيرهم بالقرابة، ومجرّد القرابة في أصحاب الفروض وإن لم تكن علّة العصوبة لكن يثبت بها الترجيح بمنزلة قرابة الأم في حقّ الأخ لأب وأمّ، فإنّ قرابة الأم وإن لم توجب بانفرادها العصوبة إلّا أنّه يحصل بها الترجيح. ولمّا كان هذا الترجيح بالسبب الذي استحقّوا به الفريضة كان مبنياً على الفريضة، فيردّ الباقي كلّهم عليهم بنسبة أنصبتهم، وكما يسقط اعتبار الأقرب والأقوى في أصل الفريضة يسقط أيضاً في اعتبار الردّ.

الفريق الثاني: ذهب إلى أنّه لا يردّ على أحد من أصحاب الفروض، فإذا لم تستغرق الفروض التركة وبقي منها شيء، ولم يوجد في الورثة عاصب يرث الباقي، فإنّه يكون لبيت المال؛ لأنّ هذا الفريق لا يرى توريث ذوي الأرحام ولا الردّ على ذوي الفروض، وقد ذهب إلى ذلك زيد بن ثابت، وبه أخذ عروة والزهري والإمامان مالك والشافعيّ.

ولم يذكر ناظم الرحيبة موضوع الردّ؛ لأنّ مذهب إمامه الشافعيّ عدم التوريث به.

وقيّد بعض أئمة المالكية الدفع لبيت المال إذا لم يوجد عاصب نسبيّ أو سببيّ بما إذا كان الإمام عدلاً يصرف المال في مصارفه الشرعيّة، فإن لم يكن عدلاً فإنّه يردّ على أصحاب الفروض، فإن لم يوجدوا فلبيت المال. وهم يعتبرون بيت المال عاصباً يلي في الرتبة العاصب النسبيّ والسببيّ.

(1) رواه مسلم / باب قضاء الصيام عن الميت.

استدل المانعون من الرد:

أولاً: بآية المواريث، فإن الله - تعالى - بين فيها نصيب كل وارث من أصحاب الفرائض. والتقدير الثابت بالنص يمنع الزيادة عليه؛ لأن في الزيادة مجاوزة الحد الشرعي، وقد قال الله - تعالى - بعد آية المواريث: {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ} [النساء: 14]، فقد ألحق الوعيد بمن جاوز الحد المشروع.

ثانياً: أن الرائد على الفروض مال لا مستحق له، فيكون لبيت المال، كما إذا لم يترك وارثاً أصلاً؛ لأن الرد إما أن يكون باعتبار الفرضية أو العصوبة أو الرحم، ولا يجوز أن يكون باعتبار الفرضية؛ لأن كل ذي فرض قد أخذ فرضه، ولا باعتبار العصوبة؛ لأن باعتبارها يقدم الأقرب فالأقرب، ولا باعتبار الرحم؛ لأنه في إرث ذوي الأرحام يقدم الأقرب أيضاً. فإذا بطلت هذه الوجوه بطل القول بالرد⁽¹⁾.

السؤال ① للتدريبات: هلك هالك عن (بنت وخمس بنات ابن).

الجواب: أصل المسألة من ستة، وترجع بعد الرد إلى أربعة، للبنت ثلاثة فرضاً ورداً، ولبنات الابن واحد فرضاً ورداً، وهو لا ينقسم عليهن، بل ينكسر ويباين، فتضرب رءوسهن خمسة وهي جزء السهم في أصل مسألة الرد أربعة فتبلغ عشرين، للبنت من أصلها ثلاثة، تضرب في جزء السهم خمسة فيحصل لها خمسة عشر، ولبنات الابن منها واحد يضرب في جزء السهم خمسة فيحصل لهن خمسة⁽²⁾، وصورة المسألة هكذا:

5			
20	4	م. ردية	6
15	3	بنت	$\frac{1}{2}$
5	1	5 بنت ابن	$\frac{1}{6}$

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث، وانظر: أحكام التركات والمواريث للإمام محمد أبو زهرة / ص 167 وما بعدها.

(2) الفوائد الجلية في المباحث الفرضية / باب الرد وبيان من يستحقه.

السؤال ② للتدريبات: هلك هالك عن (جدتين وخمس أخوات لأب).

الجواب: أصل المسألة من ستة، وترجع بعد الرد إلى خمسة، للجدتين واحد فرضاً ورداً، لا ينقسم عليهما، بل ينكسر ويباين، وللأخوات أربعة فرضاً ورداً، لا تنقسم عليهن، بل تنكسر وتباين، فتضرب رءوسهن خمسة في رءوس الجدتين، فيحصل عشرة، وهي جزء السهم، فيضرب في أصل مسألة الرد خمسة، فيحصل خمسون، للجدتين من أصلها واحد يضرب في جزء لهما عشرة لكل واحدة، وللأخوات من أصلها أربعة، تضرب في جزء السهم عشرة، فيحصل لهن أربعون، لكل واحدة ثمانية⁽¹⁾، وصورة المسألة هكذا:

10			
50	5	م. ردية	6
10 لكل جدة 5	1	2 جدة	$\frac{1}{6}$
40 لكل أخت 8	4	5 أخت لأب	$\frac{2}{3}$

السؤال ③ للتدريبات: (زوجة مع بنت).

الجواب:

8	5	م. ردية	8
1	1	زوجة	$\frac{1}{8}$
7	4	بنت	$\frac{1}{2}$

السؤال ④ للتدريبات: مات عن (زوجة وأربع عشرة بنتاً).

الجواب: أصل المسألة من ثمانية، للزوجة الثمن واحد، والباقي للبنتات فرضاً ورداً، لا ينقسم عليهن بل ينكسر ويوافق رءوسهن بالشبع، فيضرب سبع رءوسهن اثنان وهو جزء السهم في أصل المسألة ثمانية، فيحصل ستة عشر:

(1) المرجع السابق.

للزوجة من أصلها واحد يضرب في جزء السهم اثنين فيحصل لها اثنان، وللبنات من أصلها سبعة تضرب في جزء السهم اثنين فيحصل لهن أربعة عشر، لواحدتهن مثل ما لوفق جماعتهن من أصلها وهو واحد⁽¹⁾، وصورة المسألة هكذا:

		2		
16	8	19	م. ردية	24
2	1	3	زوجة	$\frac{1}{8}$
14	7	16	14 بنت	$\frac{2}{3}$

السؤال 5 للتدريبات: (زوجة، وأم، وأخ لأم).

الجواب: نجعل المسألة من أربعة، مخرج فرض الزوجة، ونعطي الزوجة فرضها الربع واحدًا، ونعطي أهل الرد الباقي ثلاثة.

ونجعل مسألة الرد من ستة، للأم فيها الثلث اثنان، وللأخ لأم السدس واحد. ونجمع أنصباء أهل الرد من مسألتهم ونجعلها أصلًا لمسألة الرد.

ثم ننظر بين مسألة الرد ثلاثة وبين الباقي في مسألة الزوجية، فنجد الباقي منقسمًا على مسألة الرد، فنقسمه عليها فيكون خارج القسمة واحدًا وهو جزء سهمهما.

ونجعل مسألة الزوجية هي الجامعة، وننقل نصيب الزوجة تحتها بلا تغيير. ثم نضرب نصيب كل واحد من أهل الرد بجزء سهم مسألته ونضعه تحت الجامعة⁽²⁾، وصورة المسألة هكذا:

(1) المرجع السابق.

(2) انظر: الفرائض / الرد.

	3				
4	6	4	9	م. ردية	12
1		1	3	زوجة	$\frac{1}{4}$
2	2		4	أم	$\frac{1}{3}$
1	1	3	2	أخ لأم	$\frac{1}{6}$

السؤال 6 للتدريبات: (جدة، وأخ لأم، وزوجة).

الجواب: نجعل مسألة للزوجية من أربعة، مخرج فرض الزوجة، ونعطي الزوجة فرضها الربع واحداً، ونعطي أهل الرد الباقي ثلاثة.

ثم نجعل مسألة للرد من ستة، للجدة السدس واحد، وللأخ لأم السدس واحد. ونجمع أنصباء أهل الرد ونجعلها أصلاً لمسألة الرد.

ثم ننظر بين مسألة الرد اثنين وبين الباقي في مسألة الزوجية فنجد بينهما تبايناً فنثبت كلا منهما. ونضرب مسألة الزوجية بمسألة الرد 4×2 فيحصل ثمانية وهو الجامعة.

نضرب نصيب الزوجة بما ضربت به مسألتها، ونضرب نصيب كل واحد من أهل الرد بالباقي في مسألة الزوجية⁽¹⁾، وصورة المسألة هكذا:

	3	2			
	2				
8	6	4	7	م. ردية	12
2		1	3	زوجة	$\frac{1}{4}$
3	1		2	جدة	$\frac{1}{6}$
3	1	3	2	أخ لأم	$\frac{1}{6}$

(1) انظر: المرجع السابق.

السؤال 7 للتدريبات: (زوجة، وأم، وأخوان لأم).

الجواب: مسألة الزوجة من أربعة، للزوجة الربع واحد، والباقي لأهل الرد، ومسألة أهل الرد من ثلاثة، للأم واحد، وللأخوين لأم اثنان، والباقي بعد فرض الزوجة منقسم على مسألة أهل الرد، فصحت مسألتهم مما صحت منه مسألة الزوجة⁽¹⁾، وصورتها هكذا:

	3				
4	6	4	9	م. ردية	12
1		1	3	زوجة	$\frac{1}{4}$
1	1		2	أم	$\frac{1}{6}$
2	2	3	4	2 أخ لأم	$\frac{1}{3}$

السؤال 8 للتدريبات: (زوجة، وجدّتان، وأخوان لأم).

الجواب: مسألة الزوجة من أربعة، للزوجة الربع واحد، والباقي لأهل الرد، ومسألة أهل الرد أصلها من ستة، وترجع بالرد إلى ثلاثة، للجدّتين واحد، وللأخوين لأم اثنان، ونصيب الجدّتين لا ينقسم عليهما، بل ينكسر ويباين، فتضرب رءوسهما وهي جزء السهم في مسألة أهل الرد ثلاثة فتبلغ ستة، للجدّتين واحد في جزء السهم اثنان باثنين لكل واحدة واحد، وللأخوين لأم اثنان يضربان في جزء السهم اثنان فيحصل أربعة، لكل واحد اثنان، وبين الباقي من مسألة الزوجة وما صحت منه مسألة أهل الرد توافق بالثلث، فيضرب وفق مسألة أهل الرد وهو اثنان في مسألة الزوجة فيحصل ثمانية، للزوجة واحد مضروب في وفق مسألة أهل الرد اثنان باثنين، ولكل واحدة من الجدّتين واحد مضروب في وفق الباقي بعد فرض الزوجة واحد بواحد، ولكل واحد من الأخوين اثنان مضروبان في وفق الباقي بعد فرض الزوجة واحد باثنين⁽²⁾، وصورتها هكذا:

(1) الفوائد الجلية في المباحث الفرضية / باب الرد وبيان من يستحقه.

(2) المرجع السابق.

		2				
	1	3	2			
8	6	6	4	9	م. ردية	12
2			1	3	زوجة	$\frac{1}{4}$
2	2	1		2	جدة 2	$\frac{1}{6}$
4	4	2	3	4	أخ لأم 2	$\frac{1}{3}$

السؤال 9 للتدريبات: (زوج، وبنت، وبنت ابن).

الجواب: مسألة الزوج من أربعة، للزوج الربع واحد، والباقي لأهل الرد، ومسألة أهل الرد من أربعة، للبنت ثلاثة، ولبنت الابن واحد. وبين الباقي بعد فرض الزوج ومسألة أهل الرد مباينة، فتضرب مسألة أهل الرد في كامل مسألة الزوج، فتبلغ ستة عشر، للزوج واحد مضروب في مسألة أهل الرد أربعة، فيحصل له أربعة، وللبنت ثلاثة مضروبة في الباقي من مسألة الزوج وهو ثلاثة، فيحصل لها تسعة، ولبنت الابن واحد مضروب في الباقي من مسألة الزوج ثلاثة فيحصل لها ثلاثة⁽¹⁾، وصورتها هكذا:

	3	4			
	4				
16	6	4	11	م. ردية	12
4		1	3	زوج	$\frac{1}{4}$
9	3	3	6	بنت	$\frac{1}{2}$
3	1		2	بنت ابن	$\frac{1}{6}$

(1) المرجع السابق.

ذوو الأرحام

سؤال البحث: إنّ الكيفيّة التي ذكرناها (مذهب أهل التنزيل)، وهو مذهب من ثلاثة مذاهب في المسألة، والآخراّن هما: (مذهب أهل القرابة)، و(مذهب أهل الرحم)، فاذا ذكر كيفة توريتهم لذوي الفروض.

الجواب: لقد اختلف العلماء في كيفة توريت ذوي الأرحام عند القائلين به على ثلاثة مذاهب:

- 1 - مذهب أهل القرابة.
- 2 - مذهب أهل الرحم.
- 3 - مذهب أهل التنزيل، وهو الذي شرحناه في الدروس.

وإليك التوضيح للمذهبين المتبقين:

مذهب أهل القرابة: هم الذين يعتبرون قوّة القرابة في توريت ذوي الأرحام، فيقدّمون الأقرب فالأقرب كما هو الحال في إرث العصبات، وهذا هو السبب في تسميتهم بأهل القرابة. فكما أنّ للعصبات النسبيّة جهات أربعاً فكذلك ذوو الأرحام؛ لأنّ القريب الذي ليس صاحب فرض ولا عاصبا إمّا أن يكون من فروع الميّت أو من أصوله أو من فروع أبويه أو من فروع أجداده وجدّاته. وتقديم الأقرب هو مذهب الحنفية. وهو رواية عن الإمام أحمد، وبه قطع من الشافعية البغوي والمتولّي.

أصناف ذوي الأرحام: قسّم أصحاب هذا المذهب ذوي الأرحام أربعة أصناف:

الصنف الأوّل - من يتسبب إلى الميّت: وهم:

1. أولاد البنات وإن نزلوا.
2. وأولاد بنات الابن كذلك.

الصنف الثاني - من يتسبب إليهم الميّت: وهم:

1. الأجداد الرحميون وإن علوا، كأبي أم الميِّت، وأبي أبي أمه.

2. الجدات الرحميات وإن علون، كأم أبي أم الميِّت، وأم أم أبي أمه.

الصنف الثالث - من يتسبب إلى أبوي الميِّت أو أحدهم: وهم:

1. أولاد الأخوات وإن نزلوا، سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً، وسواء أكان الأخوات لأب وأم، أم لأب، أم لأم.

2. بنات الإخوة وإن نزلوا، سواء أكانت الأخوة من الأبوين، أم من الأب، أم من الأم.

3. بنو الإخوة لأم وإن نزلوا.

الصنف الرابع - من يتسبب إلى جدِّي الميِّت أو أحدهما: وهما - أي جد الميِّت - أبو الأب وأبو الأم.

أو يتسبب إلى جدتيه أو إحداهما، وهما أم الأب وأم الأم. ويشمل ذلك:

1. العمات على الإطلاق.

2. الأعمام لأم.

3. بنات الأعمام والأخوال والخالات وإن تباعد هؤلاء، وأولادهم وإن نزلوا.

كيفية التوريث بين الأصناف:

1. اختلفت الرواية عن الإمام أبي حنيفة في تقديم بعض هذه الأصناف على بعض:

الرواية الأولى: روى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن أقرب الأصناف إلى الميِّت وأولاهم بالتقديم في الورثة عنه هو الصنف الثاني، ثم الصنف الأول، ثم الصنف الثالث، ثم الصنف الرابع. وتابعه في ذلك عيسى بن أبان عن محمد بن أبي حنيفة.

الرواية الثانية: روى أبو يوسف والحسن بن زياد عن أبي حنيفة، وابن سماعة عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة: أن أقرب الأصناف وأولاهم بالتقديم إلى الميِّت في الميراث الصنف الأول، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع، كترتيب العصباء، وهو المأخوذ للفتوى.

ووفق بين الروایتين: بأن ما رواه أبو سليمان عن محمد بن قول أبي حنيفة الأول، وما رواه أبو يوسف هو قوله الثاني.

2. وعند أبي يوسف ومحمد: أن الصنف الثالث مقدّم على الجدّ أبي الأمّ، وإن كان قياس مذهبهما في الجدّ أبي الأب - وهو مقاسمة الإخوة والأخوات ما دامت القسمة خيراً له من ثلث جميع المال - يقتضي أن لا يقدّم الصنف الثالث على الجدّ أبي الأمّ.

كيفية توريث كلّ صنف:

الصنف الأوّل - وهو أولاد البنات وأولاد بنات الابن:

أولاهم بالميراث: أقربهم إلى الميّت، ك(بنت البنت)، فإنّها أولى بالميراث من (بنت بنت الابن)؛ لأنّ بنت البنت تدلي إلى الميّت بواسطة واحدة، والثانية بواسطتين.

وإن استووا في الدرجة، بأن يدلّوا كلّهم إلى الميّت بدرجتين أو ثلاث، فحيثُ يقدّم ولد الوارث على ولد ذي الرحم، ك(بنت بنت الابن)، فإنّها أولى من (ابن بنت البنت)؛ لأنّ الأولى (ولد بنت الابن)، وهي صاحبة فرض، والثانية ذات رحم، وسبب هذه الأولوية أنّ ولد الوارث أقرب حكماً، والترجيح يكون بالقرب الحقيقي إن وجد، وإلاّ فبالقرب الحكمي.

وإن استوت درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم ولد وارث ك(بنت ابن البنت) و(ابن بنت البنت)، أو كانوا كلّهم يدلّون بوارث، ك(ابن البنت) و(بنت البنت).

فعند أبي يوسف والحسن بن زياد: يعتبر أشخاص الفروع المتساوية الدرجات، ويقسم المال عليهم باعتبار حال ذكورتهم وأنوثتهم، سواء أكان أصولهم متفقين في الذكورة أو الأنوثة أم لا.

فإن كانت الفروع ذكورا فقط أو إناثا فقط تساوا في القسمة.

وإن كانوا ذكورا وإناثا فللذكر مثل حظّ الأنثيين.

ولا يعتبر في القسمة حال أصولهم من الذكورة والأنوثة. وهو رواية شاذّة عن أبي حنيفة.

وجهة قول أبي يوسف: أن استحقاق الفروع إنّما يكون لمعنى فيهم، وهو القرابة، لا لمعنى في غيرهم، فقد اتّحدت الجهة، وهي الولادة، فيتساوى الاستحقاق فيما بينهم، وإن اختلفت الصفة في الأصول.

ونظير ذلك أنّ صفة الكفر أو الرق غير معتبرة في المدلى به، وإنّما الذي يعتبر صفة المدلى، فكذا تعتبر فيه صفة الذكورة أو الأنوثة فقط.

ويعتبر محمّد أشخاص الفروع إن اتّفقت صفة الأصول في الذكورة أو الأنوثة، ويعتبر الأصول إن اختلفت صفاتهم، ويعطي الفروع ميراث الأصول. وهو القول الأوّل لأبي يوسف وأشهر الروايتين عن أبي حنيفة.

ووجه قول محمّد: أنّ الميّت لو ترك (عمة وخالة)، فإنّ للعمّة الثلثين، وللخالة الثلث باتّفاق الصحابة، ولو كانت العبرة بأشخاص الفروع لكان المال بينهما نصفين، وبذلك يكون المعتبر في القسمة صفة الأصل المدلى به، وهو الأب في العمّة، والأم في الخالة.

ولو ترك (بنت ابن بنت وابن بنت بنت): فالمال عند أبي يوسف والحسن أثلاثاً: ثلثاه لابن بنت البنت؛ لكونه ذكراً، وثلثه للبنت.

وعند محمّد يكون المال بين الأصول (البطن الثاني)، وهو أوّل ما وقع فيه الاختلاف بالذكرّة والأنوثة، وهو (بنت البنت وابن البنت) أثلاثاً: لبنت ابن البنت ثلثاه؛ لأنّه نصيب أبيها، وثلثه لابن بنت البنت؛ لأنّه نصيب أمّه.

الصف الثاني - وهم الرحيون من الأجداد والجّدات:

الحكم في توريثهم أنّ أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميّت من أيّ جهة كان، من جهة الأب أو الأم، ف(أبو الأم) أولى من (أبي أم الأم).

وعند الاستواء في درجات القرب:

1. يقدّم من يدلي بوارث على من لا يدلي بوارث عند أبي سهل الفرضيّ وأبي فضل الخفّاف وعليّ بن عيسى البصريّ؛ إذ عندهم يكون (أبو أم الأم) أولى من (أبي أبي الأم)؛ لأنّهما يستويان في الدرجة، لكنّ (أبا أم الأم) يدلي بوارث، وهي الجدة الصحيحة (أم الأم)، والثاني (أبو أبي الأم) يدلي بغير وارث، وهو الجدّ الرحيّ (أبو الأم)، وهو لا يرث مع الأم.

2. وعند أبي سليمان الجوزجاني وأبي عليّ البستي لا تفضيل لمن يدلي بوارث على من لا يدلي بوارث، ويقسم المال في الصورة المذكورة أثلاثاً: ثلثاه لأبي أبي الأم، وثلثه لأبي أم الأم، محتجين بأن الترجيح في هؤلاء بالإدلاء بوارث يؤدي إلى جعل الأصل - وهو الجدّ والجدة - تابعاً للفرع، وهو خلاف المعقول.

وإن استوت درجاتهم في القرب والبعد: وليس فيهم مع ذلك من يدلي بوارث كـ(أبي أبي أم الأب، وأم أبي أم الأب)، أو كانوا كلّهم يدلون بوارث كـ(أبي أم أبي أبي الأب، وأبي أم أم أم الأب)، واتّفقت صفة من يدلون بهم في الذكورة والأنوثة، فإنّ الجدّ والجدة في هذه الحالة متحدان فيمن يديان به، فلا يتصور اختلاف في صفة المدلى به، فتكون القسمة حينئذ على أشخاصهم للذكر مثل حظّ الأنثيين، فيكون لأبي أبي أم الأب الثلثان، ولأم أبي أم الأب الثلث.

وإن استوت الدرجة واختلفت صفة من يدلون بهم في الذكورة والأنوثة كـ(أبي أم أبي أبي الأب، وأبي أم أم أم الأب) يقسم المال على أول بطن اختلف فيه، كما في الصنف الأول، فيجعل للذكر مثل ضعف نصيب الأنثى، ويتبع ما أتبع في توريث الصنف الأول بعد الاختلاف.

وإن اختلفت قرابتهم مع استواء درجاتهم، كما إذا ترك (أم أبي أم أبي الأب، وأم أبي أبي أبي الأم)، فالثلثان لقرابة الأب وهو نصيب الأب، والثلث لقرابة الأم؛ لأنّ الذين يدلون بالأب يقومون مقامه، والذين يدلون بالأم يقومون مقامها، فيجعل المال أثلاثاً، كأنه ترك (أباً وأمّاً). ثمّ ما أصاب كلّ فريق يقسم بينهم، كما لو اتّحدت قرابتهم، على معنى أنّه يقسم الثلثان على قرابة الأب، والثلث على قرابة الأم.

والضابط: أنّه إمّا أن يكون هناك استواء في الدرجة أو لا. فإن لم يكن استواء فالأقرب هو الأولى بالميراث، وإن وجد استواء في الدرجة إمّا أن تتحد القرابة أو تختلف، فإن اختلفت يقسم المال أثلاثاً. وإن اتّحدت: فإن اتّفقت صفة الأصول فالقسمة على أشخاص الفروع. وإن لم تتفق يقسم المال على الخلاف كما في الصنف الأول.

الصنف الثالث - وهم أولاد الأخوات، وبنات الإخوة مطلقاً، وبنو الإخوة لأم:

والحكم فيهم أن أولاهم بالميراث أقربهم درجة إلى الميت، ف(بنت الأخت) أولى من (ابن بنت الأخ)؛ لقربها.

وإن استووا في درجة القرب: فولد العصبة أولى من ولد ذوي الأرحام، ك(بنت ابن الأخ، وابن بنت الأخت)، سواء أكان كلاهما لأب وأم، أم لأب، أم مختلفين، فالمال كله لبنت ابن الأخ؛ لأنها ولد العصبة.

وإن كانت المسألة (بنت الأخ لأم، وابن الأخ لأم):

1. كان المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين عند أبي يوسف باعتبار الأشخاص؛ لأن الأصل في الموارث تفضيل الذكر على الأنثى.

وإنما ترك هذا الأصل في أولاد الأم بالنص على خلاف القياس، وهو قوله تعالى: {فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ} [النساء: 12] وما كان مخصوصاً عن القياس لا يلحق به ما ليس في معناه من جميع الوجوه. وليس أولاد هؤلاء في معناهم من كل وجه؛ إذ لا يرثون بالفرضية شيئاً، فيجري فيهم ذلك الأصل وهو أن للذكر ضعف الأنثى، وأيضاً فإن توريث ذوي الأرحام بمعنى العصوبة، فيفضل فيه الذكر على الأنثى كما في حقيقة العصوبة.

2. وعند الإمام محمد: المال بينهما مناصفة باعتبار الأصول، وهو ظاهر الرواية، والوجه فيه أن استحقاقهما للميراث بقراءة الأم، وبهذا الاعتبار لا تفضل للذكر على الأنثى أصلاً، بل ربما تفضل الأنثى عليه، فإن (أم الأم) صاحبة فرض بخلاف (أبي الأم)، فإن لم تفضل الأنثى هنا فلا أقل من التساوي.

وإن استووا في القرب وليس بعضهم ولد العصبة، وبعضهم ولد ذوي الأرحام:

كأن يكون الكلّ أولاد العصبية، كـ(بنت أخ شقيق، وبنت أخ لأب)، أو يكون الكلّ أولاد أصحاب الفروض، كـ(ثلاثة أولاد ثلاث أخوات متفرقات)، أو يكون الكلّ أولاد ذي الرحم كـ(بنت بنت أخ، وابن بنت أخ آخر)، أو يكون البعض ولد العصبية والبعض الآخر ولد صاحب الفرض، كـ(ثلاث بنات ثلاثة إخوة متفرقين):

1. فأبو يوسف - رحمه الله تعالى - يعتبر الأقوى في القرابة، فعنده يجعل المال أولاً لأولاد بني الأعيان⁽¹⁾، ثمّ لأولاد بني العلات⁽²⁾ إن لم يوجد أولاد بني الأعيان، ثمّ لأولاد بني الأخياف⁽³⁾ إن لم يوجد أولاد بني العلات، للذكر مثل حظ الأنثيين.

وإن لم يوجد الأقوى بأن يتساووا في القوة، يقسم المال بين أبدانهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

2. ومحمّد - رحمه الله تعالى - يقسم المال على الإخوة والأخوات، كما لو كانوا هم الورثة دون فروعهم، مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول، وهو الظاهر من قول الإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، ثمّ يقسم ما أصاب كلّ فريق من تلك الأصول بين فروعهم، كما تقرّر في الصنف الأوّل.

مثال ذلك: لو ترك (ثلاث بنات إخوة متفرقين، وثلاث بنين وثلاث بنات من أخوات متفرقات) بهذه الصورة: ميت 1 - بنت أخ لأبوين، 2 - ابن وبنت أخت لأبوين، 3 - بنت أخ لأب، 4 - ابن وبنت أخت لأب، 5 - بنت أخ لأم، 6 - ابن وبنت أخت لأم.

عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - يقسم كلّ المال بين فروع بني الأعيان، ثمّ بين فروع بني العلات، ثمّ بين فروع بني الأخياف، للذكر مثل حظ الأنثيين أرباعاً، باعتبار أبدان الفروع وصفاتهم، فيعطى بنت الأخ لأبوين النصف، وبنت الأخت لأبوين الربع.

فإن لم يوجد فروع بني الأعيان، يقسم على فروع بني العلات أرباعاً أيضاً باعتبار أبدانهم، لابن الأخت من الأب النصف، ولبنت الأخ من الأب الربع، ولبنت الأخت من الأب الربع.

(1) بنو الأعيان: الإخوة والأخوات لأبوين (الشقيق).

(2) بنو العلات: الإخوة والأخوات لأب.

(3) بنو الأخياف: الإخوة والأخوات لأم.

فإن لم يوجد فروع بني العلات قُسم المال على فروع بني الأخياف أرباعاً أيضاً باعتبار الأبدان، وقُدِّم أولاد بني العلات على أولاد بني الأخياف؛ لأنَّ قرابة الأب أقوى من قرابة الأم، فأصل المسألة على رأيه من أربعة ومنها تصحّ.

وعند محمّد - رحمه الله تعالى - يقسم ثلث المال بين فروع بني الأخياف على السوية أثلاثاً؛ لاستواء أصولهم في القسمة، فإذا اعتبر عدد الفروع في الأخت صارت كأختها أختان لأمّ، فتأخذ هي ثلثي المال، ويأخذ الأخ لأمّ ثلثه، ثمّ يتقل ما أصاب الأخ، وهو تسع المال لبيتته، وما أصاب الأخت وهو تسع المال إلى ابنها وابنتها بالسوية.

وثلثا المال يقسم بين بني الأعيان أنصافاً، باعتبار عدد الفروع في الأصول، نصفه لبنت الأخ نصيب أبيها، والنصف الآخر بين ولدي الأخت المقدّرة بأختين أثلاثاً، للذكر مثل حظّ الأنثيين باعتبار الأبدان. ولا شيء لفروع بني العلات؛ لأنّهم محجوبون ببني الأعيان.

فتصحّ هذه المسألة عند محمّد - رحمه الله تعالى - من تسعة: ثلاثة منها لفروع بني الأخياف الثلاثة بالسوية، وثلاثة لبنت الأخ لأبوين، وثلاثة لولدي الأخت لأبوين، للذكر مثل حظّ الأنثيين.

الصنف الرابع: هو الذي يتسبب إلى أحد جدّي الميّت أو جدّتيه:

وهم: العمّات على الإطلاق، والأعمام لأمّ، والأخوال والخالات مطلقاً.

والحكم فيهم أنّه:

إذا انفرد واحد منهم: استحقّ المال كلّهُ؛ لعدم المزاحم. فإذا ترك الميّت عمّة واحدة، أو عمّاً واحداً لأمّ، أو خالاً واحداً، أو خالة واحدة، كان المال كلّهُ للواحد المنفرد كما هو الحكم في كلّ الأصناف.

فإذا اجتمعوا:

وكانوا من جانب واحد، كالأعمام لأمّ والعمّات (فإنّهم من جانب الأب)، أو الأخوال والخالات (فإنّهم من جانب الأمّ)، فالحكم فيهم: أنّ الأقوى منهم في القرابة أولى بالميراث إجماعاً: فمن كان شقيقاً فهو أولى ممّن كان لأب.

ومن كان لأب فهو أولى ممّن كان لأمّ.

ولا فرق بين أن يكون الأقرب ذكراً أو أنثى، فعمة شقيقة أولى من عمّة لأب أو عمّة لأمّ أو عم لأمّ؛ لأنّ قوّة قرابتها، وكذا الخال أو الخالة لأب وأمّ أولى بالميراث.

وإن كانوا ذكوراً وإناثاً واتّحدت جهة القرابة، واستوت قرابتهم في القوّة، بأن يكونوا كلّهم أشقاء أو لأب أو لأمّ، كان للذكر مثل حظّ الأنثيين، كعمّ وعمّة كلاهما لأمّ. أو خال وخالة كلاهما شقيق أو لأب أو لأمّ؛ لأنّ العمّ والعمّة متّحدان في الأصل الذي هو الأب، وكذلك أصل الخال والخالة واحد، وهو الأمّ. ومتى اتّفق الأصل فالعبرة في القسمة بالأشخاص عند الجميع.

وإن اختلفت جهة قرابتهم: بأن كانت قرابة بعضهم من جانب الأب وقرابة بعضهم من جانب الأم فلا اعتبار لقوّة القرابة.

فإذا ترك الميّت (عمّة شقيقة وخالة لأمّ)، أو (خالاً شقيقاً وعمّة لأمّ)، فالثلثان -وهو نصيب الأب- لقرابة الأب، والثلث -وهو نصيب الأمّ- لقرابة الأمّ.

كيفية توريث أولاد الصنف الرابع:

الحكم السابق في توريث الصنف الرابع لا يسري على أولادهم؛ لأنّ أولى الأولاد بالميراث أقربهم إلى الميّت من أيّ جهة كان، فبنت العمّة أو ابنها أولى من بنت بنت العمّة وابن بنتها؛ لأنّهما أقرب إلى الميّت.

وإن استووا في القرب إلى الميّت: وكانت جهة قرابتهم متّحدة: بأن تكون قرابة الكلّ من جانب أبي الميّت أو من جانب أمّه، فمن كان له قوّة القرابة فهو أولى بالإجماع ممّن ليس له قوّة القرابة.

فإذا ترك الميّت (ثلاثة أولاد عمّات متفرّقات) كان المال كلّ له لولد العمّة الشقيقة، فإن لم يوجد فلولد العمّة لأب، فإن لم يوجد فلولد العمّة لأمّ، والحكم كذلك في أولاد أخوال متفرّقين أو خالات متفرّقات.

وإن استووا في القرابة بحسب الدرجة وقوة القرابة وكانت جهة القرابة متحدة: بأن يكونوا كلهم من جهة أبي الميِّت أو جهة أمه، فولد العصبة أولى من غيره، كـ "بنت العم وابن العمّة الشقيقة أو لأب أو لأم، فالمال كله لبنت العم؛ لأنها ولد العصبة، دون ابن العمّة؛ لأنه ولد رحم.

وإن كان العم أو العمّة شقيقاً والآخر لأب، كان المال كله لبنت العم الشقيق؛ لقوة القرابة. فلو ترك الميِّت (ابن عمّة شقيقة، وبنت عم لأب)، فالمال كله لابن العمّة الشقيقة في ظاهر الرواية عند الحنفية؛ لقوة قرابته، دون بنت العم وإن كانت بنت وارث.

وقال بعض مشايخ الحنفية -بناء على رواية غير ظاهرة-: المال كله في الصورة المذكورة لبنت العم لأب؛ لأنها ولد العصبة، بخلاف ابن العمّة، فإنه ولد ذات رحم.

وإن استووا في القرب واختلفت جهة قرابتهم: بأن كان بعضهم من جهة الأب، وبعضهم من جهة الأم، فلا اعتبار لقوة القرابة ولا لولد العصبة في ظاهر الرواية.

فلا يكون ولد العمّة الشقيقة أولى من ولد الخال الشقيق أو الخالة الشقيقة؛ لعدم اعتبار قوة قرابة ولد العمّة.

وكذا بنت العم الشقيق ليست أولى من بنت الخال أو الخالة الشقيقة؛ لعدم اعتبار كون بنت العم ولد عصبية، لكن يقسم الميراث باعتبار الثلثين لقرابة الأب، والثلث لقرابة الأم؛ لقيام قرابة الأب مقامه وقرابة الأم مقامها.

الفرق بين مذهب أهل التنزيل والقرابة:

مذهب أهل التنزيل كمذهب أهل القرابة في أنّ من انفرد من ذوي الأرحام يأخذ جميع التركة، ذكرًا كان أو أنثى.

لكن الفرق بين المذهبين يظهر في اجتماع ذوي الأرحام:

فأهل التنزيل حينئذ يجعلون الفروع قائمين مقام أصولهم ويأخذون أنصبتهم:

فإن أدلوا بعاصب أخذوا نصيبه تعصيًا.

وإن أدلوا بذوي فرض أخذوا نصيبه فرضًا وردًا.

ويقسم على الجميع بالتساوي بين الذكر والأنثى عند الإمام أحمد؛ لأنهم يرثون بالرحم المجرد، فيستوون كأولاد الأم.

وذهب الإمام الشافعي إلى أن الذكر يأخذ مثل حظ الأنثيين.

ففي (بنت بنت، وابن وبنت من بنت أخرى)، إذا رفعوا درجة صاروا في منزلة بنتين، فتكون التركة مناصفة، تأخذ بنت البنت نصفها، ويأخذ الابن والبنت النصف الآخر فتصح المسألة من أربعة على مذهب الإمام أحمد. وعند الإمام الشافعي تصح من ستة؛ لأن أصل المسألة ثلاثة. وذلك في غير أولاد الأم؛ لأنهم متساوون في النصيب بالنص.

مذهب - أهل الرحم:

هم الذين يسوون بين ذوي الأرحام في التوريث، فلا يفرقون بين صنف وصنف، ولا بين درجة ودرجة، ولا بين قرابة قوية وأخرى ضعيفة.

فلو كان للمتوفى (بنت أخت، وبنت بنت)، فإن الميراث بينهما على السواء.

ولو ترك (ابن أخت، وبنت ابن أخ)، فالميراث بينهما سواء؛ لأن السبب الموجب للميراث هو الرحم، وهي متحققة في الجميع من غير تفرقة، وتحققها في الجميع بقدر مشترك، فثبت الميراث للجميع بالتساوي.

ولقد كان من أنصار هذا الرأي: حَسَنُ بْنُ مُيَسَّرٍ وَتُوحُّ بْنُ ذَرَّاحٍ، ولم يأخذ بهذا الرأي أحد من أصحاب المذاهب المشهورة؛ لبعدها عن المعقول، ومخالفتها لمبادئ الشريعة في الميراث.

أصحاب مذهب أهل التنزيل:

من القائلين به: علقمة، والشعبي، ومسروق، ونعيم بن حماد، وأبو نعيم، وأبو عبيدة القاسم بن سلام. وقد ذهب إليه الإمام الشافعي والإمام أحمد في الرواية الأخرى عنه، واستثنيا من هذا الأصل مسألتين:

1 - أئهما نزل (الخال والخالة) ولو من جهة الأب منزلة (الأم) على الأصح، ونزلا (جد الميت لأم) منزلة (الأم) على الأصح.

2 - ونزلا (الأعمام لأم والعمّة مطلقا) منزلة (الأب) على الأصح.

وقد رجّح الإمامان مذهب أهل التنزيل؛ لأنّه مذهب الصحابة ومن بعدهم من القائلين بتوريث ذوي الأرحام.

إرث ذوي الأرحام مع أحد الزوجين:

لا خلاف بين من ورثوا ذوي الأرحام في أنّهم إذا اجتمعوا مع أحد الزوجين فلكلّ منهما نصيبه كاملاً، فلا يحجب الزوج من النصف إلى الربع، ولا تحجب الزوجة من الربع إلى الثمن بأحد من ذوي الأرحام؛ لأن فرض الزوجين ثبت بالنصّ، وإرث ذوي الأرحام غير منصوص عليه، فلا يعارضه. وما بقي بعد فرض أحد الزوجين يكون لذوي الأرحام.

لكن اختلف في كيفية توريثهم:

فقال أهل القربة: يخرج نصيب الزوج أو الزوجة أولاً، ثمّ يقسم الباقي على ذوي الأرحام، كما يقسم على الجميع لو انفردوا.

ولأهل التنزيل مذهبان:

أصحهما ما قاله أهل القربة: روي عن الإمام أحمد: أنّهم يرثون ما فضل كما يرثون المال إذا انفردوا، وهذا قول أبي عبيد ومحمّد بن الحسن والحسن بن زياد اللؤلؤيّ وعامة من ورثهم.

والمذهب الثاني: أنّ الباقي بعد فرض أحد الزوجين يقسم بينهم على نسبة سهام الذين يدلي بهم ذوا الأرحام من الورثة مع أحد الزوجين، وهذا قول يحيى بن آدم وضارار.

ويعرف القائلون بالأوّل بأصحاب (اعتبار ما بقي). والقائلون بالثاني بأصحاب (اعتبار الأصل).

ولا خلاف في التوريث إذا كان ذوا الأرحام يدلون بذوي فرض فقط أو بعصبة فقط، وإنّما يقع الخلاف إذا كان بعضهم يدلي بعصبة، وبعضهم يدلي بذوي فرض⁽¹⁾.

فمن مات عن: (بنت بنت، وابن بنت ابن، وخال شقيق، وابن أخت لأب)، فينت البنت تنزل منزلة البنت وتأخذ النصف، وابن بنت الابن ينزل منزلة بنت الابن ولها السدس لوجود البنت، والخال الشقيق ينزل منزلة الأم وله السدس، وابن أخت الأب ينزل منزلة الأخت لأب وهي عصبه مع الغير. فإن وجد أحد الزوجين أخذ فرضه الأعلى وهو النصف بالنسبة إلى الزوج، وفرضه يعادل ما لهؤلاء جميعاً، بمعنى نصيبه يماثل أصل مسألة ذوي الأرحام وهي ستة (6).

وبمجموع النصيبين يكون أصل المسألة كلها وهو اثني عشر. وإن وجد معهم زوجة تأخذ فرضها الأعلى وهو الربع، وهو يعادل ثلث أنصبتهم جميعاً. ومادامت هذه المسألة تقبل القسمة على ثلاثة فنأخذ مقداراً من السهام يماثل $6 : 3 = 2$. فربعها يساوي اثنين، ونضم نصيب ذوي الأرحام مع نصيب الزوجة وهو $8 = 2 + 6$ وهو مجموع النصيبين، وهو أيضاً أصل المسألة كلها⁽¹⁾، وصورتها في الحاليين هكذا:

8	12	6		6
3	3	3	بنت بنت	$\frac{1}{2}$
1	1	1	ابن بنت ابن	$\frac{1}{6}$
1	1	1	خال شقيق	$\frac{1}{6}$
1	1	1	ابن أخت لأب	ع
	6		زوج	$\frac{1}{2}$
2			أوزوجة	$\frac{1}{4}$

(1) ذوو الأرحام في أحكام الموارث / محمد علي فركوس / ص 142.

السؤال 1 للتدريبات: أب أم، ابن أخت شقيقة، عمّة.

الجواب:

3	3	3	1	1	
1	$\frac{1}{3}$	1	0	1	أب أم
0	ح	1	1	0	ابن أخت ش
2	ع	1	0	0	عمة
أهل التنزيل		أهل الرحم	الصاحبان، والقول الأول لأبي حنيفة	القول الثاني لأبي حنيفة	
			أهل القرابة		

السؤال 2 للتدريبات: بنت بنت، بنت بنت ابن.

الجواب:

4	6	2	1	
3	$\frac{1}{2}$	1	1	بنت بنت
1	$\frac{1}{6}$	1	0	بنت بنت ابن
أهل التنزيل		أهل الرحم	أهل القرابة	

السؤال 3 للتدريبات: بنت بنت ابن، ابن بنت بنت.

الجواب:

2	2	2	1	
1+1	$\frac{1}{2}$	1	1	بنت بنت ابن
2	/	1	0	ابن بنت بنت
أهل التنزيل		أهل الرحم	أهل القرابة	

السؤال 4 للتدريبات: بنت ابن بنت، ابن بنت بنت.

الجواب:

2		2	3	3	
1	1	1	2	1	بنت ابن بنت
1	3	1	1	2	ابن بنت بنت
أهل التنزيل		أهل الرحم	محمد	أبو يوسف	
		أهل القرابة			

السؤال 5 للتدريبات: زوجة، بنت بنت.

الجواب:

4		4
1	زوجة	$\frac{1}{4}$
3	بنت بنت	

السؤال 6 للتدريبات: زوج، بنت بنت.

الجواب:

2		2
1	زوج	$\frac{1}{2}$
1	بنت بنت	

السؤال 7 للتدريبات: زوج، بنت أخت شقيقة، ابن أخت شقيقة، بنت أخ لأم، ابن أخت لأم، أب أم،

أب أم أم، بنت خالة لأب.

الجواب:

35	14	7		6
16	4	4	بنت أخت ش	2
			ابن أخت ش	3
8	2	2	بنت أخ لأم	$\frac{1}{3}$
			ابن أخت لأم	$\frac{1}{3}$
4	1	1	أب أم	$\frac{1}{6}$
0	0	0	أب أم أم	ح
0	0	0	بنت خالة لأب	ح
	7	زوج		$\frac{1}{2}$
7	أوزوجة			$\frac{1}{4}$

طرق قسمة التركة

السؤال ① للتدريبات: هلك هالك وترك: (زوجة، وأماً، وأختين لأم، وأختين شقيقتين، وابناً قاتلاً)، وتركة مقدارها: (34000).

الجواب: للزوجة الربع وسهمها (3)، وللأم السدس وسهمها (2)، وللأختين لأم الثلث وسهم كل واحدة منهما (2)، وللأختين الشقيقتين الثلثان وسهم كل واحدة منهما (4)، ولا شيء لابن القاتل، والمسألة من (12) وتعول إلى (17)، وصورتها هكذا:

12		17	نصيب كل وارث
$\frac{1}{4}$	زوجة	3	$6000 = \frac{3 \times 34000}{17}$
$\frac{1}{6}$	أم	2	$4000 = \frac{2 \times 34000}{17}$
$\frac{1}{3}$	2 أخت لأم	4	4000
$\frac{2}{3}$	2 أخت ش	8	8000
م	ابن قاتل	.	.

واعلم أن هذه المسألة قد اشتهرت بين الفرضيين باسم (ثلاثينية ابن مسعود - رضي الله عنه-)؛ لأنّها عالت عنده إلى (31).

فقد أعطى للزوجة الثمن؛ لوجود الابن ولو قاتلاً، وسهمها (3)، وللأم السدس وسهمها (4)، وللأختين لأم الثلث وسهم كل واحدة منهما (4)، وللأختين الشقيقتين الثلثان وسهم كل واحدة منهما (8) ولا شيء لابن القاتل، والمسألة من (24) وتعول إلى (31)⁽¹⁾، وصورتها عنده هكذا:

(1) روضة الطالبين وعمدة المفتين / الفصل الأول في الملقبات.

24		31	نصيب كل وارث
$\frac{1}{8}$	زوجة	3	$3290.32 = \frac{3 \times 34000}{31}$
$\frac{1}{6}$	أم	4	$4387.09 = \frac{4 \times 34000}{31}$
$\frac{1}{3}$	2 أخت لأم	8	$4387.09 = \frac{8 \times 34000}{31}$
$\frac{2}{3}$	2 أخت ش	16	$8774.19 = \frac{16 \times 34000}{31}$
م	ابن قاتل	.	.

السؤال ② للتدريبات: هلكت وتركت: (جدًا، وزوجًا، وأمًا، وأخوين لأم، وثلاثة إخوة لأب)، وتركة مقدارها: (120000).

الجواب: للزوج النصف، وللأم السدس، وللجد السدس، وللإخوة لأب السدس، ولا شيء للإخوة لأم؛ لأن الجد يحجبهم. وهذا هو تقسيمها على رأي زيد - رضي الله عنه -، وقد أخذ به الشافعي. فإذا قسمنا التركة على المسألة يحصل (6666.66)، فكل من له شيء في المسألة يأخذه مضروباً بـ (6666.66). وصورتها هكذا:

6		6	18	نصيب كل وارث
$\frac{1}{6}$	جد	1	3	$19999.98 = 3 \times 6666.66$
$\frac{1}{2}$	زوج	3	9	$59999.94 = 9 \times 6666.66$
$\frac{1}{6}$	أم	1	3	$19999.98 = 3 \times 6666.66$
ح	2 أخ لأم	.	.	.
ع	3 أخ لأب	1	3	$6666.66 = 3 \times 6666.66$

أمّا مالك - رضي الله عنه - فقد خالف فيها رأي الآخرين، ولهذا اشتهرت هذه المسألة بين الفرضيين باسم (المالكية).

فقد أعطى مالك - رحمه الله تعالى - الباقي للجد، ولا شيء لكل الإخوة، فالجد يقول لهم: لو كنتم دوني ما ورثتم؛ لفراغ التركة، فلمّا حُجبت أنا الإخوة لأمّ كنت أحقّ بسهمهم، وصورتها عنده هكذا:

6		6	نصيب كل وارث
ع	جد	2	$40000 = 2 \times 20000$
$\frac{1}{2}$	زوج	3	$60000 = 3 \times 20000$
$\frac{1}{6}$	أم	1	$20000 = 1 \times 20000$
ح	2 أخ لأم	.	.
ح	3 أخ لأب	.	.

السؤال ③ للتدريبات: هلكت وتركت: (جدًا، وزوجًا، وأمًا، وثلاثة إخوة لأم، وثلاثة إخوة أشقاء)، وتركة مقدارها: (180000).

الجواب: الجد يأخذ السدس من رأس المال فرضًا، وللأم السدس، والزوج النصف، والباقي للعصبة وهم الأشقاء، ولا شيء للإخوة لأم، فالجد يحجبهم.

وهذا هو تقسيمها على رأي زيد - رضي الله عنه -، وقد أخذ به الشافعي، وصورتها هكذا:

6		6	18	نصيب كل وارث
$\frac{1}{6}$	جد	1	3	$30000 = 3 \times 10000$
$\frac{1}{2}$	زوج	3	9	$90000 = 9 \times 10000$
$\frac{1}{6}$	أم	1	3	$30000 = 3 \times 10000$
ح	3 أخ لأم	.	.	.
ع	3 أخ ش	1	3	10000 10000 10000 $= 3 \times 10000$

أمّا مالك - رضي الله عنه - فقد نحا فيها نحو المسألة المالكية - التي نسبت إليه -، ولهذا سمّاها الفرضيون باسم (شبه المالكية).

فمالك - رحمه الله تعالى - يرجع الباقي إلى الجد، ولا شيء للإخوة الأشقاء ولا للإخوة للأم⁽¹⁾،
وصورتها عنده هكذا:

6		6	نصيب كل وارث
ع	جد	2	$60000 = 2 \times 30000$
$\frac{1}{2}$	زوج	3	$90000 = 3 \times 30000$
$\frac{1}{6}$	أم	1	$30000 = 1 \times 30000$
ح	2 أخ لأم	.	.
ح	3 أخ لأب	.	.

السؤال ① للتدريبات: هلك هالك وترك: (جداً، وأماً، وأختاً شقيقة، وأخاً لأب، وأختاً لأب)، وتركه مقدارها: (450000).

الجواب: تصح المسألة من (18) للأم السدس، وسهمها (3) وللجد ثلث الباقي وسهمه (5)، وللأخت النصف وسهمها (9)، ثم يقسم سهم على ثلاثة للأخ وللأخت لأب فتصبح من (54).
وقد اشتهرت هذه المسألة بين الفرضيين باسم (مختصرة زيد - رضي الله عنه-)؛ لأنها من المسائل القليلة التي يختصر فيها التصحيح إلى رقم أصغر، لو قاسم الجد الإخوة لصحت من (36) ويبقى سهمان على (3) فتصح من (108) ثم ترجع بالاختصار إلى (54).
وقد قضى بها الشافعية والمالكية والحنابلة⁽²⁾، وصورتها هكذا:

(1) انظر: الشرح الكبير للشيخ الدردير (ج 4 / ص 465)، وشرح مختصر - خليل للخرشي / أصحاب الفروض، وحاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني / موانع الميراث.
(2) انظر: منع الجليل شرح مختصر خليل / باب الفرائض، روضة الطالبين وعمدة المفتين / الفصل الأول في الملقبات، وأسنى المطالب / الباب العاشر في المسائل.

		3 ×			3 ×
نصيب كل وارث	54	18	18		6
$124999.99 = \frac{15}{54} \times 450000$	15	5	5	جد	$\frac{1}{3}$ با
$74999.99 = \frac{9}{54} \times 450000$	9	3	3	أم	$\frac{1}{6}$
$224999.99 = \frac{27}{54} \times 450000$	27	9		أخت ش	
$16666.66 = \frac{2}{54} \times 450000$	2		10	أخ لأب	ع
$8333.33 = \frac{1}{54} \times 450000$	1	1		أخت لأب	

السؤال 5 للتدريبات: هلك هالك وترك: (جذتين، وثلاث زوجات، وأربع أخوات لأم، وثمانية أخوات لأبوين)، وتركه مقدارها: (17 ديناراً).

الجواب: انظر موضوع (الحساب) عند شرحنا للأبيات (129 - 131)، زيادة وتفصيل رقم: 7.

السؤال 6 للتدريبات: (أبوان وبتان) ماتت إحدى البنتين وخلفت من خلفت، وتركه الميِّت الأول مقدارها: (30000).

الجواب: الجواب فيها يختلف بكون الميِّت الأول ذكراً أو أنثى:

فإن كان ذكراً: فالمسألة الأولى من (6)، للبنتين الثلثان، وللأبوين السدسان.

فإذا ماتت إحدى البنتين فقد خلفت (أختاً، وجداً صحيحاً أباً أب، وجدة صحيحة أم أب)، فالسدس للجدّة والباقي للجدّ، وسقطت الأخت على قول أبي بكر. وقال زيد: للجدّة السدس، والباقي بين الجدّ والأخت أثلاثاً، وصحّح المناسخة، وصورتها هكذا:

		1		3			
نصيب كل وارث	18	6		6	6		6
6666.66	4=1+3	1	جدة	$\frac{1}{6}$	1	أم	$\frac{1}{6}$
13333.33	8=5+3	5	جد	ع	1	أب	$\frac{1}{6}$
9999.99	6	.	أخت	ح	2	بنت	$\frac{2}{3}$
قسمة أبي بكر				ت	2	بنت	$\frac{2}{3}$

		1	3			9	
نصيب كل وارث	54	18	6		6	6	6
6666.66	12=3+9	3	1	جدة	$\frac{1}{6}$	1	أم
10555.55	19=10+9	15	5	جد	ع	1	أب
12777.77	23=5+18			أخت		2	بنت
قسمة زياد					ت	2	بنت

وإن كان الميت الأول أنثى: فقد ماتت البنت عن (أخت، وجدة صحيحة أم أم، وجد فاسد أبي أم)،
فللجنة السدس، وللأخت النصف، والباقي يُردّ عليهما، وسقط الجد الفاسد بالإجماع، وصورتها
هكذا:

		1		2			
نصيب كل وارث	12	4		6	6		6
7500	3=1+2	1	جدة	$\frac{1}{6}$	1	أم	$\frac{1}{6}$
5000	2	.	جد فاسد	/	1	أب	$\frac{1}{6}$
17500	7=3+4	3	أخت	$\frac{1}{2}$	2	بنت	$\frac{2}{3}$
				ت	2	بنت	$\frac{2}{3}$

واعلم أن هذه المسألة قد اشتهرت بين الفرضيين باسم (المأمونية)؛ لأنّ المأمون أراد أن يولي قضاء البصرة أحدًا، فأحضر بين يديه يحيى بن أكرم فاستحقّقه (أي لصغر سنّه) فسأله عن هذه المسألة، فقال: يا أمير المؤمنين: أخبرني عن الميّت الأول، ذكرًا كان أو أنثى؟ فعلم المأمون أنّه عرفها، فقال له: كم سنّك؟ ففطن يحيى أنّه استصغره، فقال: سنّ معاذ لمّا ولّاه النّبي -صلى الله عليه وسلّم- اليمن، وسنّ عتاب بن أسيد لمّا ولّاه مكّة، فاستحسن جوابه وولّاه القضاء⁽¹⁾.

السؤال 7 للتدريبات: مات عن (أربع زوجات، وخمس جدّات، وسبع بنات، وتسع أخوات لأب). وترك مقدارها: (30240).

الجواب: أصلها من أربعة وعشرين، للزوجات الثمن ثلاثة، وللجدّات السدس أربعة، وللبنات الثلثان ستة عشر، وللأخوات ما بقي سهم، ولا موافقة بين السهام والرءوس، ولا بين الرءوس والرءوس، فيحتاج إلى ضرب الرءوس بعضها في بعض، فاضرب أربعة في خمسة يكن عشرين، ثم اضرب عشرين في سبعة يكن مائة وأربعين، ثم اضرب مائة وأربعين في تسعة يكن ألفًا ومائة وستين، فاضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين يكن ثلاثين ألفًا ومائتين وأربعين، منها تصحّ المسألة.

وقد اشتهرت هذه المسألة عند الفرضيين باسم (الامتحان)؛ لأنّ الطلبة يمتحن بها بعضُهم بعضًا، فيقال: خلّف أربعة أصناف، وليس صنف منهم يبلغ عدده عشرة، ومع ذلك صحّت من أكثر من ثلاثين ألفًا؛ وتسمّى أيضًا بـ(الصمّاء)؛ لأنّ التباين قد عمّها⁽²⁾، وصورتها هكذا:

(1) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث، وروضة الطالبين وعمدة المفتين / الباب العاشر في المسائل الملقبات، وأسنى المطالب / الباب العاشر في المسائل الملقبات ومسائل المعايّة، والفروع لابن مفلح / باب تصحيح المسائل والمناسخات، والإنصاف / باب المناسخات.

(2) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث، وروضة الطالبين وعمدة المفتين / الفصل الأول في الملقبات. وأسنى المطالب / الباب العاشر في المسائل الملقبات ومسائل المعايّة.

		1260		
24		24	30240	نصيب كل وارث
$\frac{1}{8}$	4 زوجة	3	3780	لكل زوجة: 945
$\frac{1}{6}$	5 جدة	4	5040	لكل جدة: 1008
$\frac{2}{3}$	7 بنت	16	200160	لكل بنت: 2880
ع	9 أخت لأب	1	1260	لكل أخت: 140

السؤال 8 للتدريبات: مات عن: (ثلاث جدّات متحاضيات، وجدّ، وثلاث أخوات متفرقات)، وتركته مقدارها: (180000).

الجواب: قال أبو بكر وابن عباس: للجدّات السدس، والباقي للجدّ. أصلها من ستة، وتصحّ من ثمانية عشر. وقد أخذ بهذا القول المذهب الحنفي، وصورتها هكذا:

6		6	18	نصيب كل وارث
ع	جد	1	3	30000
$\frac{1}{6}$	أم أم أم	5	5	50000
	أم أم أب		5	50000
	أم أب أب		5	50000
ح	أخت ش	.	.	.
	أخت لأب	.	.	.
	أخت لأم	.	.	.

وقال عليّ وابن مسعود: للأخت من الأبوين النصف، ومن الأب السدس تكملة للثلثين، وللجدّات السدس، وللجدّ السدس، وصورتها هكذا:

6		6	18	نصيب كل وارث
1 6	جد	1	3	30000
1 6	أم أم أم	1	1	10000
	أم أم أب		1	10000
	أم أب أب		1	10000
1 2	أخت ش	3	9	90000
1 6	أخت لأب	1	3	30000
ح	أخت لأم	.	.	.

وعن ابن عباس رواية شاذة: للجدّة أم الأم السدس، والباقي للجدّ، وصورتها هكذا:

6		6	نصيب كل وارث
ع	جد	5	150000
1 6	أم أم أم	1	30000
ح	أم أم أب	.	.
ح	أم أب أب	.	.
ح	أخت ش	.	.
ح	أخت لأب	.	.
ح	أخت لأم	.	.

وقال زيد: للجدّات السدس، والباقي بين الجدّ والأخت لأبوين والأخت لأب على أربعة - ثمّ تردّ الأخت من الأب ما أخذت على الأخت من الأبوين، أصلها من ستة، وتصحّ من اثنين وسبعين، وتعود بالاختصار إلى ستة وثلاثين، للجدّات ستة، وللأخت من الأبوين نصيبها ونصيب أختها خمسة عشر، وللجدّ خمسة عشر، وقد أخذ بهذا القول بقية المذاهب، وصورتها هكذا:

				12		
6		6	72	12	36	نصيب كل وارث
ع	جد	5	60	30	15	75000
	أخت ش					75000
	أخت لأب					.
ح	أخت لأم
$\frac{1}{6}$	أم أم أم	1	12	4	2	10000
	أم أم أب					10000
	أم أب أب					10000

وقد اشتهرت هذه المسألة بين علماء الفرائض باسم (الحمزية)؛ لأنّ حمزة الزيات سئل عنها فأجاب بهذه الأجوبة⁽¹⁾.

وذهب الإمام مالك - رحمه الله تعالى - إلى عدم توريث أكثر من جدّتين وقال: (لا أعلم أحداً ورّث أكثر من جدّتين منذ كان الإسلام إلى اليوم)، فلا يُورثُ (أمّ أبي الأب) مع (أمّ أمّ الأمّ، وأمّ أمّ الأب).
وقول مالك هذا هو مذهب سعد بن أبي وقاص وربيعة وأبي ثور، وهو أحد قولَي الشافعيّ، وقول داود الظاهريّ - رحمه الله تعالى -، وصورة المسألة عنده هكذا:

(1) انظر: الفتاوى الهندية / الباب الثامن عشر في المسائل الملقبات؛ والموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

		4		
6		6	24	نصيب كل وارث
ع	جد	5	10	75000
	أخت ش		10	75000
	أخت لأب		.	.
ح	أخت لأم	.	.	.
$\frac{1}{6}$	أم أم أم	1	2	15000
	أم أم أب		2	15000
ح	أم أب أب	.	.	.

السؤال ⑨ للتدريبات: هلكت وتركت: (ست أخوات متفرقات، وزوج)، وتركه مقدارها: (90000).
 الجواب: للزوج النصف، وللأختين لأبوين الثلثان، وللأختين لأمّ الثلث، وسقط أولاد الأب، أصلها من ستة، وتعول إلى تسعة. وقد اشتهرت هذه المسألة بين الفرضيين باسم (المروانية)؛ لوقوعها في زمن عبد الملك بن مروان لواء من بني مروان أراد أخذ النصف بلا عول فأنكر العلماء عليه. وتسمى (الغراء)؛ لقبت بذلك لاشتهارها؛ فإن الزوج لم يرض بالعول وأراد أخذ النصف كاملاً، فأنكر عليه العلماء، واشتهر أمرها بينهم، وقيل: لأن الزوج كان اسمه أغرّ، وقيل: لأن الميئة كان اسمها غراء⁽¹⁾.
 وصورتها هكذا:

6		7	نصيب كل وارث
$\frac{1}{2}$	زوج	3	$38571.43 = \frac{3}{7} \times 90000$
$\frac{2}{3}$	2 أخت ش	4	$51428.57 = \frac{4}{7} \times 90000$
ح	2 أخت لأب	.	.
$\frac{1}{3}$	2 أخت لأم	2	$25714.28 = \frac{2}{7} \times 90000$

(1) انظر: أسنى المطالب / الباب العاشر في المسائل الملقبات ومسائل المعاينة، والموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

خاتمة الكتاب

أحمد الله حمدًا كثيرًا تامًّا دائمًا على أن وفَّقني لإتمام هذا الشرح، والصلاة والسلام على خير خلقه وصفوة عباده محمد -صلى الله عليه وسلم-، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقول ما قاله العلامة البقري -رحمه الله تعالى- عندما ختم حاشيته على الرحبية:

(وقد جمعت ذلك لنفسي لأنتفع به مدّة حياتي، وأنا أسأل الله أن ينفع بها بعد وفاتي، والمرجوّ ممّن اطّلع على هفوة أو زلّة أن يصلحها إن لم يمكن الجواب عنها، على وجه حسن؛ ليكون ممّن يدفع السيئة بالتي هي أحسن، وأن يدعو لنا بالتجاوز والمغفرة، غفر الله لنا وللمسلمين أجمعين، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين)⁽¹⁾.

(1) حاشية البقري / ص 163.

المراجع

- القرآن الكريم.
- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي.
- أحكام التركات والموارث، الإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربية.
- أحكام القرآن، محمد بن عبد الله الأندلسي (ابن العربي)، دار الكتب العلمية.
- أحكام الموارث بين الفقه والقانون، للأستاذ محمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.
- أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية على مذاهب الأئمة الأربعة، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط 1، 1404 هـ - 1984 م.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1405 - 1985.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي.
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي.
- تدريب المبتدي وتذكرة المنتهي في علم الفرائض، للأستاذ العلامة المحقق الشيخ محمد عlish، دار إحياء الكتب العربية.
- التعريفات، الجرجاني.
- تفسير القرطبي.
- تكملة حاشية رد المحتار، ابن عابدين (علاء الدين).
- تهذيب اللغة، الأزهري.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1420 هـ - 2000 م، موقع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- جهرة اللغة، ابن دريد.

- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي.
- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، أبو الحسن المالكي.
- حواشي الشرواني، الشيخ عبد الحميد الشرواني، والشيخ أحمد بن قاسم العبادي، على تحفة المحتاج بشرح المنهاج.
- الخصائص، عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح.
- ذوو الأرحام في أحكام المواريث، تأليف محمد علي فركوس، دار تحصيل العلوم.
- الرحبية في علم الفرائض بشرح سبط المارديني وحاشية العلامة البكري، علّق عليها الدكتور مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين مليلة الجزائر.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين، النووي.
- السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.
- السلسلة الضعيفة، محمد ناصر الدين الألباني.
- شرح بلوغ المرام، للعلامة العثيمين رحمه الله تعالى.
- شرح البهجة الوردية، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي.
- شرح الرحبية، شريط صوتي، للشيخ محمد عطية سالم.
- الشرح الكبير لابن قدامة، موقع يعسوب.
- الشرح الكبير، للشيخ الدردير، موقع يعسوب.
- شرح مختصر خليل، محمد الخرشي المالكي.
- شرح منتهى الإرادات.
- الصحاح في اللغة، الجوهري.
- صحيح الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط 5.
- صحيح السيرة النبوية، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن، ط 1.
- صحيح وضعيف الجامع الصغير، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني.
- الفتاوى الهندية.
- فتح الباري، لابن حجر.

● الفرائض، عبد الكريم بن محمد اللاحم، ط1، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، 1421 هـ.

● الفروع، لابن مفلح.

● فقه المواريث، برنامج إلكتروني، من إعداد شركة صخر.

● الفوائد الجلية في المباحث الفرضية، عبد العزيز بن عبدالله بن باز، ط1، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، 1418 هـ.

● القاموس المحيط، الفيروزآبادي.

● الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.

● كتاب العين، الخليل الفراهيدي.

● كشف القناع عن متن الإقناع.

● لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

● المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده.

● المحلى، لابن حزم.

● المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد.

● مختار الصحاح، زين الدين الرازي.

● مختصر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، حمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2،

1405 - 1985.

● المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري.

● المصنف، ابن أبي شيبة الكوفي.

● المغرب، ناصر الدين بن عبد السيد أبو المكارم المطرزي، دار الكتاب العربي.

● المنجد في اللغة والأعلام، المكتبة الشرقية، بيروت، ط27، 1985.

● منح الجليل شرح مختصر خليل، للشيخ محمد عlish.

● المواريث في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، بقلم الشيخ محمد علي الصابوني، مكتبة رحاب، قسنطينة،

الجزائر.

● الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت.

● موطأ مالك.

● النهاية في غريب الأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ - 1979م،

تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.

● نيل الأوطار، محمد بن علي الشوكاني، دار الحديث.

الفهرس

تقريظ الكتاب

1	مقدمة الشارح
3	مبادئ علم الفرائض
8	شرح مقدمة الناظم
22	أركان الميراث
23	أسباب الميراث
31	موانع الإرث
44	الوارثون من الرجال
50	الوارثات من النساء
56	الفروض المقدرة في كتاب الله
60	من له التصف
64	أصحاب الربع
67	من له الثمن
70	من له الثلثان
75	من له الثلث
82	السدس
98	التعصيب
115	الحجب
129	المشتركة

